كتاب البيان

٦٣

سلسلة تصدر عن مجلة البيان

ضحايا بريئة

للحرب العالمية على الإرهاب

تأليف

د. محمد بن عبد الله السلومي

تقرأ لهؤلاء ولغيرهم في هذا الكتاب

- الفن توفلر: (لقد ظهر خصوم أو منافسون جدد في الساحة العالمية يشكلون تحدياً لقوة الحكومة). (إن بعض الإجراءات المشددة ضرورية لا ضد الإرهابيين فحسب بل لا بد أن تكون ضد المنافسين العالميين الآخرين أيضاً) (........)
- نعوم تشومسكي: (لابد من صنع عدو جديد). (وهكذا حدث مجدداً في تصوير الإرهابيين الدوليين). (وأن هؤلاء سيغزون العالم ويحتلونه!! ولا بد من عرض هؤلاء الأعداء الواحد تلو الآخر للإبقاء على الشعب الأمريكي خائفاً مرتعباً). (تلك هي إحدى الوسائل لصرف انتباه الرعاع عما يجري حولهم فعلاً، وإخضاعهم للسيطرة باستمرار).
- ديفيد كول ولين برناني: (إن الحملة الحالية في هذه البلاد (أمريكا) لم تنجح في تحديد الإرهابيين الحقيقيين، بل إنها على العكس عطلّت جهود البحث عن أولئك الذين يخيفوننا حقيقة).
- إيمانويل تود: (الأرجح أن أمريكا لن تقبل تقليص آلتها العسكرية ووقف نشاطاتها الجيو - استراتيجية، فهي باتت معتمدة على العالم اقتصادياً وهذا يتطلب حداً أدنى من الفوضى العالمية لتبرير وجودها السياسي العسكري في العالم القديم).
- دييرا موريس: (من الصعب أن نتخيل قضية يمكن أن تقوض الثقة في العمل الخيري أكثر من الشك باتصالها بالإرهاب).
- ويندل بلو: (إن عملية التصنيف «الإرهاب» بالنسبة للأشخاص أو المنظمات يعد عملاً لا يستطيع الصمود أمام دفاع المتهمين في الدعاوى الجنائية).
- مايك كاج: (ظهر لي بأن المنظمات الإسلامية تملك النية الحسنة في تقديم الخير والعمل). (وليس من المعقول توجيه التهم إلى جميع المنظمات ذات الصبغة الإسلامية).
- نعومي كلاين: (في العراق: تصفي أمريكا من يتجاسرون على عد الموتى). (الأطباء الذين يجب أن يعلنوا موت مرضاهم، الصحفيون الذين يوثقون هذه الخسائر، علماء الدين الذين يشجبون هذه الأعمال).
- من تقرير الكونجرس الأمريكي: (كانت هناك بعض المعلومات الاستخباراتية عن الجمعيات الخيرية لكنها لم ترق إلى مستوى التحرك ضد جمعية خيرية بعينها فقد يكون أحد الأشخاص متورطاً ولكن هذا لا يبرر إغلاق جمعية خيرية على هذا الأساس).
- صموئيل هنتنجتون: (لقد تغلب الغرب على العالم ليس من خلال تفوقه في الأفكار أو القيم أو الديانة ولكن بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظّم).
- ليوبولد فايس (محمد أسد): (اتضح لي أن تخلف المسلمين لم يكن ناجماً عن الإسلام، ولكن لإخفاقهم في أن يحيوا كما أمرهم الإسلام).

مجلة البيان
رسوخ علمي .. والتزام منهجي.
مكتب مجلة البيان . الرياض ١١٤٩١ ص.ب ٢٦٩٧٠
www.albayan-magazine.com
Sales@albayan-magazine.com
هاتف ٤٥٤٦٨٦٨

ضحايا بريئة

للحرب العالمية على الإرهاب

الدكتور/ محمد بن عبد الله السلومي

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾

[الحجرات: ٦] .

(إن الواقع وأبحاث الباحثين عن الحقيقة في هذه القضية «قضية اتهام المؤسسات الخيرية بتمويل الإرهاب» توصلوا إلى عكس تلك المزاعم مما أوجب أن يكون الطالب مطلوباً، وأن ما كان يُزعم أنه الجاني أصبح مجنياً عليه، وحتى أصبح من حق المؤسسات الإسلامية وفق نتائج الباحثين والمحامين والقضاء أن تطالب بحقها في التعويضات المعنوية والمالية).

مقتبسة من رسالة جمعية أصدقاء
المؤسسات الخيرية بأمريكا
(FOCA)

مقدمة الكتاب

قرنٌ جديد وعالم جديد بحروب جديدة، وإرهاب دوليٌ جديد، ومحافظون جُدد، وخصوم أو منافسون جُدد، بل تاريخ جديد أصبح يعجُ بالضحايا البريئة الكثيرة والمتنوعة كالحريات، والخصوصيات الثقافية والدينية والاجتماعية والسُلوكية للأمم والدول، وحقوق الإنسان والبيئة، وحقوق السيادة، والقوانين الدولية العادلة والمنظمات غير الحكومية، وديمقراطيات الجماهير والشعوب!! التي استُضعفت أو هُمِّشت في دول الشمال والجنوب على حدٍّ سواء، وكل ذلك بسبب ما يُسمّى (الحرب على الإرهاب)، العدوُّ الوهميّ الجديد. ولقد عبَّر عن هذه القضية عضو الكونجرس الأمريكي الأسبق السيناتور «بول فندلي»[(١)] حينما قال في سبتمبر ٢٠٠٣ : «إن أنظمة مكافحة الإرهاب أصبحت تمثِّل تهديداً لمصالح مجتمعنا أكثر من الإرهاب نفسه.. وإن جميع الأمريكيين وبالذات المسلمون منهم أصبحوا ضحية لهذه القضية..»[(٢)].

ولقد تميَّزت ضحايا الحرب العالمية الرابعة (حرب الإرهاب) بأن الأشلاء البريئة كانت من الفقراء والأغنياء على حدٍّ سواء، ومن الدول والمؤسسات والممتلكات والأفراد، بل إن الضحايا من دول الشمال والجنوب، والقاسم المشترك هو الانتماء الديني والعمل الإنساني.

إن المشاعر الإنسانية تزداد التهاباً حينما ترى العالم تجتاحه الأزمات والكوارث الإنسانية في مناطق شتى من العالم، معظمها ناتجة من تقديم المصالح السياسية والأطماع الاقتصادية لبعض القوى الدولية على الحقوق الإنسانية، ومن ثمراتها العُريُ والجوع، والخوف والرعب، والمرض والجهل، والموت والدمار، والتشرُّد والهجرة، ولجوء عشرات الملايين من البشر إلى مخيمات وملاجئ معظمُها لا تصلح للبقر، في عالم ضاعت فيه حقوق الإنسان والحيوان على حدٍّ سواء، ومن هذه الأزمات أزمة كلٍّ من كشمير وأفغانستان وباكستان والشيشان ورواندي والكونغو والبوسنة وكوسوفا والعراق وفلسطين، وأخيراً دارفور بالسودان؛ حيث الوضع يكاد يصل إلى الجحيم

---

(١) انظر عن تعريف بول فندلي بداية الفصل الأول ص ٣٣.

(٢) انظر عن بول فندلي مجلة البيان اللندنية حوار مع السيناتور في سبتمبر ٢٠٠٣.

حسب وصف كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في وسائل الإعلام العالمية في (١٧/ ٢/ ٢٠٠٥م)، وحيث تضمن تصريح الأمم المتحدة في(١٤/ ٣/ ٢٠٠٥م) أن قتلى دارفور بلغ (١٨٠) ألف شخص خلال الثمانية عشر شهراً الماضية، بمعدل (١٠) آلاف شهرياً، ومأساة تسونامي «Tsunami» في (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) التي أربكت العالم، حيث أصبح أكثر من نصف مليون ما بين قتيل ومفقود، منهم حوالي (٢٥٠) ألف قتيل ومفقود في أندونيسيا فقط، وأكثر من مليوني مُشرَّدٍ يصارعون الموت كل يوم، حتى صار حجم الكارثة أكبر من قدرة كل المؤسسات الخيرية العالمية بل من الدول نفسها، وزاد من حجم هذه الكارثة وغيرها من الكوارث ـ على امتداد قارات العالم ـ ذلك التجاهل العالمي لظاهرة الفقر والمجاعات ومنها مجاعة النيجر عام ٢٠٠٥م حيث يوجد ثلاثة ملايين مهددون بالفناء والموت. وكل ذلك يحدث في عصر النظام العالمي الجديد!! مع العلم أن تقرير لجنة الأمم المتحدة ـ التي يرأسها أناند بنياراتشوف ـ عن أهم (التحديات والأخطار) التي تواجه العالم (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) قد اعتبر الفقر والمرض وتدهور البيئة، ثم الحروب الخارجية على الدول وفيما بينها تحدِّياً من التحديات الرئيسية، ولم يكن ما يسمى بالإرهاب من تلك التحديات الرئيسية.

وحسب تصريح كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق في تريبيون ميديا (غلوبال فيوبوينت) في أوائل يناير من عام (٢٠٠٥): «أن نصف سكان هذا الكوكب، حوالي (٣) مليارات يعيشون في فقر مدقع، ومليارين يفتقرون للطاقة الكهربائية والصرف الصحي، وأكثر من مليار شخص يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة».

ويُضاعف هذه الكوارثَ والأزمات ويزيدها تعقيداً وسوءاً ذلك الإقصاء المتعمَّد الذي تقوده الإدارة الأمريكية وتعمل به ضدّ شريحة كبيرة من المؤسسات الإغاثية بسبب دينها، أو استقلاليتها عن بعض البرامج والأهداف السياسية أو الكنسية التي تنتهز الكوارث وتختطف العمليات حسب تعبير المنسق الإعلامي للوكالة السريلانكية عن كارثة تسونامي وذلك في «النيوز ويك» في «٢٥/ ١/ ٢٠٠٥»، وحسب صحيفة «الواشنطن بوست» في «١٣/ ١/ ٢٠٠٥» من تصريحات فينون بريوير رئيس منظمة وورلد هلب الأمريكية التنصيرية العالمية «World Help» في مؤتمر صحفي اتضح فيه البعد الديني التنصيري للعمليات الإغاثية التي قامت بها بعض المؤسسات التبشيرية (التنصيرية)، ومنها تلك المنظمة من خلال احتواء (٣٠٠) من الأطفال اليتامى

المسلمين، والعمل على تغيير ديانتهم حسب شهادة الأمين العام للمجلس الأندونيسي للعلماء الدكتور زين شمس الدين، إضافة إلى بناء الكنائس، وفرض وجودها وذلك في إقليم آتشيه، وهو عكس إرادة الشعب والحكومة في أندونيسيا.

لقد عكس هذا الواقع العالمي حقيقة العالم الجديد المتناقض بصرفه عشرات المليارات من الدولارات على حروب كاذبة ومفتعلة بدلاً من معالجة الفقر، وتحسين معدلات التنمية البشرية، حيث انكشف على حقيقته بأنه عالم تسيطر عليه قوى تعمل على تزييف الحقائق وتزيين الذات وخداع النفس، لقد أصبح الكثيرون في العالم السياسي في عالمنا الجديد يقدّسون ذواتهم وأعمالهم السيئة أمام مرآة تعكس لهم صورة مزيفة، خاصة حينما ينعمون بدفء المديح عن إنجازاتهم العظيمة في سَنّ قوانين ونُظُم (مكافحة تمويل الإرهاب)، ويحصلون على التأييد رغباً ورهباً من الأصدقاء والأعداء على حدٍّ سواء، لأنهم أوشكوا - حسب نظرهم - على الانتصار على عدو وهمي لم يتحدد تعريفه حتى الآن (الإرهاب)، وكل ذلك يتم على حساب الضحايا البريئة، وعلى حساب تحديات أخرى حقيقية يعيشها العالم، إن هذا الواقع المرير والمزيف قد شكّل أكبر تحدٍّ للبشرية التي تنشد العدل والحرية ومعرفة الحقيقة. كما سجّل تاريخ بداية هذا القرن الجديد أن من أبرز الضحايا البريئة لهذا القرن المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية الإغاثية والتعليمية ببرامجها وأنشطتها وأموالها وبعض العاملين فيها، وغيرها من المؤسسات التي تدعم العدالة أو بعض القضايا الإسلامية، لتكون الضحايا الأكثر تضرراً تلك الشعوب والأقليات الجائعة والمتعطشة للإغاثة، من ملايين البشر التي تصارع الموت، وتعاني من المرض، وتتجرّع كل آثار الحروب والتشرّد والاضطهاد، وليصبح العالم المتحضر أكثر سوءاً من قبل. إن الخطأ القاتل والجانب المهم في هذه المسألة هو غياب أو تغييب تلك المؤسسات الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) من خلال إيقافها، أو تجميد حساباتها، أو اتهامها بدعاوى عامة لا تستند إلى دليل، أو من خلال سَنِّ النُّظم والقوانين المالية والإدارية، التي حرمتها بأن تكون شريكة مع المنظومة الدولية للإغاثة في الميادين العالمية التي تحتاج إلى مزيد منها وليس العكس، وكل ذلك بزعم أنها تدعم الإرهاب مالياً!! حتى شعر العالم الحرُّ بهذا الفراغ الكبير الذي خلّفه غياب تلك المؤسسات الإسلامية حسب تعبير «BBC» في «١٠/ ١/ ٢٠٠٥م»، وما عبّرت عنه «النيويورك تايمز» في الأسبوع الأول من يناير (٢٠٠٥م)، إضافة إلى ما

حذَّرت منه «النيوزويك الأمريكية» في «٢٥/ ١/ ٢٠٠٥م».

إن هذا الواقع ونتائجه قد لفتا انتباهي وأدركت معاني جديدةً لهذه الحرب الجديدة وأهدافها المعلنة وأعدائها الوهميين بعد الحادي عشر من سبتمبر، كما فهمت شيئاً جديداً عن معنى الرؤية - المبكرة والمتأخرة - المستقبلية للعالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي للكاتب الأمريكي (الفن توفلر Alvin Toffler)[١]، وعن مدلول الخصوم أو (المنافسون الجدد) على حدِّ تعبيره!!، وقد ساعدتني تلك الرؤية - والتي سوف تأتي - حول هذا الموضوع على المزيد من البحث عن قضية ظاهرة المنظمات غير الحكومية «NGO» بما فيها الأمم المتحدة (UNO) ومنظماتها المتعددة، والنظرة الجديدة لها وذلك بعد انتهاء الحرب الباردة بشكل عام؛ وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) بشكل أخص، حيث كانت بعض أعمال ووظائف تلك المنظمات من أساسيات نجاح النظام الرأسمالي الغربي وانتصاره على عدوِّه وخصمه - النظام الشيوعي - زمن الحرب الباردة، أو ما يسمى زمن القوة الناعمة (Soft Power).

لقد تحدث «ألفن توفلر» - في الكتاب الذي أصدره عام (١٩٩٠م) بعنوان: انتقال القوة (SHIFT OF POWER) - عن هؤلاء (المنافسين العالميين)، ومن بينهم تحدث عن الإسلام والأديان العالمية الأخرى، والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وشبكات الجريمة والمخدرات العابرة للحدود، والمنظمات العالمية غير الحكومية التي تنتشر بسرعة، حيث وصفها بأنها قُوى أخرى تنامت وانتقلت من الساحة المحلية على مستوى الدولة إلى مستوى عالمي، وبذلك حجَّمت القوة النسبية للدول أو الحكومات. ويؤكد (توفلر) هذه الرؤية حينما قال: «لقد ظهر خصوم أو منافسون جُدد في الساحة العالمية يشكِّلون تحدِّياً لقوة الحكومة، ويطلق خبراء السياسة الخارجية على هؤلاء المنافسين مصطلح: «أطراف لا تخضع لهيكلة الدولة»[٢].

والحقيقة أن أصواتاً بدأت تتعالى وكتابات وتحليلات بدأت تظهر واصفة تلك المنظمات الدولية والمؤسسات والجمعيات - بما فيها الإسلامية الخيرية باختلاف أهدافها ووظائفها وأعمالها - بأنها عناصر شغب، وأنها أطراف لا تخضع لهيكلة الدولة، بل هي

(١) الكاتب السياسي الأمريكي المشهور في صحيفة «لوس أنجليس تايمز»، وصاحب الكتب التالية: انتقال السلطة (Shift Of Power)، خرائط المستقبل، صدمة المستقبل، الموجة الثالثة.

(٢) انظر المصدر السابق.

من عوائق السيطرة الرأسمالية على السوق العالمي، ومن عوامل حرية المدّ الإسلامي كذلك، وكأن الحريات والديمقراطيات وتلك المنظمات ـ التي تمثّل حرية وفاعلية الشعوب والتي كانت من الأسلحة الفعّالة لإسقاط الخصم الشيوعي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ومدنياً ـ قد انتهت مدة صلاحيتها أو صلاحية قوتها حين انتهت الحرب الباردة لا سيما أن المنافسين أو الخصوم الجدد سوف يستفيدون منها بخلاف الخصم القديم الذي كان يجرّم الحريات والديمقراطيات والمنظمات.

لقد أصبح (المنافسون الجدد) ـ أو الخصم المفتعل ـ حسب هذه الرؤية يشكّلون تحدّياً للهيمنة الأمريكية، خاصة في بعض المجالات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الدينية والثقافية، ويبرز هذا التحدي من خلال دور بعضها في رفض القيم الأمريكية في تلك المجالات، مهما كانت وسائل التسويق والهندسة لتلك القيم التي تكشّفت بشكل واضح بعد الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) داخل أمريكا وخارجها، وخاصةً في أفغانستان والعراق وفلسطين، إن المشكلة الجديدة لدى أمريكا ـ كما يبدو ـ هي أن المنظمات الدولية السياسية والحقوقية وكذلك الجمعيات الخيرية الإسلامية لا تتّفق قوانينها وبرامج معظمها أو بعضها مع أجندة الهيمنة الأمريكية، إذ هي مستقلةُ التمويل، مستقلة الأهداف والخطط والبرامج والأفكار.

إن معظم المؤشرات ونتائج الرّصد الإعلامي والسياسي تشير إلى أن حرباً جديدة قد رتّب ويُرتّبُ لها، وأنها تتطلب وسائل وآليات ووسائط جديدة، وتقوم على تقسيم جديد للعالم، وتصنيف جديد ومتناقض للخير والشر، على الرغم من بعض المعارضات داخل أمريكا وخارجها.

كان الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان ـ وهو من المحافظين ـ يقول: إنه يتمنّى أن يمنّ الله عليه بشرف كبس الزّر النووي لتحقيق إرادة الله في وقوع (هرمجيدون) ومن ثم بعودة المسيح، والرئيس بوش الابن نفسه يقول: إن الحرب على العراق هي «مهمة إلهية» يقوم بها من أجل عالم أفضل(١).

---

(١) انظر عن هرمجيدون د: محمد السماك، كتاب: الدين في القرار الأمريكي، ص٥٠، ويلاحظ أن هذا المؤلف متخصص في دراسة الأصولية الأمريكية، وهو المترجم لكتب: النبوءة والسياسة (Prophecy and Politics)، وكتاب يد الله (Forcing God's hand) للمؤلفة جريس هالسل (Grace Halseell) والتي اشتهرت بأمريكا أنها صوت قوي في قول الحقيقة عن الأصولية الدينية الأمريكية.

إن الإيمان بحتمية معركة (هرمجيدون) التي تسبق بالضرورة ـ حسب عقيدتهم ـ العودة الثانية للمسيح، يعني تعطيل مساعي التسوية والسلام، ودفع الأمور في الشرق الأوسط بصورة دائمة نحو الاضطراب ونحو العداء المتبادل بين العرب واليهود. فالسلام يعطِّل (هرمجيدون)، وبالتالي يؤخِّر العودة المنتظرة، أما الصراعات فإنها تمهِّد لهرمجيدون وتُعجِّل بالعودة(١).

وقد تضمَّن هذا الكتاب عدَّة فصول، هي كما يلي:

(الفصل الأول): عن مؤشرات الاغتيال للآخرين (الضحايا البريئة)، وذلك في سياسة (المحافظين الجُدد) مع القوىٰ المسماة الخصوم أو (المنافسين الجُدد) للهيمنة الأمريكية ومنها المؤسسات الخيرية الإسلامية، مع عرض لنماذج ناجحة من جوانب الإغاثة والتنمية الإنسانية لتلك المؤسسات في أنحاء العالم. (دراسة وصفية).

(الفصل الثاني): عرض لنماذج من الحملات الإعلامية الدعائية والميدانية علىٰ المؤسسات الخيرية الإسلامية في أنحاء العالم، ليتَّضح التصوُّر من خلال قراءة (الصيغة الإخبارية)، سواء في مجال الاتهام والمخالفات، أو المطالب والإملاءات، أو القرارات والعقوبات، التي تتجسَّد من خلالها فكرة واضحة عن حقيقة الحملة الدعائية التي شملت معظم دول العالم، لتزداد شرائح الضحايا البريئة. (دراسة وصفية)

(الفصل الثالث): عن بعض الجوانب القانونية والرسمية ومستجدَّات القضية في الكونجرس الأمريكي، وكيف أن شهادات الاستماع مثَّلت المحطة الأخيرة لكل مخزون أدلَّة المزاعم الأمريكية، مع دراسة نقدية للتقرير الصادر بحقِّ مؤسسة الحرمين الخيرية (حالة دراسية)، من خلال الدراسة التحليلية لقرار اللجنة المشكلة من الكونجرس الأمريكي، التقرير الذي لا يثبت أن الاتهام غير صحيح فحسب، بل يثبت أنه لا يوجد دليل علىٰ الاتهام. (دراسة تحليلية نقدية)

(الفصل الرابع): عن قضايا ومواقف متعددة ومتنوعة تساعد علىٰ كشف الحقيقة، ولا سيما في جوانب قرارات وتطبيقات الإجراءات المالية العالمية التي كشفت جزءاً من الحقيقة، إضافة إلىٰ نتائج التحريات البريطانية التي كشفت المزيد عن حقيقة الدعاوىٰ علىٰ الجمعيات الإسلامية في بريطانيا، إضافة إلىٰ النتائج وردود الفعل لدىٰ

---

(١) انظر المصدر السابق ص ٥٤.

حكومة البوسنة. (دراسة تحليلية).

(الفصل الخامس): وفيه عرض إضافي يساعد على فهم الحقيقة من خلال التهميش المتعمد للمؤسسات الدولية المستقلة، مع إقصاء المؤسسات الخيرية الإسلامية كحالات دراسية، وذلك في دراسة عن (فلسطين، وأفغانستان، والعراق) كحالات بارزة بعد الحادي عشر من سبتمبر، لتكشف هذه الحالات المزيدَ من حقيقة أهداف الحملة الأمريكية على المؤسسات الإسلامية. (دراسة تحليلية).

(الفصل السادس): وفيه عرض لبعض صور الأخطاء التي تقع فيها المنظمات الإسلامية، كما يعرض الفصلُ بعضَ التجاوزات التي تقع فيها بعض المؤسسات العالمية غير الإسلامية، وهي تجاوزات تبرزُ حجمَ انتهاك حقوق الإنسان، وحقوق الدول، والمؤسسات، وحقوق المتبرِّعين، ويجري عالمياً عدم التشهير بها أو معالجتها سرّاً أو علناً. (دراسة تحليلية).

(الفصل السابع): وفيه تبرز بشكل واضح - كنتائج للبحث مع الخاتمة - حقيقةُ الدوافع والأهداف لتلك الحملة الدولية (الأمريكية) في استهداف المنظمات الإنسانية الإسلامية التي هي جزء من منظومة المنظمات الشعبية الأهلية، والتي ترتبط وتعمل ضمن أهداف هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتنوعة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكِّل بعضُ أهدافها - حسب التاريخ الجديد للعالم - منافسةً واضحة للهيمنة الأمريكية، مما يؤكد أن التعامل معها أصبح - تقريباً - يتم وفق رؤية «توفلر» عن منظومة (المنافسين الجدد).

إن كتاب (ضحايا بريئة) محاولة لإبراز حجم المشكلة الكبيرة التي حلّت بالعالم؛ حكوماتٍ وشعوباً في مطلع القرن الواحد والعشرين، وتركيز على نوع من أهم أنواع الضحايا البريئة؛ من خلال الرَّصد لقضية كبيرة اتَّسع نطاقها فأصبحت قضية سياسية تتناولها البحوث والدراسات، كما تناقشها الدوائر السياسية، وتتعقَّبها المؤسسات الأمنية، وتُمارس بسببها الضغوط السياسية والاقتصادية.

إن هذا الكتاب فيما أحسب محاولة لكشف الحقيقة أكثر من الدفاع عنها، فقد جاء بعد زيارات ميدانية لحوالي (١٥٠) مؤسسة إسلامية في (١٧) دولة في العالم، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بحثاً عن حقيقة الدعاوىٰ الأمريكية، ولقد صدر

كتابي الأول (القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب)[1] الذي تحدث عن المرحلة الأولى للحملة الأمريكية (الحملة الإعلامية الدعائية)، وأرجو أن يكون قد أسهم في كشف شيء عن حقيقتها.

وما لقيه الكتاب الأول من تشجيع، وتفاعل إيجابي كبير دفعني إلى إصدار هذا الكتاب الثاني؛ ليكون مكمِّلاً للسابق وليس بديلاً عنه، لأن الكتاب الثاني يتناول مرحلة تاريخية جديدة لهذه الحملة، اتَّسمت بالمستجدات في الإجراءات الإدارية والمالية التي تؤكد ما سبق بيانه. وأرجو أن يكون هذا الكتاب قد عرض قدراً كافياً من الرصد الإعلامي، وبعضاً من الرؤية الواضحة، وجزءاً من الخبرة للوصول إلى الحقيقة التي يجب أن تتعاون جميع شعوب العالم ودُوله ومؤسساته ـ بإنسانيتها المشتركة ومسؤوليتها الواحدة ـ لنصرتها، كما أرجو أن يكون هذا الكتاب مسهماً ومساعداً في الدفاع عن الحرية والعدالة والقيم الإنسانية لدى شعوب العالم، وما أحوج العالم إلى كشف الحقيقة التي يُراد لها الوأد مع مُخلَّفات أبراج مانهاتن في «١١/ ٩/ ٢٠٠١».

وقد وثَّقتُ جميع الأخبار والرُّؤى والتحليلات والتفسيرات من مصادرها، وحرصت أن تكون معظمها من أقوال غربية وأمريكية مع أهمية المصادر العربية في هذه القضية المشتركة، إضافة إلى المقابلات الشخصية والميدانية لتكون الرؤية والنتائج في هذا الكتاب غير أحادية الجانب.

وأخيراً فإن هذا الكتاب محاولة لكشف حقيقة دعاوى المتعصبين من تجار الحروب والسلاح والبترول، الذين جعلوا من امتلاك القوة دلالةً على الحق، علماً أن العكس هو الصحيح.

والإنسانية السَّوِيَّة كلها ـ باختلاف أديانها وحضاراتها وسياساتها ـ تؤمن بوجوب مكافحة الإرهاب الدولي وغيره، ولكنها مكافحة تقوم على أساس تعريفه أولاً، ثم على المبادئ الأخلاقية، واحترام سيادة القانون والدول، ومراعاة جميع الحقوق الإنسانية. كما أن تلك الإنسانية تؤمن بوجوب قول الحقيقة وحريتها في عصرٍ اتَّسم بإجهاض وقتل الحقائق، فالجهاد في سبيلها شرف، لأنها عطاء للخير وللغير ودفع للشر ونصرة للضحايا والمظلومين وكشف لحقيقة الظالمين، تستحق التضحية ودفع الثمن، ولأن قيمة

---

(١) د. محمد السلومي / الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

الحقيقة في العمل الخيري بالذات تستحق أكثر من ذلك.

وشكري وتقديري لكل المتعاونين معي للوصول للمعلومة الصحيحة من منسوبي المؤسسات الخيرية في أنحاء العالم وغيرهم، وأخصُّ بالشكر والتقدير المحامي الأمريكي الدكتور (ويندل بلو Wendell Belew)، الذي استفدت من آرائه في مؤتمر جنيف أكتوبر (٢٠٠٤م)، وكذلك المحامي الأمريكي (مارتن ماكماهون Martin McMahon)، حيث كانت مقترحاته البنَّاءة خير حافز على إتمام بعض جوانب هذا الكتاب حينما قابلته بالكويت، وذلك في مؤتمر (الآفاق المستقبلية للعمل الخيري) في نوفمبر (٢٠٠٤م)، كما أشكر جميع الزملاء الذين أسهموا بالمقترحات والآراء والملاحظات والتصحيحات في المراحل الأخيرة من ميلاد هذا الكتاب، والله الموفق.

محمد بن عبدالله السلومي

في ٢٦/٦/١٤٢٦هـ

الموافق ١٢/٧/٢٠٠٥م

khyr2002@yahoo.com

الفصل الأول

المنافسون الجُدُد وتحوُّلات القوة

- المؤسسات غير الحكومية (الحقيقة والأهمية).
- المنافسون الجُدُد وانتقال القوة.
- المنظَّمات الإنسانية الإغاثية الدولية والتعسُّف الجديد.
- الأمم المتحدة (UNO) والحرب العالمية الرابعة.
- حقيقة العمل الخيري الإسلامي ومؤسساته.
- مساهمات المؤسسات الإسلامية في العمل الدولي.
- نماذج من المشروعات الإغاثية والإنمائية.

(مع بداية القرن الواحد والعشرين ارتفع عدد المنظَّمات غير الحكومية إلى (٢٥) الف منظمة أو أكثر ذات التأثير العالمي، ولقد تنامى نفوذها بشكل كبير يتناسب مع ازدياد عددها، وتُقدِّم هذه المنظمات المساعدات إلى اللاجئين الأفغان، كما تعارض التجارب النووية الفرنسية، وتحاول منع شركة «رويال دوتش شل» من زيادة عدد المنصات النفطية في بحر الشمال، وهي تضغط بنجاح على «البنك الدولي» وعلى «الأمم المتحدة» والهيئات الدولية الأخرى لمساندة تعليم المرأة، وتتحالف هذه المنظمات مع الدول أحياناً، ولكن في أحيان أخرى تُشكِّل تحالفات لإجهاض أعمال الدول).

[الباحث الأمريكي الفن توفلر]

المؤسسات غير الحكومية (الحقيقة والأهمية)

لقد عملت المنظمات الإنسانية والخيرية - الإسلامية منها وغير الإسلامية - في أواخر القرن العشرين على إيجاد قوة سلمية شكّلت تعبيراً مجتمعياً حقيقياً للتضامن بين البشر. إضافة إلى ذلك فقد شهدت العقود الأخيرة من هذا القرن تطوراً كبيراً لها في المهمات والأدوار على أصعدة التنمية والطوارئ والأزمات، وعلى صعيد العلاقة بين المجتمعات والدول.

وقد ذكرت صحيفة «النيوزويك» الأمريكية بمناسبة حدث تسونامي (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) خطورةَ تلك القوة فقالت: «ومما يثير المخاوف هو تنامي المنظمات غير الربحية - غير الحكومية - عالمياً، حيث تحوَّل ذلك إلى صناعة قِوَامها تريليون دولار، في حين أنها غير خاضعة للتنظيم بالقَدْر الذي يخضع له عالم الشركات»(١).

وقالت أيضاً: «وحسب مشروع جامعة «جونز هوبكنز»، تنامت نسبة التوظيف في المنظمات غير الحكومية ثلاثة أضعاف معدل التوظيف في تسع دول متقدمة رئيسية عبر عقد التسعينات من القرن الماضي، ولم يتباطأ هذا النمو حتى بفعل الركود الاقتصادي العالمي، حيث ارتفعت نسبة العمالة في القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة بنسبة (٤٪) منذ عام (٢٠٠٠)، في الوقت الذي تقوم فيه الكثير من الصناعات الأخرى بتسريح أعداد من موظفيها. أما نتيجة ذلك فهي أن المنظمات غير الحكومية تعمل الآن في بيئة تنافسية تماثل تلك التي يعمل فيها أي قطاع دولي آخر إن لم تزد عليه في ذلك»(٢)، ويلاحظ أنه تمَّ بناء وتشكيل تحالفات جديدة لتلك المنظمات عن طريق الإنترنت. فالتحالف بين الجمعيات البيئية وجمعيات الشعوب تمَّت عن هذا الطريق، حينما صدر بيان ضدَّ منظمة التجارة العالمية ووقَّعته حوالي (١٥٠٠) جمعية، ضمَّت جمعيات المواطنين وحقوق المستهلكين والمدافعين عن البيئة وغيرها.. ومما يزيد الأمر خطورة - حسب رأي قوى الهيمنة - أن هذه الشراكة والتحالفات أصبحت لا تُفرِّق بين

---

(١) انظر مجلة النيوزويك الأمريكية (عن أحداث تسونامي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٥م.
(٢) انظر المصدر السابق.

البلدان الغنيّة والفقيرة من خلال الإنترنت، فهذه الجمعيات تقوم بتجميع المعلومات والشواهد والإدانات للممارسات المحلية السيئة تجاه حقوق العمل والعمال، وتجاه تدهور البيئة وغير ذلك من الأشياء التي تُخفيها الحكومات والجهات المعنية، وتخرجها المنظمات غير الحكومية للعلن.

وقد استطاعت هذه الجمعيات أن تهاجم الحكومات أو الشركات الكبرىٰ، وفي حَوْزتها الوثائق والأدلة.. فلم تَعُدُ الحكومات أو الشركات قادرةً علىٰ احتكار المعلومات وحَجْبها. ومجلة «الإيكونومست» تكرِّر تساؤلاتها القلقة والتحذيرية: هل هي كما يقول دعاتها نهاية الطريق أو بدايته نحو (حكومية المجتمع المدني)؟ أم تحمل نُذُرَ تحوّلات خطيرة في السلطة، وانتقالها إلىٰ جماعات وتجمعات متنوعة الاهتمامات، تتفق في أنها غير منتجة؟! والتساؤل الأخير يحمل اتّهاماً مبطّناً، حيث هذه الجماعات والمنظمات لا تضيف شيئاً إلىٰ الإنتاج ـ حسب قول المجلة ـ كما تفعل التجارة، فهي إذن جماعات وجمعيات فوضوية وغير شرعية يتعين محاربتها وتجريمها حسب تعبير الصحيفة(١).

وهكذا أصبح موقف بعض الحكومات وشركات الاقتصاد من تلك المنظمات الدولية المناصرة لحقوق جمعيات المواطنين والمدافعة عنها، والتي حقَّقت انتصارات كبيرة وهامّة على دكتاتورية رأس المال؛ في تقديم الخدمات العلمية والصحية والاجتماعية لبني البشر بشكل مجاني أو بأسعار رمزية منافسة، كما أنها شكلت نوعاً معيناً من المنافسة حسب نوع نشاطها؛ خاصة مع بعض الحكومات الرأسمالية أو المركزية أو الحكومات الدكتاتورية أو الإمبريالية، وذلك حينما حقَّقت نتائج إيجابية بأعمالها المستقلة والمؤثرة، وتجاوزت هذه المنافسة القوية تلك الحكومات إلى نطاق عالمي واسع، جعلت شعوب العالم تَدين بالفضل لبعضها دون الحكومات.

فإذا كانت أسواق البورصة والأسهم والبنوك الرأسمالية وشركات تقديس وتكديس الأموال، ومصالح وأطماع الدول الإمبريالية مسؤولةً عن وفاة مئات الآلاف من الأشخاص في العالم سنوياً دون أن تكلِّف الحكومات نفسها بالمعالجة، ودون أن يضطر المالكون

---

(١) انظر: أديب ديمتري، كتاب: دكتاتورية رأس المال ص ٤٩٠/ ٤٩٢، وانظر الإيكونومست في ١١/ ١٢/ ١٩٩٩م.

لتلك الشركات المالية في كل دول العالم لعبور الحدود إلى البلدان الفقيرة، فإن العمل الإنساني والإغاثي الصادق المخلص يحاول إنقاذ أعداد كبيرة من ضحايا الحروب والمجاعات والفقر والجهل وضحايا الاستغلال الاقتصادي على الأرض في تلك البلدان. بهذا المعنى أصبحت معظم المنظمات الإنسانية غير الحكومية عاملة على تحقيق رغبة الشعوب لحياة أفضل؛ مع إدراك هذه الشعوب لأهمية دور المنظمات غير الحكومية التي شكَّلت قاسماً مشتركاً بين حضارات العالم، وعزَّزت دور المجتمع والفرد، وخلقت تواصلاً إنسانياً ومشاركة في الحياة العامة على الأصعدة الداخلية والخارجية للدول. وقد بدأت بعض الحكومات المختلفة والتنظيمات السياسية والتكتُّلات الاقتصادية تسعى إلى التأثير على هذه الظاهرة واستعمالها أو استغلالها لتحقيق غايات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية محاولة وضعها في الإطار الجيو-سياسي للحكومات.

إن الاحتواء الحكومي أو التوظيف السياسي الذي تعاني منه بعض المنظمات الإنسانية والإغاثية غير الحكومية قد أضعف دون شكٍّ هذه الظاهرة الإيجابية عالمياً، بل زرع الشكوكَ في أوساط الرأي العام العالمي حينما أصبح هذا التوظيف السياسي أو الاحتواء الحكومي سِمَةً لبعض سياسات دول العالم، في حين أن تلك المنظمات الإغاثية والإنسانية الصادقة تعمل لجعل هذا العمل حُرّاً مستقلاً تسوده الرحمة والإنسانية المجردة. إضافة إلى هذا الاحتواء والتوظيف فقد جاءت الحملة الأمريكية الدعائية - وبغطاء دولي أو صمت دولي - لتهدف في وسائلها ونتائجها إلى جعل العالم أكثر سوءاً في حياته وحريته الإنسانية.

ولقد كانت للحملة انعكاساتٌ كبيرة، وضحايا كبيرة وبريئة، تمثَّلت تلك الانعكاسات بآثارٍ وتداعياتٍ سلبية ضخمة على الصعيد المعنوي والمادي لتلك المؤسسات، ومواقع الكوارث والإغاثات، خاصة ما أصاب مواقع مؤسسات العمل الخيري الإسلامي رُغْمَ أحقِّيتها في تلك المواقع والاحتياج الكبير لها.

جوانب من قوة (المنظمات غير الحكومية) (NGO's):

تشكل هذه المنظمات عالمياً التي تسمى (Non Governmental Organization's) قُوَّةً غير حكومية لتحقيق أهداف حقوقية أو إغاثية وإنسانية واهتمام بحماية البيئة، وتمارس المستقلَّةُ منها دوراً قوياً ضد المصالح الإمبريالية «الاستعمارية». وفي هذا السياق يؤكد

الأستاذ «أديب ديمتري» في كتابه (دكتاتورية رأس المال) أن المنظمات غير الحكومية أصبحت عائقاً لمشروعات الدول الرأسمالية أو الإمبريالية بعد أن كانت وسائل ناجحة في أثناء الحرب الباردة، وقد كتب الأستاذ ديمتري تحت هذا العنوان فقال: وكما يسميها البعض (مجموعات المواطن) فهناك دور فائق الأهمية تمارسه هذه المنظمات اليوم، الذي تمثَّل بشكل كبير في (مواجهات سياتل) على نطاق العالم، إلى جانب الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية، وقد يفوق دورها أحياناً دور الأحزاب والنقابات، في التصدِّي للإمبريالية الجديدة، وقد أثبتت هذه الجمعيات - خاصةً في عصر الإنترنت والإعلام - قدرتها على الحركة الواسعة، والتعبئة والتصدِّي. . في زمان تَغِيب فيه الشعوب، أو تُغَيَّب فيه عن عَمْدٍ، سواء في بلدان العالم المتقدِّمة أو المتخلِّفة، في الشمال أو الجنوب على السَّواء[١].

وينقل الكاتب السابق تساؤل صحيفة (الإيكونومست)، التي قدَّمت تعريفاً ومَسْحاً شاملاً لهذه الجمعيات في العالم، بمناسبة دورها البارز والمميز في معركة (سياتل)، وذلك عن دور هذه الجمعيات في عالم اليوم. . والتساؤل لا يخلو من قلق: هل ستؤدي هذه الجمعيات الأهلية إلى مزيد من ديمقراطية العالم أو على الأصح شيوع العدالة في العالم؟ أم إلى الفوضى وإثارة القلاقل والاضطرابات للسلطات القائمة؟ والتساؤل في حدِّ ذاته يعبِّر عن مدى القلق والمخاوف التي سيطرت على دوائر المال والأعمال العالمية؛ من استشراء هذه الظاهرة على هذا المدى الواسع والمؤثر، وهو ما دفع ويدفع بالعديد من الحكومات - وبالأخص في البلدان التابعة وغير الديمقراطية - إلى التضييق على هذه الجمعيات ومحاصرتها، وإصدار التشريعات المُقيِّدة لقيامها ولحركتها[٢].

وتعلَّق (الإيكونومست) على نشاط هذه الجمعيات قبل انعقاد القمّة الألفية وخلالها، حيث كان هدف هذه التنظيمات الأهلية واضحاً وتوحيدياً، وهو إخراج المفاوضات الجارية - في إطار المنظمة العالمية للتجارة - عن مسارها، وإخراج قطارها عن

(١) انظر: أديب ديمتري، كتاب: دكتاتورية رأس المال ص ٤٩٠. وانظر الإيكونومست ١١ - ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م.
(٢) انظر المصدر السابق.

قضبانه، وأثبتوا في ذلك جدارة وكفاءة إعلامية افتقدتها المنظمة العالمية ذاتها[١].

وفي اجتماع القمة الخاص بمصادر المياه الذي عُقد في (ريودي جانيرو) سنة (١٩٩٢م) أثارت هذه الجمعيات الرأي العام، من أجل السيطرة على الغازات الناتجة عن التصنيع والعوادم، وكذلك في سنة (١٩٩٤م)، سيطرت تلك الجمعيات على لقاء عُقد احتفالاً بمولد نظام البنوك العالمي، ورفعوا شعار (خمسون عاماً، هذا يكفي)، وعبّؤوا حملة لإعادة النظر في أهداف البنوك ونظام الإقراض وأساليب العمل فيها وإعفاء بلدان العالم الثالث من الديون. كما استطاع تحالف آخر من هذا النوع بين المنظمات الأهلية أن يخوض ـ بنجاح ـ معركة لخفض ديون البلدان الأكثر فقراً.

ولا يقتصر عمل هذه الجمعيات على التصدّي للحكومات فحسب، بل التصدّي أيضاً للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. فشركة (نايكي Nike) واجهت حملة من هذه الجمعيات على ظروف العمل السيئة في مصانعها فيما وراء البحار، وكذلك شركة (نستله Nestle) بشأن بيع مسحوق اللبن للأطفال في البلدان الفقيرة، وكذلك شركة (مونسانت Monsante) للطعام المعالج جينياً، وشركة (شل) البريطانية للبترول وهكذا، كما أصبحت مؤسسات المجتمع والشعوب والأمم حالياً أكثر قوة واتّساعاً ونفوذاً ومحلٍّ دراسات هامة[٢].

الانتشار العالمي والخطورة المستقبلية:

تتابع مجلة «الإيكونومست» الفحص والتقصّي قائلة: ففي العقد الماضي (عقد التسعينيات والعولمة) شهدت العضوية في هذه المنظمات نمواً هائلاً. وكان للتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال ذلك العقد دور كبير في بعثها وخلقها. فانهيار المعسكر الاشتراكي، وانتشار الديمقراطية في البلدان الفقيرة ـ حسب تقرير المجلة ـ خلقا التربة الخصبة لنشوئها ونموّها. فالعولمة حفزت المدافعين عن البيئة، وحقوق العمل، وحقوق الإنسان وحقوق المستهلكين، وقد أسهمت الديمقراطية والثورة التقنية بوجه خاص في تنوير طرق ووسائل عمل هذه الجمعيات، ومكّنت (العولمة) المواطنين من التجمّع للتعبير عن قلقهم ومخاوفهم.

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر المصدر السابق.

وتُقدِّر المجلة ذاتها عددَ هذه الجمعيات ـ ويبدو أنها اقتصرت على المنظمات القوية التأثير ـ حينما ذكرت أنها بلغت حوالي (٢٦,٠٠٠) جمعية حالياً على نطاق العالم، بعد أن كانت (٦٠٠٠) جمعية حتى سنة ١٩٦٠م، ويتمثل هذا النمو على سبيل المثال بـ (الصندوق العالمي للدفاع عن الطبيعة) ويسمّون «الخضر» حيث يبلغ عدد أعضائه حالياً حوالي خمسة ملايين عضو، بعد أن كان في عام ١٩٨٥ (٧٥,٠٠٠) عضو فقط. ويزيد من خطورة تلك المنظمات أن الاتصالات لتبادل المعلومات أو لإقامة علاقات أو تحالفات فيما بينها كانت بطيئة ومكلِّفة[1]. أما حالياً فالمعلومات والمعرفة والاتصالات شكّلت عبئاً جديداً على الحكومات خاصة في غياب الديمقراطيات، وأصبح تبادل المعلومات يمكن أن يتم بسرعة البرق عن طريق الإنترنت وغيره.

فما أهميّة المؤسسات الإسلامية في تلك المنظومة الدولية؟

من الإجابة عن هذا السؤال أن نعلم أن المؤسسات الخيرية الإسلامية جزء من منظومة المؤسسات غير الحكومية العالمية (NGO's)، وأهميتها في الساحة العالمية واضحة، من خلال بعض النتائج الإيجابية لأعمالها التي سوف ترد في هذا الكتاب، وقد يكون سرُّ محنتها كامناً في تلك الأهمية، حتى أصبح تمثيل وصوت الجمعيات الخيرية الإسلامية في أمريكا بالذات رهاناً سياسياً، حينما أصبحت موضوعاً انتخابياً حسب تعبير «الأسيوشيتد برس» في «٢٨/ ٤/ ٢٠٠٤م»، بل أصبح العمل الخيري الإسلامي ومؤسساته قضية سياسية بين الدول.

ربما كان الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م تاريخاً كغيره من التواريخ بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في الشمال، أما بالنسبة لمثيلاتها في الجنوب، وتحديداً في العالم الإسلامي فقد شكّل هذا التاريخ كارثة بكل المعاني، وأصبح العالم ليس هو العالم بعد تلك الأحداث، فقد تحوّلت الصعوبات العابرة التي عاشتها هذه التجربة إلى حالة دفاع في حرب حقيقية معلنة شنّتها الإدارة الأمريكية، حرب استعملت فيها القوانين الاستثنائية، مثل (قانون الأدلة السرية) لتغطّي تجاوزاتها التي نالت جمعيات إسلامية كبيرة معروفة بمهنيّتها وحسن أدائها، حرب دون رحمة شُنّت على هذه الجمعيات بأساليب متعددة؛ من تجميد مواردها إلى تصنيفها السهل بدعوى أنها أدوات للإرهابيين

---

(١) انظر مجلة الايكونومست، ١١ـ١٨/ ١٢/ ١٩٩٩م.

واستهدافها في المراقبة الدائمة بشكل يخيف الناس منها ويبعد المتطوعين عنها ويصرف التبرعات إلى غيرها، حرب تمّ فيها إقصاء القضاء والقانون العادل، حتى بلغ الأمر بها إلى التعرُّض بالإساءة لمتطوعين بجمعيات إنسانية عملت في أفغانستان أو باكستان وكان مصير بعضهم معتقلات (غوانتانامو)، وكان مصير بعضها الآخر صوراً أخرى من العقوبات، مثل: المنظمات العاملة بكوسوفا، حيث تعرَّض العاملون فيها من قبل القوات الدولية (الإيطالية الجنسية (Efour) إلى انتهاكات غير مسبوقة حسب إفادة المؤسسات الإسلامية العاملة هناك، وقد اعتبرها الكثير انتهاكاً صارخاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ويحدث كل هذا تحت سمع العالم وبصره وبطريقة تعمل على إبعاد كل إنسان يعمل لصالح تلك المنظمات أو يستفيد منها، بل وإبعاده عن حدود التعبيرات الطبيعية لدينه وإنسانيته، علماً أن هذا النوع من المنظمات يمثل قُرابة مليار وربع من المسلمين، وهؤلاء لهم الحق مثل غيرهم في اختيار أساليب عملهم وجمعياتهم الإنسانية وبرامجهم ووسائل تطوير نشاطهم.

وحسب النظرة الجديدة للمنظمات غير الحكومية ووفق المعطيات السابقة، وحسب الواقع المشاهد بعد (١١) سبتمبر بشكل أخص على صعيد النتائج السلبية فإن معظم ما يجري ضد مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي - من اتِّهامات ودعاوى وتجميد وتضييق - قد يدخل ضمن هذا الإطار الإستراتيجي العالمي الجديد، والتهم والدعاوى والتجميد والتضييق على هذه المؤسسات - تحت اسم الدعم المالي للإرهاب - ما هو إلا غطاء للإستراتيجية الجديدة التي تعتبر الإسلام ومؤسساته من فصيلة (المنافسين الجُدُد)، لأن عنصر المنافسة وعنصر الاستقلالية عن الحكومات متحقِّق بشكل كبير في المنظمات والجمعيات الخيرية الإسلامية، ولأنها حسب هذه الرؤية الجديدة تعتبر خارج نطاق السيطرة كما تصنِّفها أمريكا، وبالتالي فهي بأجندتها الأخلاقية الإسلامية، واستقلاليتها المالية والفكرية تشكِّل عنصراً قوياً في ميدان المنافسة والنِّدِّيَّة للمتعصبين من الغرب أفراداً ومؤسسات ودولاً.

ويبدو أن حالة الازدهار للمنظمات غير الحكومية كانت من متطلبات الحرب الباردة لإسقاط الخصم الشيوعي الذي كان لا يؤمن بمؤسسات المجتمع المدني، أما وقد سقط

الخصم فإن هذه المنظمات الدولية والجمعيات والمؤسسات الخيرية الإسلامية ـ التي تعبِّر عن الحرية والديمقراطية للشعوب، والتي استخدم معظمها بأهدافها المتنوعة لإسقاط الاتحاد السوفيتي ـ قد أصبحت فيما بعد ذلك تشكّل خطراً على الإمبريالية العالمية الجديدة وخاصة الأميركية، بل أصبحت منافساً قوياً، تتطلب المرحلة الجديدة (مرحلة حرب الإرهاب) ومرحلة سياسة القطب الواحد تقليم جوانب تلك القوة لتلك المنظمات والجمعيات، القوية منها والضعيفة، وذلك على مستوى العالم باختلاف في نوعية التعامل ونوعية المنظمات.

ومما يؤكد هذه الرؤية ـ وأن الإمبريالية الشرقية للاتحاد السوفييتي والأيديولوجية الشيوعية لا تتفقان مع وجود أو قوة مؤسسات المجتمع المدني ـ ما ذكره «جوناثان بينثال»[١] وزميله «جيرم بيلون» حيث قالا: (الاشتراكيون المتشدِّدون في الدولة عارضوا الجمعيات الخيرية، ولدفع هذا الاتجاه من الجدل لنهايته المنطقية واعتبار كل الجمعيات الخيرية خارجة على القانون، كيف ما كان فإنه كان بغرض وضع كل القوى في يد الدولة، وهذه كانت سياسة الكتلة السوفيتية السابقة منذ الأيام الأولى للثورة البلشفية، وإن شبكة المنظمات الخيرية الروسية قد أُجهضت إلى أقصى حد ممكن من قبل السوفيت، وذلك لعدم ملاءمتها للمبادئ التي تحكم العلاقات الإنسانية في دولة اشتراكية)[٢].

والإمبريالية واحدة سواء أكانت قادمة من الشرق أم زاحفة من الغرب.

ولنصرة العمل الإنساني فإن العاملين في هذا الحقل يرون أن الخطوة الأولى نحو إمكانية التصدي لحرب يبدو أنها طويلة الأجل، وأنها مسبوقة بدقة في التخطيط، ومتبوعة بقوة في التنفيذ، تتطلب حسب رأي الكثير من هؤلاء العمل على كشف أصوات الشر والعنصرية ومروِّجي صراع الأديان والحضارات، الذين لم يتوقفوا عن التحريض والشحن السلبي لقوى المجتمع الدولي السياسية والأهلية تجاه العالم الإسلامي ومؤسساته الإنسانية، المسهم الكبير في إنقاذ ما يمكن إنقاذه لحوالي (٣٠)

---

(١) جوناثان بنثال: باحث بريطاني وأستاذ في شعبة الأنثروبولوجيا وحاصل على زمالة الشرف في البحوث.

(٢) انظر بينثال وبيلون، الهلال الخيري، The Charitable Crescent، ص ٨٥.

مليون مسلم من اللاجئين والمشرَّدين، وهي حملات شعواء تصاعدت وتيرتُها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة.

لقد اتَّسع نطاق هذه الحملات وشملت جميع دول العالم ووجدت القابلية لتلك الدعاوىٰ عند بعض الدول، والمجاملة عند بعضها الآخر، والرفض من البقية، مما يتطلب المزيد من البحث فيها، وإطلاع المؤيد لتلك المؤسسات والمعارض والناصح والمهيج علىٰ ما قيل عنها، لأن بحث هذه القضية علمياً هو أول شروط المعرفة الموضوعية، ولأن هذا هو الطريق الصحيح لمعرفة الحقيقة.

ومن جانب آخر ولتأكيد تناقضات هذا العالم الجديد وحجم ضحاياه، فقد عبَّر عن ذلك رئيس البنك الدولي السابق (جيمس وولفينسون) حينما تحدّث عن الفقر وعن الإرهاب وقال: إن العالم ليس عالمين اثنين موسراً ومعدماً، وآمناً وغير آمن، بل لقد انهار ذلك الحائط وأصبح العالم مرتبطاً بطرائق عديدة بالاقتصاد والتجارة والهجرة والبيئة والمرض والعقاقير والنزاعات، كما أكَّد الأخطارَ المستقبلية قائلاً: «في عالمنا الذي يضم ستة مليارات شخص يستحوذ مليار منهم على (٨٠) في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بينما الخمسة مليارات الآخرون يملكون بقية الـ(٢٠) في المائة، ويعيش نصف سكان هذا العالم تقريباً على أقل من دولارين يومياً، ولا تتوافر لمليار شخص إمكانية الحصول على الماء النظيف، ولا يحصل (١٠٠) مليون على فرصة الذهاب إلى المدرسة، وأكثر من (٤٠) مليون إنسان في الدول النامية مصابون بالإيدز، مع أمل قليل في تلقي العلاج». ويذكر (وولفينسون) أن هناك بحثاً حديثاً يقول: «أن نقص الفرص الاقتصادية والمنافسة على الموارد المترتبة على ذلك هما سبب معظم النزاعات خلال الـ(٣٠) عاماً الماضية، وأن هذا النقص يعتبر كسبب رئيس أكثر من القضايا السياسية والأيديولوجية والعرقية، ويدعم هذا البحث الفكرة البدهية: إذا كان لدى الناس وظائف، وإذا كان عندهم أمل في الخروج من دائرة الفقر فإنه يقل احتمال تحوّلهم إلى العنف»[١].

فهل يعي محاربو ومناهضو المنظمات الدولية والجمعيات والمنظمات الإنسانية هذه الحقائق المرة وتلك الأرقام الصعبة، التي تتطلب المزيد من عدد المنظمات الإنسانية

(١) انظر: عن رئيس البنك الدولي، صحيفة الاقتصادية السعودية في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٤، نقلاً عن: (إنترناشونال هيرالد تريبيون).

وقوتها وحريتها - والإسلامية من ضمنها -، وهي مساهم كبير في معالجة تلك الأرقام، لكن الواقع يؤكد أن الحملات والإجراءات التي تتم بحق المؤسسات الإنسانية والإغاثية تؤكد أن الأهداف والدوافع والنتائج هي في العمل لزيادة تلك الأرقام المأساوية.

بل لقد أصبح الإعلام الحرُّ بوسائله المتنوعة والعاملين فيه ضحايا إضافية أخرىٰ، وكل ذلك للحيلولة دون معرفة الحقيقة لهذا الواقع الجديد المؤلم عن الضحايا البريئة من القتلىٰ والجوعىٰ والمرضىٰ ومن يساندهم أو يكتب عنهم، حتىٰ كان القتلىٰ من الصحفيين في عام واحد (٢٠٠٤م) (٥٦) ضحيةً حسب تصريح لجنة حماية الصحفيين الأمريكية في «١٤/ ٣/ ٢٠٠٥م». إن الأمم المتحدة ومنظماتها ومجالسها ولجانها التابعة لها التي تقدر بحوالي (٤٠) جهة، كلها سوف تكون في حالة خطر حقيقي إذا هي تحوّلت من تمثيل الأمم والشعوب (الأمم المتحدة) إلىٰ تمثيل حكومة واحدة أو تحولت إلىٰ (حكومات متحدة)، متحوّلة عن أهدافها التي قامت عليها إلىٰ رعاية أهداف جديدة لحرب جديدة ولفترة تاريخية جديدة تحت مسمىٰ (الإصلاح)!! ولتصبح تلك الأهداف التي قامت عليها من ضحايا حرب الإرهاب.

المنافسون الجُدُد وانتقال القوة!!

هناك معركة كبرىٰ بدأت تدور رَحاها مع بداية انحسار غبار مانهاتن في «نيويورك» في الحادي عشر من سبتمبر، وتنحصر اليوم بين اتجاهات الهيمنة العالمية التي تتبنَّاها الإمبراطورية الأمريكية من طرف، وقوىٰ الاعتدال والسلام والحريات والديمقراطيات الحقيقية من طرف آخر في داخل أمريكا وخارجها. وهذا الطرف الآخر يتمثل بدول ومنظمات دولية أممية مستقلة ومؤسسات وجمعيات محلية غير حكومية، وشعوب مغلوبة علىٰ أمرها في كثير من دول العالم.

وهناك شرائح من المجتمع الأمريكي بكافة أطيافه وأشكاله تتطلع إلىٰ عودة الحريات المدنية، والديمقراطيات الشعبية!! التي تم اغتيالها مع مركز التجارة العالمي، كما أن هذا التطلع إلىٰ الحريات والسلام مطلب دولي علىٰ مستوىٰ الشعوب والحكومات، ويخشىٰ كل هؤلاء أن يمتد هذا التعسف الظالم إلىٰ أن تصنِّف بعض وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، ومواقع مستقلة في شبكات الإنترنت، بل بعض المراكز العلمية والمناهج الفكرية حتىٰ المؤسسات والمنظمات الدولية المستقلة؛ ضمن قائمة (المنافسين الجُدُد)، خوفاً من انتقال القوة أو السلطة لها، لأنها تتعارض مع سياسة المرحلة التاريخية الجديدة، مرحلة الهيمنة الأمريكية والحروب تحت غطاء (حرب الإرهاب).

لقد أصبحت الحريات وبعض أعمال المنظمات غير الحكومية - السياسية والحقوقية والإنسانية خاصةً المستقلة والقوية، وكذلك ملكية المعلومات ووسائلها والحريات الإعلامية والقوة العلمية والمعرفية إضافة للثورة التقنية - تشكل تحديات صعبة لقوى الهيمنة، بل إنها أصبحت تُعتبر قوى منافسة، كما أنها قد تشكل عوائق وتحديات لعالم جديد يُراد فيه إنهاء وسائل (العالم القديم)، من خلال تهميش دور الأمم والشعوب وعودة الإمبريالية التي كانت من عوامل سقوط عصبة الأمم المتحدة، كما أن من سِمَات هذا العالم الجديد مشروعات القرن الأمريكي الجديد ومشروعات الشرق الأوسط الكبير وتصفية أو تسوية القضية الفلسطينية وغير ذلك كثير.

فهل كل أو بعض ما كان من سِمَات العالم القديم سوف ينتهي بانتهاء المرحلة التاريخية القديمة؟

لعلّ التحولات العالمية الحالية والمستقبل كفيلان بإعطاء الإجابة الدقيقة.

المنافسون الجُدُد:

عن هذا الموضوع كتب (ألفن «توفلر») رؤى تكشف بعض مبررات ما سُمي بعد ذلك (الحرب على الإرهاب).

إن بعضاً مما كتبه هذا الكاتب وغيره، يسهم في تأكيد أن الحرب الجديدة التي تسمى (حرب الإرهاب) و (حرب تمويل الإرهاب) كانت ضرورية للمرحلة التاريخية الجديدة بعد الحرب الباردة، وأن هذه الحرب الجديدة تتطلب افتعال حدث تاريخي أو أحداث كبيرة لتبرير حزمة من الحروب وذلك حسب رأي البعض[1]، أو أن هذه الحرب الجديدة اقتناص واستثمار للحدث التاريخي حسب الرأي الآخر، وذلك لإعطاء المشروعية لبرنامج السيطرة والهيمنة على العالم، وهذا البرنامج يتطلب إقصاء بعض القوى الجديدة كما سيرد، بل إن «توفلر» يعتبر هذه المنافسة من الحروب الخفية للسيطرة على العالم. وعليه فيمكننا القول: إن هذه الرؤية تكشف عن جانب مهمٍ في **حرب (دعاوى الإرهاب) على المنظمات غير الحكومية وعلى المؤسسات الخيرية الإسلامية بشكل أخص، حيث إن الإدارة الأمريكية اعتبرت تلك المؤسسات من أخطر الخصوم أو المنافسين.**

---

(١) انظر على سبيل المثال: عن الرأي المخالف للرأي الرسمي الأمريكي فيمن وراء حادث الحادي عشر من سبتمبر (أندرياس فون بولوف) وهو السكرتير البرلماني لوزير الدفاع الألماني لشؤون المخابرات في كتابه المخابرات الأمريكية والحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٤م، و (تيري ميسان Thierry Meyssan) الخبير السياسي الفرنسي الذي اعتبر الحدث (مسرحية دموية) في كتابه (الخديعة المرعبة) وكتابه (فضيحة البنتاغون) مستفيداً من وثائق الموقع التالي: (www.effroyable-imposture.net) وانظر موقع (www.gllbusters.com) وانظر كتاب (بيرل هاربر الجديدة The New Pearl Harbor) للمؤلف الأمريكي (ديفيد ري جرفن David Ray Griffin) حيث اعتبر مقدم الكتاب (ريتشارد فولك Richard Falk) أنه كتاب فوق العادة لطريقة فهم عمل الديمقراطية الدستورية الأمريكية، ولا سيما من خلال الوصاية على أحداث ٩/١١ بقفل الطريق امام اي تحقيق او تساؤل مستقل.

يذكر «توفلر» دورَ المنظمات غير الحكومية ـ حسب ما يراه من أخطار مستقبلية من قبل المنظمات غير الحكومية ـ فيقول: «في عام (١٩٧٥م) قدمنا شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بشأن مستقبل الأمم المتحدة، وذكَّرنا حينذاك أنه يوجد نحو ثلاثة آلاف منظمة غير حكومية تنشط على مستوى دولي، وهذه المنظمات تشمل كل مجالات الحياة؛ بدءاً من قضايا البيئة، والرياضة، والنقابات المهنية، والدفاع عن حقوق الإنسان وجمعيات المساعدات الإنسانية، والجمعيات العلمية المكرَّسة لمعالجة أمراض معينة، والمنظمات العمالية، والعديد من المجالات والاهتمامات الأخرى، أما مع بداية القرن الواحد والعشرين فقد ارتفع العدد إلى (٢٥) الف منظمة أو أكثر ذات التأثير العالمي، ولقد تنامى نفوذها بشكل كبير يتناسب مع ازدياد عددها، وتقدم هذه المنظمات المساعدات إلى اللاجئين الأفغان[1]، كما تعارض التجارب النووية الفرنسية، وتحاول منع شركة (رويال دوتش شل) من زيادة عدد المنصات النفطية في بحر الشمال، وهي تضغط بنجاح على (البنك الدولي) وعلى (الأمم المتحدة) والهيئات الدولية الأخرى لمساندة تعليم المرأة، وتتحالف هذه المنظمات مع الدول أحياناً، ولكن في أحيان أخرى تشكل تحالفاتٍ لإجهاض أعمال الدول»[2].

ويقول: «وفي كلتا الحالتين ينبغي على الدول وعلى المنافسين الآخرين ـ أكثر من أي وقت مضى ـ أن يحسبوا حساب المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرارات»[3]، بل إن «توفلر» يرى ضرورة مواجهة هؤلاء المنافسين الجُدُد حينما قال: «إن بعض الإجراءات المشددة ضرورية لا ضد الإرهابيين فحسب، بل لا بد أن تكون ضد المنافسين العالميين الآخرين أيضاً»[4].

(١) لم تقدم كل المنظمات المساعدات للأفغان، ولكن يبدو أن «توفلر» يعني دور بعضها في ممارسة الأدوار المتعددة التي تتعارض مع سياسات بعض الحكومات (المؤلف).

(٢) انظر مقال «توفلر» صحيفة الاتحاد، بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٢م.

(٣) انظر عن أقوال «الفن توفلر» صحيفة الاتحاد، بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٢م.

(٤) انظر المصدر السابق.

ردود فعل الدول:

ومما وضَّحه الكاتب السابق تلك القابلية والاستجابة عند بعض الدول، فقد أسفرت الحرب على الإرهاب عن موجة تغييرات ضمن الدول، حيث بدأت الدول واحدة بعد الأخرى بتشديد إجراءات أمنها الداخلي، وجاء التشديد أحياناً على حساب الحريات المدنية المحدودة أصلاً في بعض الدول، وهذه الإجراءات تزيد من قدرة العديد من الدول على مراقبة المنظمات غير الحكومية المحلية، بما في ذلك منظمات المعارضة الشرعية التي لا تستخدم العنف ولا السُّبل الإرهابية.

وحتى في الدول الغربية الأكثر ديمقراطية - مثل الولايات المتحدة وكذلك فرنسا وألمانيا وبريطانيا - تقوم السلطات بزيادة إجراءات وقدرات الرقابة وتوسيع الصلاحيات للتنصُّت على المكالمات الهاتفية ومراقبة البريد الإلكتروني، كما تقوم بتشديد قوانين الهجرة وإجراءات مراقبة الحدود، والزيادة من القيود بشأن مراقبة الحسابات المصرفية، وعلى سبيل المثال أصبح بمقدور الحكومة الألمانية - الآن - أن تقوم بحظر أي تنظيمات دينية تدعو إلى العنف أو تضر بالنهج الديمقراطي، وعلاوة على ذلك تتخذ الدول أيضاً خطوات احترازية وتتجه نحو تبادل المعلومات الاستخباراتية بين مختلف الأجهزة الأمنية المحلية للدولة المعنية، وكذلك مع الأجهزة الأمنية لدول أخرى. بل أكد ذلك بقوله: «على الرغم من احتجاج المنظمات التي تدافع عن الحريات المدنية في العديد من الدول، فقد أصبح من الواضح أن بعض هذه الإجراءات ضروري لمواجهة تهديد الإرهاب الفعلي العابر للحدود، وفي الوقت ذاته يمكن أن تُستخدم بعض هذه الإجراءات المشددة لا ضد الإرهابيين فحسب، بل ضد المنافسين العالميين الآخرين أيضاً». وأضاف قائلاً: «ولكن في الوقت نفسه يمكن أن تُستخدم هذه الإجراءات الصارمة لأغراض سياسية ضد المنظمات غير الحكومية. وفي الحقيقة هناك حالات خصوصية يجب أن تتم فيها ملاحقة بعض هذه المنظمات، حيث تبين أن هناك بعض المنظمات التي تبدو بريئة ظاهراً تقدم التعليم والمساعدات للفقراء، ولكنها تقوم بتمويل الإرهاب سراً، ومن الصعب على السلطات في بعض الدول مراقبة أو اختراق هذه المنظمات دون توسيع صلاحيات أجهزة الأمن»[1].

---

(١) انظر المصدر السابق.

السلطات غير الشرعية ومسيرتها العالمية:

ويشخِّص الكاتب هذا الخطر بقوله: «يختلف ضعف الدول من دولة إلى أخرى حسب الظروف والعوامل، ولكن بصورة عامة تصبح الدولة ضعيفة عندما يفقد المواطنون ثقتهم فيها. واليوم ينظر إلى السياسيين ـ وتكاد تكون هذه النظرة عالمية ـ على أنهم أنانيون وفاسدون ويفتقرون للكفاءة. وبالتالي أصبحت شرعية المسؤولين والحكام موضع تساؤل، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة خلال انتخابات «بوش وغور» عام (٢٠٠٠) وما بعدها، حيث تم حسم نتيجة الانتخابات في المحكمة العليا. إذا كانت الدول تفقد شرعيتها الواسعة ـ في ظلِّ هذه التطورات ـ فإن المنظمات غير الحكومية ليس لديها ما تفقده أصلاً...» ويرى «توفلر» بشكل أوضح أن هذه المنظمات الأممية غير شرعية وتدسُّ أنوفَها في الشؤون الداخلية، بل إنها تشكل عائقاً للتقدم الاقتصادي للدول؛ حينما قال: «المنظمات غير الحكومية ليست مسؤولة تجاه أي طرف سوى أعضائها، ولا تستطيع أن تزعم أنها تمثل دوائر شعبية أكبر من عدد أعضائها، وعلى سبيل المثال: ليس هناك أي إنسان انتخب منظمة «السلام الأخضر» وفوَّضها للدفاع عن قضايا البيئة، وليس هنالك من انتخب منظمة «أوكسفام» وفوَّضها للدفاع عن ضحايا المجاعات. وإلى أن يتم إيجاد نظام معين لإضفاء الشرعية على المنظمات غير الحكومية ـ وبالتالي امتلاكها بعض الصلاحيات ـ فهي ستظل تخدم شريحة ضيقة، وغالباً ما يكون المعنيون بخدماتها بعيدين عن مكان نشاطها[١].

إن ما تعيشه الدول الرأسمالية بشكل خاص ـ مع ظاهرة نموِّ تلك المنظمات التي توصف بأنها سلطات غير شرعية ـ يوضح بجلاء حقيقة التعامل الجديد معها، وأن ذلك ليس مجرد هجوم مضادٍّ تشنُّه تلك الدول ضد المصادر المحتملة للإرهاب والعنف، كما هي الحال في أعداد الشرطة الكبيرة التي حُشدت مؤخراً لردع المتظاهرين ضد العولمة في مناطق مختلفة من العالم، بل هو إدخال أدوات جديدة يمكن أن تستخدمها الدول ـ على المستويات المحلية والإقليمية والدولية ـ للحدِّ من نموِّ القوة الناتجة عن المنظمات غير الحكومية.

لقد قام أحد محلِّلي السياسة الخارجية ـ يُدعى (دومينيك مويسي) من المعهد

(١) انظر المصدر السابق.

الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس - برصد هذه التغيرات وكتب في صحيفة «فاينشال تايمز»: «في عصر ما بعد الحرب الباردة، يبدو أن شرعية الحكومات وكفاءتها في تراجع.. والآن أصبح الأمن يحتل رأس قائمة الأولويات.

على أي حال، لم يتضح حتى الآن ما إذا كان التشبُّث بقوة الحكومة سيدوم طويلاً، أو ما إذا كانت الدولة قادرة على احتواء التنامي الكبير للكيانات والمنظمات غير الحكومية، التي تسعى إلى الحصول على مقاعد الموائد الخضراء التي كانت محجوزة للمسؤولين والدبلوماسيين، حيث يتم اتخاذ القرارات العالمية، فهل نتوقع عودة مشحونة بـ (العنف والثأر)؟ أم هي هزةٌ مؤقتة في مسيرة (المنافسين العالميين)؟»[١].

أفلا تكون (حرب الإرهاب) - بعد الحرب الباردة وبعد تفرّد القطب الواحد - قد جعلت من أهدافها - ما ذكره هذا الخبير السياسي الفرنسي - وهو تقليص دور الخصوم أو (المنافسين الجُدُد) واعتبارهم سلطات غير شرعية؟ ومنهم بعض منظمات الأمم المتحدة، أو المنظمات القوية في الساحات العالمية، بل كل المنظمات غير الحكومية التي يشكل كل نوع من أنواعها شكلاً معيناً من أشكال المنافسة.

إن رؤية هذا الكاتب وغيره لا تتعارض مع مجريات الأحداث قُبيل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م). فيلاحظ المراقب لأمريكا - بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كمنافس كابح سابقاً - أنها عملت على محاولات تهميش تلك المنظمات الدولية أو إضعافها؛ من خلال عدم الارتباط بأي اتفاقيات دولية تحد من أطماعها وهيمنتها العالمية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

١ - رفضت أمريكا التوقيع على قرارات مؤتمرات الحد من تلوث البيئة وحماية الأرض التي تقيد مصالح الشركات الأمريكية، مثل: تلك الصادرة عن مؤتمر الأرض لحماية البيئة، ومنها: الانسحاب من اتفاقات كيوتو عام (٢٠٠١)[٢].

٢ - رفضت أمريكا أهمَّ قرارات (دربن DURBAN) في جنوب أفريقيا عام

(١) انظر مقالة «توفلر صحيفة الاتحاد، بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٢م وانظر كتابه (تحول السلطة) ترجمة المركز العربي للدراسات المستقبلية.

(٢) انظر عن بعض هذه النقاط، باسكال بونيفاس كتاب (Lannee Strategigue 2003) دراسة تحليلية: صحيفة الشرق الأوسط في ٨/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

(٢٠٠٢) المتعلقة بالتمييز العنصري والبيئة.

٣ـ رفضت أمريكا الدخول والمشاركة في المحكمة الجديدة محكمة الجزاء الدولية المتعلقة بجرائم الحرب؛ التي وقع عليها حوالي (١٦٠) دولة. وقد شارك أمريكا في عدم الدخول فيها كل من الهند وإسرائيل.

٤ـ انسحبت أمريكا من الاتفاقية الثنائية مع الاتحاد السوفييتي للحد من انتشار الأسلحة.

٥ـ أمريكا أكثر دولة استخدمت حقَّ النقض (الفيتو)، وأمريكا أكثر دولة تسعىٰ عملياً لحل أو تهميش الأمم المتحدة تحت مسميات متعددة، منها: الإصلاح[1]. لقد عبَّر عن هذا الوضع الجديد لأمريكا السيناتور وعضو الكونجرس الأمريكي الأسبق «بول فندلي»[2] حينما قال في نهاية عام (٢٠٠٣): «إن معظم الأمريكيين لا يَعُوْنَ أن الرئيس بوش الابن جعل من دولته شرطياً علىٰ العالم، وأن الكونجرس ـ بناءً علىٰ طلبه ـ قد خوّله صلاحية مهاجمة الدول الأخرىٰ دون وجود حالة حرب متىٰ أراد وحيثما شاء، كما خوّله الحقَّ في التقييد الشديد من الحريات الشخصية للمواطنين والمقيمين في الولايات المتحدة حتىٰ أصبحت حرية التعبير عن الرأي ضحية..»[3]. فهل أصبحت أمريكا بعد سقوط الخصم القديم (الاتحاد السوفيتي) فوق القانون؟ أم أن هذه المواقف من حالات التهميش أو الإضعاف أو الحرب والتجميد للمنظمات الدولية تشكل تحضيراً لحروب قادمة وهيمنة سافرة حسب اعتقاد بعض المحلِّلين؟!

---

(١) انظر: صحيفة الحياة اللندنية في ١٥/ ١١/ , ٢٠٠٤

(٢) بول فندلي هو عضو الكونجرس الأمريكي ٢٢ عاماً (١٩٦١ـ ١٩٨٣م) وهو صاحب الكتب الخمسة المشهورة وأبرزها كتاب: (من يجرؤ علىٰ الكلام) They Dare Speak Dut الذي سجّل أعلىٰ المبيعات في أمريكا طوال أكثر من ١٢ أسبوعاً عقب صدوره وطبع منه في أمريكا وحدها (٣٠٠) ألف نسخة، كما ترجم إلىٰ لغات عالمية ونشر في أنحاء العالم علىٰ نطاق واسع، وكتابه الآخر (لاسكوت بعد اليوم) Silent No More في عام ٢٠٠١م والذي أوضح فيه حقيقة الصور المزيفة عن الإسلام في أمريكا، وحظي هذا الكتاب بترحيب جيد من القس البروتستانت المعتدلين ومن محرري الصحف وأمناء المكتبات، ويمكن معرفة المزيد عن هذا الكتاب وغيره من الموقع التالي: .www.alibrs.com/sereach

(٣) انظر عن «بول فندلي» والحوار الذي دار معه: مجلة البيان اللندنية سبتمبر ٢٠٠٣م.

إن ظاهرة نمو المنظمات الدولية مرصودة تماماً لدى الدوائر الإمبريالية، وقد تكون ظاهرة المنظمات الدولية غير الربحية بما فيها المنظمات الخيرية الإسلامية ظاهرة إيجابية في مرحلة تاريخية سابقة؛ حيث كانت من عوامل إسقاط الاتحاد السوفيتي سياسياً وفكرياً وعسكرياً، ولكنها تبدو ظاهرة سلبية في عصر اغتيال الديمقراطية والحرية، وعصر هيمنة القطب الواحد بعد الحرب الباردة وبعد الحادي عشر من سبتمبر بشكل أخص. ويؤكد الدكتور «هيثم مناع» - مدير المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية (IBH) بباريس - بعض هذه الجوانب قائلاً: «إن ظاهرة المنظمات غير الحكومية هي الثورة السلمية الأكبر والأكثر خطراً على مراكز السلطة في حقبة العولمة، فهي التجمُّع الأكبر للمجتمع المنظَّم الذي يعتبر اللامركزية من مقومات تقدُّمه، ويصعب السيطرة على كل مكوناته من قبل دكتاتورية المال أو السلاح أو النفط أو السياسة. وهو المجال الوحيد الذي لا يمكن مصادرة المبادرات الخاصة فيه مهما كانت سياسة القمع والحظر على الحريات»[1].

وأخيراً.. فلعل فيما سبق من أقوال وتحليلات ما يكشف شيئاً عن حقيقة الحملة الدولية الأمريكية على المنظمات غير الحكومية عامة والمنظمات الخيرية الإسلامية بشكل أخص، حيث تتعارض أعمالها مع الهيمنة الأمريكية العالمية وبرامج العولمة والتغريب.

(١) انظر: د/ هيثم مناع، كتاب: صرخة قبل الاغتيال.

المنظمات الإنسانية الإغاثية الدولية والتعسُّف الجديد

في إطار إضعاف دور المنظمات غير الحكومية قامت الحرب على المنظمات الإسلامية بالقول والفعل وبشعار مكافحة (تمويل الإرهاب)، وذلك من خلال حملات إعلامية دعائية ونُظُم وإجراءات إدارية ومالية أوقفت أنشطة بعضها، وعَرْقَلَتْ أنشطة البعض الآخر، وجفّفت مصادر التمويل الأخرى، كما شككت في البقية الباقية منها، حتى أصبحت ببرامجها وأنشطتها والمستفيدين منها ضحايا بريئة لحرب الإرهاب - كما سيأتي في ثنايا هذا الكتاب. ولكن في الإطار نفسه ومن زاوية أخرى فقد حدث من بعض حكومات المنظمات الإغاثية الإنسانية غير الإسلامية تدخُّل سلبي في شؤون تلك المنظمات، وكان من نتائجه تدنيس البراءة لبعضها، ولَيُّ الأذرع لاستقلاليتها، والتحوير في أجندتها الإنسانية، والتحول في أهدافها الإغاثية أكثر من ذي قبل، بل التَّسييس الكبير والجديد لمعظم أعمالها، كما قام البعض الآخر منها بكشف أجندته الخفية؛ خاصةً في جوانبها الدينية؛ لا سيما مع بداية القرن الجديد، الأمر الذي جعل بعض المناطق والدول الإسلامية ترفض ذلك التدثُّر بالعباءة الإنسانية، لممارسة أدوار أصبحت مكشوفة وغير مرغوب فيها، لاسيما أنها أتت مع تغييبٍ متعمَّد لنظيراتها الإسلامية، مما زاد من حالات الرِّيبة والشك في أهدافها وبرامجها وأعمالها. وقد نشرت «النيوزويك» مقالاً بعنوان (الحذر من المساعدات) بمناسبة حدث تسونامي عام (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥)، ونقلت عن نائب الرئيس الإندونيسي «يوسف كاللا» في منتصف يناير (٢٠٠٥) قولَه: «على القوات الأمريكية والأجنبية الأخرى أن تغادر أندونيسيا في موعد أقصاه ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٥م»، تقول المجلة: «لقد أصبحت حياديةُ واستقلالية مجموعات الإغاثة الإنسانية وبصورة متزايدة محطَّ شكٍّ» وتضيف قائلة: «وفي بعض الحالات تستمدّ بعض المجموعات أموالها من منظمات حكومية، مثل: (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية US AID)، والأمر الآخر الذي يسيء لسمعتها ارتباطُ أعمالها بما يسمى بالحروب الإنسانية كما كان الحال في كوسوفا وأفغانستان، حيث أصبح عمل المنظمات غير الحكومية من إغاثة وإعادة بناء جزءاً من حزمة المهمات العسكرية»(١).

(١) انظر: صحيفة «النيوزويك» الأمريكية (عن أحداث تسونامي في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٥).

وتضيف المجلة قائلة: «وفي إقليم دارفور في السودان تم طرد الكثير من عمال الإغاثة، أو تعرضوا للقتل لانتقادهم الحكومة. وفي أواخر عام (٢٠٠٤م) اقترح وزير التخطيط الأفغاني «رمضان بشاردوست» طردَ مئات من المنظمات غير الحكومية؛ لاعتقاده أنها فاسدة وغير فعالة، وقد قُوبل الاقتراح بالرفض وأجبر «بشاردوست» على تقديم استقالته، ومع ذلك ظلَّ الأفغان حذرين من عمال الإغاثة، وأحد أسباب ذلك هو تلك المنشورات التي وزَّعها الجيش الأمريكي، التي يشترط فيها على الأفغان تقديم معلومات حول متمرِّدي طالبان مقابل المساعدات الإنسانية، والواقع أن الكثير من فاعلي الخير بدؤوا يغادرون أفغانستان طوعاً بعد أن أصبحوا أهدافاً أسهل من الجنود الأمريكيين، حيث قُتل منهم في أفغانستان فقط عام ٢٠٠٤م (٢٤) شخصاً، مقابل (١٣) في عام ٢٠٠٣م»(١).

وفي عام (٢٠٠٣م) أثار مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهي حكومية (US AID) «أندرو ناتسيوس» حفيظةَ مجموعة من المنظمات غير الحكومية الأمريكية عندما طلب منهم علناً أن يبرزوا علاقاتهم مع الحكومة الأمريكية إذا ما أرادوا أن يحصلوا على المزيد من التمويل(٢).

وتنقل المجلة عن تقارير نشرتها «الغارديان» البريطانية كشفت فيها تزايد الضغوط الأمريكية على المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق وخصوصاً الأمريكية.

ويقول فرعا منظمة (إنقاذ الأطفال) ومنظمة كير الإغاثية (CARE) في أمريكا بأنهما أُجبرا على إبلاغ مسؤولين أمريكيين قبل التحدث مع الإعلام، وعلى إبراز عبارة (ماركة أمريكية) على ملصقات توضع على المعدات والممتلكات الخاصة بهم، وهي سياسة من شأنها أن تثير قضايا أمنية في مناطق مثل إقليم «آتشيه» المتميز بالتزامه الديني الإسلامي وعمق شكوكه في الغُرباء.

يقول مساعد رئيس كير (CARE) الأمريكية «مايكل ريوالد»: «إن أيَّ أموال نحصل عليها من الوكالة الأمريكية الحكومية الداعمة يجب أن ترتبط بشعارات نبرزها».

(١) انظر: مجلة «النيوزويك» في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٥.
(٢) انظر: المصدر السابق.

ورغم أن الوكالة تنكر أنها تسعىٰ لإسكات المنظمات غير الحكومية التي تنتقد سياساتها، فإنها تعترف بأنها تمارس لَيَّ الأذرع علىٰ جبهات أخرىٰ.

ويقول نائب مدير المساعدات في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «بيل غارفيلينك»: «إننا نمارس المزيد من الضغوط على المجموعات (المنظمات) لكي يعرف الناس من أين تأتي المعونات والمعدات!! فنسبُ هذه الأشياء إلى مصدرها مهمٌّ»(١).

«وفي الوقت نفسه، فإن بعض المنظمات غير الحكومية الكبيرة بدأت تتَّحدُ لمواجهة الضغوط الأمريكية، ففي العراق علىٰ سبيل المثال، رفضت مجموعات من هذه المنظمات ومنها منظمة (إنقاذ الأطفال) أن تُوقِّع عقود مشروعات قبل شطب الشرط الموضوع والمتعلق بضرورة استشارة الجيش الأمريكي قبل إعطاء تصريحات إعلامية بالعمل، وكذلك نجحت منظمات غير حكومية عندما اتَّحدت لمواجهة مطالب أمريكية بالمزيد من التدقيق علىٰ العاملين فيها»(٢).

وفي هذا التحقيق الذي نشرته «النيوزويك» يبرز حجم استغلال الكارثة، والزيادة من حجم الضحايا البريئة لحرب الإرهاب حينما نقلت عن الناطق الرسمي باسم حكومة سريلانكا التي ضربها تسونامي أيضاً، يقول «نيرانجان دي سويسو» - المنسق الإعلامي لمركز العمليات القومية الذي يشرف علىٰ جهود إغاثة ضحايا تسونامي -: «نرغب في استعادة السيطرة، ولن نسمح للأجانب بخطف العملية من أيدينا، وقد تكون الحاجة عظيمة، ولكن الخوف قد يكون أعظم أحياناً»(٣).

وورد في مجلة وزارة الخارجية الأمريكية مقالاً للسناتور «جيسي هيلمز» رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي، مفادُهُ: أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش (الابن) مهتمٌّ شخصياً - وبصورة لم يسبق لها مثيل من رئيس أمريكي - بدعم المؤسسات الخيرية الكنسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والتي يسميها بوش (الابن) باسم (جيوش الرحمة)، حيث يرىٰ الرئيس بوش الابن أن هذه المؤسسات والجمعيات أهمُّ بكثير من المؤسسات الخيرية العامة

(١) انظر: عما سبق من أقوال: المصدر السابق.
(٢) انظر: المصدر السابق.
(٣) انظر: المصدر السابق.

وجمعيات الضمان الاجتماعي!! وفي حفل كبير داخل البيت الأبيض قدّم الرئيس شيكاً بمبلغ عشرة ملايين دولار للقس الأمريكي «بات روبرتسون»، ويُعدُّ ذلك الحفل في البيت الأبيض دعماً غير محدود للكنيسة وللجمعيات «الخيرية» التي تتبعها داخل أمريكا وخارجها. ويبدو أن الكنائس الأمريكية تعتبر أغنى من الحكومة الفيدرالية[1]، وخلال حرب البوسنة قامت بعض الكنائس الأوروبية بترحيل آلاف الأطفال المسلمين من البوسنة والهرسك إلى مختلف أرجاء أوروبا ليعيشوا في ضيافة الأسر الأوروبية برعاية ومتابعة الكنائس؛ حسب ما تناقلته وسائل الإعلام العالمية في حينه، وحسب ما أفادت به المؤسسات الإسلامية العاملة هناك.

وإذا كان العمل الإنساني الإغاثي حقاً مشروعاً للمنظمات الأمريكية فإن هذا النوع من العمل في المناطق الإسلامية يعتبر تحدياً للدول والأقليات المسلمة، واغتيالاً من نوع آخر للأبرياء، واستغلالاً للتغييب المتعمد لمنظمات الإغاثة الإسلامية، حسب تعبير مركز الدراسات الآسيوية في إسلام آباد تعليقاً على إغلاق آخر مؤسسة خيرية إسلامية عربية تعمل في باكستان وهي جمعية (قطر الخيرية) في أواخر عام ٢٠٠٤م، وكانت الجمعية تصرف نفقاتها على ما لا يقل عن (١٠) آلاف يتيم ومحتاج في مناطق مختلفة من باكستان وكشمير وبين المهاجرين الأفغان، كما مارست دوراً في بناء مئات من المساجد والعشرات من دور الأيتام والمستوصفات.. إلى جانب تأمين مصادر المياه الصالحة للشرب للآلاف.

وتشير مجلة «المجتمع» الكويتية نقلاً عن مصادر باكستانية إلى أن ضرب العمل الخيري العربي في باكستان أدى إلى حرمان ما لا يقل عن نصف مليون من المهاجرين الأفغان و (٢٠٠) ألف من المهاجرين الكشميريين من المساعدات الإنسانية. إلى جانب توقُّف مشاريع كفالة الأيتام والأرامل الذين يزيد عددهم على (١٠٠) ألف شخص، وتجميد بناء مشاريع إغاثية، مثل: دور الأيتام والمستشفيات والمساجد[2].

---

(١) انظر: مجلة وزارة الخارجية الأمريكية، مقال: جيسي هيلمز موقع www.state.gov/s/Archieve\

(٢) انظر: مجلة المجتمع الكويتية في ١/ ١/ ٢٠٠٥م. والحقيقة لم تتوقف جميع المؤسسات الخيرية العربية، ولكن بعضها توقف وبعضها ضعف في نشاطه، بل حول عدد المؤسسات الغربية يبدو كما سيأتي- أن الرقم (٣٠٠) (المؤلف).

وتقول المصادر نفسها: إنه في الوقت الذي توقفت فيه جميع المؤسسات الخيرية العربية عن العمل الخيري في باكستان سُجّلت نحو (٣٠٠٠) مؤسسة غربية غير حكومية جديدة، حيث سمح لها بالعمل الإغاثي لتحلَّ محلَّ العمل الخيري العربي الإسلامي!(١).

وفي السودان وتحديداً تلك الأزمة التي تفاعلت بشكل سريع ومريب في دارفور، وحسب والي ولاية جنوب دارفور «عطا المنان»: فإن الخطر الحقيقي ليس في التدخل الخارجي بالسلاح، ولكن في تغييب شبه كامل للمنظمات الإسلامية، والخطر الأكثر هو في تنصير مواطني دارفور الذين عُرفوا بحبهم للقرآن وكتابتهم للمصحف الشريف.

وكشف وزير الداخلية السوداني عن أن عدد المنظمات التنصيرية الأوروبية والأمريكية العاملة في دارفور يبلغ أكثر من (٣٠) منظمة تقوم بأدوار في غاية الخطورة، وتستغل العمل الإغاثي في عمليات التنصير في دارفور التي يعتبر سكانها مسلمين، ولا يوجد بها كنيسة واحدة(٢).

هذه التحولات الجديدة في العمل الخيري الإغاثي الإنساني فرضت تساؤلات كثيرة، ومنها: هل أصبح ما يتم عمله باسم المنظمات الإنسانية غير الإسلامية جزءاً من النظام العالمي الجديد والتحولات الجديدة؟

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر: عن دارفور والسودان والتصريحات السابقة الموقع التالي:
www.Documents%20and%20Settings\moho
وقد ذكرت مجلة المجتمع الكويتية في ١١/ ٦/ ٢٠٠٥ أن عدد المنظمات الغربية التنصيرية (٤٠) منظمة مقابل منظمتين إسلاميتين فقط.

الأمم المتحدة (UN) والحرب العالمية الرابعة

تشكل الأم المتحدة في أهدافها الأساسية رمزاً لما يجب أن يكون لشعوب العالم من حقوق وحريات لمبادئها السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية بعيداً عن سياسيات الهيمنة الحكومية، ومن أجل هذه السياسة المفترضة لهيئاتها ومنظماتها ومؤسساتها وجمعياتها ومجالسها ولجانها ـ التي تشكل مرجعية للعمل غير الحكومي والعمل المستقل ـ فقد أصبحت بأهدافها الحقيقية وبعض أعمالها منافساً لقوى الهيمنة والإمبريالية، لتكون فيما بعد ذلك من ضحايا المرحلة التاريخية الجديدة.

وإذا كانت الحرب الباردة تُعتبر حرباً ثالثة واضحة الأهداف والمعالم. . فإن الحرب الرابعة (حرب الإرهاب) ـ حسب رأي الكثير من السياسيين ـ ليست كذلك، لأنها حربٌ هلاميّةٌ لم يتحدد فيها حقيقة العدو، بل إن البعض يعتبرها حرباً مفتعلة لعدو وهمي تتم صناعته وفق الآلة الإعلامية الدعائية، ومهما كانت الصناعة لشبحه!! فإن ملامح هذه الحرب الجديدة قد ترسم شيئاً عن حقيقتها.

فكتاب نهاية الشر (An End To Evil) للكاتبين الأمريكيين (ريتشارد بيرل، وديفيد فروم) يوضح السياسة الجديدة لأمريكا تجاه الأم المتحدة، والتحول من الرّدع إلى الهيمنة العسكرية على المعارضين أو الخصوم المنافسين، والكتاب يعتبر بمثابة البيان الرسمي من المحافظين الجُدد للصورة التي يجب أن تكون عليها السياسات الخارجية للولايات المتحدة في الأعوام القادمة، التي تطرح مشروعية منهج الهيمنة الأمريكية على غرار ما تم في أفغانستان والعراق!!.

والكاتبان هما من أهم أصحاب النفوذ في إدارة الرئيس بوش الابن، وتمثل آراؤهما الاتجاه السائد بين مجموعة المحافظين الجُدُد، وقد طرحا ضمن الخطوط العامة لتلك السياسات القادمة (مطالبة الأم المتحدة بإعادة كتابة ميثاقها بما يُمكّن الولايات المتحدة من الدفاع عن النفس ضد الأخطار الإرهابية، والاستعداد للانسحاب منها إذا لم تتجاوب مع المطالب الأمريكية)[١].

---

(١) انظر: عن محتويات الكتاب الموقع التالي: www.aljazeera.net/Books2004/1/1

فالأمم المتحدة المؤسسة غير الحكومية نجحت إلى حدٍّ ما في تحقيق شيء من السلام العالمي والتوازن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الثالثة (الباردة)، رغم السلبيات الكثيرة، التي منها: أن عدد ضحايا الصراعات المباشرة وغير المباشرة بين المعسكرين المتصارعين والقوى الإقليمية في تلك الفترة تزيد عن ضحايا الحرب العالمية الثانية، ومنها أنها لم تكن مستقلة عن الضغوط الأمريكية، بل لشرعنة السياسات الدولية للولايات المتحدة حسب تعبير مجلة المجلة[1].

ولكن مؤشرات تداعيات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تدل على أن الأمم المتحدة ـ على الرغم مما سبق ـ ليست بمنأى عن أن تكون ضحية من ضحايا المنعطف التاريخي الجديد، الذي يتصف باغتيال ما بقي من الحريات الأممية واختزال الديمقراطيات في الجانب الحكومي فقط، وإضعاف أو إقصاء وتهميش أي منظمة تقف أمام مشروعات الهيمنة الأمريكية، مشروعات (المحافظين الجُدُد) بشكل أخص، ومن خلال معطيات الرؤية حول الخصوم أو (المنافسين الجُدُد)، فإن النظام الراسمالي الغربي بشكل عامٍ والأمريكي بشكل خاص قد دخل في أزمة عميقة مع ذاته، حينما توحّش وبدأ ينقض على مؤسساته التي بناها، مع أنه جعل لنفسه حق النقض (الفيتو) فيها، ولكنه اليوم يراها متنفساً للصغار. قد تكون الأمم المتحدة رغم ضعفها عائقاً أو كاشفاً أو ناقداً أحياناً للأسباب الواهية التي قامت على أساسها الحرب الجديدة (حرب الإرهاب)، تلك الحرب المضطربة الغامضة والمتعثِّرة خاصة في جانب التحالفات الدولية، التي أفاقت بعد صدمة سبتمبر لتكتشف تدريجياً أن النتائج لتلك الحرب لا تخدم في مجملها الأمم والشعوب ولا هيئة الأمم المتحدة ولا حتى الدول ذاتها.

الأمم المتحدة ـ وفق هذه الرؤية ـ ستصبح مستهدفة في هذه الفترة التاريخية، التي أصبحت فيها الحاجة ماسَّة أكثر من قَبْل إلى إصلاحها والسمو بأهدافها، وتقويتها لتكون ضماناً للشعوب والأمم والحكومات المتصارعة المتنافسة يوم أن ضاقت المسافات بين الدول والقارات، واشتدت التفاعلات بين البشر والحضارات، وأصبحت الحروب الاستباقية غير المشروعة تهدد السلام العالمي.

وهناك مؤشرات تدل على مخطط الاستهداف للأمم المتحدة ولأمينها العام الذي قد

---

(١) انظر: مجلة المجلة في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٥.

يصبح من مجموعة المارقين، كما قد يدفع ضريبة قول الحقيقة حينما عبَّر بتاريخ ١٤/ ٩/ ٢٠٠٤م عن (عدم شرعية الحرب على العراق) ليدحض الافتراءات الأمريكية من شنِّ الحرب.

وقد تشهد السنوات أو الأشهر القادمة حملات تشويه، واتهامات بالفساد، خاصة في الجوانب المالية أو الإدارية للأمم المتحدة، وبعض منسوبيها وبعض الدول المرتبطة بها، بل وعن أحداث تاريخية قديمة وليست حديثة(١).

وهذه بعض المؤشرات للاغتيال المرتقب:

١ ـ أسلحة الدمار الشامل العراقية!!

قدمت الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ باعتبارها منظمات مسؤولة عن هذه القضية ـ خلال فترة العقوبات السياسية والاقتصادية على العراق التي كانت من عام ١٩٩٠ ولمدة ثلاثة عشر عاماً تقريباً، تقاريرهما الموضحة أن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل، حسب ما توصلت إليه اللجان المختصة التي بلغ مجموع أفرادها (١٣٠٠) شخص، كما أن كبير المفتشين الدوليين «هانز بليكس» اتهم الحكومة البريطانية بالتلفيق في هذا الملف المثير للجدل وذلك قبل الاحتلال الأمريكي للعراق وبعده، وأكد ذلك رئيس المنظمة «محمد البرادعي»(٢).

٢ ـ برنامج النفط العراقي مقابل الغذاء:

أشار الأمين العام للأمم المتحدة في بيان أدلى به أمام مجلس الأمن في ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٣ إلى أن هذا البرنامج الذي انتهى في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٣ هو برنامج المساعدة الإنسانية الوحيد الذي مُوِّل بأكمله من موارد البلد الذي خصص لمساعدته وهو العراق.

وقال إنه خلال ما يقرب من سبعة أعوام من عمل البرنامج كان عليه أن يواجه مجموعة تكاد لا تُعدّ ولا تحصى من التحديات، مستخدماً زُهاءَ (٤٦) بليون دولار من

---

(١) هذا الرصد كان بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ويبدأ يتضح أكثر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، ويتوقع المزيد من الحملات مع بداية عام ٢٠٠٥.

(٢) انظر: http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr

عائدات الصادرات النفطية باسم الشعب العراقي، وبموجب البرنامج قامت تسع وكالات وبرامج وصناديق مختلفة تابعة للأمم المتحدة بإنشاء وإدارة عمليات المساعدة الإنسانية في العراق، ملبيةً احتياجات السكان المدنيين التي شملت نحو (٢٤) قطاعاً اقتصادياً واجتماعياً[١]، علماً أن هذا البرنامج حسب مجلة المجلة: قام بإعداده رجال الكونجرس الأمريكي بالتعاون مع الأمين السابق للأمم المتحدة «بطرس غالي» في عام ١٩٩٦م، ليكون ظاهر هذا البرنامج هو السعي إلى تخفيف معاناة الشعب العراقي بعد فرض الحصار عليه، لكنه في الباطن كان برنامجاً لإنهاك العراق وابتزازه وإهانته وجعل نظامه رهينة في يد واشنطن[٢]، ويلاحظ أن عدداً من موظفي الأمم المتحدة المعنيين بهذا البرنامج قد قدموا استقالاتهم بسبب عدم قناعتهم بالحصار على الشعب العراقي دون حكومته المرفَّهة، وعدم عدالة هذا البرنامج، ومنهم (دنيس هاليداي Dennis Haliday).

ومن جانب آخر دعا السيناتور (نورم كولمان) الذي يرأس لجنة التحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة وهو عضو كبير في مجلس الشيوخ الأمريكي الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) إلى الاستقالة بتهمة التلاعب في برنامج النفط مقابل الغذاء وقال: إن الرئيس العراقي السابق «صدام حسين» حصل على ثروة تُقدَّر بالمليارات من الدولارات، وأن «كوفي عنان» مسؤول عن ذلك في آخر الأمر، وقال «كولمان»: إنه تردَّد في دعوة «كوفي عنان» إلى الاستقالة، ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تجتثَّ الفساد إذا بقي هو على رأسها!! ويقول مراسل (BBC) في العاصمة الأمريكية: إن الحزب الجمهوري غير راض عن أداء «كوفي عنان» وأن البيت الأبيض يشاركه عدم الرضا ذاك. وكان الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» قد أعرب عن خيبة أمله إزاء الأنباء التي تناقلتها وكالات الأنباء بشأن تورُّط نجله «كوجو عنان» في فضيحة تتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق.

الجدير بالذكر أن «كوجو عنان» قد حصل لمدة أربع سنوات على راتب شهري مقداره (٢٥٠٠) دولار فقط!! من شركة (كوتيكنا Cotecna) التي تتخذ من سويسرا مقراً لها، كما أن «كوجو» كان مستشاراً لشركة (سيتون) التابعة لها، وكانت الشركة قد

---

(١) انظر: (www.un.org/arabic/depts/oip) 22/11/2003

(٢) انظر: مجلة المجلة في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٥.

حصلت على عقد مع الأمم المتحدة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء العراقي، الذي يخضع للتحقيق في الوقت الراهن (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥)[١].

٣ ـ عودة المحافظين الجُدُد إلى تهميش الأمم المتحدة:

بهذا العنوان كتبت صحيفة الحياة اللندنية وقالت: إن الإدارة الأمريكية عادت إلى إنذار الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي أنان» بأن مواقفه من ملف العراق تعرِّضه لأن يصبح معزولاً، وبأن تصبح الأمم المتحدة منظمة لا شأن لها!! ويبدو أن ما صعّد لهجة التهجم على «أنان» والتعبير عن الغضب منه هو رسالته في شأن الفلوجة بالعراق إلى كل من الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش»، ورئيس وزراء بريطانيا «توني بلير»، ورئيس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة «إياد علاوي».

واعتُبر توقيت الرسالة ـ حسب رأي المتشددين في الإدارة الأمريكية ـ مقارباً الخيانة، لأنها أتت مباشرة قبل بدء الهجوم الخطير على الفلوجة في العراق في نوفمبر ٢٠٠٤. وقال مسؤول أمريكي اشترط عدم ذكر اسمه: إن مواقف أنان لا تفاجئنا فهو يحاول إرضاء الذين ينتقدوننا، ولأنه ضد الحرب في العراق. وتعمَّد المسؤول الإشارة إلى أن أمريكا أكبر ممول للمنظمة الدولية (U.N) وقال: «لا نريد أن يُنظر إلينا كأننا مجرد مصرف أموال».

وزاد: يحق لنا الصوت الأكبر، لأن نسبة الأموال التي ندفعها للأمم المتحدة أكبر[٢]، ولا يجوز أن يكون لفرنسا وألمانيا الصوت الأكبر بينما نحن الممول الأكبر»[٣].

واعتبرت الصحيفة أن وراء الحملة الأمريكية على «كوفي أنان» أموراً عِدَّة تتراوح بين اختلاف نزيه في الآراء لتقويم الأوضاع، وبين حقيقة أن المحافظين الجُدُد والصقور

---

(١) انظر: (www.BBC-ARABIC.com) في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٤ وانظر: مـــجلة المجلة في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٢) يُلاحظ أن أمريكا تمول الأمم المتحدة بخُمْس التكاليف السنوية لميزانياتها نحو (٥ بلايين دولار) حسب صحيفة الوسط السياسي في ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٤، وهي تشكل ٢٢٪ من ميزانيتها السنوية حسب مجلة المجلة في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٣) انظر: صحيفة الحياة اللندنية في ١٥/ ١١/ ٢٠٠٤، نقلاً عن نيويورك تايمز.

في إدارة «جورج دبليو بوش» هم أصلاً ضد الأمم المتحدة، ولن يتقبَّلوا لجوء بوش إلى المنظمة الدولية طالباً مساعدتها فيما هم يسعون إلى التخلص منها[١].

٤ ـ الأمم المتحدة بين المصالح والحقوق!!

بدأت حملة في نيويورك ظاهرها التعاطف مع مصالح إسرائيل، وحقيقتها المزيد من إسقاط الأمم المتحدة، وقد كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» بعنوان (الفساد في الأمم المتحدة يشمل انحيازاً ضد إسرائيل وقالت: إن الدول العربية لأكثر من ثلاثين عاماً استخدمت ثروتها النفطية لضمان أغلبية معادية لإسرائيل بشكل تلقائي)!! ويعتقد بعضهم أن الانحياز الأيديولوجي ضد الأمم المتحدة يُبديه عدد من (المحافظين الجُدُد) البارزين بمن فيهم «ريتشارد بيرل» المسؤول السابق في وزارة الدفاع الأمريكية، و (بول ولفيتز) نائب وزير الدفاع الأمريكي الحالي، وهما ينتميان كذلك للديانة اليهودية[٢]، وهذه الحملة قد لا تخرج عن دائرة الدوافع الدينية والأهداف السياسية الجديدة بإقصاء الخصوم أو (المنافسين الجُدُد)، وهكذا أصبحت هذه المنظمة يراد لها أن تنحاز لأصحاب المصالح على حساب الحقوق، وبهذا فقد أصبحت المنظمات وبعض القوانين الدولية والمحلية ضحية إضافية من ضحايا الحرب على الإرهاب.

٥ ـ التجسّس على الأمم المتحدة:

نقلت وكالة رويترز أن مقر الأمم المتحدة في جنيف أصبح (مثل الجبن السويسري) في إشارة إلى امتلائه بالثقوب، وأكدت «ماري هوز» الناطقة باسم الأمم المتحدة في جنيف صحة التقرير الذي بثّه التلفزيون السويسري (TSR) عن التجسس عن الأمم المتحدة، كما أعلن مصدر أمني في الأمم المتحدة أن مقر المنظمة الدولية في أوروبا يغص على الأرجح بمعدات تجسس سرية بعد اكتشاف جهاز للتنصت داخل قاعة اجتماعات وزارية[٣].

لكن السؤال الأخير والكبير: هل بقية العالم الحر غير أمريكا (المحافظين الجُدُد) سوف يَقبل إقصاء أو تهميش أو إضعاف (المنافسين الجُدُد) وإدخال وسائط ووسائل

(١) انظر: المصدر السابق.
(٢) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤.
(٣) انظر: صحيفة الحياة اللندنية في ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤.

جديدة للحرب الجديدة وللقرن الجديد؟ وما حجم الاستجابة العالمية؟ وإلى أي مدى؟ وإلى متى؟ وهل هذا الوأْدُ القسري لممثلي الشعوب والحريات مرشح للبقاء والنجاح بقيادة فئة متعصبة لا تمثل تلك الشعوب وحرياتها.

يبدو أن الإجابة الدقيقة صعبة، لأن عامل الزمن مهم في كشف هذا التوجه الجديد، ويبدو أن الانتخابات الأمريكية ٢٠٠٤ ـ التي فاز بها بوش الابن بفارق بسيط حوالي (٣٪) عن منافسه كيري ـ تفيد ـ حسب الانتخابات والاستطلاعات ـ أن أمريكا ـ التي بدأت تفقد هويتها التي قامت عليها حيث مبادئ ولسن الـ(١٤) التي تعني حرية البشر ـ قد أصبحت في حال انفصام سياسي وسيكيولوجي، وانقسام بسبب التوجهات الجديدة للمحافظين الجُدُد، حتى نسيت أو تناست ما قاله الرئيس الأمريكي «هاري ترومان» الذي أعلن أمام (٣٥٠٠) مندوبٍ دولةٍ حضروا ولادة المنظمة الدولية (U.N):

«يجب علينا جميعاً الاعتراف بأنه مهما كانت قوتنا فعلينا أن ننفي عن أنفسنا حق ممارسة ما نحب أن نفعل بمفردنا»(١) ولكن الانتخابات، وبعض المظاهرات كشفت عن حجم تلهُّف الشعب الأمريكي لعودة حرياته التي لا تتفق وسياسة الهيمنة الأمريكية ومبادئ الإمبراطورية الجديدة، التي استحوذ عليها الصقور وطوَّعوها لمصلحتهم ولأفكارهم وأحلامهم، وظنوا أن خطف وعي الآخرين بحقيقة القضية سهلُ المنال، ولا سيما أن كل أو معظم هذا يتطلب الإقصاء والتهميش أو الدفن للمنظمات غير الحكومية (NGO) بجميع أشكالها وأنواعها؛ لا سيما المعارضة فعلاً لحروب مفتعلة، تقوم على مبدأ جديد (الحرب الاستباقية)، تهدف لتفويت الفرصة عن ظهور منافسين محتملين، ولكنها مع هذا كله حروب لا تستند إلى شرعية.

فأيُّهما سيكون الفائز مستقبلاً: المحافظون الجُدُد؟ أم من يمكن تسميتهم (المنافسون الجُدُد)؟ إن الجواب قد يكون في حالة العراق ـ كحالة دراسية ـ أنموذجاً لكشف نجاح اغتيال بعض رموز (المنافسين الجُدُد) وإنهاء فاعليتهم وتأثيرهم، وقد يكون العراق سبباً لفشل الاغتيال، والعالم ينتظر نتائج الحرب على العراق التي قد تطول، لأن للنصر أو للهزيمة في العراق معاني أخرى جديدة وكبيرة سوف تحدد معالم خارطة الطريق المستقبلية للعالم.

---

(١) انظر عن قول ترومان: صحيفة الوسط السياسي في ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٤.

حقيقة العمل الخيري الإسلامي ومؤسساته

العمل الخيري جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي، بل هو متلازم مع تشريعات الإسلام، وهو شيءٌ أساس في الإسلام، وليس أمراً جانبياً أو ثانوياً، وليس تُهمةً تُدفع، فكما أن المسلم مُطالب بالركوع والسجود والعبادة، فهو مُطالب بفعل الخير للغير، بل بصفة جماعية مؤسسية، حيث قال تعالى في القرآن: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الحج: ٧٧]، فهو أمرٌ من الله، وهو كذلك دليل على النجاح والفلاح في الدنيا والآخرة للفرد والمجتمع والدولة، وربط - سبحانه وتعالى - بين أداء الصلاة كحق لله، وإطعام المساكين كحق للضعفاء، فقال تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴾ [المدثر: ٤٢ - ٤٤].

وقال - تعالى -: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴾ [الماعون: ١ - ٣].

فالأهمية تأتي من تلازم العمل الخيري مع الدين الإسلامي، لأنه جزء من عقيدة الأمة المسلمة وعبادتها، ومنه ما هو فرض عين، وما هو فرض كفاية، وواجب ومسنون، بل إن من مبادئ الدين الإسلامي الإيمان بالقضاء والقدر من الله، الذي يُعد من آثاره العلاج النفسي للأزمات والكوارث والمجاعات والأمراض وغير ذلك. ولا يمكن للأفراد أو الأمم أو المؤسسات أو الدول الإسلامية وغير الإسلامية أن تهمش هذا العمل الجليل أو تتخلى عنه، وهو جزء من دينها وعقيدتها وعبادتها وهدفها في الحياة: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ويرى أغلبية منسوبي المؤسسات الخيرية الإسلامية أنه على الرغم من وجوب العمل بعدم التفريق بين المستفيدين من المسلمين وغيرهم في أعمال المؤسسات إلا أن المؤسسات الإسلامية عادة ما تبدأ بمواقع كوارث المسلمين لكونها الأقرب جغرافياً والأكثر احتياجاً، إضافة إلى أن هذا العمل جزء من عقيدتها وعواطفها الدينية التي توجب عليها البدء بمواقع إخوانهم المسلمين. وقد كتب «جيمي ويلسون» البريطاني في

صحيفة «الجارديان» عن ثقافة العمل الخيري الإسلامي ومما قال فيه: «التبرع لمنظمة خيرية هو عنصر مكمل للإيمان في الإسلام. . والركن الإلزامي الثالث في الإسلام هو الزكاة، حيثما يتوجب على شخص أن يعطي نسبة مئوية من دخله لمساعدة الآخرين. . ويتمثل في (٥ , ٢٪) من المال التجاري في نهاية السنة. . ويندفع المسلمون أيضاً للتبرع بأموال أخرى على غير انتظام، كالصدقة إلى المحتاجين»[١].

كما أن مؤلفي كتاب الهلال الخيري يؤكدان هذا الارتباط الوثيق بين الدعوة والإغاثة، يقول «بينثال» وزميله «بيلون»: «الزكاة هي الداعم الرئيسي في حالات الإسلام القياسي ضد شرور كل من الرأسمالية والشيوعية، فالزكاة تَذْكِرَةٌ للناس أن كل الثروة ـ المال ـ هو ملك لله سبحانه وتعالى»[٢].

مصادر التمويل للعمل الخيري الإسلامي:

هناك مصادر رئيسية لتمويل العمل الخيري الإسلامي ومؤسساته حسب التشريعات الإسلامية، ولكن موضوع هذا الكتاب ليس متخصصاً بعرض كامل ووافٍ عن تلك المصادر، ولعل من المهم عرض أبرزها على سبيل الاختصار:

الزكاة:

هي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، وتجب على كل مسلم ذكر وأنثى، بالغ، عاقل، حرٍّ، يملك النصاب الموجب للزكاة، وحال عليه الحول. وتطلق على: الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، وسمّيت زكاةً لأنها تزيد المال الذي أُخرجت منه وتزكّيه حفظاً ونماءً كما تزكي الأنفس، وتبرز أهمية الزكاة أنها وسيلة فعالة وقوية لحماية المجتمع الإسلامي من تسلُّط الأغنياء وجشعهم، كما أنها تحفظ كرامة تلك الفئات الضعيفة أو المحتاجة كونها حقاً لهم من الله وليست منّة من البشر، ليتحقق التوازن والتكافل الاجتماعي محقّقاً ـ وهي تحقق كذلك ـ تحريكاً للمال وتنشيطاً لدورته الاقتصادية بتداوله وتبادل منافعه بين الأغنياء والفقراء بعيداً عن قروض الربا وعمليات الاحتكار.

---

(١) انظر: عن قول ويلسون صحيفة الجارديان البريطانية في ٢١ يونيو ٢٠٠٢ بعنوان (ثقافة العمل الخيري) ترجمة موقع: www.islamdaily.net

(٢) انظر بينثال وبيلون، الهلال الخيري، ص ١٤، ١٥.

وقد حددت الآية القرآنية الكريمة الأصناف الثمانية المستحقين للزكاة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

ومن هنا يبرز أنه لا خيار لأحد في الإلغاء والتعديل والتبديل لتلك الفئات، وهذا التشريع العظيم تلبية لحقوق الإنسان وخاصة الفئات المحتاجة للرحمة والعدل والكرامة. والخلاصة أن الزكاة بهذه المفاهيم ركيزة من ركائز القطاع الخيري الإسلامي، وركن من أركانه، ليكون شريكاً فاعلاً كمّاً ونوعاً أخذاً وعطاءً في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. من المهم معرفة أن الواقع الحالي لكثير من دول العالم العربي والإسلامي قد جعل من جباية معظم الزكاة وصرفها حقاً سيادياً للحكومات؛ من خلال مؤسسات وإدارات رسمية وشبه رسمية مرتبطة بالقطاع الحكومي.

الوقف:

الوقف كما فسّره وبيّنه رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بأنه «حبس الأصل وسبل الثمرة أو المنفعة»، ودليل مشروعيته قوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له»(١). وهو نوع من أنواع العبادات والطاعة لله رب العالمين، وتُعدُّ بئر رومة أول وقف خيري في الإسلام، وكانت ليهودي يبيع ماءها لأهل المدينة ليشربوا منها، فلما هاجر الرسول ﷺ وقدم المدينة وليس فيها ماء للشرب غير بئر رومة قال: من يشتري بئر رومة...؟ فاشتراها عثمان - رضي الله عنه - وأوقفها على أهل المدينة(٢).

والوقف له دور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والصناعية، ويمكن الاستفادة من موارده في جميع أوجه الخير؛ من بناء المساجد والملاجئ ودور الإيواء للضعاف والأيتام والأرامل والمستشفيات وغير ذلك. إن القطاع الخيري - المتمثل تاريخياً (بالأوقاف) كمؤسسات تمويلية اقتصادية فعالة - قد شكل حماية

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوصية، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، الجزء الخامس، ص ٧٣.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب: في الشرب ومن رأى صدقة الماء، الجزء الثالث، ص ٢٢٠.

كبيرة للمجتمع والأمة، وهو بهذا قد فاق التجارب الشرقية والغربية في كبح طغيان الرأسمالية (طغيان الفرد) وطغيان الاشتراكية والشيوعية (طغيان الحكومة)، ذلك الطغيان الذي يهمش الكثير من الأفراد والمجتمعات، ليشكل الوقف قطاعاً خيرياً مستقلاً عن جشع الأفراد واستبداد الحكومات.

وقد بقيت الأمة الإسلامية تنعم باحتياجاتها (تكافل الأمة للأمة) عبر التاريخ، غير متأثِّرة بضعف السلطة الحكومية في الدولة أو تقلباتها أو سقوطها. ولقد سجّل التاريخ أن الوقف كان أساساً قوياً في بناء الحضارة الإسلامية عبر عصورها الزاهية، حتى استفاد العالم بأجمعه - وخاصة أوروبا - من تلك التجربة العملية الفريدة، إلا أن هذه القوة للوقف في معظم دول العالم العربي والإسلامي قد ضعفت كثيراً حينما تحولت إدارة الأوقاف الخيرية إلى قطاعات رسمية تابعة للحكومات وليس لمؤسسات القطاع الخيري، وذلك منذ زمن محمد علي باشا قبل حوالي (٢٠٠ سنة).

التبرعات (الصدقة):

وهي من الأعمال التطوعية المساعدة والمكملة للأعمال الواجبة، وأحياناً تكون واجبة للتطهر من الخطايا وبعض الآثام، مثل: الكفارات والنذور وغير ذلك، وقد تُرك أمر تحديد وقت الصدقات والتبرعات العامة ومقدارها ونوعها وجهتها لضمير المسلم وما يتمتع به من وعي وإدراك وأخلاق، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله ﷺ: «أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكّوا العاني»(١)، وقوله ﷺ: «أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة، وأشار بالسبابة والوسطى وفرّق بينها قليلاً»(٢). فالمتصدق يزيل عن نفسه الشح والأَثَرة والأنانية، ويجد الراحة النفسية والطمأنينة والسعادة والمغفرة والسعة في الرزق وبركة العمر.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد، باب: فكاك الأسير، الجزء الرابع، ص ١٦٠.
(٢) محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة (الجزء الثاني ص ٤٥١).

لذلك؛ فإن العمل الخيري - مادياً ومعنوياً وعلى مستوى الفقراء والأغنياء - يحمي الفرد والمجتمع من الآفات والجرائم والانحرافات والظلم والاحتكار، ويؤمن له الضروريات التي تحفظ حقوقه وكرامته، وتعينه على نوائب الدهر. ويُلاحظ أن العمل الخيري الإسلامي حسب التشريعات الإسلامية يعد مسانداً ورديفاً ومكمّلاً لأعمال الحكومة (القطاع الحكومي) وجزءاً من أعمال الدولة الإسلامية وليس منافساً للقطاعات الأخرى أو مسيساً لها، بل لقد كان عبر التاريخ الإسلامي هو المصدر الأساس للحضارة الإسلامية، وهو مساهم كبير في التواصل الحضاري بين الأمم والدول بل وبين الحكومات المسلمة وغير المسلمة، ويُلاحظ أن التبرعات للمؤسسات الخيرية الإسلامية تجد تحدياً جديداً وقوياً بحكم دعاوى تمويل الإرهاب بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

المؤسسات والجمعيات الإسلامية:

إن مؤسسات العمل الخيري الإسلامي تعتبر في الإسلام ذات شخصية اعتبارية، ولها قوتها الشرعية (التشريعية والمرجعية القضائية)، كما أنها تمثل وتحقق أسمى وأنبل حق من حقوق الإنسان المعطي والآخذ؛ بحكم رسالتها في التمكين لكل إنسان من الحياة الكريمة.

فإن المؤسسات الخيرية الإسلامية في العالم الإسلامي أو في أوروبا وأمريكا وآسيا هي جزء من منظومة المنظمات غير الحكومية وغير الربحية، ولم تميز نفسها عن غيرها بسبب الدين في خدمة القضايا الإنسانية في العالم، فالمؤسسات والمراكز الإسلامية داخل أوروبا وأمريكا وأستراليا وآسيا وغيرها تقوم بخدمة الجاليات والأقليات المسلمة في شؤونها الاجتماعية والدينية والثقافية، وهي حقوق قانونية وإنسانية مشروعة مثل غيرها من المؤسسات الدينية الأخرى داخل أوروبا وأمريكا وغيرهما.

وللمؤسسات الإسلامية مساهمات فعالة داخل بلدانها، كما يقوم بعضها بمساهمات تنموية وإغاثية خارج مقراتها الرئيسية، وقد تميزت بهذا الاسم (الإسلامية) لاعتبارات مهمة، هذه أبرزها:

الأول: إيماناً من هذه المؤسسات والعاملين فيها أن كل جوانب العمل ودوافعه وأهدافه هي عبادة لله رب العالمين. فالعاملون فيها ملزمون - دينياً - بعون إخوانهم

المسلمين في أي مكان في العالم، كما ورد في توجيهات نبيهم محمد ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[١]، «ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه..»[٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

الثاني: أن معظم مواقع عمل هذه المؤسسات هي أصلاً في بلدان إسلامية أو أقليات مسلمة بالدرجة الأولى؛ نظراً لأن مواقع الحروب والأزمات والفقر والجهل تمثل حسب الإحصاءات الدولية أكثر من (٧٠٪) في المناطق الإسلامية، وأن (٩٠٪) من إجمالي اللاجئين في العالم من المسلمين الذين يصل عددهم حوالي (٣٠) مليون مسلم؛ فهي على ضوء ذلك تمارس دورها الطبيعي في الدعوة الإسلامية والتعليم والإغاثة حسب تشريعات الدين الإسلامي[٣].

والمؤسسات الخيرية الإسلامية مع هذا لا تميز بين المسلم وغيره رغم إمكانياتها المحدودة، ولكن هذا الواقع المتردّي لأحوال المسلمين في أنحاء العالم يفرض الإسراع بالبدء بإغاثتهم، حيث تكثر الاضطرابات والحروب والكوارث.

وعن موقف هذه المؤسسات من التطرف والعنف، فإنها وفي أنحاء العالم كانت هي الأسبق إلى التحذير من أعمال التخريب والتطرف والإرهاب، وكانت الأكثر علنية في معارضة ذلك والوقوف ضده، وقد حذرت تلك المؤسسات قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر من الإرهاب والعنف المدني، وإن وجود أخطاء أو شبهات حول المؤسسات الخيرية الإسلامية لا يبرر إضعاف أو تهميش أو تجاهل تلك المؤسسات الإغاثية والإنمائية، لأنها تشكل بأعمالها وبرامجها وقاية وعلاجاً من أي ظواهر غريبة. كما تسدُّ فراغاً كبيراً مع المنظومة الدولية للإغاثات الإنسانية في مواقع الكوارث والأزمات في شتى أنحاء العالم.

---

(١) انظر: البخاري، كتاب الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم ١٢، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: الدليل أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم، رقم ٦٤.

(٢) انظر: السلسلة الصحيحة للأحاديث: ١/ ٢٧٨، رقم ١٤٩.

(٣) انظر موضوع (هل الإسلام ومؤسساته قوة منافسة للغرب؟) في نهاية هذا الكتاب.

مساهمات المؤسسات الإسلامية في العمل الدولي[١]

لا مجال للمقارنة بين مؤسسات العمل الخيري العالمي ذات الإمكانات الضخمة، وعمل المؤسسات الخيرية الإسلامية الناشئة التي حققت نجاحاً ملحوظاً في بداية الثمانينيات خاصة في أفغانستان، وفي التسعينيات في البلقان والصومال وأفغانستان وغيرها من دول العالم. . وأهم ما تميزت به المؤسسات الخيرية الإسلامية أنها لا تفرق في ميدان العمل بين المسلمين وغيرهم في المساعدات، على الرغم أن (٧٠٪) من المناطق التي تعاني من الكوارث والأزمات تقع في أوساط المجتمعات والأقليات الإسلامية، وأن المناطق المسلمة تقع غالباً في البيئات المدارية من أفريقيا وآسيا، والتي تعد أشهر حزام للفقر على وجه البسيطة.

شهادات معبّرة:

وعلى رغم الفارق الكبير في الإمكانات بينها وبين مثيلاتها من المنظمات الخيرية العالمية غير الإسلامية إلا أن الإسلامية أثبتت قدراً كبيراً من الكفاءة والأمانة، وهذا ما شهد به حتى غير المسلمين، ومن تلك الشهادات ما قاله أحد الأعضاء المؤسسين للجنة أصدقاء الجمعيات الخيرية بأمريكا وهو المحامي الأمريكي «الدكتور ويندل بلو[٢] Wendell Belew» **لقد نجحت الحكومة السعودية وشعب المملكة العربية السعودية الكريم في إيجاد سيرة حسنة على المستوى الدولي في الأعمال الخيرية، وإن أسماء الجمعيات الخيرية السعودية مشهورة في أوساط اللاجئين والأيتام من خلال حفر الآبار للقرى، وتقديم الكتب والمنح الدراسية وعدد آخر من الناس لا حصر له دعمته هذه الجمعيات**»[٣].

---

(١) ما ورد هنا من الإحصائيات تم نقله واختصاره من كتاب القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب للمؤلف ص ٦٩ الطبعة الثالثة ٢٠٠٤.

(٢) الدكتور ويندل بلو من المحامين الأمريكيين الذين اشتهروا بمناصرة الحقيقة في قضية المؤسسات الخيرية الإسلامية، وكان عضواً سابقاً في إحدى لجان الكونجرس المالية، ويرأس حالياً مؤسسة فوكا الأمريكية.

(٣) انظر عن قول المحامي الأمريكي (ويندل بلو) صحيفة الوطن السعودية في ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٤.

وأكدت الباحثة الأكاديمية الهولندية الدكتورة مايك كاج(Dr.mayke Kaag) ميدانياً من تشاد في أفريقيا جهودَ المنظمات الإسلامية ودورها الإيجابي وقالت: «ظهر لي بأن المنظمات الإسلامية تملك النية الحسنة في تقديم الخير والعمل.. ومن أولى نقاطها الإيجابية: أنها ـ بصورة عامة ـ تملك وسائل مهمة وخاصة المنظمات الخليجية.. وتملك خبرة عالمية.. وأن العاملين فيها يعرفون ماذا يجري حول العالم، ولديهم أفكار مفتوحة، ونقطة أخرى إيجابية هي أن هذه المنظمات الإسلامية تتمتع بعلاقات جيدة مع الحكومة التشادية.. وأن المنظمات الإسلامية تشكل عملية تنمية مستمرة وسريعة في تشاد، وذلك بالرغم من أن ميزانيات بعضهم قُطعت تحت الضغط الأمريكي إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م».

وقالت كذلك: «وليس من المعقول توجيه التهم إلى جميع المنظمات ذات الصبغة الإسلامية، والأغلبية من المنظمات الإسلامية تُقدِّم عملاً مهماً في القارة الإفريقية وغيرها، كما كتبتُ ذلك في جريدة الأهرام المصرية عدد ٥٥٣ / ٢٠٠١م حول المعاملة العدائية وأحياناً الحقدية على المنظمات الإسلامية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهجت عدة دول نهج أمريكا!!، ومن المحتمل ألاّ تجد «تشاد» مساعدات دولية إذا أصرت في تعاملها مع هذه المنظمات الإسلامية، وحكومة تشاد مجبورة بإيقاف أنشطة هذه المنظمات الإسلامية، أو طردها من البلاد بسبب الضغوطات الممارسة ضد الإرهاب!!»(١).

وتقول الباحثة البريطانية الأمريكية تانيا كارينا سو (Tanya Cariina Hsu)(٢) والتي

---

(١) بحث غير منشور تم إعداده في مارس ـ يونيو عام ٢٠٠٤م عن المنظمات الإسلامية في تشاد من خلال زيارات ميدانية لدولة تشاد للباحثة الأكاديمية الهولندية dr Mayke Kaag في جامعة لايدن مركز البحوث الأفريقية هولندا.

(٢) هي مديرة التطوير وكبيرة المحللين والباحثين في معهد بحوث: سياسة الشرق الأوسط في واشنطن دي سي، قامت الباحثة سو Hsu مؤخراً بتأليف كتاب جديد ومدهش حول شعب المملكة العربية السعودية وثقافتها بعنوان: (استهداف: المملكة العربية السعودية) Targeting Saudi Arabia كما تعاونت في تأليف كتابين عن تحليل الأساطير حول النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، كما عملت مع الكاتب والمعلق السياسي بات بيوكانن Pat Buchanan في كتابه الذي صدر مؤخراً بعنوان: «عندما أصبح الصواب خطأ Where The Right Went ودراساتها وتحليلاتها تنشر في أرجاء مختلفة من الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط، بما في ذلك محطات CNN وهيئة الإذاعة البريطانية BBC، وصحيفة فايننشال تايمز، وأرابيك تريندز، وقناة الجزيرة، والأهرام القاهرية، وآسيا تايمز، والتلفزيون الفلسطيني، وجامعة هارفارد، والمنتدى السعودي الأمريكي، والمجلس القومي للعلاقات الأمريكية العربية وغيرها.

عملت في معهد بحوث السياسة الشرق أوسطية IRMEP : «لقد تابعت الدعم المالي للإرهاب لمدة ثلاثة سنوات ولم أجد أي علاقة للسعودية بذلك»، «جمع التبرعات أمر لا يخضع لمنطق عقلي، فالصدقة هي الصدقة وليس هناك فوضى وفساد في عملية جمع التبرعات في العالم أكثر من الجمعيات الخيرية الأمريكية»، «لقد كتبتُ عن إزالة صناديق جمع التبرعات في السعودية من المساجد بغضب وقلتُ: هل ستطلب السعودية الشيء نفسه من الكنائس الأمريكية لو أن نصارئ هاجموا مسلمين؟»(١).

وهذه الحقيقة أو الحقائق لم تكن من جهات إعلامية تسوّق الحق والباطل، ولكنها من أكاديمين وباحثين متخصصين عملوا بعض الدراسات بهدف الوصول للحقيقة، وهذا نموذج للضمائر الحية التي تحترم الحق والحقيقة أينما كانت. وفي سياق تلك الشهادات المعبرة فقد صرّح الأمير نايف وزير الداخلية السعودي قائلاً: (إن المساعدات السعودية للشعب الفلسطيني تقدم لأسر قُتل أبناؤها وأولياء أمورها) مؤكداً موقف السعودية الرافض للإرهاب «إن هذه الحملات ـ على السعودية والعمل الخيري ـ لن تثني القيادة والشعب السعودي عن الوفاء بالتزاماتهما تجاه العقيدة الإسلامية والأمة والعالم». ورفض ما ورد في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية من انتقادات حول هذه المسألة وقال: «ليس لدينا ما نخشاه، فالسعودية تقدم مساعدات لأسر ضحايا القمع الإسرائيلي من الفلسطينيين وخاصة الأسر التي فقدت عائلها»، وقال رداً على دعاوئ الاتهامات على المؤسسات الخيرية الإسلامية: «من يستطيع القول بأن هذه الأعمال تذهب إلى غير مستحقيها؟ وهل هناك دليل واحد على هذا؟»(٢) إن الكفاءة والتعامل المهني المقتدر مع الأزمات والكوارث من المؤسسات الإسلامية هو الذي دفع بعضاً من المنظمات الدولية غير الإسلامية المتعاونة أو التابعة للأمم المتحدة لأن تعطي بعض أعمالها لتلك المؤسسات الإسلامية؛ لتقوم بها نيابة عنها، خاصة في ظروف طلب بعض المهاجرين والمشردين في البوسنة والهرسك وكوسوفا وفي مخيمات اللاجئين في ألبانيا بالذات وحسب إفادة بعض المؤسسات الإسلامية العاملة هناك، إلا أن الجهل أو

---

(١) انظر تاينا كارينا سو Tanya Cariina Hsu كتاب (استهداف المملكة العربية السعودية) Targeting Saudi Arabia نشر دار آمال بلندن ٢٠٠٥م.

(٢) انظر عن: تصريحات وزير الداخلية السعودي صحيفة الوطن السعودية في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٢، وانظر صحيفة الدستور في ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠١، وصحيفة الشرق الأوسط في ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٢م.

التجاهل الدولي لأعمال تلك المؤسسات الخيرية الإسلامية قد يكون سببه افتقارها إلى إدارة مركزية تُعنى بجمع المعلومات والإحصاءات في عصر أصبحت المعلوماتُ الصحيحةُ أساساً قوياً للعمل وحسن الإنتاج، كما أنها درء ودفع لتهم ودعاوى الإرهاب.

وبمقارنة يسيرة بين المنظمات الخيرية العالمية وبين المؤسسات الإسلامية نجد أن عدد المؤسسات الإسلامية المعنية بشؤون الخارج في دول مجلس التعاون الخليجي العربي لا تتجاوز (٣٣) منظمة أو مؤسسة على اختلاف في الحجم والقوة، وعلى اعتبار أعلى معدل تقريبي لمصروفاتها السنوية جميعاً ـ باختلاف في حجم إنفاقها ـ فإن المبلغ يقدر ما بين (٤٥٠) مليون دولار إلى (٥٥٠) مليون دولار سنوياً في نهاية التسعينيات وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهذا لا تدخل فيه المساعدات الحكومية الخليجية، فالآثار والنتائج توضح مصداقيتها وقوتها الإيجابية، لا سيما وأن المبالغ يسيرة نسبياً مقارنة بما تنفقه المؤسسات الإنسانية الدولية غير الإسلامية، والتي كانت تنفق في التسعينيات من القرن الماضي (٦٠) مليار دولار سنوياً، حسب ما أشار إلى ذلك «غراهام هانكوك» الذي عاش بجوار تلك المنظمات الدولية في أفريقيا أكثر من (١٥) سنة[١] وهذه القوة في الآثار والنتائج للمؤسسات الإسلامية ميزة يصرّح بها المنصفون في أنحاء العالم بلسان المقال أو الحال.

(١) انظر عن حجم هذا الإنفاق العالمي: غراهام هانكوك سادة الفقر ص ٨.

نماذج من المشروعات الإغاثية والإنمائية

هناك بعض الإحصائيات المعبرة التي تمثل شيئاً يسيراً من مشروعات وبرامج تلك المؤسسات، ولكنها تعكس صورة عن المشاركة الإيجابية في عمليات الإغاثة والتنمية الدولية، وهذه نماذج من بعض أعمال تلك المؤسسات:

في جانب المساجد ودور العبادة:

لقد تنافست المؤسسات الخيرية الإسلامية في إنشاء المساجد وتشييدها في بقاع إسلامية كثيرة، حيث يشكل المسجد نواة لحياة المجتمعات الإسلامية في تلك البلدان، فهو مكان للعبادة، ومدرسة للصغار، ومنتدئ للاجتماعات. وقد بلغ مجموع ما أنشأته بعض هذه المؤسسات خارج حدودها ـ وأغلبها في قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا ـ ما يزيد عن (٤٢٣, ١٢٧) مسجداً، قُدِّرت تكاليفها بما يقارب (١٢٦) مليون دولار.

(هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بنت ٤٢٠ مسجداً بقيمة ٠٨٩, ٧٤٨, ٤ دولاراً خلال عام ١٤٢١هـ) (لجنة مسلمي أفريقيا شيدت في الفترة ١٩٨١م ـ ٢٠٠٢م أكثر من (٢١٥٠) مسجداً في أفريقيا)، (الندوة العالمية للشباب الإسلامي أنشأت في الفترة ١٩٩٨م إلى ٢٠٠٢م، أكثر من (١٧٥١) مسجداً)، (مؤسسة الحرمين أنشأت (١٢٠٠) مسجدٍ في الفترة ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢)، (جمعية قطر الخيرية أنشأت (٢٧٢) مسجداً في الفترة ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠م). (الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية بَنَتْ (١٧٧) مسجداً في الفترة ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١).

المشروعات التعليمية والمنح الدراسية وإعانات الطلاب:

نظراً لمكانة التعليم في الإسلام، ولأن الجهل من أخطر أعداء الإنسانية فلا عجب أن تشكل مشروعات التعليم والمنح الدراسية وإعانات الطلاب نسبة كبيرة من العون الإنساني الإسلامي، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن تسع مؤسسات كبيرة ـ لها وجود فعلي دولي خلال فترات متفاوتة ـ قد أنشأت قرابة (٣٦٦, ٣) مشروعاً تعليمياً تكاليفها فاقت (١٣٣) مليون دولار، وقدمت (٤٨٩, ١٢٢) منحة دراسية، زادت تكاليفها عن (٤٥) مليون دولار، علاوة على أنها صرفت الإعانات لعدد من الطلاب فاقت

أعدادهم (٥٦٢, ٤٣٠) طالباً، وبلغت نفقاتهم ما يقارب (٢٦,٦) مليون دولار، علماً بأن هذه المصروفات لا تشمل نفقات التشغيل لتلك المدارس وتسيير أعمالها ولا مرافق التعليم التابعة للمساجد.

فمثلاً (أنفقت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ٢,٧٤٠,٢٠٩ دولار خلال العامين ١٤٢١ـ١٤٢٢هـ على المؤسسات التعليمية في (٤٣) دولة. لجنة أفريقيا أقامت (٩٨٠) مشروعاً تعليمياً، منها (١٤٠) مدرسة نظامية، و (٨٤٠) مدرسة لتعليم القرآن، و (٣) جامعات لتخريج المعلمين في كل من زنجبار بتنزانيا، وكينيا، والصومال)، (الندوة العالمية للشباب الإسلامي أقامت (٨١٩) مشروعاً تعليمياً)، (جمعية قطر الخيرية ومؤسسة عيد آل ثاني القطرية أقامت (٢٥) مشروعاً تعليمياً خلال الفترة من عام ١٩٩٩ـ٢٠٠١م).

كما تقوم بعض هذه المؤسسات بالإنفاق على تشغيل المرافق التعليمية كلياً أو جزئياً ومثال ذلك: (لجنة مسلمي أفريقيا تشغل (١٤٠) مدرسة نظامية، و (٨٤٠) مدرسة لتعليم القرآن الكريم، وتوفر المباني والمعلمين والوسائل الحديثة والكتب الجيدة، علاوة على الرعاية الصحية للطلاب والعاملين في حقل التعليم، علماً بأن هذه المؤسسة لوحدها وظفت ما يقارب (٣٠٥٤) من الموظفين والعاملين في دول أفريقيا وحدها). وهناك جمعيات خيرية برزت بأعمال ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية أو تُعنى بالمرأة والطفولة والشباب، منها: (مؤسسة الوقف الإسلامي قامت بإنشاء (٧) معاهد متخصصة لإعداد المعلمين المحليين، و (٨) مراكز ثقافية، وكذلك مشروعاتها الإعلامية؛ حيث تصدر مجلتي (الأسرة ومساء) إذ تطبع من كل واحدة منها (٨٠) ألف نسخة» كما تقدم مشروعاً عالمياً في موقع «لها أون لاين» على «الإنترنت»، الذي يخدم المرأة في كل مكان، علاوة على البرامج الإذاعية والتلفزيونية في كل من ألبانيا وكوسوفا وكازاخستان. ومشروع تعليم اللغة العربية المسمى «العربية للجميع»، إضافة إلى مشروعات المرأة كالمشاغل النسائية لتعليم الخياطة)، (مؤسسة المنتدى التي استفادت من مستحدثات العصر وتقنياته فافتتحت في عام ٢٠٠٠م كلية لندن المفتوحة لتدريس العلوم الشرعية، التي بلغ عدد طلابها (١٥٠) طالباً وطالبة حتى العام ٢٠٠٢م)، (الهيئة الخيرية الإسلامية الكويتية تصدر «مجلة العالمية» كمجلة

إعلامية ودعوية وثقافية)، (الندوة العالمية للشباب الإسلامي تصدر مجلة المستقبل الإسلامي)، (هيئة الإغاثة الإسلامية تصدر «مجلة الإغاثة»).

جوانب الإغاثة:

لقد تعدت إحصائيات المحتاجين الذين تمت إغاثتهم (٥,٥٠٤) مليون شخص، وذلك من قبل بعض المؤسسات الخيرية في السنوات الخمس الأخيرة حتى عام ١٤٢٢هـ، وبلغت تكاليف تلك الإغاثات ما يقارب (٢٨٥) مليون دولار. (أنفقت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية ٨,٦٠٩,٨٦٣ دولاراً إغاثات عاجلة عام ١٤٢١هـ، مؤسسة المنتدى الإسلامي ساهمت حسب تقرير عام ١٤٢٣هـ بإغاثة (١,٥) مليون من الأفراد تقريباً)، (الندوة العالمية للشباب أنفقت على إغاثة ما يزيد عن (٢) مليون شخص في أفريقيا وآسيا ودول البلقان خلال عام ١٤٢٢هـ)، (الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية ساعدت ما يزيد عن (٣,٥٠٠) من طالبي المساعدات ما بين عامي (١٩٩٩ـ ٢٠٠١م). وهناك بعض المؤسسات تُحصي إغاثتها بالأطنان، فيصعب تقدير التكاليف، ومثال ذلك: (لجنة مسلمي أفريقيا، التي أرسلت (٢٦٥) ألف طن مساعدات للمحتاجين في أفريقيا) (هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وزعت (١,٦٠٠) طن تمور عام ١٤٢٣هـ وقامت بتوزيع ٢٠٠ طن من المواد الغذائية و ٢٠ طناً من المواد الطبية عام ١٤٢٦هـ. كما أن بعض المؤسسات لها شراكة مع برامج منظمات الأمم المتحدة، ومن ذلك (جمعية قطر الخيرية) التي هي عضو في منظمة اليونسيف «UNICEF»، ومنظمة الصحة العالمية «WHO»، ومتعاونة مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة «AGFUND»، ومتعاونة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة «ISECO»، كما أنها عضو في المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة ومقرُّه في القاهرة.

المخيمات الطبية ومعالجة المرضى:

بلغ إجمالي عدد المخيمات الطبية الإسلامية أكثر من (٥٠٦) مخيمات طبية في أفريقيا وآسيا وأوروبا، بلغت تكاليفها أكثر من (٢٦) مليون دولار، وذلك لمعالجة الأمراض الفتّاكة، وغير الفتّاكة، هذا غير المستشفيات الميدانية التي تقام في ساعات وساحات الكوارث والحروب، وغير ما ينفق في تشغيل وصيانة المرافق الصحية الحيوية.

(هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية أنفقت خلال العامين ١٤٢١ـ١٤٢٢هـ (٥,٤٥٦,٩٩٢ دولاراً) استفاد منها (٣,٣٢٥,٢٩٩) مريضاً ومريضة في (٣٣) دولة ، لجنة مسلمي أفريقيا بَنَتْ وشغّلت (١٢٩) مستشفىً ومركزاً صحياً تحت إشرافها المباشر)، (الندوة العالمية للشباب الإسلامي قدمت برامج صحية حسب تقرير عام ٢٠٠٢م استفاد منها أكثر من (١٢١,١٥٤) مريضاً، كما حققت البرامج الموسمية نجاحاً ملحوظاً في بعض المواقع ؛ التي من ضمنها بعض البرامج الصحية، وقد استفاد منها ما يقارب (٥٣٠,٣٢٠) مستفيداً)، وهناك مؤسسات خيرية متخصصة، قلّما يوجد لها مثيل في النمط الغربي للعمل الخيري، ومن هذه الأمثلة : (مؤسسة البصر الخيرية العالمية، التي تُعنى بالذين حُرموا نعمة الرؤية، فكان لجهودها الخيرية القوية خلال (١٣) عاماً آثارٌ كبيرةٌ، حيث أقامت (٤٤٧) مخيماً لعلاج البصر، واستقبلت (١,٥٥٨,٧٥٦) حالة مرضية، وأجريت على حسابها عمليات جراحية، في أكثر من ستة مستشفيات في أنحاء العالم بسعة قدرها (١٩٠) سريراً، كما بلغ عدد مرضاها (١,٤٠٥,٨١١) مريضاً، أجريت فيها (٩٧٨٩٠) عملية جراحية من (١٣٠,٩١١) حالات مرضية، وموّلت زراعة (٥١,٤٤١) عدسة داخل هذه المستشفيات، كما أقامت (٤٢٤) مخيماً في برنامجها المعروف بقوافل النور، بلغ عدد مرضى عيادات تلك المخيمات (١٤٦,٣٢٢) مريضاً، وأجريت فيه (١٢٣,٥٤٣) عملية، ووزّعت (٣٥٥,٣٥٥) نظارة ،وزرعت (٣٩,٠٤٣) عدسة، فأصبح هؤلاء يتمتعون برؤية الوجود من حولهم، وقد غطت هذه الحملات والمخيمات لمؤسسة البصر (٣٨) دولة من قارتي آسيا وأفريقيا).

ومن المعلوم أن تكاليف العلاج الطبي تفوق تكاليف التعليم وتكاليف الإطعام، خاصة في أوقات النكبات والكوارث والأزمات. لقد بلغ ما عالجته بعض المؤسسات الخيرية الإسلامية من المرضى (١,٧٨٩,٤٥٨) مريضاً، حيث أنفقت بعض المؤسسات على هذا الجانب ما يفوق (٤) ملايين دولار، (مؤسسة المنتدى الإسلامي قدمت العلاج لـ (١٢,٦٤٧) مريضاً حسب تقرير عام ١٤٢٣هـ، لقد ثبتت هذه المؤسسة على أرض الصومال بعد أن انسحبت منها المنظمات الغربية بسبب المخاطر، فكانت مؤسسة المنتدى هي أول المتواجدين هناك). (مؤسسة الوقف الإسلامي عالجت أكثر من (٢,٤٠٠) مريض في عام ٢٠٠١). (جمعية قطر الخيرية الإسلامية قدمت خدماتها

إلى ما يزيد تقديره على (٤٨٠٠) مريض من خلال (٣٢) مركزاً صحياً أنشأتها خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠م).

الآبار وتوفير مياه الشرب:

أينما انعدمت المياه انعدمت الحياة، وأينما شحّت طلّ الفقر بقسماته، وضعفت الصحة، ولذلك اهتمت المؤسسات الخيرية بهذا المشروع أيّما اهتمام، فقد بلغت الأموال التي صرفت على حفر الآبار وتوفير مياه الشرب من قبل بعض المؤسسات الخيرية ما يزيد عن (٣٦) مليون دولار، وبلغت أعداد الآبار ومشاريع المياه حوالي (٧٨٦٩) بئراً، أكثر من نصفها في أفريقيا، (لجنة مسلمي أفريقيا قامت بحفر ٤٢٥٠ بئراً)، (الندوة العالمية للشباب أنشأت (١٦٢, ٢) مشروعاً للمياه خلال السنوات ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢م) (هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية حفرت ١٠٢٢٠) بئراً ما بين ارتوازية ومسطحية خلال العامين ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ بتكلفة (٣٧٤, ١٥١, ١) دولاراً، (مؤسسة المنتدى الإسلامي حفرت (٧٥٠) بئراً حتى عام ٢٠٠٢م)، (مؤسسة الشيخ عيد آل ثاني القطرية حفرت (٣٩٥) بئراً خلال العام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١م)، (جمعية قطر الخيرية قامت بإنجاز (١٧٦) مشروعاً للمياه خلال ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م).

إفطار الصائمين:

يعدّ هذا المشروع من المشروعات الإيجابية خاصة بين الأقليات المسلمة والمناطق الفقيرة في أنحاء العالم، وقد بلغت الوجبات التي قدمت في برنامج إفطار الصائم من قبل بعض المؤسسات الخيرية أكثر من (٤٥) مليون وجبة، زادت تكاليفها على (٦, ٤٦) مليون دولار، (مؤسسة الحرمين الخيرية وزّعت (٢٥) مليون وجبة خلال الفترة من ١٩٩٢ ـ ٢٠٠١م)، (الندوة العالمية للشباب وزّعت (١, ٣) مليون وجبة خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢م)، (الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية وزّعت حوالي مليوني وجبة خلال ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٢)، (هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية أنفقت (٥٣٣, ٨١٨) دولاراً في برنامج إفطار الصائمين عام ١٤٢١هـ استفاد منها (٢٠٠, ٣٠٠, ١) صائم وصائمة، (لجنة مسلمي أفريقيا وزّعت مليوني وجبة في إحدى إحصائياتها السنوية).

كفالة الأيتام:

رعاية الأيتام وكفالتهم من أعظم الخدمات الإنسانية، فقد أسهمت بعض المؤسسات الخيرية الإسلامية في هذا البرنامج بما فاق (٤٩) مليون دولار، على عدد بلغ ما يقارب (١٠٢, ٦٨٦) يتيماً، وقد شملت تلك الكفالات جوانب الغذاء والكساء والتعليم، (الندوة العالمية للشباب كفلت (٣١, ٩٢٤) يتيماً خلال خمس سنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)، (جمعية قطر الخيرية كفلت (١٦, ٦٩٢) يتيماً خلال عامي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م)، (مؤسسة مكة الخيرية كفلت (١٠, ٩٠٣) يتيم خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٢م)، (لجنة مسلمي أفريقيا كفلت (١٠, ٠٠٠) يتيم منذ عام ١٩٨١ وحتى ٢٠٠٢م)، (الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية كفلت (٥, ٢٨٩) يتيماً في الفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١م)، (مؤسسة عيد آل ثاني القطرية كفلت (٢, ٢٤٥) يتيماً).

توزيع لحوم الأضاحي:

(هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية أنفقت (١, ٠٥٦, ٧٦٣) دولاراً في مشروع الأضاحي خلال العامين ١٤٢١ـ ١٤٢٢هـ استفاد منه (٨٥٦, ٠٦٠) فرداً من لحوم الأضحية، الندوة العالمية للشباب وزّعت ما يقارب (١٠٤) آلاف أضحية خلال الفترة من ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) ، (مؤسسة الحرمين وزّعت قرابة (١٠٠) الف أضحية ١٩٩٢ ـ ٢٠٠١)، (الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية وزّعت (٨٤, ١٨٠) الف أضحية تقريباً خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١م) ، (جمعية قطر الخيرية وزعت ما يقارب (٣٣٠٠) أضحية خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م)، غير أن إجمالي ما وزّعته بعض هذه المؤسسات ـ التي توافرت عنها بعض المعلومات ـ (٧٠٥, ٣٤٢) أضحية، قدّرت تكاليفها بمبلغ (٢١, ٩٠) مليون دولار تقريباً.

مراكز الخدمات الاجتماعية:

بلغت أعداد المراكز الاجتماعية المختلفة والمتعددة المواقع والمنتشرة في معظم القارات ما يقارب (١, ٨١٧) مركزاً، كما بلغت تكاليفها ما يقارب (٦٣, ٤) مليون دولار، (هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية أنفقت (٢٣, ١٥٤, ٦٦٢) دولاراً على مشاريع الرعاية الاجتماعية (الأيتام) خلال العامين ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ)، (الندوة العالمية للشباب الإسلامي أسهمت بدعم وبناء (٩٢٤) مركزاً خلال الفترة من ١٩٩٨ ـ

٢٠٠٢)، (لجنة مسلمي أفريقيا أسهمت ببناء (٣٠) مركزاً للتأهيل والتدريب خلال الأعوام ١٩٨١ ـ ٢٠٠٢)، (جمعية قطر الخيرية أسست (٢٥) مركزاً اجتماعياً لمعالجة النقص في التأهيل المهني خلال عامي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠م)، (الهيئة الخيرية الإسلامية الكويتية أسست (٢٢) مركزاً ومرفقاً خلال الفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١) . فهذه نماذج فقط من الأعمال الدولية، كما أن هذه الأرقام تعتبر نماذج أخرىٰ لتعكس بعض الصورة عن تلك المؤسسات[١].

ولقد أدركت المؤسسات الخيرية الإسلامية خطورة هذا الغياب أو التغييب عن إكمال هذه المسيرة الإنسانية، ولذلك تداعت وسارعت مع غيرها من المؤسسات الدولية الأخرىٰ إلىٰ عقد مؤتمرات دولية مشتركة تناقش خطورة الوضع المستقبلي، ولا سيما للمؤسسات الخيرية الإسلامية التي استهدفت في الحملة الإعلامية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فكان المؤتمر الدولي الأول بباريس في ٩ ـ ١٠/ ١/ ٢٠٠٣م، وكان الثاني بجنيف كما سيأتي، وبعده كان مؤتمر الكويت في ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٤، وغيرها من المؤتمرات المتخصصة بهذه القضية لتعكس حجم المشكلة، كما تعكس حجم الآثار الكبيرة التي ظهرت بغياب المنظمات الإسلامية عن ساحات العمل الإغاثي في كل من أفغانستان وفلسطين والعراق، ثم دارفور بالسودان، وتسونامي في جنوب شرق آسيا في يناير عام ٢٠٠٥م[٢].

---

(١) لمعرفة المزيد عن المشروعات والبرامج الإنمائية والإغاثية يمكن مراجعة التقارير السنوية والدورية لتلك المؤسسات الإسلامية الصادرة عنها.

(٢) للمزيد عن مؤتمر باريس وجنيف انظر المواقع التالية : (www.come.to/achr)و (www.IBH.FR).

الفصل الثاني

الحملات الأمريكية والدولية

بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م

- الحرب الإعلامية الدعائية وقتل الحقائق !!
- الحملة الأمريكية والنفخ المبكر الخفي تجاه العمل الإسلامي !
- العمل الخيري الإسلامي في أمريكا قبل أحداث (١١) من سبتمبر !
- الحملات الدولية الدعائية (نماذج ونتائج) .
- طلبات أمريكية واسعة النطاق .
- نص المطالب الأمريكية (الكويت أنموذجاً) .
- إجراءات أمريكية لمعاقبة الجميع .

(هناك ديمقراطية المشاهدة دون المشاركة. . .)، (صناعة القبول من خلال وسائل الإعلام. . .)، (لأن جماهير الشعب غبية جداً. . .).

(نحن بحاجة إلى وسيلة لترويض هؤلاء الرّعاع، تلك الوسيلة هي الثورة الجديدة في فنّ الديمقراطية. . .)، (فالدعاية الإعلامية لدى الديمقراطية كالهراوة لدى الفاشيّة. . .).

[الباحث الأمريكي نعوم تشومسكي]

الحرب الإعلامية الدعائية وقتل الحقائق!!

الكل يدرك ماذا تعني مكاتب التضليل الإعلامي في بعض دول العالم وفي أمريكا بشكل خاص، وكيف تسهم بقلب الحقائق وإشعال المعارك[١]، بل غسيل الأدمغة على حدِّ تعبير أحد المرشحين الديمقراطيين السابقين وهو الأمريكي «ليندون لاروش» حينما قال - مخاطباً الشعب الأمريكي حول التضليل الإعلامي فيمن وراء حدث الحادي عشر من سبتمبر -: «وَاجِهْ الواقعَ الذي لم تكن تملك من الشجاعة ما يكفي لمواجهته من قبل، بعد ذلك سنقوم معاً ببناء هذه الأمة وإخراجها من الكابوس المريع هذا، وكخطوة أولى أطفئ قناة (C.N.N)»[٢].

«إن تكنولوجيا الإعلام، وتصريحات السياسيين، وكتابات المثقفين قد خلقت فتنة دجالية تشبه - إلى حدٍّ يدعو إلى الدهشة - ما تصف به النصوص الإسلامية الدجَّال الأكبر الذي يأتي آخر الزمان، ويعمل بقلب الحقائق. وهذا الوضع يقتضي الاستجابة للحاجة الماسّة الملحّة إلى البحث عن الحقيقة والجهاد في سبيلها ومقاومة الفتنة، والتصدي للدجل، ونصر الحقيقة، وأن تُبذل في هذا السبيل أقصى الجهود على كل المستويات»[٣].

يرى الكاتب الأمريكي «نعوم تشومسكي» أن هناك ديمقراطية المشاهدة دون المشاركة، وهذه الديمقراطية هي نوع من المنطق، ويؤكد على أن هذا واقع الحكومات مع شعوبها قائلاً: «بل هناك مبدأ أخلاقي ملزم وراءها، يتمثل في أن جماهير الشعب غبية جداً، بحيث لا تفهم الأمور، وإذا ما حاولوا المساهمة في إدارة شؤونهم فإنهم يحدثون اضطراباً وإشكالات. ولهذا يُعدّ السماح لهم بإدارة شؤونهم أمراً غير أخلاقي وغير ملائم، وعلينا أن نروّض هؤلاء الرّعاع، ولا ينبغي كذلك السماح لهؤلاء بالمشاركة

---

(١) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٤ نقلاً عن نيويورك تايمز (توم شانكر وأريك شميت).

(٢) إضافة إلى صحيفة الدستور المذكورة، انظر نص المقابلة الصحفية التي تمت مع (ليندون لاروش) في صحيفة: Executive Intellgence Review (EIR) في ١٨/ ٩/ ٢٠٠١م، وانظر الموقع التالي: www.Larouchein2004.net.

(٣) انظر كتاب القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب / من تقديم معالي الشيخ صالح الحصين.

في العمل، لأنهم سيخلقون المشاكل، لا أكثر».

ويقول عن لسان حال الديمقراطية المزعومة: «نحن بحاجة إلى وسيلة لترويض هؤلاء الرّعاع، تلك الوسيلة هي الثورة الجديدة في فنّ الديمقراطية: صناعة القبول من خلال وسائل الإعلام». ولكن بما أن المجتمع قد أصبح أكثر حرية وديمقراطية، لن يكون بالمقدور فعل ذلك. ولهذا لا بدّ من اللجوء إلى تقنية الدعاية وتهيئة الرأي العام لما يراد تحقيقه.

«فالدعاية لدى الديمقراطية كالهراوة لدى الفاشية» كما يقول نعوم تشومسكي.

وتُعدّ الولايات المتحدة رائدة صناعة العلاقات العامة الإعلامية، وكان التزامها كما قال زعماء هذه الصناعة هو (السيطرة على الرأي العام)، لقد تعلموا كثيراً من نجاحات لجنة كريل (Creel Commission) والنجاحات في صنع (الرعب الأحمر).

ويقول تشومسكي عن كيفية صناعة العدو حتى لو كان عدواً وهمياً: «لابد من استدعاء أعداء جدد. والواقع أن الناس فقدوا هذا العدو (الروس قادمون)، ولابد من صنع عدو جديد، كما فعل جهاز العلاقات العامة في عهد ريغان في ثمانينات القرن العشرين. وهكذا حدث مجدداً في تصوير الإرهابيين الدوليين،وتجار المخدرات، والعرب المجانين، وصدام حسين؛ بالهتلر الجديد، وأن هؤلاء سيغزون العالم ويحتلونه. ولابد من عرض هؤلاء الأعداء الواحد تلو الآخر للإبقاء على الشعب الأمريكي خائفاً مرتعباً يهيمن عليه الجبن، فيخشون السفر ويظلون جاثمين منكمشين يرتعدون رعباً وهلعاً. وبعد ذلك نحقق نصراً رائعاً على (غرينادا)، أو (بناما)، أو على أي جيش لاحول له ولا قوة من جيوش العالم الثالث، التي يمكن سحقها قبل أن تزعج نفسك بالنظر إليها، هذا هو ما يحصل تماماً، تلك هي إحدى الوسائل لصرف انتباه الرّعاع عما يجري حولهم فعلاً، وتضليلهم وإخضاعهم للسيطرة باستمرار»(١).

ويشخّص الدكتور «ويندل بلو» آليات التصنيف للإرهاب لدى الإدارة الأمريكية ـ التي تعتمد على الإعلام ـ في مؤتمر لندن ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤ (شراكة من أجل السلام

---

(١) انظر هيمنة الإعلام، نعوم تشومسكي ص (١٧ ـ ٤٢)

MEDIA CONTROL ,NOAM CHOMSKY .

والتنمية في فلسطين) قائلاً: وفيما يتعلق بالطريقة التي يتبعها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية Office of Foreign Assets Control (OFAC) في تصنيف مؤسسة بعينها كجهة إرهابية، أنصحكم بقراءة مقال للصحفي الحائز على جائزة الصحافة، المستر ديفيد أوتاوي David Ottaway، الذي نشر في الصفحة الأولى من صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ١٤ / نوفمبر/ ٢٠٠٤م.

وفيها أكد «أوتاوي» أن هذه العملية (تصنيف الإرهاب) تعتمد بشكل أساسي على ما ينشر في الصحف، والأدلة السرية، والاتهامات التي تقدمها بعض الحكومات الأجنبية، وفي إحدى الحالات استند مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية (OFAC) إلى مقال نشر في صحيفة (Today USA)، وهو المقال الذي اعترف كل من الكاتب والصحيفة بأنه كان مصطنعاً، وقد تم سحبه من أرشيف الصحيفة[1].

وهكذا تكون صناعة القبول بل تقوية القابلية، وهندسة الرأي، بل إعلان الحروب. وكل هذا يتم من خلال الحروب الإعلامية الدعائية (البروبغندا) التي لم يسبق لها مثيل في عصور التاريخ.

---

(١) انظر عن كلمة ويندل بلو كاملة موقع:

http://www.islamdaily.net/AR/contents.aspx?AID=2527&HIL=1&Q

وانظر مقتطفات من كلام ديفيد أتاوي في آخر الفصل الثالث بعنوان (معايير التصنيف الخاطئة).

الحملة الأمريكية والنفخ المبكر الخفي تجاه العمل الإسلامي

عن الحملة الأمريكية الدعائية المبكرة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بسنوات ذكرت إحدى المجلات الأمريكية أن السلوك الأمريكي قد زُجَّ به في متاهات التعامل العدواني الانتقامي تجاه كوادر ومؤسسات الجالية العربية والإسلامية الناشطة؛ بفعل ضغط دوائر الجماعات السياسية الصهيونية النافذة في الإدارة الأمريكية، ولا تزال ملفات المتابعة والاعتقالات التي تعرَّض لها ما يقارب الثلاثين ناشطاً إسلامياً - وذلك في فترة رئاسة كلينتون - رهن قبضة الأقلية الصهيونية المخترقة لجهاز القضاء الأمريكي الخاضع لمنطق (السياسة قبل القانون)، الأمر الذي ينذر بتراجع القانون لحساب المصلحة السياسية للجماعات السياسية الموالية لإسرائيل.

وحسب رأي عدد من المراقبين فإنه لأول مرة في التاريخ السياسي للولايات المتحدة يبلغ التضييق المركَّز - (الأمريكي الواجهة، الصهيوني التدبير) - والحصار المضروب على فعاليات العمل الإسلامي هذا الحدَّ من العنفوانية والحجم من الشراسة، وقد تم هذا خلال فترتي (كلينتون) الرئاسيتين اللتين شهدتا تنامي النفوذ الصهيوني في الإدارة الأمريكية، والأكيد أن ثمَّة قراءات متعددة كتفسير لتفاقم ظاهرة (السياسة قبل القانون)، التي تنخر جهاز القضاء الأمريكي تدريجياً، ولعل منها: أن الدوائر الصهيونية أزعجها اقتحام المسلمين للمجال الفكري والأكاديمي بخصوص الحوار الحضاري والقضايا السياسية وشؤون العالم الإسلامي وعلاقته بالغرب، وأكثر من هذا وجود مسلمين قادرين على الحوار وإدارته، في حين أن الدكتور/ أحمد يوسف مدير مركز أبحاث دراسات واشنطن يرى أن إسرائيل تمكنت إلى حدٍّ ما - في أعقاب حادث التفجير المأساوي الأول في مركز التجارة الدولي بمدينة نيويورك (حدث قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر) - من فرض نظرتها التزييفية حول وجود شبكة إسلامية عالمية (للإرهاب) تتحرك على الساحتين الأوروبية والأمريكية، وهذه الرؤية تنبع أساساً من محاولة البحث والتنقيب عن دور وظيفي للكيان العبري، بعدما تعطَّلت قيمة إسرائيل الإستراتيجية للغرب بسقوط المعسكر الاشتراكي.

وقد وجدت الدولة الصهيونية في التيار الإسلامي، وخطابه المعادي لها، وما أتيح

له من فرص في التأثير والمشاركة السياسية، وصياغة مستقبل المنطقة، ورقةً رابحة يراهن عليها للترويج لفكرة الإرهاب كعدو بديل عن الشيوعية، فراحت الحكومات المتعاقبة للكيان الصهيوني تلهث وراء افتعال أحداث عنف أو تضخيمها لإدانة العمل الإسلامي وربطه بالإرهاب من جهة، وافتعال الخطر القادم المتمثل في (الأصولية الإسلامية) من جهة أخرى، مما ساهم في صناعة هذا النفخ وتغذية هذه الحملة الشرسة التي تتعرض لها مؤسسات العمل الإسلامي في أمريكا مع تفاوت في الحجم والحدَّة، وعلى الرغم من أن فصائل وتيارات الحركة الإسلامية اتسمت في غالبيتها في مسيرتها الدعوية بالبعد عن مظاهر الغلو والعنف؛ إلا أن الآلة الإعلامية الصهيونية عمدت إلى تعميم حالة العنف؛ باعتبار أن الظاهرة الإسلامية تشكل خطراً يهدد الغرب في عقر داره، ويتجاوز هذا النطاق إلى تهديد مصالحه الحيوية في الأقطار العربية والإسلامية، ويقول الدكتور يوسف: «وقد تجنَّد العديد من الأقلام المأجورة والمعروفة بارتباطها مع أجهزة الأمن الإسرائيلي ودوائر النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، من أمثال: (جوديث ميللر) و (دانيل بايبس) و (ستيفن أمرسون) المتخصص في تعقب الجمعيات الإسلامية قبل الحادي عشر من سبتمبر، وهو صاحب فيلم (الجهاد في أمريكا) وذلك لتنفيذ مهمة تأليب الحكومات الغربية لملاحقة التيارات الإسلامية، ومطاردة الناشطين الإسلاميين، وتمكَّنت (إسرائيل) بهذا من إقناع اللجنة التشريعية بمجلس النواب (الكونغرس) لسنِّ العديد من القوانين تحت غطاء (مكافحة الإرهاب)، ودفعت حكومة الرئيس (بيل كلينتون) لإصدار قرارات استثنائية تمنح صلاحيات واسعة لمكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) لمتابعة الكوادر والفعاليات الإسلامية، ومؤسسات الجالية الفعالة. ووصل الأمر بمجلس النواب إلى حدٍّ خصص فيه مبلغاً قدِّر بمليارات من الدولارات لتغطية تكاليف (أعباء مكافحة الإرهاب)، وجنَّد عديداً من العناصر بهدف جمع المعلومات عن أنشطة الجالية الإسلامية والعربية، وتُوِّج هذا الزخم القانوني والمالي بإصدار قانون (الأدلة السرية) (SECRET EVIDENCE)، ومؤدَّاه أن لعناصر المخابرات والأمن الأمريكية ملاحقة واعتقال أي شخص يشتبه فيه من طرف هذه الأجهزة لسبب أو لآخر، ويلقى في السجن دون أن يسمح لأحد بالاطلاع على قائمة الاتهامات أو المعلومات إن وجدت، والاكتفاء بالمقولة المطاطية (تهديد الأمن القومي) و (مصلحة الشعب الأمريكي).

والنتائج توضح أن تلك القوانين فعلت فعلها السلبي على الجالية الإسلامية ومؤسساتها، بدءاً ببثُّ الذُّعر بين أبناء الجالية عبر التلويح بملاحقة عدد منهم، وطلب مثولهم أمام هيئات قضائية لصرفهم عن التفاعل الإيجابي مع تلك المؤسسات الإسلامية، إلى وضع هذه المنظمات تحت المراقبة، والعمل على إظهارها بشكل مخالف للقانون، ووصولاً إلى تجفيف منابع الدعم البشري والمالي الذي كانت ولا تزال تتطلع إليه هذه المؤسسات في أوساط الجالية العربية والإسلامية[١].

(١) انظر عن: أقوال أحمد يوسف المجلة الإسلامية (الصراط المستقيم) الصادرة في أمريكا شهر اكتوبر ١٩٩٩م.

العمل الخيري الإسلامي في أمريكا قبل أحداث (١١) من سبتمبر

كتبت (جوديث ميللر) مقالاً تحذيرياً من مؤسسات العمل الخيري الإسلامي في صحيفة «نيويورك تايمز» وهي صاحبة كتاب (لله تسعة وتسعون اسماً)، الذي علق عليه حينها البروفسور الأمريكي إدوارد سعيد بقوله: «إن ميللر وأمثالها يرتزقون بتخويف العامة بالإسلام والإرهاب»، والمطّلع على هذا المقال يدرك ـ تماماً ـ المغزى منه، الذي يوحي للقارئ بأن مؤسسات العمل الخيري الإسلامي ما هي إلا واجهات لدعم الإرهاب والإرهابيين، كما ترمي إلى إثارة الشبهات والخوف في نفوس المسلمين عامة حتى لا يقدِّموا أي دعم لهذه المؤسسات. في وسط المقالة يُفاجَأ القارئ بعنوان جانبي (من ٦٠٠٠ مؤسسة إسلامية، واشنطن تدقق في أعمال ٣٠ منها)، ونظراً لأن جهل القارئ الأمريكي العادي بالإسلام فإن الرقم (٦٠٠٠) يثير في نفسه مكامن الشك والذعر، خاصة وأن المقالة وفي أول سطر فيها تقول: (مسؤولون حكوميون يحققون في أعمال إرهابية على مدى عشر سنوات!!)، ويقولون إنهم وجدوا خيطاً يربط المؤسسات الإغاثية الإسلامية بالإرهاب، حيث تقوم هذه المؤسسات بنقل الرجال والأموال والأسلحة عبر الحدود، وأن أسامة بن لادن اعتمد على تسع من هذه المؤسسات في أعماله الإرهابية الأخيرة ضد السفارات الأمريكية في شرق إفريقيا، وتمادياً في كرهها لهذه المؤسسات كتبت «ميللر» تقول: إن المسؤولين الأمريكيين يقولون: إن هناك صلة بين هذه المؤسسات الإغاثية والشبكة التي قبض عليها مؤخراً في الأردن، وكانت تهدف إلى القيام بأعمال إرهابية ضد منشآت سياحية وأثرية وعملية تفجير مركز التجارة الدولي عام ١٩٩٣م في نيويورك، والهجوم على السياح في مصر، أي بمعنى آخر تحاول (ميللر) ـ كما هي عادتها ـ أن تقنع القارئ أن المؤسسات الإغاثية هي في حقيقتها مؤسسات إرهابية كعادة الصحفيين الذين يكتبون في هذه المواضيع[1].

---

(١) انظر: بتوسع عن هذا الطرح المبكر قبل الأحداث (مجلة الصراط المستقيم) الصادرة في أمريكا في أبريل ٢٠٠٠م العدد ٩٠ نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز في ١٩/ ٢/ ٢٠٠٠م.

وعلى صعيد آخر فقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة باكستان في عهد «نواز شريف»، ليخفض من كثافة العمل الخيري الإسلامي، وبالفعل تم تنفيذ هذا الأمر، فبينما كان يعمل في هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية أكثر من (٥٠٠) موظف عربي في بداية التسعينيات، وصل عددهم إلى شخصين اثنين فقط في عام ١٩٩٩م[١].

ومن النماذج المبكرة لحرب المؤسسات الخيرية الإسلامية ما حدث مع (وكالة الإغاثة الإسلامية لأفريقيا) عام ١٩٩٩م، فقد أوقفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - وهي حكومية تحت ضغط من (ريتشارد كلارك)، الذي كان يشغل رئيس مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في عهد الرئيس (بيل كلينتون) - تمويلَ تلك الوكالة الإسلامية، وأبلغ «كلارك» «نيوزويك» أنه كانت لديه مخاوف بشأن الروابط الإرهابية المحتملة لعدد من الجمعيات الخيرية الإسلامية في أمريكا ودفع وزارة الخارجية لقطع روابطها مع هذه المجموعات، وتقول مذكرة لوكالة التنمية الدولية مؤرَّخة في ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٩م: إن العقود مع وكالة الإغاثة الإسلامية الأمريكية لأفريقيا كان يجب تقديرها على أساس أن اتفاقيات الوكالة ليست في المصلحة القومية للولايات المتحدة[٢].

ومن ذلك أيضاً ما ذكرته وكالة (قدس برس) عن الخارجية الأمريكية وربطها بين العمل الخيري والإرهاب في أوائل عام ٢٠٠٠م: «زعم السفير مايكل شيهان منسق مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية أن ثمَّة صلة بين العمل الخيري والإرهاب، وقال في خطاب عن الإرهاب ألقاه في (مركز أبحاث بروكنجز) بواشنطن يوم الخميس الموافق ١٠/ ٢/ ٢٠٠٠م: «إن هناك نوعاً من العلاقة الوثيقة بين الإرهاب والعمل الخيري لا سيما في العالم الاسلامي، وقال: إن لدى الإرهابيين شبكات تمويل خاصة بهم، من خلال تجارة المخدرات!! ومؤسسات الأعمال الخاصة، والثروات الخاصة، والمؤسسات الخيرية، وفي كثير من البلدان حيث الحكومات ليس باستطاعتها

(١) انظر: إسلام أون لاين ١٤/ ٩/ ٢٠٠٣م (العمل الخيري وأحداث سبتمبر).
(٢) انظر: عن وكالة الإغاثة الإسلامية الأمريكية صحيفة النيوزويك في ٢/ ١١/ ٢٠٠٤م.

توفير خدمات عامة أساسية، تنشئ هذه الجماعات - كما يقول - مؤسسات عامة موازية، مثل: المدارس، والمستوصفات العامة، والشبكات الاجتماعية[١] .

إن الإعداد والتحضير المسبق والقديم لهذه الحملة الحديثة على المؤسسات الخيرية يشكل قرينة قوية ودليلاً يكشف حقيقة الدوافع والأهداف من تلك الحملات المنظمة والشاملة على مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي، حيث كانت تلك الحملات بشكل مبكِّر تطرح الافتراء والشكوك والشبهات تجاه المؤسسات الخيرية الإسلامية داخل وخارج أمريكا، وذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بسنوات، وإن كانت مسوغات قوة عولمة الحملة الأمريكية جاءت بعد الأحداث .

وأخيراً: فإن هذا الطرح المبكر المتكرر للتخويف من الإسلام والمسلمين والمؤسسات الإسلامية أو ما يسمى (إسلاموفوبيا) سوف يسهم بكشف جانبٍ كبيرٍ عن حقيقة الدوافع للحملات الإعلامية والميدانية الأمريكية على المؤسسات الخيرية داخل أمريكا وخارجها، كما أن هذه الحملات القديمة والجديدة تفضح حجم المؤامرة والمتآمرين على (أمريكا الديمقراطية والحرية) وعلى الشعب الأمريكي من الداخل، بزجِّها في (معارك مفتعلة) مع الإسلام والمسلمين حسب ما يرى كثير من الباحثين . والأخطر من ذلك أسلوب التعميم الذي لا يفرق بين المسلمين، ولا يحدد نوعية وحجم الخطأ، مما جعل معظم أو جميع المؤسسات الخيرية الإسلامية في قفص الاتهام، وتجاوز ذلك إلى عمق الكيان السياسي لبعض الدول الإسلامية .

---

(١) انظر عن الخارجية الأمريكية: وكالة (قدس برس) في ١٥/ ٢/ ٢٠٠٠م.

الحملات الدولية الدّعائية (نماذج ونتائج)

المتأمل في حجم الحملات الإعلامية والميدانية المتعددة والمتنوعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية سوف يلحظ مدى قوتها وتنوع مجالاتها وتعدد وسائلها وشمولها لأنواع المؤسسات الإسلامية عالمياً، ولقد وصلت آثار التحديات والاتهامات إلى حدٍّ كبير من التناغم العالمي، وبلغت آثار الحملة الإعلامية الأمريكية والتجاوب مع ضغوطها إلى حدٍّ تجاوز إلى محاولات إحباط أي تجمع يهدف إلى مناقشة دعاوى الإرهاب على المؤسسات الخيرية الإسلامية، كما حصل مع مؤتمر باريس الدولي في يناير عام ٢٠٠٣[١]، ووصلت إلى إلصاق التّهم بدون أية أدلة، مع التضييق على كثير من المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية، بل وإقفال بعضها وتجميد أرصدة بعضها الآخر بمعزل عن الإدانة القضائية وبعيداً عن العدالة القانونية (كما حصل مع مؤسسة الحرمين الخيرية وجمعية قطر الخيرية) وغيرهما، ومثل ما جرى مع بعض المؤسسات الإسلامية في أمريكا وأوروبا، خاصة المعنية بالقضية الفلسطينية، الأمر الذي أدّى إلى إحجام كثيرين من العاملين في المجال الخيري وإلى تقليص أنشطتهم خوفاً من الانتقام أو المساءلة أو الوقوع تحت طائلة الجزاءات أو العقوبات، وكذلك الحال من قبل المرتادين لهذه الجمعيات أو المتعاونين معها بالدعم المعنوي أو المادي.

وهذه النماذج المذكورة هنا لا تشكل سوى (٥٪) من ملفات النماذج المتوافرة لديّ شخصياً بوصفي باحثاً، ذلك أن الحملة الأمريكية والدولية واسعة وقوية ويصعب استقصاؤها وحصرها، ولعل في هذه النماذج التالية المقتبسة لحملات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ما يساعد على فهم شيء من الحقيقة والهدف.

في أفغانستان وباكستان:

تم إغلاق (لجنة دعم الأفغان) في أفغانستان وباكستان وتجميد حساباتها

---

(١) انظر عن محاولات الإحباط: صحيفة الحياة اللندنية في ١٦/ ١/ ٢٠٠٣م، وصحيفة الرياض في ١١/ ١/ ٢٠٠٣م.

وأرصدتها، بحجة أن الأموال التي تجمعها هذه اللجنة تذهب إلى المسؤولين في القاعدة بدلاً من أن تذهب إلى المحتاجين من الأرامل والأيتام(١).

وقد اتُّهم المكتب الباكستاني والأفغاني التابع لـ (جمعية إحياء التراث الإسلامي) بأنه هيئة داعمة للإرهاب، وأن هذه الهيئة تسلب أموال المانحين لتمويل الإرهاب عن طريق إعطاء أسماء أيتام لا وجود لهم أو كانوا قد لقوا حتفهم، والجدير بالذكر أن المقر الرئيس لهذه الجمعية هو دولة الكويت(٢).

كما نشرت الصحف الباكستانية تقريراً حول (مركز الإحسان الباكستاني)، وهو منظمة مستقلة لا تبغي الربح، طلبت منها الحكومة الباكستانية إعداد توصيات لقانون جديد ينظم عمل المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني(٣).

وقد خصصت واشنطن اعتمادات مالية تقدر بـ (١٠٠) مليون دولار لباكستان، كي تراجع كتب الثقافة الإسلامية، وتحكم السيطرة على مدارس تحفيظ القرآن الكريم، لتقليص جرعة التعليم الديني وساعاته(٤).

كما تم تجميد أرصدة (حركة المجاهدين) التي تقاتل لإنهاء الحكم الهندي في إقليم كشمير، و (جمعية الرشيد الخيرية) بناءً على توجيهات بنك باكستان المركزي(٥).

وفي السعودية: تركزت أسئلة أعضاء الكونجرس في اجتماعهم في ٢١/ ٧/ ٢٠٠٣ حول مؤسسة (الندوة العالمية للشباب الإسلامي) و (هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية) بزعم أنهما تدعمان (حركة المقاومة الإسلامية حماس) و (تنظيم القاعدة)(٦).

وفي ٢١/ ٣/ ٢٠٠٢م أفادت التقارير المنشورة في الصحف السعودية بأن الحكومة

---

(١) انظر: نص كلمة مسؤول في وزارة المالية أمام اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ (١/ ٨/ ٢٠٠٢م) ترجمة موقع www.islamdaily.net .

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: آفاق عربية في ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م.

(٥) انظر الموقع التالي: /www.ALwatan.com/graphics/2001 في ٢٦/ ١/ ٢٠٠١.

(٦) انظر: صحيفة الوطن السعودية في ٢/ ٨/ ٢٠٠٣م.

السعودية أصدرت قراراً تنظيمياً يفرض على المؤسسات الخيرية أن تقدم إلى وزارة الخارجية السعودية تفاصيل المشاريع الخيرية التي تنوي تمويلها في الخارج[١].

وقد أعلنت الحكومة السعودية عن تشكيل (الهيئة السعودية الأهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج) (Saudi Commission For Relief And Charity Work Abroad) بوصفها هيئةً حصرية وليست إشرافية، وذلك بتاريخ ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٤م[٢].

وفي الكويت: في أعقاب هجمات ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ في الولايات المتحدة اتخذت الكويت سلسلة من الإجراءات لتنظيم جمع تبرعات الجمعيات الخيرية، ومنها: أنها فرضت حظراً على جمع التبرعات النقدية، وحظرت القوانين جمعَ الأموال في المساجد حتى خلال رمضان، وكلف البنك المركزي بأخذ الموافقة على كل الأموال التي تحولها الجمعيات الخيرية إلى الخارج ومراقبة هذه الأموال.

وكان السفير الأمريكي لدى الكويت «ريتشارد ليبارون» وعّى الحكومة الكويتية في فبراير ٢٠٠٥ على السيطرة بشكل أكبر على عملية جمع الأموال وتحويلها من الجمعيات الخيرية، في محاولة لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب على حد تعبيره.

وحسب (أ ف ب) فقد بدأت السلطات الكويتية في شهر فبراير ومارس ٢٠٠٥ إزالة عشرات من أكشاك جمع التبرعات التابعة للجمعيات الخيرية الإسلامية بهدف السيطرة على عمليات جمع هذه التبرعات وتفادي سوء استخدامها، وذلك كما أعلنه مسؤول كويتي، وقال «أحمد الصائغ» رئيس اللجنة الحكومية لإزالة الأكشاك لوكالة «فرانس برس»: «أزلنا نحو (٢٥) صندوقاً خلال الأيام الثلاثة الأخيرة وعمليتنا ستتواصل في الأسبوعين المقبلين لإزالة أكثر من (٨٠) صندوقاً»، وتتوزع مئات من الصناديق والأكشاك التابعة لخمس جمعيات إسلامية مرخصة وفروعها الـ(١٢٤) في أنحاء الكويت[٣].

---

(١) انظر: نص كلمة مسؤول في وزارة المالية أمام اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ (١/ ٨/ ٢٠٠٢م).

(٢) انظر: الصحف السعودية ومنها الوطن السعودية بتاريخ ١/ ٣/ ٢٠٠٤ وانظر عن رد الفعل الأمريكي في هذا الكتاب الفصل السابع (أدلة وقرائن) القرينة الثانية.

(٣) انظر: صحيفة الحياة ٥/ ٣/ ٢٠٠٥م.

وفي الصومال: قامت وفود أمريكية بالتفتيش على مناهج التربية الإسلامية في جامعة مقديشو بالصومال.

كما تم إقفال مكتب مؤسسة الحرمين الخيرية الإسلامية(١).

وفي مصر: نشرت الصحف المصرية تقارير تفيد: أن الحكومة رفعت إلى البرلمان مشروع قانون لتوسيع المراقبة الحكومية على نشاطات المنظمات غير الحكومية والخيرية(٢).

- أكدت ندوة «مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب» التي عقدها مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة: أن هناك حملات عداء تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجمعيات الخيرية منذ أحداث سبتمبر للقضاء على دورها أو تقليص نشاطها سعياً إلى إعطاء الضوء الأخضر لمنظمات التنصير لتحلّ محلّها(٣).

وفي قطر: جمعية قطر الخيرية كانت تكفل ما يقرب من (٢٥,٠٠٠) يتيم في بلاد شتى في أفغانستان وباكستان وفي البوسنة والهرسك وفي الصومال وغيرها، وقد أوقفت كل هذه المساعدات والتحويلات، بزعم أن أي أموال تذهب إلى الخارج تصنف على أنها تمويلٌ للإرهاب!!(٤).

وفي الإمارات: أكَّد بعض الخبراء الاقتصاديين لـ «إسلام أون لاين. نت» أن البنوك الغربية بدأت التحفظ في عملياتها مع البنوك الإسلامية، وعددها (١٧٦) بنكاً منذ أحداث (١١) سبتمبر، وتوجيه الاتهامات إليها بالتعامل مع الإرهابيين(٥).

وفي لبنان: طالب الرئيس الأمريكي بتجميد أصول وأرصدة جمعية (سنابل للإغاثة والتنمية)، التي تتخذ من صيدا في جنوب لبنان مقراً لها، بحجة أنها تتلقى الأموال التي تجمعها الجمعيات الخيرية الرئيسية المقربة من حماس في أوروبا والشرق

---

(١) انظر: آفاق عربية في ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م، وانظر صحيفة الوطن السعودية في ٥/ ١٢/ ٢٠٠٢م.
(٢) انظر: المصدر السابق.
(٣) انظر: موقع: (WWW.ISLAMTODAY.NET) في ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢م.
(٤) انظر: مجلة السنة في أبريل ٢٠٠٣ (لماذا تشن أمريكا هذه الحرب العالمية؟).
(٥) يمكن الرجوع لقائمة هذه البنوك والدعاوى الأمريكية في الموقع التالي: www.islamonline.net

الأوسط، وتوصلها عبر طرقها الخاصة إلى حماس(١).

وفي سويسرا: تم تجميد أرصدة (مؤسسة البركة) التي يعتمد قسم كبير من الشعب الصومالي على المساعدات التي تقدمها إليهم، وأيضاً (مؤسسة التقوى) التي يملكها رجل الأعمال «يوسف ندا وعلي همّت» في سويسرا، رغم أنه لم يثبت حتى الآن أي علاقة لهم مع تنظيم القاعدة أو أي تنظيم آخر(٢).

- طالب الرئيس الأمريكي بتجميد أصول وأرصدة (جمعية الإغاثة الفلسطينية) التي تتخذ من سويسرا مقراً لها، بحجة أنها من المنظمات الأساسية في تقديم الدعم المالي لحماس(٣).

وفي هولندا: اتهم جهاز الاستخبارات الهولندي (صندوق الإغاثة الإسلامي) في هولندا بصلته الوثيقة بتنظيم القاعدة وبتمويل الإرهاب، وبعثت المخابرات بتقرير مطول إلى وزارة المالية، حيث قررت الحكومة إثر هذا التقرير تجميد أموال الصندوق بصورة عاجلة كما قررت وضع هذه المنظمة الخيرية على قائمة الجماعات المساندة للإرهاب كما تدعي الأمم المتحدة(٤).

كذلك تم تجميد حسابات (مؤسسة الأقصى الخيرية) في المصارف الهولندية، بحجة أنها موّلت أنشطة إرهابية في منطقة الشرق الأوسط، ونفى مسؤولو منظمة الأقصى الخيرية في هولندا الاتهامات الموجهة إليهم، وأكّدوا أنهم يجمعون الأموال لرعاية الأيتام والأطفال والنساء، وكذلك لحساب المشاريع التعليمية في الأراضي الفلسطينية(٥).

وفي الدانمارك: نفى رئيس (جمعية الأقصى الخيرية) المعنية بدعم الشعب الفلسطيني في الدنمارك «رشيد عيسى» التهمَ التي وجهتها السلطات إليه وإلى الجمعية بدعم الإرهاب، وأكد أن أجهزة الأمن الدنماركية تحقق منذ أكثر من شهر ونصف مع

(١) انظر: الشرق الأوسط في ٢/ ٥/ ٢٠٠٢.
(٢) انظر: آفاق عربية ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م.
(٣) انظر: الشرق الأوسط في ٢/ ٥/ ٢٠٠٢.
(٤) انظر: موقع WWW.ISLAMTODAY.NET في ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢م.
(٥) انظر: الشرق الأوسط والوكالات: لندن/ أمستردام في جولاي ٢٠٠٣م.

المنظمات الخيرية التي تتعامل معها جمعية الأقصى، كما صادرت أجهزة كمبيوتر للتحقيق في اتهامات ضد جمعية الأقصى بمساندة منظمات إرهابية(١).

وقد أفاد رشيد عيسى أنه تم تجميد ثم مصادرة مليوني كرونة دنماركية.

وفي فرنسا: طالب الرئيس الأمريكي بتجميد أصول وأرصدة لجنة (الإحسان والإغاثة) التي تتخذ من فرنسا مقراً لها، بحجة أنها من المنظمات الأساسية في تقديم الدعم المالي لحماس(٢).

وفي ألمانيا: اتهمت إدارة حماية الدستور (جمعية الأقصى) بأنها تسهم من خلال التبرعات التي تحصل عليها في تمويل عمليات حماس داخل الكيان الصهيوني(٣).

ـ أمر وزير الخارجية الألماني (شيلي) بمداهمة مركز (جمعية الأقصى) التي تتخذ من مدينة (آخن) مقراً لها ومداهمة بيوت المشرفين عليها، وبمصادرة مبلغ نقدي بقيمة (٣٠٠) ألف يورو، وزعم المسؤول الألماني أن الجمعية روّجت لفكرة الجهاد، وأنها تابعة لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بالإضافة إلى أنه اتهمها بتحويل مبالغ مالية لأسر الانتحاريين(٤).

وفي إيطاليا: تمّ منح الأجهزة الأمنية الإيطالية صلاحيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المراكز والجمعيات الخيرية وخاصة الإسلامية في روما، وتبعها أيضاً مختلف العواصم الأوروبية(٥).

وفي النمسا: طالب الرئيس الأمريكي بتجميد أصول وأرصدة (الجمعية الفلسطينية) التي تتخذ من النمسا مقراً لها وتقول وزارة الخزانة الأمريكية أن مسؤول حماس في النمسا يترأس هذه المجموعة وتُستخدم أموال هذه الرابطة لمساعدة حماس(٦).

---

(١) انظر: صحيفة الحياة في ٣/ ١/ ٢٠٠٣م.

(٢) انظر: الشرق الأوسط في اغسطس ٢٠٠٣.

(٣) انظر: آفاق عربية ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م.

(٤) انظر: صحيفة القدس العربي في ٧/ ٨/ ٢٠٠٢م، ويلاحظ أن هذا الخبر الإعلامي كنموذج من أوروبا يضيف دليلاً على مدى الترابط بين الحملة الإعلامية الأمريكية والقضية الفلسطينية.

(٥) انظر: آفاق عربية ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م.

(٦) انظر: الشرق الأوسط في٨/ ٢٠٠٣.

وفي السويد: طالبت الإدارة الأمريكية وزارة الخارجية السويدية بوضع حد (لمؤسسة الأقصى الخيرية) التي تتخذ من مدينة (مالمو) جنوبي السويد مقراً لها، كما طالبت ستوكهولم بتجميد الأموال التابعة لهذه المؤسسة التي تضطلع بمساعدة العوائل المحتاجة والفقيرة في فلسطين المحتلة(١).

وفي أستراليا: قامت السلطات الأسترالية بتجميد أرصدة (مؤسسة الأقصى الخيرية) وأضافتها إلى قائمة المنظمات التي لها صلات بجماعات إرهابية، وحظرت الحكومة تمويل هذه المنظمة(٢).

وفي اليمن: أغلقت الحكومة اليمنية ـ بضغوط أمريكية ـ المعاهد الدينية، وقررت إقامة معاهد أزهرية على غرار المعاهد في مصر لتخريج دعاة وعلماء (معتدلين) وأظهرت مخاوفها من نشاطات جامعة الإيمان، مع الإلزام بعدم جمع التبرعات إلا بعد الحصول على إذن مسبق (٣).

وفي مالاوي الإفريقية: داهمت الشرطة في بلانتاير، عاصمة دولة مالاوي الإفريقية منازل خمسة أجانب فجراً وهم سعودي وسوداني وكيني وتركيان، واقتادتهم إلى موقع للاحتجاز قرب المطار (علماً بأنهم يتولون مناصب عالية مثل المدير التنفيذي لفرع مؤسسة (سعودي تراست)، وكذلك السوداني المدير التنفيذي لمؤسسة (زكاة الفطر تراست)، وأما الكيني فهو الأستاذ في مدرسة بدر الدولية، والتركيان أحدهما يملك سلسلة مطاعم للمأكولات الجاهزة في بلانتاير، والآخر هو المدير التنفيذي لكلية (بدير إنترناشيونال سكول) وهي أشهر الكليات في العاصمة المالاوية(٤).

وفي موريتانيا: أغلقت السلطات الموريتانية نهائياً مركز الدعوة والإرشاد الإسلامي السعودي في العاصمة نواكشوط، وفرع هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية في موريتانيا وفق ما أكده مصدر رسمي، وذكر المصدر الرسمي أن الخارجية الموريتانية أبلغت القائم بالأعمال السعودي في نواكشوط قرار إغلاق وحظر نشاط الهيئتين السعوديتين اللتين

(١) انظر: الإسلام اليوم ٣١/ ٥/ ٢٠٠٣م.
(٢) انظر: الشرق الأوسط في ٧/ ٢٠٠٣م.
(٣) انظر: آفاق عربية ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م والبيان ٢٨/ ١١/ ٢٠٠١م.
(٤) انظر: الشرق الأوسط في ٧/ ٢٠٠٣.

تعملان في موريتانيا منذ أكثر من (٢٠) عاماً في مجال الوعظ الديني والإرشاد وكفالة الأيتام وتوفير المنح والمساعدات لأبناء الأحياء الفقيرة[١].

كما أغلقت السلطات الموريتانية معهد العلوم العربية والإسلامية في موريتانيا التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في سياق حملة ضد المؤسسات التعليمية والخيرية الإسلامية تزامنت مع موجة اعتقالات واسعة في صفوف عناصر التيار الإسلامي[٢].

كما قامت عناصر من الشرطة الموريتانية باعتقال مسؤول الهيئة الخيرية وأربعة موظفين يعملون معه قبل أن تقوم بمصادرة جميع محتويات المقر وإغلاقه في وقت لاحق[٣].

وفي ٢٧ / مايو اعتقل (١٠) مدرسين في المعهد الإسلامي السعودي العربي- الممول سعودياً- في العاصمة نواكشوط[٤].

وفي الأردن: أفاد مصرفيون في عمّان بتسلم عمّان قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش القاضي بتجميد أموال ثلاث مؤسسات مالية إسلامية هي (بنك الأقصى) و (مؤسسة الأراضي المقدسة) و (شركة بيت المال الفلسطيني)، وأن هذا التجميد سينال رابع أكبر البنوك الأردنية وهو (البنك الإسلامي) لكونه يملك أكثر من (٥٠٪) من رأسمال (بنك الأقصى الفلسطيني)[٥].

وفي المغرب: تم إيقاف (الجمعية الخيرية الاجتماعية) بالرباط من العمل ببرنامج وجبات الإفطار التي تخصصها للمحتاجين بالمدينة القديمة، وقد ترتب على هذا الإيقاف حرمان حوالي (٦٠٠) محتاج من وجبات الإفطار[٦].

وفي أوزبكستان: منعت الحكومة الأوزبكية تدريس المواد الدينية الإسلامية خارج المدارس والمعاهد التابعة للإدارة الحكومية، ويمنع المرسوم قيام الأئمة بإعطاء دروس

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر دراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ١٠ / سبتمبر/ ٢٠٠٣م ماثيو ليفيت، انظر ترجمة موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711.

(٥) انظر: الوطن السعودية في ٨/ ١٢/ ٢٠٠١م.

(٦) انظر: موقع التجديد العدد ٧٢٧. (www.attajdid.press.ma/)

خاصة في المواد الشرعية وتحفيظ القرآن الكريم ويُعَاقَبُ المخالفون بغرامة (١٠٠) يورو أو الحبس (١٥) يوماً (يبلغ متوسط الدخل الشهري في أوزبكستان ما يعادل ٢٠ يورو)، ويبلغ عدد المدارس الدينية الرسمية الموجودة الآن في أوزبكستان نحو (١٠) مدارس منها (٨) للبنين و (٢) للبنات. أما بقية المدارس الموجودة فيبلغ عددها نحو (٢٣٠) مدرسة، وليس لديها أية تصاريح للعمل في تدريس المواد الدينية، وسيتم إغلاقها نتيجة هذا القرار الحكومي الجديد، إذا لم تحصل على تصاريح للتدريس.

وفي كينيا: إلى جانب مكتب (مؤسسة الرحمة) في كينيا الذي تم إغلاقه، حظرت الحكومة الكينية منظمة الإغاثة الإسلامية الدولية أيضاً بعد تفجير السفارة الأمريكية في كينيا[١].

وفي كمبوديا: في ٢٨ /مايو اتهمت كمبوديا (٣) أشخاص - مصري وتايلانديين - بالانتماء للجماعة الإسلامية والتورط في صلات بالقاعدة، وتم الإعداد لترحيل (٥٠) إسلامياً آخرين عرباً وأفارقة، وكان من بين المشتبه بهم (٢٨) مدرساً إسلامياً في مدرسة سعودية التمويل... وعمل رئيس الوزراء الكمبودي (شين هان) مؤتمراً صحفياً أعلن خلاله أن التحقيقات التي أجرتها حكومته أثبتت أن هذه المجموعة تسلمت دعماً مالياً من جماعات دولية.. وقد كان التمويل من السعودية بشكل رئيس[٢].

وفي أروقة الأمم المتحدة: صرحت الأمم المتحدة أنها تخشى توقف عمل المنظمات الإغاثية الدولية في باكستان بسبب الاعتداءات عليها والاتهامات المتنوعة، ولاسيما الجمعيات الإغاثية العربية الـ (٥١) العاملة في مخيمات المهاجرين في بيشاور وما حولها بسبب حملة مضايقات ومداهمات بدأت تباشيرها بمداهمة قوات مشتركة من الاستخبارات الأمريكية والباكستانية على مكتب جمعية (إحياء التراث الكويتية) في بيشاور[٣].

وقد أفردت بعض الأخبار والتعليقات - كما سيأتي - عن كل من بريطانيا والبوسنة وفلسطين وأفغانستان والعراق كحالات دراسية لتساهم تلك الحالات كنماذج في كشف المزيد من الحقائق عن الدوافع والأهداف!!

---

(١) انظر: دراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى: في الأول من أغسطس ٢٠٠٢ ماثيو ليفيت، انظر ترجمة موقع .(www.islamdaily.net)

(٢) انظر: المصدر السابق في ١٠/ ٩/ ٢٠٠٣.

(٣) انظر: صحيفة الحياة: في ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٢م.

بعض النتائج:

إن ما سبق ذكره في هذا الفصل هو غيض من فيض، فهناك العديد من الأمثلة والنماذج يصعب حصرها، ولكن الذي يلفت الانتباه ويستوجب الحذر ويدقُّ ناقوس الخطر - كما يرىٰ كثير من الراصدين لهذه القضية - هو اتساع النطاق الجغرافي للحملة، حيث التنوع والشمول، وأن تلك القرارات والإجراءات والمطالب الأمريكية لها مغزىً خطير ونتائج أخطر؛ علىٰ مستوىٰ انتهاك الحقوق والحريات، بل علىٰ مستوىٰ تصعيد صراع الحضارات والأديان.

والمتأمل لهذه المقتطفات اليسيرة عن اتساع رقعة الحملة الدولية في جميع القارات والدول، ثم شمولها لجميع أنواع المؤسسات الخيرية الإسلامية الفكرية والعلمية والدينية والإغاثية والاجتماعية يُدرك تمام الإدراك أن ملفاً في الإستراتيجية الأمريكية قد جُهّز من الإدارة الأمريكية بشكل مبكّر قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بفترة كافية للعمل به، وأن العمل بهذا الملف لم يكن ردَّ فعلٍ لأحداث ١١ سبتمبر، ويرىٰ المراقبون والمحللون أن هذا الملف يصب في نتائجه علىٰ افتعال (عدو وهمي).

ومن خلال عرض الملفات الإعلامية التي ذكر اليسير منها في هذا الكتاب فإن القارئ سوف يلحظ المؤشرات التالية:

١ - أن الحملة القوية نالت المؤسسات الخيرية الإسلامية فقط، ولم تنل أي مؤسسات خيرية أخرىٰ نصرانية أو يهودية.

٢- أنها مطالب ليست لتصحيح أخطاء معينة؛ بقدر ما هي للبحث عن أخطاء، أو لاستصدار قرارات تجميد العمل أو الأرصدة، أو الإيقاف والمصادرة.

٣ - أنها شاملة معظم دول العالم الغني منها والفقير، كما أنها استهدفت المشهور من تلك المؤسسات، خاصة في مجالات التعليم والدعوة الإسلامية، أو البارز منها في الأنشطة، أو ذات الحجم الكبير، أو المؤسسات التي لديها فروع كثيرة ومنتشرة عالمياً.

٤ - أن الضغوط السياسية والحملات الإعلامية تشكل نسبة عالية من الأحداث، ولم يكن القضاء أو القانون سيد الموقف.

٥ - أن بعض الدول الأوروبية - التي استخدمت القانون في التعامل مع هذه

القضية رغم الإيقاف أو التجميد ـ قد عادت بعد التحريات والتفتيش والتدقيق فرفعت الحظر أو الإيقاف أو التجميد حيث ثبت عكس الدعاوىٰ الأمريكية.

٦ - الجمعيات المعنية بالقضية الفلسطينية في كل مكان في العالم كانت هدفاً رئيساً من أهداف الحملة الأمريكية، حيث مارست أمريكا ضغوطها علىٰ جميع دول العالم التي تحتضن منظمات معنية بالإغاثة للشعب الفلسطيني، في دول أوروبا وأستراليا والعالم العربي، حيث توقف الدعم من بعض الدول وضعف من بعضها الآخر.

٧ - أن معظم دول العالم قد شرّعت أنظمة وقوانين جديدة تقيّد عمل المؤسسات الخيرية الإسلامية، ولم تفرّق بين المعنيٍّ بخارج الأوطان أو داخلها.

ويتساءل الراصدون لهذه القضية: هل كل هذه الإجراءات الأمريكية الشاملة ناتجة عن ردود فعلٍ لأحداث ١١ سبتمبر؟ أم أنها إستراتيجية جديدة تعتمد على مبدأ اقتناص الفرص بإعلان الحرب الجديدة (حرب الإرهاب)؟ وتحت هذا الشعار تُنفَّذ الكثير من الإستراتيجيات، رغم أن كل هذه الإجراءات لم تؤدِّ إلى تقليل خطر الإرهاب المزعوم، بل إنها زادت منه!!.

طلبات أمريكية واسعة النطاق

لم تكتف الولايات المتحدة بالتضييق على المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية والتقليص من أنشطتها وعملها فقط، بل امتدَّ على نطاق أوسع من ذلك، حيث بدأت بالتدخل في الكتب العلمية والمناهج لا سيما مجالات التعليم، وذلك مع الكثير من دول العالم وخاصة العالم الإسلامي. فقد ذكرت صحيفة الوطن القطرية أن الولايات المتحدة طلبت إلغاء مناهج التعليم الديني في الوطن العربي، مشيرة إلى أن الطلب الأمريكي يُدرس بعناية وجدية في أغلب الدول العربية، وكشفت الصحيفة النقاب عن دراسة أمريكية مطوَّلة، قالت إنها وصلت إلى الجهات المعنية في دول الاتحاد الأوروبي، أعدتها مجموعة من مراكز البحوث التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيها ثمانية من الباحثين من كبار المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط حول (الجماعات الإسلامية)، ونسبت الصحيفة إلى مصادر أوروبية في العاصمة البريطانية قولَها: إن التوصية الرئيسية التي خرجت بها الدراسة تدعو إلى ضرورة إلغاء التعليم الديني في المنطقة العربية، باعتباره (الوعاء) الذي يتخرج منه الإرهابيون- حسب ما أوردته الدراسة بالنص-.

وقد قال السيناتور (جوزيف بيدن) رئيس لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية بمجلس الشيوخ الأمريكي: إنه يجب إبلاغ السعودية بضرورة التوقف عن دعم المدارس الدينية التابعة لها، وإلا ستكون عواقب وخيمة لها ولغيرها. وانتقد وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبدالعزيز موقفَ السيناتور الأمريكي في تصريحات نشرتها صحيفة عكاظ السعودية[١]. كما وصلت بعض المطالب الأمريكية إلى حد أن طلب السفير الأمريكي بالقاهرة (ديفيد وولش) من الدكتور (محمد سيد طنطاوي) شيخ الأزهر، التدخل لإغلاق (٢٥) جمعية دينية بدعوى أن لها علاقة بتنظيم القاعدة!! وكانت تلك الجمعيات قد مارست دوراً في تفعيل المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الأمريكية، كما طالب بالضغط على بعض أساتذة الأزهر، الذين يُطالبون الحكومة المصرية باتخاذ

(١) انظر: صحيفة عكاظ السعودية في ١٨/ ١/ ٢٠٠٢.

مواقف أكثر حزماً مع أمريكا[١].

ـ وقام بعض الدبلوماسيين من السفارة الأمريكية بصنعاء بدولة اليمن بتكثيف زياراتهم إلى المعاهد الدينية والمراكز العلمية، التي تركز مناهجها على التعليم الديني، حيث قاموا بجمع نماذج من هذه المناهج، وطالبوا كذلك بمسح أو تغيير الأقوال والكتابات الموجودة على جدران هذه المعاهد!! إضافة إلى الزيارات المستمرة لقيادات دبلوماسية أمريكية بهذا الخصوص[٢].

يقول الدكتور رياض عبدالكريم المؤسس المشارك لمنظمة (أطفال في حاجة إلى التنمية والتعليم والإغاثة الأمريكية) وهي إحدى منظمات الإغاثة الإسلامية في الولايات المتحدة: (إن الكثير من الإرشادات والطلبات التي تلزمنا بها وزارة الخزانة الأمريكية تتجاوز قدرات أي منظمة خيرية، وهي مطالب مثيرة للسخرية والغضب، ويضيف: إن الصليب الأحمر لا يحتفظ بقوائم أسماء كل الأشخاص الذين يقدم لهم مساعدات).

أما «ليدلي جورج» المحامي فيقول: «إن محاولة التأكد من هوية كل شخص يستفيد أو يتعاون مع منظمات الإغاثة أثناء الأزمات الإنسانية أمر غير منطقي»[٣].

(١) انظر: موقع مفكرة الإسلام (www.islammemo.cc) ١٨/ ١١/ ٢٠٠٢.
(٢) انظر: صحيفة عكاظ السعودية في ١٨/ ١/ ٢٠٠٢م.
(٣) انظر: موقع www.Islamtoday.net/charitable org ديسمبر ٢٠٠٣ بينامين دونكان بعنوان (المنظمات الخيرية الإسلامية الأمريكية في أزمة).

نص المطالب الأمريكية (الكويت أنموذجاً)

إن نص المطالب الأمريكية لتعزيز الرقابة على الجمعيات الخيرية في الكويت قد كشف شيئاً كثيراً عن أهداف تلك الحملة الأمريكية، حيث إن الأسلوب الأمريكي في التعاطي مع هذه القضية اتخذ مبدأ البحث عن الإدانة، حينما قدمت السلطات الأمريكية ـ في إطار مساعيها لـ «تجفيف» مصادر تمويل المنظمات الإرهابية ـ طلباً رسمياً إلى عدد من المنظمات الخيرية والمؤسسات التجارية في الكويت ـ عبر وزارة الخارجية الكويتية ـ باسم: «وثيقة طلب للمؤسسات الخيرية والتجارية»، وذلك للحصول على وثائق وبيانات مالية وقيود حسابات، بسبب الاشتباه في كون المبالغ التي تجمعها وتوزعها تساهم في تمويل أنشطة منظمات إرهابية، لتقديم هذه الوثائق إلى فريق أميركي مختص وصل إلى الكويت للاطلاع عليها والتدقيق فيها. وأثار هذا الطلب الأمريكي تحفُّظات لدى الجمعيات الإسلامية، التي تعتبر نفسها مسؤولة أمام القانون الكويتي وحده.

وفيما يلي الترجمة الحرفية لأهم المطالب لنص الطلب الأمريكي، وهو نموذج واحد يعبر عن نماذج كثيرة من المطالب الأمريكية لدول العالم الإسلامي؛ وبشكل أخص من المؤسسات والمنظمات الخيرية الإسلامية في أنحاء العالم، وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حسب صحيفة الحياة اللندنية في١٤/ ١/ ٢٠٠٢م.

ـ طلب وثائق من الهيئات الخيرية والتجارية:

من أجل مساعدة فريق الخبراء على فهم أفضل لأعمال المنظمات الخيرية والهيئات التجارية في الكويت، نقدِّر لكم تعاونكم في توفير أكبر عدد ممكن من الوثائق المحددة أدناه عن كل منظمة للفريق لدى وصوله (إلى الكويت)، بهدف مراجعتها، والسجلات المطلوبة ينبغي أن تغطي السنوات الثلاث الماضية.

ـ الجمعيات، المنظمات التجارية، والخيرية:

أ ـ كل قيود حسابات المنظمة والسجلات المالية التي تحوي ـ من دون أن تقتصر على ذلك ـ الدفاترَ العامة، السجلات العامة، الدفاتر والسجلات الفرعية، الفواتير وقيود

الدخل، قسائم المبالغ النقدية وقيود النفقات، دفاتر وسجلات المبيعات والمشتريات، دفاتر حسابات الدَّخل والإنفاق، قيود الديون الهالكة، قيود كلفة السلع المباعة، دفاتر القروض المتلقاة والممنوحة، بيانات الدخل، بيانات الموازنة وكل صكوك الإنفاق بما فيها فواتير المبالغ المدفوعة نقداً. هذه القيود يجب أن تشمل الوثائق المالية والموازنة التي تحدد مصادر دخل المنظمة وأصولها ونفقاتها. والمطلوب أيضاً تقديم وثائق إسناد عن النفقات التي تشمل استخدام وسطاء، كونها ذات أهمية خاصة.

ب ـ بيانات عن أهداف المنظمة وبرنامج الخدمات المقدمة، قوانينها وبنيتها التنظيمية. والبنية التنظيمية يجب أن تشمل تحديد الهيكلية والهرمية، بما في ذلك المكاتب في داخل البلاد وخارجها، إذا كان لها فروع، والعناوين وأرقام الهواتف ولائحة بالمستخدمين ومواقعهم وأي معلومات تعريفية أخرى.

ج ـ كل البيانات المالية، ودفاتر القيد ومسودّات الحسابات التي استخدمت تحضيراً للقيود المنظمة، أو الضرائب المرتجعة، النسخ المحفوظة لكل الضرائب الأجنبية أو الأميركية المرتجعة، بما في ذلك المعلومات والجداول عن الضرائب المرتجعة.

د ـ الهويات المفصلة، وثائق التعريف المرفقة بالطلبات، قيود الدفع وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بتلقي الهبات أو القروض أو النفقات والمنح الدراسية والرواتب والمدفوعات الأخرى. هذه السجلات يجب أن تتضمن ملفات عن كل المساعدات المقدمة إلى الأفراد أو المنظمات في الكويت، وكذلك في الدول الأجنبية، مثل أفغانستان والشيشان والصومال والفلبين وباكستان.

هـ ـ الهويات المفصلة، وثائق التعريف المرفقة، قيود التعويضات وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بالمسؤولين المديرين والأمناء والموظفين والمستشارين وكل خدمات المنظمة.

و ـ الهويات المفصلة، وثائق التعريف المرفقة وكل الوثائق الأخرى المتعلقة بالأفراد والهيئات الذين قدموا هدايا، أو إسهامات، أو أوصوا بأموالهم، أو أي تقديمات مالية أخرى للمنظمة. هذه القيود يجب أن تشمل معلومات عن أنشطة أي جمع تبرعات تشرف عليها المنظمة.

ز- الوثائق المتعلقة بالحسابات مع مؤسسات مالية؛ بما في ذلك المصارف والوسطاء الماليين ومكاتب الصيرفة. هذه الوثائق يجب أن تشمل البيانات المصرفية، صكوك الإيداع، قيود الشيكات، الشيكات الملغاة، أوامر السحب والإيداع، سجلات تواريخ وقيمة المبالغ المودعة، قيود الشيكات المودعة، صكوك السحب، وثائق الإيداع، شراء شيكات مصرفية، التحويلات الهاتفية، أوامر التحويل وطلبات التحويلات الهاتفية.

اللقاء مع الأفراد:

إضافة إلى مراجعة أنواع القيود الواردة أعلاه، سيقدر الفريق الأمريكي القادم للكويت فرصة اللقاء مع أفراد يمكن أن يقدموا له معلومات عن البنود التالية:

أ- الإجراءات التي تعتمدها المنظمة للموافقة على المشاريع أو الأشخاص الذين يتلقون المبالغ الخيرية، وكذلك الإجراءات المتبعة لصرف المبالغ للمتلقِّين.

ب- مصادر الهبات وأنواعها التي تلقتها المنظمات خلال السنوات الثلاث الماضية.

ج- متلقُّو المساعدات من المنظمات خلال السنوات الثلاث الماضية.

د- المسؤولون الحكوميون المعنيون بمراقبة المنظمات ونشاطاتها.

السجلات المطلوبة من المؤسسات المالية:

إذا كان هناك حاجة لطلب وثائق من المصارف أو أي مؤسسات مالية أخرى في الكويت تتعلق بفرد أو بهيئة، فستكون على النحو التالي:

أ- **قيود حسابات الادِّخار:** تشمل بطاقات التواقيع، دفاتر القيد أو السجلات التي توضح تواريخ وقيمة المبالغ المودعة والمسحوبة والفوائد وأوامر السحب والإيداع وقسائم الإيداع والشيكات المودعة وقسائم السحب والشيكات المسحوبة.

ب- **قيود حسابات الشيكات:** تشمل بطاقات التواقيع و البيانات المصرفية وقسائم الإيداع والشيكات المودعة والشيكات المسحوبة على الحساب وقيود أوامر السحب والإيداع.

ج- **قيود القروض:** تشمل الطلبات والبيانات المالية وضمان القرض والتحقيق

المصرفي عن المداخيل واتفاقات القروض والرهونات وبيانات التسديد والعقود والشيكات الصادرة للقروض وقيود التسديد، بما في ذلك قيود التواريخ و المبالغ و طريقة الدفع (نقداً أو بالشيكات) والشيكات المستخدمة لتسديد القرض، وكل ما يكشف القيمة الإجمالية للحسم على الفائدة المدفوع سنوياً، والقيود لأي حجوزات أو ملفات مراسلات القرض والمذكرات الداخلية للمصرف!!

د ـ قيود صناديق الأمانات الشخصية: بما في ذلك العقود وسجلات الاستخدام وسجلات كلفة التأجير التي تكشف تواريخ وقيمة وكيفية الدفع (نقداً أو بالشيكات).

هـ ـ شهادات الإيداع وشهادات السوق المالية: بما في ذلك الطلبات ووسيلة الشراء، وقيود الشراء وقيود استرداد القيمة والشيكات الصادرة لدفع قيمتها، والشيكات المدفوعة لشراء الشهادات وأي مراسلات، وقيود تكشف عن الفائدة السنوية المدفوعة أو المتراكمة وتواريخ الدفع أو تاريخ سحب الفائدة، والشيكات الصادرة لدفع الفائدة.

و ـ قيود بطاقات الائتمان: بما في ذلك طلب الزبون وبطاقة توقيعه، والتحقيق عن مدخوله وخلفيته، والمراسلات وبيانات الفواتير الشهرية وفواتير الفائدة الفردية، وقيود التسديد التي تشمل تواريخ القيمة وكيفية التسديد (نقداً أو الشيكات) وصور الشيكات المستخدمة للتسديد، على الوجهين.

ز ـ شراء الشيكات المصرفية: قيود شراء الشيكات المصرفية بكل أنواعها وشيكات السفر (ترافلرز تشيكس) أو قيود الأوامر المالية بما في ذلك سجل الشيك وصور الشيكات أو الأوامر المالية، وقيود تكشف تاريخ ومصدر الدفع لقيمة الشيك أو الأمر المالي.

ح ـ قيود أخرى: سجلات الشيكات المضمونة، التحويلات الهاتفية، التحصيل ورسائل الاعتماد والصكوك والسندات المالية المشتراة بواسطة المصرف، تحويلات صكوك الادخار وحسابات الفوائد والقيود التي تحدد تواريخ وقيمة التحويل وطريقة الدفع ومصدره ووسيلة وبيان التحويل[١].

(١) انظر: عن نصوص المطالب الأمريكية: صحيفة الحياة في ١٤/ ١/ ٢٠٠٢م، وتم الحصول على نسخة من الأصل باللغة الإنجليزية من مكتب الحياة بلندن.

وعقّبت صحيفة الحياة على هذه المطالب فقالت: إنّ الجمعيات الخيرية الكويتية عقدت اجتماعاً في ١٢/ ١/ ٢٠٠٢ لدراسة القائمة من الطلبات الأمريكية، وصرح مصدر من هذه الجمعيات قائلاً: أليس منطقياً أن يقدم الأمريكيون اتهامات محددة ومؤسسات معينة وتقوم الجهات المعنية بالرد عليها؟ كما أشاد التصريح بموقف الحكومة الكويتية التي طالبت الأمريكيين بدلائل وإثباتات على اتهاماتهم، ولم تسرع إلى إغلاق الجمعيات كما فعلت حكومات أخرى على حدّ قول التصريح(١).

يتساءل منسوبو المؤسسات الخيرية الإسلامية باستغراب شديد كيف وصلت الحال بأمريكا إلى هذا المستوى، الذي شكلت فيه هذه المطالب عاراً على الطالب قبل المطلوب!!.

الرقابة على الجمعيات الخيرية الإسلامية:

ويمكن تلخيص مجموعة إضافية من المقالات والمقابلات الإعلامية والمطالب الرسمية في النقاط التالية:

● لم تقتصر جهود الولايات المتحدة في ذلك النطاق على مؤسسات العمل الإسلامي خارج العالم الإسلامي والعربي، وإنما ركزت كذلك على مؤسسات خيرية داخل أراضيها، والأهم في الموضوع أن الولايات المتحدة نسّقت مع دول أخرى في جميع أنحاء العالم لتقوية أو تعقيد أنظمتها الداخلية الخاصة بالمؤسسات الخيرية، بل تم تشكيل لجنة عليا لمتابعة مثل هذه المواضيع برئاسة وزير المالية الأمريكي (أونيل) ونائبه (كنيث دام)، كما ترأس المستشار العام (ديفيد أوفهاوزر) لجنة تنسيق السياسة ما بين الوكالات التابعة لمجلس الأمن القومي حول تمويل الإرهاب، إضافة إلى مساعد وزير المالية للشؤون التنفيذية (جيمي جوررولي)، ومهام هذه اللجنة تحديد هويات الفئات الإرهابية، وتجميد أموالهم في الولايات المتحدة، والعمل مع حلفائها لتوسيع إجراءات التجميد لتشمل العالم أجمع، وقد أسفرت الجهود عن تجميد ما يزيد عن (١١٢) مليون دولار في معظم أنحاء العالم في المرحلة الأولى، من خلال تعاون شمل معظم دول العالم، وقد تمّ التعامل من قبل اللجنة تجاه المؤسسات الخيرية الإسلامية على النحو التالي:

---

(١) انظر: صحيفة الحياة في ١٤/ ١/ ٢٠٠٢.

أ ـ وقف التدفُّق المالي للمؤسسات أو تجميد أرصدتها بزعم أنها تدعم المجموعات الإرهابية.

ب ـ التحقيق في أعمال إساءة استخدام المؤسسات الخيرية.

ج ـ العمل مع دول العالم للمساعدة على رفع مستوى معايير الرقابة والمحاسبة للمؤسسات الخيرية.

● كما تمَّ تشكيل فريق عمل من وكالات متعددة تحت اسم (Green Quest Operation)، وهي تعني (عملية البحث الأخضر)، أطلقته وزارة المالية الأمريكية لمكافحة تمويل الإرهابيين وتعطيل وتفكيك شبكات تمويلهم. وقد قام هذا الفريق بتوقيف (٣٨) فرداً، وتوجيه الاتهام إلى (٢٦) فرداً، وحجز مبلغ (٦,٨) ملايين دولار تقريباً داخل أمريكا، وحجز مبالغ تزيد عن (١٦) مليون دولار من العملات التي كانت على وشك الخروج عبر حدود البلاد، شملت أكثر من (٧) ملايين دولار نقداً.

ولم تَسْلَمْ المساجد والمراكز الإسلامية من المتابعة والمراقبة، فقد ذكر مسؤول كبير في وزارة العدل الأمريكية لصحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٢ أن الوزارة ستسمح لمكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (FBI) بفتح نافذة على الأنشطة المتطرفة في المساجد.

وتمَّت مداهمة عديد من المراكز الإسلامية، كما حصل في ولاية «فرجينيا» ذات الكثرة السكانية من المسلمين، ومصادرة العديد من الوثائق وأجهزة الحاسب؛ كما صرّح بذلك «نهاد عوض» رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)، وأفاد: أنه تم تطويق المنطقة، والاعتداء على حرمات المنازل المجاورة للمراكز دونما إشعار أو توجيه أي تهمة، كما جرت مداهمة مجموعة من منازل رؤساء الجهات الإسلامية، وتم تفتيش مكاتبهم تحت وطأة السلاح، إلا أن أحداً لم يُعتقل(١).

---

(١) انظر: صحيفة الوطن السعودية في ٨/ ٨/ ٢٠٠٢، وصحيفة المدينة السعودية في ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٢م.

إجراءات أمريكية لمعاقبة الجميع

في نطاق الحرب الشاملة ـ التي تقودها الولايات المتحدة على جبهات عِدّة خارجياً وداخلياً ضد الإرهاب ـ أعلن وزير العدل الأمريكي السابق (جون أشكروفت) عن وضع (٤٦) منظمة في قائمة الجماعات والمنظمات الإرهابية، يُمنع أعضاؤها من دخول الولايات المتحدة، وأعلن (أشكروفت) عن تشكيل قوة لتعقُّب الإرهابيين الأجانب، برئاسة ضابط الاستخبارات في مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) (ستيفن مكراد) رئيساً لها، وقال: إن مهمة هذا الجهاز الأمني الجديد ورئيسه: هي رصد وتعقُّب من يحاولون السفر إلى الولايات المتحدة ممن يشتبه فيهم بأن لهم نشاطات إرهابية ومنعهم من دخول البلاد.

وإضافة إلى ما سبق فهذه كذلك نماذج لبعض الإجراءات الأمريكية التي تكشف عن حجم التخويف من الإسلام ومؤسساته، ومن ذلك ما يلي:

● قال (جيمي غورول) وكيل وزارة الخزانة الأمريكية للشؤون التنفيذية: إنه سيقوم بجولة في الدول الأوروبية لتجميد أرصدة حوالي (١٢) شخصاً، معظمهم من السعوديين الأثرياء، حدَّدتهم أجهزة الاستخبارات الأمريكية باعتبارهم المموّلين الأساسيين لمنظمة القاعدة!! على حدِّ تعبيره. وقال مسؤول كبير: إن هؤلاء قدموا عشرات الملايين من الدولارات إلى شبكة أسامة بن لادن عبر سنوات، من خلال توجيه الأموال إلى منظمات خيرية وأعمال مشروعة في مختلف أنحاء العالم[(١)].

● أجرى وفد أمريكي رفيع المستوى محادثات في الرياض تتناول وضع آلية الإشراف على المنظمات الخيرية.

ونقلت صحيفة (الوطن) السعودية عن (البيان) الإماراتية أن الوفد الأمريكي الذي يضم عشرة مسؤولين من وزارتي الخزانة والخارجية ومجلس الأمن القومي يأملون في التنسيق مع السعودية في وضع آلية للإشراف على الجمعيات الخيرية التي تشك السلطات الأمريكية في تمويلها تنظيمات إرهابية!![(٢)].

---

(١) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٢ نقلاً عن واشنطن بوست.

(٢) انظر: صحيفة البيان الإماراتية في ٩/ ١٢/ ٢٠٠١م.

● ذكر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في موضوع بعنوان: (دور المنظمات الخيرية الإنسانية في شبكة تمويل الإرهاب الدولي) أن وزارة المالية الأمريكية جمَّدت أصول (٦٢) منظمة وشخصاً لهم صلة بشبكتي (البركة) و (التقوى) الماليتين في نوفمبر عام ٢٠٠١.. حيث داهمت أجهزة الأمن الفيدرالية مقارّ هاتين المؤسستين في الولايات المتحدة، وبعد ذلك في أوروبا والبهاما أيضاً، وخلال شهادته أمام الكونجرس قال يوان سي زاريت (نائب أمين عام مساعد وزارة المالية): ذكرت التقارير في عام (١٩٩٧) أن ما يقارب من (٦٠) مليون دولار تُجمع سنوياً لحماس وتنقل إلى حسابات بمصرف التقوى[١].

وفي الإطار نفسه يذكر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى المداهمات التي تقوم بها المكاتب الأمريكية على المنظمات السعودية فيقول: داهمت المكاتب الأمريكية عدداً من المنظمات الإسلامية الخيرية المحسوبة على بعض الدول الإسلامية في نورث فرجينيا في شهر مارس عام ٢٠٠٢. ومن بين تلك المكاتب، مكتب مؤسسة صفا تراست (Safa Trust)، ومعهد الفكر الإسلامي الدولي. وقد اغلقت مؤخراً صفا تراست[٢]، وفي شهر ديسمبرعام ٢٠٠٢ داهمت السلطات الأمريكية مكاتب منظمة سعودية أخرى في شيكاغو، هي مؤسسة البركة العالمية.

● تعرضت بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية في أمريكا لاتهامات، مع تجميد أصولها والتحقيق مع العاملين فيها، وذلك لكلٍّ من (منظمة النجدة العالمية) و (منظمة الأراضي المقدسة) و (المنظمة الخيرية الدولية)، وجُمِّدت أصول الجمعيات الثلاث دون حكم قضائي، واتُّهمت بالتعاون المالي مع جماعات إرهابية[٣].

مازالت الجمعيات الثلاث مغلقة بالأمر التنفيذي رقم (١٣٢٢٤)، الذي يعطي السلطات الأمريكية الحقَّ في مصادرة أصول المنظمات المشتبه في علاقاتها بالإرهاب.

---

(١) معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ١ أغسطس ٢٠٠٢ ماثيو ليفيت ترجمة موقع:
www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: موقع قناة الجزيرة _ www.aljazeera.net ديسمبر ٢٠٠٣ بينامين دونكان، وانظر في نفس الموقع برنامج الشريعة والحياة بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٢م، وانظر نص كلمة مسؤول في وزارة المالية أمام اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ (الأول من اغسطس ٢٠٠٢م)، وانظر أيضاً:
www.Islamtoday.net/charitable org/

ويقول المحامي جورج: «إنه لا يوجد حتى الآن أي دليل ملموس على الاتهامات الموجهة إلى هذه الجمعيات»[١].

● تمَّ تجميد أرصدة (المؤسسة الخيرية الدولية) استناداً إلى أحكام قانون الأمن الوطني «يو أس أي باتريوت» (USA Patriot) للمساعدة في التحقيقات الجارية حول روابط لها بالإرهاب[٢].

● صدرت التعليمات الأمريكية لدول عربية بتخفيض عدد ساعات التعليم الديني من (٢٠) ساعة إلى (٤) ساعات فقط، وقَصْرها على أمور التعبد دون أمور الجهاد ومعاداة اليهود[٣].

● قامت قوّات مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) بمهاجمة مؤسسات إسلامية صباح الأربعاء ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣م في عدد من الولايات الأمريكية، فيرجينيا، جورجيا، وميرلاند، وكان من بين المؤسسات التي تمت مداهمتها المعهد العالمي للفكر الإسلامي واحتجزت العاملين فيه، وفتشت مكتبة المعهد بزعم أن المعهد يجمع أموالاً لصالح منظمات إرهابية، كما تمت مداهمة مكتب رابطة العالم الإسلامي في واشنطن العاصمة، ومؤسسة النجاح الخيرية، وعدد من المؤسسات التجارية التابعة لمجموعة «سارمار- جاك» وشركة «وسترلنج» للإدارة[٤].

● أوقفت الشرطة الاتحادية الأمريكية، المدير التنفيذي لمؤسسة الإحسان الدولية، بتهمة أنه يستخدم أموال الجمعية لدعم نشاط إرهابي[٥].

● رفعت مؤسستان خيريتان إسلاميتان وهما «هيرتيج إيديوكيشين ترست»، و «صفا ترست» الأمريكيتان قضيةً بتهمة الكذب عليهما وتلفيق التُّهم من غير أدلة، مما أدَّىٰ إلى إلحاق أضرار بالغة بالمؤسسات، مثل: الإضرار بسمعتها، وتهديد أمن وسلامة العاملين فيها، وانتهاك خصوصياتهم بعد اتهامهم بمساندة الإرهاب، وكانت

(١) انظر: المصدر السابق.
(٢) انظر: المصدر السابق.
(٣) انظر: آفاق عربية ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م.
(٤) انظر: موقع إسلام أون لاين ISLAMONLINE.NET 21/3/2002.
(٥) انظر: صحيفة الشرق الأوسط: ٢/ ٥/ ٢٠٠٢م.

القضية ضد شبكة التلفزيون الأمريكية (سي بي إس) وضد مديرة مركز أبحاث أمريكي يسمى (سيت)[١].

● في مؤتمر صحفي مشترك تحدث (جون سنو) وزير الخزانة الأمريكي و (عادل الجبير) مستشار ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز عن جهود أمريكية وسعودية تجاه نشاطات مؤسسة الحرمين الخيرية، وقالا فيه: حتى الآن وضعنا عشر مؤسسات خيرية في قائمة الإرهاب وهي:

مؤسسة الأرض المقدسة (أمريكا)، وفرعان لمؤسسة الحرمين (البوسنة والصومال)، ومؤسسة الإغاثة العالمية (أمريكا)، ومؤسسة الرحمة العالمية (أمريكا)، ومؤسسة الأقصى (ألمانيا وأوروبا)، ومؤسسة الإغاثة الفلسطينية (فرنسا)، وانتربال (بريطانيا)، والجمعية الفلسطينية (النمسا)، وجمعية سنابل للإغاثة والتنمية (لبنان)، وصندوق الأخطر (باكستان)[٢].

إن الأهداف الحقيقية للحملات على المؤسسات الخيرية الإسلامية قد تنكشف من خلال ردود الفعل السريعة لحدث الحادي عشر من سبتمبر التي قامت بها الحكومة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ومن خلال تلك الحملات الإعلامية الدعائية المتعددة المشهودة وما صحبها من اتهامات شاملة، ورقابة صارمة، وطلبات واسعة، وإجراءات متشددة، إضافة إلى النتائج السلبية المتنوعة الملموسة على تلك المؤسسات، ومعظمها يشير بشكل واضح إلى أن الهدفَ المعلن ـ وهو الاتهام بتمويل الإرهاب ـ غيرُ الحقيقة.

(١) انظر: موقع الإسلام اليوم 7/6/2003 : ISLAMTODAY.NET.
(٢) انظر: مجلة المجلة، العدد ١٢٥٥ (٢٩/ ٢/ ٢٠٠٤م).

الفصل الثالث

انتصار الحقيقة

المؤسسات الخيرية الإسلامية في الكونجرس الأمريكي

- أولاً: شهادات الاستماع والاتهام بتمويل الإرهاب.
- ثانياً: حالة دراسية من الكونجرس الأمريكي (الحرمين حالة دراسية).
- هل الحالة الدراسية كشفت الهدف؟
- الأساس الديني في السعودية يكشف الهدف.
- وقفات مع تقرير (الحرية الدينية في العالم)!!
- معايير التصنيف الخاطئة عند أوفاك (Ofac) والعدالة الأمريكية!!

(يعتمد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية الأمريكي (Ofac) في تصنيفه لبعض الجهات أنها إرهابية على ما ينشر في الصحف!! وعلى الأدلة السرية!! والاهتمامات التي تقدمها بعض الحكومات الأجنبية!!).

(إن المسؤولين في المؤسسات الخيرية لم تُتح لهم الفرصة لمواجهة جميع أدلة الحكومة - الأمريكية - على صلة هذه الجماعات بالإرهاب، إن الدليل السري لا يزال بعيد المنال، كما أن الكثير من الأدلة المعلنة انقلبت إلى ادعاءات على صفحات الجرائد). [الكاتب الأمريكي ديفيد أوتاوي]

المؤسسات الخيرية الإسلامية في الكونجرس الأمريكي

ظلت الحملة الإعلامية الأمريكية الدولية تمارس معظم جوانب التشكيك والإثارة والاستفزاز ضد المنظمات والجمعيات الإسلامية داخل الأراضي الأمريكية وخارجها، وكان حجم الاستجابة والقابلية يختلف من دولة إلى أخرى. ولقد كشف التقرير الصادر من فريق عمل لجنة تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر بعنوان (دراسة عملية تمويل الإرهاب ٧ فصول) أهميةَ هذا الجانب الإعلامي الدعائي تجاه المؤسسات الخيرية، حيث قال: (لقد كانت الإستراتيجية الأمريكية تجاه السعودية في مجملها تتعامل مع تمويل الإرهاب)، ومن الخطوات العملية الثماني لهذه الإستراتيجية: (تشجيع استخدام وسائل الإعلام بشكل أفضل لمحاربة تمويل الإرهاب)[١]، وكان حجم الخسائر المعنوية والمادية على مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي عالمياً واضحة ومختلفة فيما بينها، من حالات إقفال لبعضها، وتجميد لبعضها الآخر، وكانت حالات من التبرئة بعد التحقيقات لبعض الجمعيات والمؤسسات خاصة في أوروبا.

ولكن النظم الصادرة والمقيدة لأعمال المؤسسات كانت أقسى من ذلك كله، حيث اشتد التقييد في مكامن القوة للمؤسسات، أي تقييد عمليات الموارد من التبرعات ومجالات الصرف والحوالات الخارجية، إضافة إلى دعاوى دعم الإرهاب التي تقوّض العمل الخيري، ولقد عبَّرت عن ذلك الباحثة البريطانية «ديبرا موريس» في دراسة قدمتها للمركز الدولي لقانون المنظمات قائلةً: «من الصعب أن نتخيل قضية يمكن أن تقوّض الثقة في العمل الخيري أكثر من الشك باتصالها بالإرهاب.. فأي نوع من أنواع الصلة بالإرهاب غير مقبول تماماً[٢]».

---

(١) انظر: عن هذه النقاط الثماني: التقرير الصادر من فريق عمل لجنة تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر بعنوان (دراسة عملية تمويل الإرهاب ٧ فصول) Terrorist Financing Staff Monograph الفصل السابع (الحرمين حالة دراسية AlHaramain Case Study) الصادر بتاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣م.
انظر موقع: http://www.9-11commission.gov/staff_statements/index.htm.
وانظر موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1830.

(٢) عن قول موريس انظر دراسة المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م، ديبرا موريس، انظر ترجمة موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711.

من الإعلام إلى الإجراءات الرسمية:

يلاحظ أن من الأهمية في هذه الدراسة أنها ليست عن الحملات الإعلامية فحسب، ولكنها عن إجراءات وتقارير صدرت من الإدارة الأمريكية، فقد كانت نتائج الحملات الإعلامية والميدانية في مسلسل التحديات وحرب التشكيك والإشاعات ما تم تقديمه أخيراً لبعض لجان الكونجرس الأمريكي ـ بزعم أن ذلك وثائق إدانة ـ من شهادات الاستماع المتعددة، التي أدلى بها بعض الشخصيات الأمريكية بتاريخ ٢٥ـ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٣م وعددها (١٤) شهادة، وكانت عن المؤسسات الخيرية الإسلامية ودعوى دعمها للإرهاب، كما كانت حوالي (٣٠٪) من شهادات الاستماع عن حركة حماس الفلسطينية، كما خصصت الشهادة الثامنة عن مبادرات مكافحة الإرهاب في برامج تمويل الإرهاب ـ الجمعيات الخيرية السعودية ـ التعاونَ الجديد مع حكومة المملكة العربية السعودية بخصوص مؤسسة الحرمين الخيرية، وقد شارك في تلك الشهادة ثلاثة هم: «ديفيد أفهاوزر» ـ المجلس العام ـ بوزارة الخزانة، والثاني: «أنطوني واين» مساعد وزير الاقتصاد وشؤون إدارة الأعمال بإدارة الدولة، والثالث: «جون أس بيستول» مساعد مدير إدارة مكافحة الإرهاب بمكتب التحقيقات الفيدرالي. وكان ذلك أول حدث تاريخي رسمي لمسار قضية المؤسسات والمنظمات والجمعيات الخيرية الإسلامية، وذلك بعد الحملات الإعلامية الأمريكية والدولية التي شككت في برامج تلك المؤسسات وأعمالها دون سند قانوني أو قضائي. ثم كانت الخطوة الأمريكية العملية التالية حينما صدر تقرير اللجنة المعنية(١)، تضمَّن الفصلُ السابع منه موضوعاً بعنوان (حالة دراسية ـ مؤسسة الحرمين الخيرية) كأبرز حالة عن المؤسسات الخيرية في دعم الإرهاب وتمويله كما يشير التقرير، لتُكمل هذه الخطوة الخطوات السابقة، باعتبار أن هذه الحالة لدى الإدارة الأمريكية تعتبر نموذجاً لأقوى حالات الإدانة لمؤسسات العمل الخيري الإسلامي!!

وبهذا؛ فإن المؤسسات الخيرية الإسلامية ـ خاصة بعد تلك الشهادات، وبعد صدور تقرير الحالة الدراسية ـ تكون قد فهمت الكثير عن حقيقة الحملة عليها، حسب

---

(١) هذه اللجنة هي إحدى اللجان المعنية بتحقيقات الحادي عشر من سبتمبر التي قدمت دراسة بعنوان (دراسة عملية تمويل الإرهاب) Terrorist Financing Staff Monograph انظر الموقع التالي: http://www.9-11commission.gov/staff_statements/index.htm.

تعبير الكثير من منسوبي تلك المؤسسات، وأنها لا تخرج عن نطاق الخصومة المفتعلة الواضحة، وأن كل ما قُدِّم للكونجرس الأمريكي وما خرج منه عن هذه القضية فإنه لا يخرج عن دائرة حرب الأوراق واللجان والشهادات بعد الحرب الإعلامية.

وهنا عرضٌ لأبرز ما جاء فيهما ودراسة تحليلية لأبرز محتوياتهما، وتأتي الأهمية البالغة في العرض أو التحليل والدراسة لهذين الأمرين أنهما يشكلان كل ما تملكه الحكومة الأمريكية من دعاوئ الإدانة في تعاملها مع قضية المؤسسات الخيرية الإسلامية، مع أهمية عرض يسير للتقرير الصادر بالتزامن مع ما سبق حول (الحرية الدينية في العالم) الصادر في ١٥/ ٩/ ٢٠٠٤م من وزارة الخارجية الأمريكية.

ولأهمية هذا الأخير وارتباطه بشكل قوي بأهداف مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي وحريتها الدينية في أنحاء العالم؛ فإن ذلك يتطلب عرض بعض النقاط الموجزة فيه، حيث يساعد ذلك العرض على فهم الحقيقة التي يُراد لها أن تكون غائبة.

أولاً: شهادات الاستماع والاتهام بتمويل الإرهاب:

في عام ٢٠٠٣ حشدت الإدارة الأمريكية عدداً من كبار موظفيها ومن الخبراء من خارج الإدارة للشهادة أمام لجان الكونجرس لإقناعها بخطر (الوهابية) على مصالح وأمن الولايات المتحدة؛ بزعم أن الوهابية تهيِّئ بيئة صالحة لنمو ثقافة الإرهاب!!، إذ تتميز - حسب هذا الزعم - عن الاتجاهات الإسلامية الأخرى بعداوة غير المسلمين وكراهيتهم، ولإقناع الكونجرس بخطر الجمعيات الخيرية الإسلامية بشكل عام والسعودية منها بشكل خاص؛ بزعم أنها تعمل على نشر الفكر الوهابي في العالم الإسلامي وتمويل الإرهاب.

وعندما نأخذ على سبيل المثال مجموعة الشهادات المقدمة إلى الكونجرس الأمريكي أمام لجنة الشؤون الحكومية في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٣م أو مجموعة الشهادات المقدمة أمام اللجنة المصرفية في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣م نلاحظ اهتمام الشهود والشهادات باستعمال الأسلوب الخطابي والتركيز على الشحن العاطفي للمتلقي، بدلاً من استعمال الأسلوب العقلاني المعتمد على إيراد وقائع محددة، وأدلة منطقية، وهذا الأمر طبيعي فمن يوجِّه الاتهام يلجأ عادة إلى هذا الأسلوب في الخطاب عندما يحسّ بفقر مخزونه من الوقائع والأدلة المنطقية.

نموذج من الشهادات المقدمة للكونجرس:

إن عرض واحدة من تلك الشهادات تكشف إلى حد كبير حجمَ التطلُّعات والمطالب الأمريكية غير المنطقية تجاه العمل الخيري الإسلامي. ومن ذلك شهادة (انتوني واين E. ANTHONY WAYNE) مساعد وزير الشؤون الاقتصادية والتجارية بالإدارة الأمريكية، والتي قدمها مع شهادات أخرى للجنة المصرفية في الكونجرس الأمريكي في جلسة الاستماع بتاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣م حيث قال: «من المهم جداً التذكير بأن عديداً من التغيرات التي طبقتها المملكة العربية السعودية تذهب إلى أكثر مما أردناه، ومما كان يجب أن تقوم به السلطات القانونية».

ويقول واين: «النظم والإجراءات البنكية الجديدة التي اتبعتها المملكة العربية السعودية وضعت ضوابط تحدُّ من حسابات الجمعيات الخيرية، فالجمعيات الخيرية أصبحت لا تستطيع الإيداع أو السحب النقدي من حساباتها، كما لا يمكنها إجراء تحويل مبالغ مالية للخارج عبر حساباتها البنكية.

كما أن التوجيه الرسمي للمساجد و للمؤسسات التجارية في مجال التجارة كالبقالات والأسواق لإيقاف صناديق جمع التبرعات بها؛ شكَّلَ بلا شك تحدّياً كبيراً للمملكة العربية السعودية. نعتقد أن حكومة المملكة العربية السعودية تطبّق قانونها الجديد للجمعيات الخيرية، ولكننا أيضاً نتطلع لرؤية النتائج»[1] (انتهى كلامه).

وهذا النص بلا شك سيكون مبعثَ قلق لكل مهتم بالحرية، مؤمن بحقوق الإنسان، إذا لُوحظ أن الشاهد لم يكن ليجرؤ على التصريح به لو لا أنه كان مطمئناً إلى أن اللجنة المصرفية بالكونجرس - التي قدم أمامها شهادته - سوف تتلقّاه بالقبول، وسوف تتغاضى عن مناقضة مضمونه لمبادئ الحرية وحقوق الإنسان.

ودلالة هذا النص المزعجة أن الكونجرس الأمريكي يرى أن أي عمل يتضمن انتهاكاً واضحاً للحرية وحقوق الإنسان وسيادة الدول يكون مبرَّراً ومقبولاً، وذلك حينما يكون موجَّهاً للجمعيات الخيرية الإسلامية[2].

---

(١) انظر: ملف جلسات شهادات الاستماع أمام اللجنة المصرفية في الكونجرس الأمريكي والتي قدمت في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣ م ترجمة موقع إسلام ديلي: .WWW.ISLAMDAILY.NET

(٢) انظر: عن هذه الشهادة ملف جلسات شهادات الاستماع في الكونجرس الأمريكي في تاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣م.

إن كل تلك الإجراءات لم يتم تطبيقها بحق الـ (NGO) في أمريكا أو أوروبا، لأنها تتنافى مع استقلال وحرية المنظمات الدولية وحقوق الإنسان وقوانين تلك الدول. فهل يعني التطلع إلى النتائج المنشودة عدم الرضا بكل تلك الإجراءات التي تتعارض مع مبادئ الحريات الدينية والحقوق الإنسانية لجميع الأمم، بل لا يمكن تطبيقها داخل أمريكا ذاتها؟ الا تتعارض كل هذه الإجراءات مع الحقوق الإنسانية للآخرين خارج أمريكا؟

وقد ذكر بعض محامي المؤسسات الخيرية أن تجار الكراهية من أصحاب النفوذ القوي أرادوا بهذه الجلسات المتتابعة في الكونجرس الأمريكي عن المؤسسات الخيرية الإسلامية إقناع الجمهور أن الكونجرس مشغول بهذه المواضيع حقيقة، ومن المحتمل أن يبقى كذلك من خلال الضغوط والتشريعات.

لكن الشهادات المقدمة في مثل هذه الحالة - التي تتهيأ فيها للشاهد كلُّ الوسائل التي تمكّنه من معرفة الوقائع والوصول إلى الأدلة لو وجدت - تدل - بعجزها عن تقديم أدلة أو وثائق إدانة أو ذكر وقائع محددة - لا على أنه لم يوجد دليل على الاتهام فحسب، بل تدل على أن الاتهام غير صحيح، كل ما استطاعت الشهادات أن تذكره وتكرر ذكره واقعتان:

(أ) أن الندوة العالمية للشباب الإسلامي أقامت مؤتمراً عاماً في الرياض، وكان من بين من حضره أحد رجال المقاومة الفلسطينية.

(ب) أن مكتبين تابعين لمؤسسة الحرمين الخيرية في البوسنة والصومال صُنِّفا جهتين داعمتين للإرهاب من قبل الأمم المتحدة؛ بطلب من الحكومة الأمريكية مبنيٌّ على حملة إعلامية واتهامات مجردة عن الأدلة وليست مبنية على أحكام قضائية.

ثانياً: حالة دراسية من الكونجرس الأمريكي:

مؤسسة الحرمين الخيرية:

هي إحدى المؤسسات الخيرية الإسلامية العاملة في مجالات الإغاثة والدعوة الإسلامية والتعليم وكفالة الأيتام وبناء المساجد والملاجئ وبناء دور الرعاية الاجتماعية، وحسب ما أفاد مديرها العام شخصياً، كانت بداية انطلاقها من الباكستان

عام ١٩٨٨م، ومقر مكتبها الرئيس الرياض بالمملكة العربية السعودية، الذي تأسس عام ١٤١٢ هـ ١٩٩١م، ولها مجموعة من المكاتب الفرعية في أنحاء العالم بلغت حوالي (٤٥)، وبمواقع عمل ومندوبين في حوالي (٧٠) دولة، وذلك لممارسة الأدوار التنفيذية، خاصةً في مناطق الكوارث والمجاعات والفقر والجهل، وقد ساهمت مثل غيرها بنجاح في أزمات أفغانستان وكشمير والشيشان وكوسوفا والبوسنة والهرسك وغيرها. وكما وصف «جون كايل» الأمريكي أنشطةَ الحرمين حينما قال: «جاء تقرير عن النشاطات السنوية لمؤسسة الحرمين وصف بأنه حريص على نشر الثقافة الإسلامية الصحيحة كالتالي: طبع (١٣) مليون كتاب إسلامي، وتدشين ستة مواقع على الإنترنت، وتوظيف أكثر من (٣٠٠٠) داعية، وتأسيس (١١٠٠) مسجد ومدرسة ومركز إسلامي ثقافي، وتوجيه أكثر من (٣٥٠) ألف رسالة تدعو لاعتناق الإسلام»[١]. وكما أشار تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر عن الحرمين قائلاً: «إن مؤسسة الحرمين الإسلامية، هي واحدة من أهم وأبرز المؤسسات الخيرية السعودية، وقد ظلت هذه المؤسسة تحت مراقبة حكومة الولايات المتحدة كجهة محتملة لتمويل الإرهاب منذ منتصف عقد التسعينيات، عندما بدأت الولايات المتحدة في تجميع الأدلة على أن بعض الموظفين وبعض المكاتب الفرعية ربما تعمل على مساعدة تنظيم القاعدة وبعض الجماعات الإرهابية ذات العلاقة»[٢].

وفي موضع آخر من التقرير: «إن مؤسسة الحرمين منظمة غير ربحية، يقع مقرها في المملكة العربية السعودية، تأسست في عقد التسعينات، ووصفت من قِبَل عدد من المسؤولين السابقين في الحكومة الأمريكية بأنها مماثلة (لليونايتدوي)[٣] الأمريكية بالنسبة للمملكة العربية السعودية. حيث تم إنشاؤها لنشر الإسلام الوهابي من خلال

---

(١) فرونت بيج، ٣/ ٧/ ٢٠٠٣م جون كايل ترجمة موقع إسلام ديلي:
(www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1185)

(٢) انظر: (دراسة عملية تمويل الإرهاب) الفصل السابع (الحرمين حالة دراسية) (ALHARAMAIN CASE STUDY)
ص (١) إعداد إحدى اللجان المعنية بتحقيقات أحداث الحادي عشر من سبتمبر).
انظر موقع: .http://www.9-11commission.gov/staff_statements/index.htm
وانظر ترجمته بالعربي موقع: .www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1830

(٣) تشبيه بمؤسسة أمريكية تسمى (The United Way) لها طريقة خاصة في الاهتمام بالفقراء والمحتاجين في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية حيث الاتساع والانتشار.

تمويل التعليم الديني، والمساجد، والمشاريع الإنسانية في جميع أنحاء العالم»(١).

ويُلاحظ أن بعض المكاتب الفرعية للمؤسسة ـ كما سيأتي ـ تعرَّض لاتهامات بتمويل الإرهاب، وأُقفلت تلك الفروع خارج السعودية، كما صدر بتاريخ ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٤ قرار سعودي بإقفال المكتب الرئيس لمؤسسة الحرمين الخيرية الإسلامية، علماً أن إقفال الفروع والمركز الرئيس لم يتم من خلال الدوائر القضائية سواء في أمريكا أو غيرها(٢). وتعتبر المؤسسة وأعمالها ومشاريعها وبرامجها من الضحايا البريئة لدعاوىٰ الإرهاب، حسب هذه الدراسة التحليلية لتقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر ـ كما سيأتي ـ.

مقتطفات مختارة من نصوص حالة دراسية:

ورد في الفصل السابع من تقرير الكونجرس الأمريكي الصادر بعد منتصف عام ٢٠٠٤م حول تمويل الإرهاب موضوعٌ بعنوان حالة دراسية (مؤسسة الحرمين الخيرية) والتي كانت نتاج شهادات السماع المقدمة إلىٰ مجموعة من لجان الكونجرس، ومن أبرزها لجنة الشؤون الحكومية بتاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣م، وهنا بعض المقتطفات من ذلك التقرير عن مؤسسة الحرمين (حالة دراسية):

المقتطف الأول: «استجاب السعوديون للضغوط الأمريكية المتزايدة، التي تمثَّلت في تقديم ورقة عن مؤسسة الحرمين في بداية عام ٢٠٠٣م، وذلك من خلال تبنّي بعض السياسات لمكافحة الإرهاب. **وقد شملت تلك المعايير الحصول على تصريح مسبق من وزارة الشؤون الإسلامية لتحويل الأموال الخيرية للخارج، وكذلك الحصول علىٰ موافقة الحكومة بالنسبة لجمع الأموال الخيرية التي تجمع داخل المملكة، ومراقبة حسابات الجمعيات الخيرية من خلال التدقيق الرسمي لهذه الحسابات، وكذلك تقديم تقارير عن الإنفاق وزيارات المواقع**(٣).

---

(١) انظر: حالة دراسية (الفصل السابع) من (دراسة عملية تمويل الإرهاب) ص (١ ـ ٢).
وانظر موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1185
(٢) انظر عن قرار الإقفال: صحيفة الشرق الأوسط في ٦/ ١٠/ ٢٠٠٤م.
(٣) انظر: (دراسة عملية تمويل الإرهاب) الفصل السابع (الحرمين حالة دراسية) (ALHARAMAIN CASE STUDY) ص (١٢) إعداد إحدىٰ اللجان المعنية بتحقيقات أحداث الحادي عشر من سبتمبر). انظر موقع: http://www.9-11commission.gov/staff_statements/index.htm.
وانظر ترجمته بالعربي موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1830.

كما أن مؤسسة النقد العربي السعودي، قالت في ربيع عام ٢٠٠٣م: إنها بصدد تقديم برنامج للتدريب الفني بالنسبة للقضاة والمحققين يتعلق بتمويل الإرهاب وغسيل الأموال. وقد كان التحدي يكمن في إيجاد وسيلة لممارسة الرقابة على الجمعيات الخيرية والمساجد والزكاة والصدقات، دون المساس باستقرار البلاد»[1].

الثاني: ١٢ / ٥ / ٢٠٠٣م: تغيير الزاوية!

في هذا التاريخ قامت عناصر تنظيم القاعدة بتنفيذ ثلاثة تفجيرات في أحد المجمعات الأجنبية في مدينة الرياض، حيث أدّى ذلك إلى مقتل غربيين وسعوديين، ومنذ ذلك الوقت، قامت الحكومة السعودية باتخاذ عدد من الخطوات المهمة والملموسة لوقف تدفق الأموال من المملكة إلى الإرهابيين، وفي واحدة من أهم خطواتها بعد التفجيرات، قامت الحكومة السعودية بإزالة صناديق التبرعات من المساجد، ومراكز التسوق، ومنعت جمع التبرعات النقدية في المساجد، وقد كانت هذه خطوة مهمة؛ لأن الجماعات الإرهابية ومؤيديها كانوا يحصلون على الأموال من التبرعات في المساجد، ولا يمكن المبالغة في حساسية هذا الأمر، وقد وصف سفير الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية إزالة هذه الصناديق بأنه حدث «عنيف».

وقد كانت هذه الخطوة الحقيقية التي رآها الرأي العام السعودي وتأثّر بها، حيث إنها أجبرت كل الناس للتفكير في محاربة تمويل الإرهاب»[2].

الثالث: «في ٢٤ / مايو/ ٢٠٠٣، أتبعت الحكومة السعودية خطوتها التالية بفرض المزيد من القيود على النشاطات المالية للجمعيات الخيرية السعودية، وقد اشتمل ذلك على ضرورة فتح الحسابات الخيرية بالريال السعودي فقط، كما تضمن تقوية الإجراءات اللازمة للتحقق من هوية العميل بالنسبة للحسابات الخيرية، وضرورة تجميع كل جمعية خيرية لجميع حساباتها في حساب رئيسي واحد، مع السماح ببعض الحسابات الفرعية، ولكن للإيداع فقط، بينما تتم جميع عمليات السحب والتحويل من خلال الحساب الرئيسي، وكذلك منع دفع المبالغ النقدية من الحسابات الخيرية، والصرف بدلاً من ذلك من خلال شيك مصرفي تدفع قيمته للمستفيد الأول ويودع في أحد

---

(١) انظر: السابق ص (١٧).

(٢) انظر: السابق ص (١٨-١٩)، وانظر عن الإجراءات السعودية الموقع التالي:

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/08/article08.shtml.

البنوك السعودية، وكذلك حظر استخدام الصراف الآلي (ATM) والبطاقات الائتمانية من قبل الجمعيات الخيرية، وكذلك منع تحويل الأموال من حسابات الجمعيات الخيرية إلى خارج المملكة العربية السعودية»[١].

«لقد تسببت تفجيرات (١٢) مايو في جعل السعوديين أكثر استعداداً من ذي قَبْل لتقبُّل الجهود الرامية لقطع التمويل عن تنظيم القاعدة، حيث بدا السعوديون مستعدّين لتقبُّل التعاون الهادئ. وفي الوقت نفسه قامت حكومة الولايات المتحدة بإعداد إستراتيجية قوية للعمل مع السعوديين في محاربة تمويل الإرهاب»[٢] «ووصف بعض المسؤولين في مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) التعاون السعودي في مكافحة تمويل الإرهاب بأنه «جيد» منذ التفجيرات التي استهدفت الرياض في ١٢ مايو و ٨ نوفمبر ٢٠٠٣م»[٣].

الرابع: «في يناير ٢٠٠٤ قامت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بشكل مشترك بتصنيف أربعة مكاتب فرعية أخرى لمؤسسة الحرمين في كلٍّ من إندونيسيا وكينيا وتنزانيا وباكستان، حيث عقدت الحكومتان مؤتمراً صحفياً غير مسبوق في واشنطن لإعلان هذا التصنيف، وبعد ذلك تم إرسال أسماء هذه الفروع إلى الأمم المتحدة، التي بدورها أصدرت قراراً دولياً بتجميد أرصدة هذه الفروع»[٤].

«وفي مواصلة ضغوطهما على مؤسسة الحرمين، قامت حكومتا الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بشكل مشترك في ٢ / يناير/ ٢٠٠٤م، بتصنيف خمسة مكاتب فرعية أخرى للمؤسسة في أفغانستان وألبانيا وبنغلاديش وإثيوبيا وهولندا»[٥].

الخامس: «في ١٩ / فبراير/ ٢٠٠٤م، قامت الجهات الأمنية الفيدرالية بخطوة تجاه كل من فرع مؤسسة الحرمين في آشلاند (Ashland) بولاية أوريجون (Oregon) وإمام

(١) انظر: (دراسة عملية تمويل الإرهاب) الفصل السابع (الحرمين حالة دراسية (ALHARAMAIN CASE STUDY) ص (١٩) إعداد إحدى اللجان المعنية بتحقيقات أحداث الحادي عشر من سبتمبر). انظر موقع: http://www.9-11commission.gov/staff_statements/index.htm.
وانظر ترجمته بالعربي موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1830.
(٢) انظر: السابق ص (١٩ ـ ٢٠).
(٣) انظر: السابق ص (٢٢).
(٤) انظر: السابق ص (٢٣).
(٥) انظر: السابق ص (٢٤ ـ ٢٥).

مسجد الحرمين في سبرينج فيلد (Springfield) بولاية ميسوري (Missouri).

وقامت عناصر مكتب التحقيقات الفيدرالي ودائرة الضرائب الداخلية بتفتيش مكاتب فرع مؤسسة الحرمين في آشلاند (Ashland) في إطار التحقيقات حول بعض المزاعم بممارسة غسيل الأموال، وبعض الانتهاكات في ضريبة الدخل والتبليغ عن العملة. وقامت وزارة الخزانة باتخاذ خطوة إضافية بتجميد حسابات الفرع في أوريجون (Oregon) ومسجد الحرمين في ميزوري (Missouri) إلى حين اكتمال التحقيقات»(١).

السادس: «في ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٤م، أعلنت الحكومة السعودية بأنها أجازت إنشاء الهيئة السعودية الأهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج، لتتولى جميع جوانب عمليات المساعدات في الخارج، ولتحمل مسؤولية توزيع الزكاة والصدقات الصادرة من المملكة العربية السعودية»(٢).

«أحد المسؤولين السابقين لمكافحة تمويل الإرهاب في حكومة الولايات المتحدة قال: إن هذه الهيئة يمكنها من الناحية النظرية أن تكون بديلاً للمؤسسات الخيرية مثل الحرمين، وذلك من خلال وضع أنشطة هذه المؤسسات ضمن أنشطتها الخاصة»(٣).

«إن التحرك ضد تمويل الإرهاب ما هو إلا وسيلة واحدة من وسائل الحرب ضد الإرهاب، ولابد من تكامل هذه الوسيلة مع السياسات والعمليات الموجهة إلى محاربة الإرهاب»(٤).

دراسة تحليلية:

أشار التقرير المسمى (الحرمين حالة دراسية) بوضوح إلى أن الضغوط التي تعرضت لها المؤسسة لم تكن وليدة الحادي عشر من سبتمبر!! كما أكد التقرير على أن الحالة قائمة على الشك (أن بعض الموظفين وبعض المكاتب الفرعية ربما تعمل على مساعدة القاعدة). كما يلاحظ في التقرير الازدواجية الأمريكية في التعامل، حيث

---

(١) انظر: السابق ص (٢٣ ـ ٢٤).
(٢) انظر: السابق ص (٢٤).
(٣) انظر: السابق ص (٢٤).
(٤) انظر: السابق ص (٢٧).

تصر أمريكا على إغلاق مؤسسة الحرمين مع وجود هذه المعايير الصارمة الواردة في مقتطف النص الأول والثاني، التي لا تطبق في الأراضي الأمريكية بحق مؤسسات القطاع غير الحكومي؟ ويتساءل رجال القانون هل هذا التصنيف ـ الذي ورد في النص الرابع الذي ترتب عليه الإقفال لفروع الحرمين ـ يعتبر قانونياً قبل التحري والتفتيش والتحقيق، ودون محاكمات قضائية، وهل التصنيف ثم الإغلاق إجراء عقابي؟ أم انتقامي؟ أم لردع المؤسسات الخيرية الإسلامية الأخرى؟!

المهم في هذا كله أنه حينما صدر هذا التقرير من لجنة التحقيق في حادث الحادي عشر من سبتمبر ـ التي شكلها مجلس النواب الأمريكي، وتضمن هذا التقرير فصلاً خاصاً عن مؤسسة الحرمين الخيرية باعتبارها حالة دراسية ـ فإن هذا التقرير لم يورد واقعة محددة تسند اتهام مؤسسة الحرمين الخيرية بتمويل منظمة القاعدة(١) ذلك الكائن الهلامي الذي شُغل العالم بالحديث عنه، ولم تتحدد حتى الآن معالمه في أشكال محسوسة، والقارئ للتقرير يخرج بانطباع قوي أن التقرير ليس فقط لم يقدم دليلاً على تورط المؤسسة المذكورة بدعم القاعدة، بل على أنه لا يوجد في الواقع العملي والوثائقي مثل هذا الدليل، مع أن التقرير عرّف مؤسسة الحرمين الخيرية «بأنها مؤسسة غير ربحية... تقدم الغذاء والمساعدات للمسلمين في جميع أنحاء العالم، وتقوم بتوزيع الكتب والنشرات، وتنفق الأموال على مشاريع تأمين المياه الصالحة للشرب، وتعمل على إنشاء العيادات الطبية وإدارتها، وتدير أكثر من عشرين مركزاً لرعاية الأيتام»(٢).

---

(١) يلاحظ أن هناك آراء قوية تؤكد أن القاعدة كائن هلامي لم يتحدد معالمه في أشكال محسوسة، وأن هذا الكيان (القاعدة) وضعته الآلية الإعلامية الأمريكية كعدو وهمي للمرحلة التاريخية الجديدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ليكون فزاعة ومبرراً للانقلاب على الدستور الأمريكي، والتحول الأمريكي من الديمقراطية إلى الإمبريالية. انظر: على سبيل المثال مدخلات ومخرجات الفيلم الوثائقي البريطاني (سلطان الخوف) أو (قوة الكوابيس) الذي بثته قناة (BBC) لآدم كيرتس في الشهر الخامس من عام ٢٠٠٥ وقامت بترجمته وبثه قناة الجزيرة بعد ذلك.

(٢) انظر: (دراسة عملية تمويل الإرهاب) الفصل السابع (الحرمين حالة دراسية) (AL-HARAMAIN CASE STUDY) ص ٢ إعداد إحدى اللجان المعنية بتحقيقات أحداث الحادي عشر من سبتمبر). انظر موقع:

http://www.9-11commission.gov/staff_statements/index.htm.

وانظر ترجمته بالعربي موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1830.

توجد في الولايات المتحدة منظمة خيرية تسمى الطريق المتحد (يونايتد وايThe United Way)، يعمل فيها مليون متطوع، وتجمع في السنة تبرعات تبلغ أربعة مليارات دولار، ولها طريقة خاصة في الاهتمام بالفقراء والمحتاجين في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وقد ذكر التقرير أن عدداً من المسؤولين في الحكومة الأمريكية وصفوا وشبّهوا ـ من حيث طبيعة العمل ـ مؤسسةَ الحرمين الخيرية بالمؤسسة الأمريكية المشهورة (The United Way) بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ويذكر التقرير أن مؤسسة الحرمين تعمل على نشر الإسلام الوهابي من خلال تمويل مشاريع التعليم الديني والمساجد والمشاريع الإنسانية في جميع أنحاء العالم[١].

وإن بعضهم يقولون: إن الوهابية نموذج متشدد من التطرف الديني[٢].

كما يتهمها التقرير بتمويل الإرهاب (منظمة القاعدة) ويقول: (إنه بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر كان هناك المزيد من المساعي المكثفة من قبل حكومة الولايات المتحدة للعمل على وقف تدفُّق الأموال من مؤسسة الحرمين إلى تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية ذات العلاقة)[٣]. ولم تقم الولايات المتحدة بخطوات حقيقية للعمل ضد مؤسسة الحرمين الخيرية إلا بعد ربيع عام ٢٠٠٣[٤].

ولكن كيف توصل التقرير إلى هذه النتيجة، أي: اتهام مؤسسة الحرمين الخيرية بتمويل منظمة القاعدة والإرهاب؟

توصف منظمة القاعدة بأنها تتمركز في أفغانستان، ومعلوم لكل واحد أن هذه المنطقة أي (أفغانستان وباكستان) كلها كانت تحت مجهر أعتى الأنظمة الاستخباراتية، بالإضافة إلى الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية اللّتين توصفان ـ عادة ـ بأنهما تملكان قدرات تشبة القدرات الميتافيزيقية[٥]، وكانت المنطقة أيضاً تحت مجهر الاستخبارات الروسية، والهندية وغيرها، وليس هناك ما يحمل على الشك والظن بأن كل هذه الأنظمة الاستخبارية لن تتعاون فيما بينها ضد عدو مشترك هو القاعدة كما يقولون.

(١) المصدر السابق ص ٢.
(٢) المصدر السابق ص ٢٩.
(٣) المصدر السابق ص ١.
(٤) المصدر السابق ص ١.
(٥) الميتافيزيقية: علم ما وراء الطبيعة.

ولكن التقرير يعترف بأن (مؤسسة الحرمين) هي:

(واحدة من أهم وأبرز المؤسسات الخيرية السعودية، وقد ظلت هذه المؤسسة تحت المراقبة الحكومية من قِبَل الولايات المتحدة ـ بوصفها جهةً محتملة لتمويل الإرهاب ـ منذ منتصف التسعينيات، عندما بدأت الولايات المتحدة في تجميع الأدلة ضد بعض الموظفين في بعض المكاتب الفرعية، باعتبار أن من المحتمل أنها تعمل على مساعدة تنظيم القاعدة وبعض الجهات الإرهابية ذات العلاقة)[١]. وبعد تفجيرات شرق أفريقيا في صيف عام ١٩٩٨ بذلت حكومة الولايات المتحدة مزيداً من الاهتمام بقضية الإرهاب، حيث قام مجلس الأمن القومي: (National Security Council NSC) بإنشاء مجموعة متفرعة عن (المجموعة الأمنية لمكافحة الإرهاب) (Counterterrorism Security Group) للعمل على تركيز جهود حكومة الولايات المتحدة على كشف تمويل الإرهاب، ونتيجة لهذا التركيز فقد تزايد اهتمام مجلس الأمن القومي بالجمعيات الخيرية السعودية، واستغلال ابن لادن لها في تمويل الإرهاب كما يقول التقرير[٢].

وعلى الرغم من هذا الاهتمام والتركيز على علاقة مؤسسة الحرمين بتمويل الإرهاب لم تستطع حكومة الولايات المتحدة الحصول على أدلة إدانة يمكن أن تستند إليها في إقناع السعوديين باحتمال تورّط مؤسسة الحرمين في تمويل القاعدة، وقد اعترف التقرير بأن حكومة الولايات المتحدة لم تقم بأي خطوة ضد مؤسسة الحرمين، كما أنها لم تقم بدفع الحكومة السعودية لفعل ذلك، حتى بعد الحادي عشر من سبتمبر[٣]، ولم تقم الولايات المتحدة بخطوات حقيقية للعمل ضد مؤسسة الحرمين إلا بعد ربيع عام ٢٠٠٣[٤]، بل إن التقرير يقول: نحن لم نقدم للسعوديين معلومات كافية لكي يتحركوا ضد الجمعيات الخيرية مثل مؤسسة الحرمين، كما أننا لم نطلب منهم تعاوناً حقيقياً في القضايا الاستخبارية أو الأمنية المتعلقة بالجمعيات الخيرية (كمؤسسة الحرمين)[٥]، وفي موضع آخر اعترف التقرير مبرراً عدم الطلب الجدي من السعوديين

(١) المصدر السابق ص ١.
(٢) المصدر السابق ص ٣.
(٣) المصدر السابق ص ١.
(٤) المصدر السابق ص ١.
(٥) المصدر السابق ص ١١.

التعاون (بضعف المعلومات الاستخبارية حول تمويل الإرهاب)(١).

يقول التقرير: (إن الولايات المتحدة لم تتمكن من الضغط على السعوديين، لأن المعلومات الاستخبارية التي تملكها حول مؤسسة الحرمين وآلية تنظيم القاعدة بشكل عام كانت قليلة جداً، ولم يرغب المسؤولون في مواجهة السعوديين بالشبهات، وقال أحد المسؤولين في مجلس الأمن القومي(NSC): كانت هناك بعض المعلومات الاستخبارية عن الجمعيات الخيرية، ولكنها لم ترقَ إلى مستوى التحرك ضد جمعية خيرية بعينها، وقال: «فقد يكون أحد الأشخاص متورطاً، ولكن هذا لا يبرر إغلاق جمعية خيرية على هذا الأساس»(٢).

واعترف التقرير بأنه: «من وقت لآخر دأبت حكومة الولايات المتحدة في تقديم بعض المعلومات المختارة التي لا صلة لها بالموضوع»(٣)، أي موضوع اتهام مؤسسة الحرمين الخيرية بدعم الإرهاب مالياً.

ويضيف التقرير «كما هو الحال قبل الحادي عشر من سبتمبر، فإن المعلومات الاستخبارية ضد مؤسسة الحرمين لم تكن كافية لممارسة الضغوط على السعوديين لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المؤسسة، كما أثبتت إحدى الأوراق الإستراتيجية في بداية عام ٢٠٠٢ بأنه على الولايات المتحدة أن تقوم بجمع أدلة أكثر قوة ومصداقية ضد مؤسسة الحرمين، لكي يتم تقديمها للحكومة السعودية كوسيلة لتأمين التعاون المستمر من جانب السعوديين، وعلى الرغم من أن الدوائر الاستخبارية عبَّرت مراراً وتكراراً عن مخاوفها بأن مؤسسة الحرمين فاسدة، إلا أن آخرين احتجوا بأن المعلومات الاستخبارية ضد مؤسسة الحرمين ليست كافية لاتِّخاذ إجراء ضدها، إن المعلومات الاستخبارية التي تم تقديمها إلى صنَّاع القرار إما أنها كانت تتحدث عن جمع الأموال للتطرف أو الأصولية وليس للإرهاب، أو أنها كانت تفتقر إلى الدقَّة وهذا حسب التقرير(٤)، ويعترف التقرير بأنه حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٢م: (قال السعوديون مراراً بأنهم مستعدون للعمل ضد مؤسسة الحرمين إذا قامت حكومة الولايات المتحدة بتزويدهم بالمعلومات خصوصاً

---

(١) المصدر السابق ص ٥.
(٢) المصدر السابق ص ٥.
(٣) المصدر السابق ص ٥.
(٤) المصدر السابق ص ٧.

حول بعض الفروع والأشخاص)[١].

فلماذا لم تقدم حكومة الولايات المتحدة المعلومات التي طلبها السعوديون لكي يتمكنوا من اتخاذ إجراء ضد مؤسسة الحرمين؟ التفسير الوحيد الذي قدمه التقرير (أن اتجاهاً رأى في طلب السعوديين للمعلومات من الولايات المتحدة أسلوباً للمراوغة بالنظر إلى قدرة السعوديين في جمع المعلومات عن مؤسسة الحرمين ومؤيديها)[٢].

واعترف التقرير بأنه أمكن تقديم معلومات للسعوديين في ورقة تسمى (Non-paper)[٣] عن مؤسسة الحرمين تم إنجازها بحلول يناير عام ٢٠٠٣، وكانت هذه الورقة تهدف إلى تجميع المعلومات المتوافرة لدى حكومة الولايات المتحدة حول مؤسسة الحرمين[٤].

ولم يكشف التقرير عن مضمون هذه الورقة (NonPaper)، ولا عن مدى جدية المعلومات التي تضمنتها، ومبلغ قيمتها في تأييد اتهام مؤسسة الحرمين الخيرية بتمويل الإرهاب؛ ومع ذلك فقد حدث قبل ذلك بسنة وتحديداً في ١١/ ٣/ ٢٠٠٢م أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على إغلاق فرعي الحرمين في البوسنة والصومال وتجميد أرصدتهما، ومنع التعامل معهما، وحصلت على إجابة طلبتها من هيئة الأمم المتحدة بتصنيف فرعي مؤسسة الحرمين كجهتين داعمتين للإرهاب؛ وفي قائمة الهيئات التي تقع تحت طائلة العقوبات بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٢٦٧) وما تلاه من قرار في هذا الشأن، ويوضح التقرير أنه قبل تقديم الورقة المشار إليها في يناير ٢٠٠٣م يبدو أن حكومة الولايات المتحدة كانت تطالب بالعمل على أساس شكوكها أو توكيدها بأن المعلومات الاستخبارية التي لديها لا تستطيع البوح بها!![٥].

وعلى الرغم من أن التقرير لم يُخفِ أن حكومة الولايات المتحدة ظلَّت تمارس ضغوطاً كبيرة لتحجيم نشاط الجمعيات الخيرية السعودية خاصةً التي تعمل في الخارج إلا

(١) المصدر السابق ص ١١.
(٢) المصدر السابق ص ١١.
(٣) هي إشارة إلى ورقة رسمية، ولكنها ليست بياناً دقيقاً أو نهائياً عن موضوع بعينه من أيٍّ من الدوائر الرسمية الأمريكية.
(٤) المصدر السابق ص ١٢.
(٥) المصدر السابق ص ٩، ١٠، ٢٥.

أنه يعترف بأن هذه الضغوط لم تثمر كثيراً حتى بعد تقديم الورقة المشار إليها، وأن العامل الحاسم الذي سهّل على الحكومة الأمريكية تحقيق هدفها هو التفجيرات التي حدثت في الرياض في ١٢ /مايو/ ٢٠٠٣ والحوادث اللاحقة المشابهة(١).

إن القارئ حين يعود لقراءة ما سبق سيعتريه الشك في جدِّية دعوى الحكومة الأمريكية أن هدفها المعلن من تحجيم الجمعيات الخيرية الإسلامية هو وقف تمويل الإرهاب، وسوف يتأكد لديه هذا الشك عندما يلاحظ أنه تكرر في شهادات كبار رجال الإدارة الأمريكية أمام لجان الكونجرس ضد الجمعيات الخيرية الإشارة إلى حقيقة منطقية، وهي أن تمويل الإرهاب إن كان يُعتبر دمَ الحياة بالنسبة للإرهابي فهو في الوقت نفسه سمُّه الزُّعاف، حيث إن هذا التمويل هو (نقطة الضعف القاتلة) بالنسبة له، وذلك كما وردت هذه الأوصاف في شهادات الشهود، وما دام الأمر كذلك، فلماذا لا تُترك نقطة الضعف لتعمل عملها بالكشف والتعقب؟ إلا إذا كان الهدف المعلن هو غير الهدف الحقيقي. وبمعنى أوضح فإنه عن طريق تتبُّع مسيرة المال حتى يصل إلى الإرهابي يكون قد أمكن التعرف عليه والتعرف على ما يكون لديه من خطط لإجهاضها قبل التنفيذ، أي إن وجود مؤسسة محددة تُتَّهم بتمويل الإرهاب - في دائرة الضوء وتحت مجهر القدرات الاستخبارية - هو أجدى وسيلة لمكافحة الإرهاب والتعرف على الإرهابيين وخططهم، إذ سوف يكون بقاء تلك المؤسسات الخيرية وحوالاتها المالية في هذه الحالة مصيدة فعالة للإيقاع بالإرهابيين، ولكننا نلاحظ أن الإدارة الأمريكية تبذل الجهود لمنع التحويلات من الجمعيات الخيرية خاصة السعودية لفروعها في الخارج، حتى لو كان التحويل يجري من خلال البنوك الرسمية، وحتى لو قُدِّمت للحكومة الأمريكية كل ضمانات الشفافية والتحكم في إجراءات الجمعيات الخيرية، كما ورد في التقرير الأمريكي عن الإجراءات السعودية الجديدة التي وردت في المقتطف الأول والثاني من نص التقرير(٢).

يدل ما سبق على أنه لو كان لدى حكومة الولايات المتحدة حقيقة اشتباه جدي في علاقة مؤسسة الحرمين بتمويل الإرهاب لكان من الطبيعي أن تتركها عاملة لكي يخدمها تتبع حركة وسير المال كوسيلة فعالة لكشف الإرهابيين وخططهم.

---

(١) المصدر السابق ص ٢٢.
(٢) انظر: مقتطفات مختارة من نصوص حالة دراسية في الصفحات السابقة.

هل الحالة الدراسية كشفت الهدف؟

وإذا لم يكن الهدف الحقيقي هو الهدف المعلن أي وقف تمويل الإرهاب، فما هدف الحكومة الأمريكية من تحجيم نشاط الجمعيات الخيرية الإسلامية؟

ما الهدف الذي يبرر حرمان آلاف الأيتام من الرعاية؟ والقضاء على كل الأعمال الإنسانية من المستشفيات الخيرية والمدارس ومشاريع المنح التعليمية للطلاب؟ ومشاريع المياه الصالحة للشرب (مثل ما وصف التقرير ذاته أعمال مؤسسة الحرمين الخيرية)؟.

يقول المحامي الأمريكي الدكتور «ويندل بلو» في إحدى رسائله للجنة التنفيذية لجمعية أصدقاء المؤسسات الخيرية في أمريكا فوكا «foca»(١) تعليقاً على ما جرى لمؤسسة الحرمين الخيرية: «عندما يتم إغلاق الجمعيات الخيرية أو إيقاف تمويل عملياتها في الخارج فإن أول المتضررين من ذلك هم الناس الذين تحاول أن تساعدهم، وعليه يجب بذل الجهود من أجل إزالة مواقع الإشكال دونما تعريض المجموعة المستفيدة بأكملها للخطر، ودون أن يُتخذ ضد المؤسسات إجراءات متطرفة، مثل: تجميد أموال، أو إقفال مكتب، أو فرع لهذه الجمعيات».

المحامي الأمريكي الدكتور (ويندل بلو)، علّق على إقفال مكتب الصومال وآثاره فقال: «إن إقفال مكتب مؤسسة الحرمين في الصومال في الأول من يناير ٢٠٠٤م لهو خير دليل على هذه المأساة الخطيرة!! إغلاق إجباري لمكتب جمعية تطوعية دونما وضع خطة لمواصلة الأعمال الإنسانية التي كانت تقوم بها!! وفي عشية عيد الأضحى أكثر من ألفين وخمسمائة يتيم تم طردهم من المأوى الوحيد الذي لا يعلمون مأوى غيره، كما فقد أكثر من سبعمائة موظف وظائفهم التي كانوا من خلالها يقدمون الدعم لهؤلاء اليتامى، يتم ذلك في بلد مزّقته الحرب والمجاعة وأصناف أخرى من المعاناة لا يعلمها

---

(١) فوكا (Foca) هي: اختصار لعنوان جمعية أصدقاء المؤسسات الخيرية الإسلامية (Friends of Charity Associations)، وهي جمعية امريكية معنية بشؤون الدفاع عن المؤسسات الإسلامية، والتعريف بقضاياها في الدوائر السياسية والإعلامية الأمريكية، ومناصرة حقوقها وحقوق العاملين فيها، وهي منظمة غير ربحية تقبل التبرعات والهبات من أنصار حقوق الإنسان وأنصار العمل الخيري ومن مناصري الحقيقة والمهتمين بالعدالة الإنسانية.
ويمكن الرجوع لموقعها الإلكتروني لمزيد من المعلومات (www.foca.net).

الناس، فإن المشاكل المترتبة على هذا القرار كثيرة، حيث إنه من الممكن تجنيد هؤلاء الأطفال بواسطة قادة الجماعات المسلحة، ليس هذا فحسب، بل إن هؤلاء الأطفال سيُحمّلون الولايات المتحدة والسلطات السعودية(١) مسؤولية مأساتهم، وهذا يعني مزيداً من التعقيد للأمور. منذ شهر فبراير ٢٠٠٤م هناك أكثر من اثني عشر مقالاً إخبارياً تتحدث عن ورطة الأيتام الصوماليين، وذلك في صحف تصدر في أماكن متباعدة جداً، مثل: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا،(٢).

وعن قضية إقفال مؤسسة الحرمين وقبول اتهامها، فإن الراصدين لسير تلك العملية من المحامين والباحثين يرون أن هذه القضية لن تتوقف، وكذلك التحقيق الجنائي ضد الجمعيات الخيرية السعودية سيستمر، ليس هذا فحسب، بل إن الأفراد المسؤولين في المؤسسة أو الداعمين هم المستهدفون بشكل جدي قد يتم التعامل معهم على أنهم مذنبون وداعمون للإرهاب، على أساس أن جمعياتهم تم إغلاقها، أو تم إعادة تنظيمها أو دمجها مع غيرها تحت المزيد من الشكوك والاتهامات، كما أن الدعاوىٰ وممارسة الضغوط على غيرها من المؤسسات الخيرية ودولها سوف تزداد ما دامت القابلية والاستجابة للدعاوىٰ قائمة، ويتكرر هذا السؤال: ما الهدف الذي يبرر للحكومة الأمريكية أن تضحي بسمعتها لدى الناس وتستجلب كراهيتهم لها بمثل هذه الحملات العشوائية على المؤسسات الخيرية الإسلامية؟

ربما نجد الجواب في عبارة وردت في التقرير ذاته حيث ذكر (أن آخرين احتجوا بأن المعلومات الاستخبارية عن مؤسسة الحرمين ليست كافية لاتخاذ إجراء ضدها، لأن المعلومات الاستخبارية التي تم تقديمها إلى صُنَّاع القرار إما أنها كانت تتحدث عن جمع الأموال لنشر الأصولية وليس للإرهاب، أو أنها كانت تفتقر إلى الدِّقَّة)، أي أن الهدف الحقيقي حسب التقرير الرسمي هو منع الجمعيات الخيرية من نشاط الدعوة الإسلامية.

كما نجد الجواب في صحيفة واشنطن تايمز على لسان كل من البروفيسور الأمريكي

(١) في الحقيقة تتحمل جميع الدول مسؤولية هذا الإقفال الذي نتج عن قرار سياسي، فالصحيح في الإجراء أن هذا الإقفال يجب أن يستند على حكم قضائي عادل في كل من أمريكا والسعودية والبوسنة والصومال والباكستان وأندونيسيا وكينيا وتنزانيا وغيرها من الدول، كل على حدة، لتحقيق العدالة، ولئلاً تتحمل الحكومات المسؤولية بعد حكم القضاء. وانظر في الصفحة الأخيرة من هذا الفصل عن تعامل القضاء الهولندي مع فرع مؤسسة الحرمين الخيرية بأمستردام.

(٢) انظر: عن أقوال المحامي الأمريكي الدكتور (بلو) أعتقد الموقع التالي:
www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=815

(ديفيد كول)[١]، والمحامية الأمريكية (لين برنابي)[٢] حيث كشفا عن وجه آخر من الحقيقة، ويمكن اختصار بعض أقوالهم بالنقاط التالية:

● إن الحملة الحالية في هذه البلاد (أمريكا) لم تنجح في تحديد الإرهابيين الحقيقيين، بل إنها على العكس عطّلت جهود البحث عن أولئك الذين يخيفوننا حقيقة، وإن الحكومة برسمها شبكة عريضة من الشك حول كل مسلم وعربي في هذه البلاد، فإنها تهدر إمكانياتها وتضلل وجهتها، وإن جهود التحري الأمريكي باءت بفشل ذريع وتخبُّط عظيم، في الوقت الذي نحن فيه بحاجة لاستثمار طاقاتنا في تحديد ومحاكمة الإرهابيين الحقيقيين.

● إن ما قام به «أشكروفت» ووزارة العدل من خلال رميهم بظلال الشك الواسع حول عشرات الآلاف من العرب والمسلمين لم يفعل شيئاً، سوى أنهم ببساطة ضلّلوا جهود التحقيق الاستقصائي.

- على سبيل المثال: مؤسسة الحرمين الإسلامية في ولاية أوريجون اتُّهمت باطلاً بعلاقتها بالإرهاب، مؤسسة الحرمين في أوريجون هي مؤسسة خيرية إسلامية نذرت نفسها لنشر العلم الإسلامي والقرآن للمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لتثقيف العامة إجمالاً بأن الإسلام ينبذ الإرهاب بجميع صوره.

● لمجرد أنها مؤسسة خيرية إسلامية اتُّهمت الحرمين ووُصمت بأنها «مؤسسة إرهابية» من قِبَل أولئك الذين يتهمون أولاً، ثم يبحثون عن الأدلة لاحقاً.

● هذا التوجه عاقب آلاف المتبرعين وكذلك المستفيدين المستحقين لأكثر الاحتياجات الإنسانية ضرورة.

● عندما تتهم الولايات المتحدة المؤسسات الخيرية الإسلامية الكبرى أنها إرهابية دون إعطائها جلسة استماع عادلة، هي بذلك تعزل المسلمين وتنشئ أرضية خصبة «للقاعدة» وغيرها من المنظمات الإرهابية لتوظيف عناصر جديدة[٣].

---

(١) البروفيسور ديفيد كول (David Cole) أستاذ في المركز القانوني بجامعة جورج تاون، وهو مؤلف كتاب «لا وجود لعدالة متوازنة: العرق والطبقة في نظام العدالة الجنائية الأمريكية»، كما اشترك مع جيمس ديمبسي (James X. Dempsey) في تأليف كتاب: «الإرهاب والدستور: التضحية بالحريات المدنية في سبيل الأمن القومي»، وهو أيضاً مؤلف كتاب: «الأعداء الأجانب: المعايير المزدوجة والحريات الدستورية في الحرب على الإرهاب».

(٢) لين برنابي Lynne Bernabei: محامية في الحقوق المدنية تعمل في مكتب بيرنابي وكاتز في (واشنطن دي سي) وهي محامية مؤسسة الحرمين في واشنطن.

(٣) انظر: صحيفة الواشنطن تايمز في ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٣م.

الأساس الديني في السعودية يكشف الهدف

الحركة الإصلاحية (محمد بن عبدالوهاب):

منذ قرنين وفي أثناء تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية كانت غالب الشعوب العربية قد تدهورت مكانتها الاجتماعية والحضارية، وفي ذلك الوقت ظهر رائد من رواد الإصلاح الديني وهو الشيخ / محمد بن عبدالوهاب (١٦٧١م - ١٧٦٢م)، وبدأ بمهمة الإصلاح الديني والاجتماعي، وكان تأسيس الدولة السعودية الأولى على يد محمد بن سعود بدعم وتحالفٍ مع محمد بن عبدالوهاب، حيث اتفقا وتعاهدا على الإصلاح، وكانت مهمة محمد بن عبدالوهاب الأساسية هي الدعوة إلى عبادة الله وحده، والعودة بالمسلمين إلى تطبيق تعاليم الدين الإسلامي وفق سنة النبي محمد ﷺ الصحيحة.

لم تكن الوهابية(١) فئة أو مذهباً أو طائفةً جديدة داخل الكيان الإسلامي، بل هي حركة تجديد وإصلاح من داخل هذا الكيان الإسلامي، اتخذت من اعتماد الدليل من الكتاب والسنة محوراً أساساً ومرجعية شرعية، وتحارب الخرافة وعبادة القبور وتقديس الأولياء والصالحين، وقد أثمرت نهضة عامة في شبه الجزيرة العربية بوجه خاص والعالم الإسلامي بوجه عام، وكان قدر المملكة العربية السعودية مرتبطاً أكثر من غيرها بوجوب القيام بالدعوة الإسلامية بحكم أنها مهبط الرسالة الإسلامية واختصاصها دون غيرها في العصر الحاضر بشرف خدمة الأراضي المقدسة (مكة المكرمة والمدينة النبوية)، وأصبح التعاون السعودي مع المسلمين في أنحاء العالم واجباً دينياً ومطلباً مُلحّاً من الشعوب والأقليات والدول الإسلامية في جميع المجالات الخيرية والإنسانية، ولا غرابة في ذلك فهو حق مشروع كما هو الحال من الفاتيكان، ومجلس الكنائس العالمي، والمؤسسات الدينية الأمريكية بشتى فئاتها حيث تزاول عملها في الرعاية والعناية والدعوة للنصرانية بين أتباعها وغيرهم في أنحاء العالم.

---

(١) للمزيد عن هذه الحركة الإصلاحية يمكن الرجوع إلى بحث (إسلامية لا وهابية) د. ناصر العقل وكذلك كتاب (خطاب إلى الغرب) الفصل الخامس تأليف مجموعة من العلماء والمثقفين السعوديين.

إن ما جرئ مؤخراً من إقفال أو تحجيم للمكاتب الإسلامية الثقافية في بعض السفارات السعودية، وكذلك إقفال أو تجميد معاهد اللغة العربية والإسلامية الموجودة في بعض الدول مثل موريتانيا وأمريكا بدعوى ومزاعم عن الوهابية؛ يدلُّ على عدم فهم لحقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية، حتى إن بعض أعمال ومنجزات السعودية ومؤسساتها الخيرية في مجالات التنمية للأقليات المسلمة في أنحاء العالم اعتبرت ـ وبسبب سوء الفهم ـ وسائلَ لدعم الإرهاب(١).

تقول بعض الإحصائيات الصادرة في الصحف الأمريكية:

بين عامي ١٩٧٥و١٩٨٧، اعترف السعوديون بإنفاق ما يقدر بـ (٤٨) مليار دولار، بما يعادل (٤) مليارات سنوياً، في إطار المساعدات التنموية في الخارج، وهو الرقم الذي وصل بنهاية عام ٢٠٠٢ إلى (٧٠) مليار دولار (٢٨١ مليار ريال سعودي). هذه الأموال، كما ذكرت التقارير هي عبارة عن مساعدات سعودية حكومية وفي الغالب لا تتضمن التبرعات الخاصة التي توزع أيضاً بمعرفة المنظمات الخيرية الحكومية(٢).

ويقول جون كايل الأمريكي: (فما الذي يستطيع السعوديون شراءه بهذه التبرعات الإسلامية غير المسبوقة؟ ستنكشف الإجابة عما قليل: بالنسبة للمبتدئين، فإن المذهب الوهابي الذي يمارسه ما لا يقل عن (٢٠) مليون مسلم حول العالم، أو ما يعادل (٢٪) من المسلمين، أصبح لاعباً رئيسياً في المؤسسة الإسلامية العالمية من خلال شبكة متقنة من المنظمات الأمامية والمنظمات الخيرية)(٣).

وعن حجم الإنفاق السعودي كذلك ذكر معهد واشنطن أن: (تقديرات الخبراء في أمريكا تقول إن ما يقرب من (٢٠٠) منظمة خيرية خاصة تعمل في المملكة!! تنفق

---

(١) انظر: على سبيل المثال الكثير من المقالات الصحفية مجلة فرونت بيج في ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٢ وفي ٣/ ٧/ ٢٠٠٣، وهناك ملفات وشهادات سماع كثيرة قدمت للّجان المختصة في الكونجرس الأمريكي، ومنها شهادة سايمون هاندرسون أمام اللجنة الفضائية في ١٠/ ٩/ ٢٠٠٣، وشهادة لاري ميفورد مدير مساعد قسم مكافحة الإرهاب بمكتب التحقيقات الفيدرالي. وللمزيد انظر موقع إسلام ديلي: .(www.islamdaily.net)

(٢) انظر: جون كايل، مجلة فرونت بيج ٣ / يوليو/ ٢٠٠٣ بعنوان الإرهاب وتنامي النفوذ الوهابي في الولايات المتحدة: .www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1185

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٢٥٠) مليون دولار سنوياً لدعم القضايا الإسلامية في الخارج)[١].

ومع أن هذا القول لمعهد واشنطن تنقصه الدِّقَّة بشكل كبير في عدد المنظمات المعنية في الخارج، إلا أن حجم الإنفاق هو الأقرب للصواب حسب الإحصائيات المتوافرة، التي تشير إلى أن حجم الإنفاق السنوي لجمعيات ومنظمات دول الخليج العربي لا يتجاوز إنفاقها السنوي على مشروعاتها الخارجية (٥٥٠) مليون دولار[٢].

ويتأكد الهدف الأمريكي من تحجيم العمل الخيري الإسلامي حينما يُلاحظ أن الإدارة الأمريكية ظلَّت تبذل الجهود ـ بما في ذلك حشد الشهود أمام لجان الكونجرس (مثلاً مجموعة الشهادات أمام الشؤون الحكومية في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٣م) ـ لإقناع الكونجرس بخطر النشاط الدعوي السعودي، بزعم أن الوهابية أو السلفية أو دعوة الشيخ محمد عبد الوهاب، أو بعبارة أخرى (الاتجاه السائد في السعودية لتفسير الإسلام) تختلف عن التفسيرات الأخرى عند المسلمين الآخرين، فيما يتعلق بعلاقة المسلم بغير المسلم، حيث يزعم هذا التفسير بأن الاتجاه الديني السائد في السعودية يتميز بكراهية غير المسلم وعداوته وبالتالي تشجيع العدوان عليه. ولكن الإدارة الأمريكية تعرف أكثر من غيرها بالتأكيد أن هذا الزعم ليس له أساس صحيح، ويُبنى افتراض هذه المعرفة على أمرين:

الأمر الأول: نظري منطقي، وذلك فيما يتصل بعلاقة المسلم بغير المسلم، إذ لا يختلف تصوّر السعوديين عن غيرهم من المسلمين في أنحاء العالم، ويحكم هذه العلاقة تشريعات سماوية غير قابلة للتعديل، قبل أن تكون قوانين أرضية قابلة للتعديل والاستبدال. وتفسير ذلك أنه في خلال مائتي سنة تعرَّضت الوهابية ـ حسب التعبير الشائع عن دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب ـ إلى أن تبنى نظرة الغير إليها من خلال ركام من الأوهام والأكاذيب والتشويه الذي وجد استجابة لأهداف سياسية، وفي كل الأدبيات المكتوبة عنها من المسلمين وغير المسلمين ذكرت الفروق التي تميزها عما يعمل به كثير من المسلمين، ولكن لم يحدث قط أن وصفت بأن لها ـ في موضوع علاقة

---

(١) معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ١٠ / سبتمبر/ ٢٠٠٣ ماثيو ليفيت انظر:
www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711.

(٢) انظر: كتاب القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب للمؤلف ص ٧١ الطبعة الثالثة ٢٠٠٤.

المسلم بغير المسلم- تصوراً يختلف عن تصور المسلمين الآخرين.

الأمر الثاني: عملي واقعي، إذ أنه قبل حادث الحادي عشر من سبتمبر وخلال سبعين سنة سابقة، كان حضور الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية ممثَّلاً في شركاتها وخبرائها وموظفيها وسياحها وغيرهم أكثر من حضور أي بلد غربي آخر، ومع ذلك لا توجد حالة واحدة يثبت فيها أن أمريكياً تعرض في المملكة للتمييز ضده بسبب دينه، سواء فيما يتعلق بتطبيق النظام، أو عقود العمل، أو حتى معاملة الفرد العادي.

ولقد كانت دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية ذات تأثير فعال وقوي داخل الجزيرة العربية وخارجها منذ قرنين من الزمان، من خلال الكتاتيب والمدارس الدينية الوحيدة والمناهج الدينية المكثفة، أو الوحيدة في تلك العصور، ولم تكن لها آثارٌ سلبية على الفكر خلال العقود الماضية، كما أن هذا الفكر لم يجلب أي مشكلة للعالم الغربي، حيث إنه حينما كان عصر اكتشاف النفط السعودي قبل ستة عقود على يد بعض الشركات الأمريكية عمل السعوديون بكافة فئاتهم وطبقاتهم جنباً إلى جنب مع الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط بكل أمن وأمان، مما سجله تاريخ مسؤولي تلك الشركات. فلا بدّ أن هناك أسباباً أخرى لظواهر التطرف أو الإرهاب المستجدة.

وبالمثل فإن نسبة كبيرة من الوافدين إلى المملكة للعمل وهم يُعدّون بالملايين كان أكثر من نصفهم غير مسلمين، ومع ذلك فلا يوجد ما يثبت أنه- فيما يتعلق بتطبيق القانون، أو عقود العمل، أو حتى معاملة الشخص العادي- قد جرى التمييز بين الهندي المسلم والهندي الهندوكي، أو بين الفلبيني المسلم والفلبيني النصراني، أو بين التايلندي المسلم والتايلندي البوذي.

إن الاستثناء الوحيد هو منع غير المسلم من دخول الحرمين (مكة والمدينة)، ولكن هذا الحكم غير خاص بالسعوديين وإنما يعتقده كل المسلمين في كل مكان، وكذلك يدخل في هذا الاستثناء عدم وجود معابد دينية لغير المسلمين (على اختلاف طوائفهم)، ولكن هذا أيضاً حكمٌ يعتقده كل المسلمين في أنحاء العالم بالنسبة لخاصية جزيرة العرب، حيث إن هذا الأمر يحكمه الدين والتشريع الإسلامي، فنبي الإسلام

محمد ﷺ قال: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»[١]. وهذه الرقعة الجغرافية (جزيرة العرب) لها خصوصية دينية مقدسة، حيث تعتبر رقعة خاصة بالإسلام، كما أن رقعة الفاتيكان خاصة بالكاثوليك. ولو قبل السعوديون على سبيل الافتراض غير ذلك فإن معتقد مليار وثلاثمائة مليون مسلم سوف يرفض ذلك، لأن هذا الأمر محسوم عبر (١٤) قرناً من الزمن، شأن ذلك شأن وجوب الجهاد المشروع على المسلمين بالدفاع عن بلاد الحرمين وقدسية أرضها، لأن ذلك اعتقاد يعتقده المسلمون في شتى أنحاء الأرض. والمسلمون الأوائل في أزهى عصور الإسلام وأنقاها تطبيقاً له ضربوا المثل في التسامح الديني، وفي احترام الحريات الدينية، ولم يروا ما يمنع من وجود معابد لغير المسلمين في كل الأرض التي حكموها، من الصين شرقاً إلى المغرب غرباً، إلا في الجزيرة العربية، فلم يسمحوا بوجود معابد لغير المسلمين، لاعتبارات تشريعية في دينهم لا مجال للتعديل أو التبديل فيها، إن الاستثناء كما يقولون يُثبت القاعدة الفقهية، بمعنى أن تسامح المسلمين تجاه الأديان الأخرى وتجاه وجود معابد لغير المسلمين على كل الأرض التي حكموها عبر التاريخ الإسلامي أنصع وأقوى دليل على أن استثناء الجزيرة العربية لم يكن نتيجة لعدم التسامح الديني، أو عدم الاعتراف بحرية الأديان.

وعلى كلٍّ ففي الوقت الحاضر لا يوجد مواطن واحد بالمملكة العربية السعودية، أو مقيم إقامة دائمة وهو غير مسلم، والوافدون الذين يفدون على أن يقيموا إقامة مؤقتة وهم من غير المسلمين - سواء أكانوا رجال أعمال أم عمالاً، أم سياحاً - لا يتوقعون أن تكون لهم معابد خاصة تبنى على أساس دائم، وقد قَدِموا إلى المملكة السعودية ملتزمين بقوانينها، معترفين بأنه ليس من حقهم قانونياً أن يطالبوا ببناء معابد ثابتة لوافدين مؤقّتي الإقامة.

---

(١) متفق عليه.

وقفات مع تقرير (الحرية الدينية في العالم)

المسلمون في المملكة العربية السعودية كغيرهم من المسلمين في أنحاء العالم يؤمنون بما جاء في القرآن:

﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥].

﴿قُل لاَّ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٥].

ولو افترض أن من نشاط الجمعيات الخيرية السعودية نشر الاتجاه الإسلامي السائد في السعودية - حتى لو وصف هذا الاتجاه بأنه أصولي - فإن منع هذا النشاط بالقوة والضغط يتنافى مع ما تضمّنه وذكره تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في ١٥/ ٩/ ٢٠٠٤م بعنوان (تقرير الحرية الدينية في العالم).

وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية أن صدور هذا التقرير دليل على دعم أمريكا القوي لكل من يتوقُ إلى اتباع ما يمليه عليه ضميره دون أن يتعرض للقمع والاضطهاد!!.

وقد تضمن التقرير (أن التقصير في حماية حرية الأديان ينمي التطرف، ويقود إلى العنف وعدم الاستقرار، وأن إستراتيجية إدارة الأمن القومي في الولايات المتحدة تعلن أنها سوف تقوم بجهود خاصة لتعزيز حرية الدين والضمير والدفاع عنها ضد تعديات الحكومة القمعية)، وينعى التقرير على بعض البلدان أنها تسيء إلى بعض الأديان عن طريق الربط بينها وبين الملل المذهبية الخطرة. ويشجب الأنظمة التوتاليتيرية[1] والاستبدادية، بأنها تسعى إلى مراقبة الفكر والسلوك الديني، وتنظر هذه الأنظمة إلى بعض الأديان كأعداء للدولة بسبب محتواها الديني، كما تنظر إليها أحياناً كثيرة كتهديد لإيديولوجيا الدولة.

---

(١) التوتاليتيرية تعني: نظام الحكم الشمولي أو الدكتاتوري، انظر المورد منير البعلبكي ص ٩٧٩ طبعة ٢٠٠٢.

كما يشجب التقرير تقييد بعض السلطات الحكومية استيراد وتوزيع المواد الأدبية الدينية، وينسب هذا الاتهام إلى الصين، والمملكة العربية السعودية، وتركمانستان، وبنغلاديش، ونيجيريا، وأذربيجان، وإسرائيل، وبلجيكا، ومع أن التقرير يعترف بأن الحكومة الفيدرالية في نيجيريا تحترم عادة الحرية الدينية، إلا أنه يدعي أن هناك حالات وُضعت فيها قيود على النشاط الديني بحجة التعامل مع الهواجس الأمنية والسلامة العامة، وأن العديد من الولايات الشمالية لنيجيريا تمنع التنصير العام تجنّباً للعنف الإثني الديني.

ومع أن التقرير يعترف بأن غير المسلمين في ماليزيا أحرار في ممارسة شعائرهم الدينية، إلا أنه يتهمها بأنها تواصل مراقبة نشاط بعض الأقليات غير المسلمة، لأنها قلقة من أن التعاليم الدينية المنحرفة قد تسبب الانقسامات في صفوف المسلمين!!.

ومن الطريف أن التقرير يتهم دولة أوزبكستان بتقييد الحرية الدينية لأنها زجّت في السجن مئات الأشخاص اعتبرت أكثرهم من حزب التحرير أو من المجموعات الأخرى المسماة وهابية. وانتقد التقرير دولة أذربيجان بسبب ظهور مقالات في عديد من الصحف في البلاد تهاجم الوهابية والإرساليات النصرانية!!(١).

وعلى كلٍّ، فمهما بلغ وصف الوهابية أو الأصولية السعودية بالتشدد واتهامها بأنها تشكل خطورة على السلام العالمي، فلا يمكن أن يبلغ هذا الوصف تشدد وتطرف المذهب الديني المتعصب الذي يقصي الآخرين حتى من أبناء طائفته، بل يكرس معظم أنواع البراء والعداء للمسلمين، هذا المذهب المتعصب الذي يعتقد أتباعه أن خلاصهم سوف يتم بعودة المسيح الثانية، وأن هذه العودة مشروطة بقيام دولة إسرائيل وبناء المعبد للمرة الثالثة، واشتعال حرب هرمجدون التي سيقتل فيها مائتا مليون إنسان من أعداء المسيح عليه السلام- وهم الكفار-(٢)!.

وقد أظهر المسح الذي أجرته جامعة أكرون في أمريكا في عام ١٩٩٥م عن تلك

---

(١) عن تقرير الحرية الدينية انظر موقع: www.usa.gov/fsearch/index، وانظر موضوع: هل الإسلام ومؤسساته قوة منافسة للغرب؟ في آخر هذا الكتاب وقبل الخاتمة ص ٢٦١.

(٢) في هذا العقيدة يتفق متعصبي النصارئ واليهود في علامات مجيء المسيح عليه السلام، إلا أنهم يختلفون في شخصه، وهذا يفسر تعاونهم مع اليهود في مشاريعهم الدينية، منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولمعرفة تفاصيل أكثر انظر كتاب (حمى سنة ٢٠٠٠) للدكتور عبدالعزيز كامل.

القضية السابقة أن (٣١٪) من البالغين من سكان الولايات المتحدة يعتقدون صحة هذه العقيدة!! [(١)].

الأمم المتحدة (الجناية منها وعليها):

ونلاحظ أن القبول والإجراء الذي حدث من قبل هيئة الأمم المتحدة تجاه مؤسسة الحرمين يشكّل سابقة خطيرة في تاريخ العدالة وفي تاريخ القانون الدولي للأسباب التالية:

أ ـ أن هيئة الأمم المتحدة بهذه السابقة تُوجد لنفسها اختصاصاً بالفصل في النزاع بين الدول والهيئات الخاصة، في حين أن المفروض أن يكون اختصاصها الفصل في المنازعات الدولية، التي يكون أطرافها دولاً وليس هيئات خاصة أو أفراداً.

ب ـ أن قرار هيئة الأمم المتحدة العقابي لم يصدر بناء على حكم محكمة تتوافر لها المتطلبات الأولية لقضاء عادل، وصدر حتى بدون سماع دفاع المعنيُّ بالحكم، بل دون تمكينه من الدفاع عن نفسه.

ج ـ أن المكتبين ليسا شخصين طبيعيين حتى يمكن أن تُوجَّه إليهما المسؤولية الجنائية التي من أركانها القصد الجنائي، وهو ما لا يمكن نسبته إلا إلى الأشخاص الطبيعيين، ولو افترض أن أحد العاملين فيهما ارتكب جرماً ـ وهو أمر لم يظهر حتى الآن دليل عليه ـ لكان الإجراء القانوني الطبيعي أن تتوجه له المسؤولية الجنائية، وأن يقدم لقضاء عادل، فإذا أُدين قضائياً يتحمل وحده العقوبة، ولا تتحملها المؤسسة التي يعمل فيها، وعلى هذا كان التعامل الأمريكي مع منظمة يونايتد وي الأمريكية في عام ٢٠٠٢م، والتي كانت مشهورة ومتخصصة بجمع التبرعات الضخمة، وحدثت فيها تجاوزات وأخطاء مالية كبيرة، ولم يجر الإقفال أو التجميد، وكذلك في فرنسا حيث كانت (رابطة مكافحة السرطان) من أقوى الجمعيات في التسعينات من القرن العشرين، حينما كان سوء الإدارة واستعمال الموازنة بشكل غير قانوني، فكانت المحاكمة ثم تشكيل إدارة جديدة، ولم يكن الإغلاق أو التجميد.

إن هذا الإجراء من قبل هيئة الأمم المتحدة ـ بالإضافة إلى أنه يثير إشكالات قانونية ـ

---

(١) انظر: غريس هالسل Grace Halsell في كتابها: يد الله ص ١٩.

فإنه يثير إشكالات من ناحية الاعتبارات الإنسانية وإشكالات من ناحية قيم الحرية وحقوق الإنسان.

وأخيراً أشير إلى أن بقية الشهادات اعتمدت الأسلوب الخطابي وركزت على الشحن العاطفي السلبي الموجه للمتلقّي بعيداً عن الإدلاء بوقائع محددة في الإدانة.

انتهاك القانون الدولي الإنساني:

هناك اتفاقيات رسمية بين الدول تتعلق بحماية ودعم الجانب الإنساني بشكل خاص، ولكن الأمم المتحدة ومنظماتها والمؤسسات الدولية الأخرى بجوانب ضعفها الكثيرة تقف عاجزة أمام انتهاك القانون الدولي الإنساني، حيث تم ـ بتعمد أو بغيره ـ إضعاف التدابير والآليات والوسائل للأمم المتحدة ومنظماتها!! والإجهاز على حريتها المحدودة.

ومن تلك المواد القانونية على سبيل المثال ـ التي تخص بشكل مباشر أو غيره المؤسسات الإغاثية والإنسانية والعاملين فيها ـ المواد التالية:

ـ المادة (٥٠) من الاتفاقية الخاصة في لاهاي في ١٨ / أكتوبر/ ١٩٠٧م:

(لا ينبغي إصدار أي عقوبة جماعية مالية أو غيرها ضد السكان بسبب أعمال ارتكبها أفراد، إذ لا يمكن أن يكون هؤلاء السكان مسؤولين بصفة جماعية)[١].

ـ المادة (٧٥/ ٢) من اتفاقية ضحايا النزاعات الدولية (البروتوكول الأول) في ١٢ / أغسطس/ ١٩٤٩م:

(تحظر الأفعال التالية حالاً واستقبالاً في أي زمان ومكان سواء ارتكبها متعمدون مدنيون أم عسكريون، ومنها العقوبات الجماعية)[٢].

ـ المادة (٩) من البروتوكول الثاني في ١٢ / أغسطس/ ١٩٤٩: (يجب احترام أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية وحمايتهم، ومنحهم كافة المساعدات الممكنة لأداء واجباتهم، ولا يجوز إرغامهم على القيام بأعمال تتعارض مع مهمتهم الإنسانية)[٣].

---

(١) انظر: كتاب اتفاقيات القانون الدولي الإنساني ص ١٨ إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة الطبعة الرابعة ٢٠٠٤.

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٦، ٣٠٧.

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٧.

معايير التصنيف الخاطئة
عند أوفاك (Ofac) والعدالة الأمريكية

الملاحظ أن تلك الدعاوىٰ والمزاعم علىٰ المنظمات الخيرية الإسلامية أو الدول والمؤسسات المالية أو حتىٰ الأفراد غالباً ما تقوم بسبب طمع بعض شركات المحاماة الامريكية، التي تجوب العالم لاصطياد وتوظيف بعض الاخبار ولا سيما في مجالات دعاوىٰ التعويضات المالية المتوقعة عن أضرار الحادي عشر من سبتمبر، منتهزةً التوجهات السياسية الجديدة لامريكا، فأبرز الذين تصدَّروا المرافعات في قضية تعويضات (لوكربي) هو من أوائل المحامين الذين قاموا بجولات عالمية لشراء بعض الأخبار عن المؤسسات الخيرية الإسلامية في أنحاء العالم، وتوظيفها للقيام بعمل دعاوىٰ تعويضات نيابةً عن أهالي ضحايا الحادي عشر من سبتمبر. والجانب الآخر في ضعف الدعاوىٰ والمزاعم: أنها تعتمد في معظمها علىٰ ما ينشر في وسائل الإعلام، وفي حالة وصول تلك الدعاوىٰ إلىٰ القضاء العادل فإنه لا يمكن أن يعتبرها أدلة علىٰ الإدانة أو حججاً تبنىٰ عليها الاحكام أو القرارات، وإلىٰ هذا أشار ديفيد أوتاوي (Da-vid Ottaway) الامريكي في صحيفة «الواشنطن بوست» في الصفحة الأولىٰ منها أن (مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية) الأمريكي (Ofac) Office of Foreign Assets Con-trol) يعتمد في تصنيفه لبعض الجهات أنها إرهابية على ما ينشر في الصحف!! وعلى الأدلة السرية!! والاتهامات التي تقدمها بعض الحكومات الأجنبية!! يقول الكاتب ديفيد أوتاوي:

(المسؤولون في المؤسسات الخيرية لم تتح لهم الفرصة لمواجهة جميع أدلة الحكومة ـ الأمريكية ـ على صلة هذه الجماعات بالإرهاب، إن الدليل السري لا يزال بعيد المنال، كما أن الكثير من الأدلة المعلنة انقلبت إلى ادعاءات على صفحات الجرائد). ويذكّر «أوتاوي» باحتجاج محامي المؤسسات الخيرية بأنه ليس هنالك تعريف قانوني لعبارة «إرهابي عالمي مصنّف بشكل خاص» وينقل عن ديفيد كول (David Cole) ـ وهو أستاذ القانون في المركز القانوني بجورج تاون (Georgetown) ـ تساؤلَه عن التعريف القانوني للإرهاب قائلاً: «إن لم يكن هنالك تعريف لهذه الفئة فكيف إذاً ستتعرف عليها المؤسسة وتتلافىٰ التصنيف؟ إنما الصحيح هو ما تقوله الحكومة»!!.

ويؤكد «أوتاوي» أن التصنيفات والاتهامات مصدرها الحملات الإعلامية الدعائية قائلاً: «وقد وجد أحد المراسلين الصحفيين لصحيفة «واشنطن بوست» الذي قام بمراجعة هذه المواد - التي اعتبرتها وزارة الخزانة الأمريكية أدلة - بأنه بين هذه المواد هنالك (٦١) مقالاً صحفياً تعود إلى عام ١٩٩٩م، وقال روجر سيمونز (Roger C. Simmons) محامي مؤسسة الإغاثة العالمية: لقد وجدنا أنفسنا وكأننا نحاول أن نجمع تقارير الصحف من جميع أنحاء العالم»[١]. وإلى هذه الحقيقة وغيرها أشار الدكتور «ويندل بلو» أمام مؤتمر - شراكة من أجل السلام والتنمية في فلسطين - الذي أقيم بالمكتبة البريطانية في لندن في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤ حيث قال: «وكما يجب على المؤسسات الخيرية أن تعمل في شفافية، فيجب أيضاً على الحكومات أن تعمل بالشفافية نفسها؛ إذ إنه سيتم تقويض جهودنا لتحسين معايير وممارسات المؤسسات الخيرية وتحسينها إذا ما فشلت الحكومات التي تدعو إلى الشفافية والإجراءات الديمقراطية في تحقيق هذه المعايير في نفسها. ولسوء الحظ، فإن سياسات وممارسات حكومة الولايات المتحدة على سبيل المثال تبعد كثيراً عن المستوى المطلوب في كثير من الاعتبارات»[٢].

ومكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية (Ofac) على وجه الخصوص يواجه صعوبة في أن يستوفي المعايير التي وضعتها لجنة العمل الخيري»، ويقول الدكتور (بلو) مشيداً ببعض النتائج الإيجابية في كشف هذه الحقيقة: «لقد قام تقرير اللجنة الوطنية (لجنة الحادي عشر من سبتمبر) والتقارير المكملة لأعضاء اللجنة بعمل ممتاز، عندما قامت اللجنة بتسليط الضوء على أخطاء المكتب الحالي لمراقبة الممتلكات الأجنبية (Ofac) في عملية التصنيف». وأضاف الدكتور قائلاً: «أعتقد أن تصرفات مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية (Ofac) في كثير جداً من الحالات - باستهدافه المنظمات والشخصيات البريئة - تضر بالأمن القومي بدلاً من أن تنفعه. إن عملية التصنيف بالنسبة للأشخاص أو المنظمات يُعدّ عملاً لا يستطيع الصمود أمام دفاع المتهمين في الدعاوى الجنائية. ومن جهة أخرى فإن أي أمريكي يقدم سلعاً أو خدمات لهذه الجهة المصنفة دون إذن مسبق (الإذن في يد مكتب Ofac فقط) فمن المحتمل أن يكون مجرماً، وقد يتعرض لعقوبات قاسية!!». ثم يذكّر الدكتور أعضاء المؤتمر وحضوره بالنتائج السلبية لتلك الإجراءات

(١) انظر: عن أقوال ديفيد أتاوي صحيفة الواشنطن بوست في ١٤/ ١١/ ٢٠٠٤م.
(٢) مصدر هذه الأقوال للدكتور (بلو) من كلمته في مؤتمرات أنظر:
http://www.islamdaily.net/AR/contents.aspx?AID=2527&HIL=I&Q

قائلاً: «ومتى ما تم تصنيف الشخص أو المنظمة أصبح بلا موارد مالية تذكر، فليس هنالك نظام لتقصي الحقائق أو الاستئناف، وإن القاضي الوحيد المخوَّل له برفع هذا التصنيف هو الوكالة الحكومية التي أصدرت التصنيف في المقام الأول، ثم مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية (Ofac)، وإذا ما تم تصنيف منظمة بعينها عليها أن تنتظر عاماً كاملاً لكي تتقدم باسترحام حتى يغير مكتب (Ofac) رأيه في الأمر.

كما أن احتمال تغيير مكتب (Ofac) لرأيه تحدُّده اعتبارات سياسية!! فلقد دأب كبار المسؤولين الأمريكيين ابتداءً من الرئيس فما دون على إصدار تصريحات تصف الجهات التي تم تصنيفها بعبارات شنيعة، ونفي أي شكوك في إدانة الجهة المصنَّفة، بل إن المسؤولين الحكوميين بالإشارة إلى هذه التصنيفات يطلبون الثناء على ما حققوه من نصر في الحرب على الإرهاب!!». ويطالب الدكتور (بلو) بإصلاح العملية برمتها قائلاً: العدالة تتطلب عملية قانونية في تصنيف «الإرهابي»، إن الأخطاء التي يرتكبها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية (Ofac) تنبع من بعض الإخفاقات الهيكلية:

* قلّة الموارد المخصصة للتعامل مع المشاكل التي يواجهها المكتب.

* غياب الشفافية ينجم عنه غياب المسؤولية.

* عدم الوضوح في حدود الصلاحية يسهم في حدوث الاختلاط بين الهدف والموضوع(١).

الحقائق والقضاء الأمريكي:

يؤكد الدكتور (بلو) في مؤتمر لندن على أن الثقة بالحقائق هي المدخل الصحيح للوصول للحقيقة قائلاً: «لا خير يُرجى من السياسات التي تقوم على أساس من الفهم المغلوط للحقائق، وكما بيّنت الأحداث الأخيرة، حتى الوكالات الاستخبارية نفسها تفهم الأمور بشكل خاطئ في بعض الأحيان. إن التقاليد الغربية في العدالة لديها طريقة مجرَّبة للوصول إلى الحقيقة، من خلال الكشف عن الادعاءات وعقد الاختبارات الصارمة بين الطرفين المتخاصمين. يجب أن نثق بذلك التقليد في الوصول إلى الحقائق حول الإرهاب».

---

(١) انظر: عن أقوال المحامي الدكتور (بلو) موقع:
http://www.islamdaily.net/AR/contents.aspx?AID=2527&HIL=I&Q

ويؤكد المحامي الدكتور (بلو) على أهمية احترام القانون والقضاء والعدالة للخروج من الأزمة قائلاً: «إن حكم القانون هو أهم هدية من هذه الأمة العظيمة ـ ومن غيرها من الأمم ـ للعالم، ولو قمنا بتعطيل هذا القانون في وجه المحنة التي تواجهنا، سيؤدي ذلك إلى ضعف موقفنا، ولن يؤدي إلى قوته، ولو قمنا بتعطيل حكم القانون من أجل حماية مواقف الحكومات في موضوع بعينه سنحطّ من قدر أنفسنا في نظر العالم».

ويقول مؤكداً على أهمية العدالة: «إن السياسات الحالية لمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية (Ofac) تشمل القليلَ جداً من العدالة، ولا رحمة فيها ولا تواضع، وبالرغم من أن الأخطاء ناتجة عن نظام سيئ وليس من أشخاص سيئين، إلا أن هذه القضايا تجب مواجهتها بشكل عاجل وفعال، إذا كنا نريد الانتصار في الحرب ضد الإرهاب والظلم»[١].

وفي هذا الإطار يقول أوتاوي: (السلطات الأمريكية تواجه الكثير من العقبات في جمع الأدلة التي يمكن أن تستخدم في المحاكم)، (تصنيفات وزارة الخزانة كانت تستند إلى صلات غير مؤكدة مع الإرهابيين بدلاً من الأدلة الدامغة بتقديم الأموال)، (المحامون الأمريكيون الذين لديهم الخبرة وجدوا أن تلك التصنيفات كانت «جائرة بشكل واضح»، حيث ذكروا استخدام الأدلة السرية وبعض الحجج التي عادة ما تعتبر من الإشاعات)[٢]، كما قال: (حتى الآن لم تنجح وزارة الخزانة في إدانة أي من المؤسسات الخيرية الثلاث التي تم تجميد ممتلكاتها أثناء التحقيقات بأي عمل إرهابي، وهي مؤسسة «الإغاثة العالمية»، «وهيئة الأعمال الخيرية العالمية»، «ومؤسسة الحرمين الإسلامية»)، وينقل أوتاوي عن تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر حول تمويل الإرهاب التساؤل التالي قائلاً: «هل كان الأمر يستحق تدمير مؤسسة «الإغاثة الدولية» ومؤسسة «الأعمال الخيرية»؟ هل أدى ذلك إلى تحسين أمن الولايات المتحدة؟ أم أنه كان مجرد تصرف عقيم انتهك حقوقاً مدنية دون أن يحقق إنجازاً ملموساً للأمن؟» ويؤكد أوتاوي عدم وجود أدلة إدانة على مؤسسة الحرمين قائلاً: «وطالبت لين برنابي (Lynne Bernabei) محامية مؤسسة الحرمين في واشنطن وزارةَ الخزانة بإبراز الدليل ضد موكلها، وقالت أنها تلقت

---

(١) مصدر هذه الأقوال للدكتور (بلو) من كلمته في مؤتمر لندن انظر:
http://www.islamdaily.net/AR/contents.aspx?AID=2527&HIL=I&Q

(٢) انظر: ديفيد أوتاوي David B.Ottaway الكاتب بصحيفة واشنطن بوست في ١٤/١١/٢٠٠٤م.

منهم بعض المقالات الصحفية وبعض الصحف السياسية!!»(١).

وقضية (مؤسسة الحرمين الخيرية) مثل غيرها من القضايا تم تصنيفها وفق ما سبق بعيداً عن القانون، وفوق ذلك فإن الإدارة الأمريكية وغيرها من الدول تعاملت مع فروع الحرمين المتهمة بأنها لم تقدم للقضاء للنظر فيها والحكم عليها وبذلك فقد أصبحت ببرامجها وأعمالها وموظفيها ومسؤوليها(٢) والمستفيدين منها من أبرز ضحايا تلك المعايير والنظم الخاطئة حينما عوملت بكل مراحل قضيتها بإجراءات خاطئة ثم بقرارات سياسية وليست قضائية عادلة(٣).

ولقد أثبت القضاء الأمريكي عدالته في دعاوى أخرى عرضت عليه، ومن أبرزها دعاوى التعويضات الجماعية على الحكومة السعودية ومجموعة من الأمراء السعوديين ورجال الأعمال وبعض البنوك السعودية، حيث نظر القاضي (رتشارد كيس) في نيويورك في دعاوى أهالي ضحايا الحادي عشر من سبتمبر وطلبات إسقاطها من قبل المدعى عليهم، وبعد استكمال الإجراءات القانونية صدرت القرارات الحاسمة المتضمنة إسقاط جملة من الدعاوى عن مجموعة من المدعى عليهم(٤) وذلك بتاريخ ١٨/ ١/ ٢٠٠٥ مما أكد أن كثيراً من الدعاوى والتصنيفات مهما حُشِدَ لها لا تصمد أمام القضاء العادل(٥).

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) يلاحظ أنه قد تم تصنيف أعداد كبيرة من العاملين أو المسؤولين في المؤسسات في أنحاء العالم في قوائم الإرهاب، وبالتالي تم حجز أو تجميد ممتلكاتهم وحساباتهم البنكية بدون حكم قضائي!!

(٣) حينما تكون المرجعية القضاء العادل تحسم الأمور لصالح الحقيقة، فقد رفضت محكمة أمستردام في هولندا- حسب وكالة فرانس برس - طلباً بحظر الفرع الهولندي لمؤسسة الحرمين الخيرية السعودية المسجلة كمؤسسة خيرية في هولندا، وقد رُفع الحظر بتاريخ ٣١/ ٣/ ٢٠٠٥ ولم يجد القضاة أي مبرر لحظر مكتب المؤسسة أو تجميده!! رغم المعلومات الصادرة من أجهزة الاستخبارات الهولندية وتصنيفات الحكومة الأمريكية، والأمم المتحدة، ويمكن مراجعة صحيفة الوطن السعودية في ١/ ٤/ ٢٠٠٥.

(٤) من هؤلاء: (حكومة السعودية - الأمير سلطان بن عبدالعزيز- الأمير تركي الفيصل - الأمير محمد الفيصل - الأستاذ صالح كامل - مجموعة دلة البركة - الشيخ محمد عبدالله الجميح «رحمه الله» - الشيخ حمد الحصيني - الأستاذ عبدالرحمن بن محفوظ - آل لادن «طارق وعمر وبكر» شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - البنك السعودي الأمريكي - البنك العربي).

(٥) عن سقوط الدعاوى والقضاء الأمريكي انظر: معظم الصحف الأمريكية في ١٩/ ١/ ٢٠٠٥م، وانظر صحيفة الوطن والرياض السعوديتين في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٥م.

ومما زاد الشك في أصل صحة الدعاوى والمزاعم الأمريكية على المؤسسات الخيرية بشكل عام والحرمين بشكل خاص ما قام به الإدعاء الفيدرالي الأمريكي (الحكومة) الذي تقدم بطلب للمحكمة لإلغاء التهم الموجهة لفرع مكتب الحرمين المجمد في أوريجون (إسقاط الدعوى) وذلك في الخامس من أغسطس عام ٢٠٠٥م مع الاحتفاظ بحق إعادة تقديم دعوى فيما بعد.

ولكن محامي مكتب الحرمين بأمريكا مارك بلاكمان Marc Blackman لم يقبل طلب الإلغاء في إجاباته لقاضي المحكمة توماس هوغان Thomas Hogan(١).

ويعتقد مسؤولي مؤسسة الحرمين أن الحكومة الأمريكية لجأت إلى ذلك لعدم وجود أدلة إدانة تُقدم للقضاء الأمريكي فثبوت البراءة المفترضة بعد الحكم القضائي أشد على المدَّعين من إسقاط الدعوى، ولم يغب عن الراصدين لهذه القضية ما حدث من القضاء الهولندي بتبرئة فرع مؤسسة الحرمين في هولندا رغم كثرة المزاعم عليها.

وقد تأكد كل ما سبق حينما حكمت المحكمة الفيدرالية في ٨/ ٩/ ٢٠٠٥م بإسقاط التهم عن مكتب الحرمين في أمريكا وكان الإسقاط شاملاً لجميع التهم مع عدم أحقية الحكومية الأمريكية في رفع القضية مستقبلاً بالتهم نفسها(٢)، وبهذا فيكون ملف الدعاوى والمزاعم على المؤسسات الخيرية الإسلامية قد أقفل لصالح المؤسسات حينما فشل التحقيق الأمريكي في إثبات صحة المزاعم التي وُجهت للحرمين.

وأخيراً فإذا كانت الإدارة الأمريكية قد وضعت من مؤسسة الحرمين الخيرية حالة دراسية ونموذجاً من نماذج دعم الإرهاب ليُعبِّر هذا النموذج عن واقع المؤسسات الخيرية الإسلامية في أنحاء العالم، فإننا قد استخدمنا النموذج نفسه وثبت العكس، لأن التقرير (الحرمين حالة دراسية) لا يثبت أن الاتهام غير صحيح، بل يُثبت بأنه لا يوجد دليل على الاتهام كما أن النتائج أصبحت تؤكد ذلك.

وإضافة إلى هذا الاستدلال القوي فإن الفصل الرابع والخامس يزخران بأدلة وقرائن إضافية تكشف ما تبقى عن حقيقة الحملة على المؤسسات الخيرية الإسلامية.

---

(١) انظر ميل تريبون الامريكية في ١٧/ ٨/ ٢٠٠٥م، وانظر الموقع الإلكتروني:
www.islamdaily.org/AR/print/aspx?AID=3371

(٢) انظر صحيفة الحياة، والشرق الأوسط في ١٠/ ٩/ ٢٠٠٥م.

الفصل الرابع

قضايا ومواقف تكشف الأهداف الحقيقية

- هل الإجراءات المالية تجاه المؤسسات الخيرية الإسلامية تحقق الهدف المعلن؟
- التحريات البريطانية تكشف بعض الحقيقة.
- حقيقة الجمعيات الخيرية الإسلامية في البوسنة!!

(عبّر الأوروبيون مراراً وتكراراً عن الإحباط بسبب طلبات الولايات المتحدة بإضافة أشخاص أو جماعات إلى القوائم الإرهابية، في الوقت الذي لا تُقدّم فيه أدلة كافية، إن وجدت!!)

[الباحث الأمريكي ماثيوليفيت]

هل الإجراءات المالية تجاه المؤسسات الخيرية الإسلامية تحقق الهدف المعلن؟

تقدم في الفصول السابقة أن الحملة على المؤسسات الخيرية كانت قد اتخذت لها هدفاً معلناً هو دعم الإرهاب مالياً! ! وتبين من خلال (الحرمين حالة دراسية) في الفصل السابق عدم وجود أدلة تسند الدعاوى الأمريكية. ويمكن لنا إضافةً لما سبق محاكمة ذلك الهدف من خلال ما تكشفه الفصول اللاحقة من قضايا ومواقف، وحالات دراسية، وقرائن مما قد يعرفها البعض، ولكنها قد تخفى على الكثيرين.

وعلى الرغم أن هناك صعوبات جمةً في تعقُّب الأموال، إلا أن هناك إصراراً على مواصلة الحرب المالية، بل إن الصعوبات والتحديات تكشف أن تعقُّب أموال الجمعيات الخيرية لا يحقق الهدف المعلن؛ لأن الإرهاب لا يتطلب أموالاً كبيرة، وخاصة أن الحركة المالية غير الكبيرة لا تخضع لأي مراقبة، وهذا ما أكدته صحيفة النيوزويك الأمريكية حينما قالت: «والتشريعات الراهنة في الولايات المتحدة ليست كافية، فلا يوجد نظام لفحص إيداعات المصارف النقدية تحت مستوى الـ(١٠) آلاف دولار، فيقول القانون في هذا الشأن: إن الوديعة النقدية تحت مستوى الـ(١٠) آلاف دولار يمكن للمصرف قبولها دون إعلام وزارة الخزانة»[(١)].

كما أنه على الرغم من الفشل المؤكد في هذا التعقُّب إلا أن هناك إنفاقاً في هذا المجال يفوق الحدود المعقولة في متابعة الهدف المعلن، ومن تلك الصعوبات ما قدَّمه معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى[(٢)]، كدراسة عن مشكلات وصعوبات تواجه الإدارة الأمريكية في تعقُّب الحركات المالية بشكل عام، فعلى الرغم من أن قانون مكافحة الإرهاب منح الإدارة الأمريكية الأدوات والسلطات التي طال انتظارها لردع هذا النوع من التهديد، فإن الكثير من المشكلات المحلية تعيق قدرتها على تحديد ما يمثِّله هذا التهديد على الأمن القومي.. فسلطات تنفيذ القانون ومنظمات الاستخبارات على

(١) انظر: نيوز ويك- ٠٣/ ٩/ ٢٠٠٣ جينفر باريت.
(٢) أحد أهم مراكز الأبحاث الصهيونية والمعادية للعرب والحركات الإسلامية في أمريكا، معظم خبرائه من اليهود اليمينيين، ولعب ومازال يلعب دوراً مؤثراً ونافذاً في رسم ملامح مستقبل العراق وإسرائيل والمنطقة العربية.

سبيل المثال لا تزال تفتقد المحللين ذوي الخبرة، خصوصاً أصحاب المهارات اللغوية الضرورية، مثل: الفارسية والعربية والباشتو ولغات أخرىٰ، كما تفتقد قواعد البيانات المتقدمة تقنياً وأدوات الحاسب المتوافرة بغزارة في الأسواق العالمية، كذلك لا تمتلك سوىٰ وسائل الاتصال التقليدية التي لا تفيد كسر الحواجز الثقافية فضلاً عن التحليل الإستراتيجي المطلوب.

أيضاً كما يقول ماثيو ليفيت[١]: تعاني أمريكا الافتقار إلى التعاون الدولي مع دول رئيسية باتت بمثابة حلفاء صوريين، خاصة دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، والإمارات العربية المتحدة)[٢].

الصعوبات الإدارية:

عبَّر ماثيوليفيت عن تلك الصعوبات بأنها إدارية وفجوات إستراتيجية، وذلك تحت عنوان (البيروقراطية الأمريكية) وقال: «حتى داخل أوساط تطبيق القانون والاستخبارات الأمريكية فقد عرقلت حرب العصابات بين وزارتي الخزانة والعدل الحرب المالية على الإرهاب، حيث شكلت الوزارتان لجنتي عمل تحاربان تمويل الإرهاب بالتوازي، ولم تتشاركا في المعلومات فيما بينهما. وعلىٰ رغم حالة عدم الكفاءة أو الفعالية السائدة بين الأجهزة الأمنية فإنها تهون مقارنة بالفجوة الإستراتيجية في دوائر صناعة السياسات. فملاحقة تمويل الإرهاب تتطلب إدارة سياسية كانت غائبة، خصوصاً في حالة المنظمات الخيرية والإنسانية التي تتستر في تمويل الإرهاب»[٣]، وقال في مقال آخر: «لقد أصدرت لجنة مكافحة غسيل الأموال (FTF) قائمة احتوت علىٰ ثماني توصيات خاصة تدور حول سبل ملاحقة مصادر تمويل الإرهاب، وأهم هذه التوصيات في هذا المجال التوصية الثامنة وهي: مراجعة كفاءة القوانين المنظمة لعمل المؤسسات غير الربحية، إلا أن هناك عقبات عملية لأن هذه التوصيات الثماني،

---

(١) مسؤول أمريكي سابق في قسم مكافحة الإرهاب التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وزميل رفيع المستوىٰ بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنىٰ، وهو خريج جامعة بشيفا اليهودية المحافظة في نيويورك.. www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=826

(٢) انظر: دراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنىٰ- ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣ ماثيوليفيت ترجمة موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711.

(٣) انظر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنىٰ ١٥ / يناير/ ٢٠٠٣ ماثيوليفيت تحت عنوان الاقتصاد السياسي لإرهاب الشرق الأوسط www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=826

محوطة بعقبات ثقافية ومؤسسية وعقبات عملية أخرى تعوق تنفيذها.

والحقيقة، فإن هذا يعد جزءاً يسيراً من تحدٍّ أكبر يواجهه التعاون الدولي، فبينما لا يمكن تجاهل الحاجة الملحّة للتعاون الدولي، لا توجد منظمة مركزية تعبأ بمحاربة تمويل الإرهاب»(١).

عوائق دولية:

يقول جيرمي سكوت في الـ: (B.B.C) «يتفق عديد من خبراء مكافحة غسيل الأموال حول الصعوبات الجمّة التي تواجه سلطات تنفيذ القانون في تتبّع المتعاملين في غسيل الأموال.

كما يشتكي أفراد الشرطة البريطانية، سواء العاملون أو الذين سبقت لهم الخدمة في الاستخبارات المالية، من أن تحريم غسيل الأموال أصبح مظهراً أكثر منه حقيقة، حتى الولايات المتحدة رغم امتلاكها لأكثر مؤسسات مكافحة غسيل الأموال كفاءة وفاعلية في العالم، وجدت نفسها، في أغلب الأحيان غارقة في كمٍّ ضخم وصعب من التقارير عن الصفقات المالية المريبة»(٢). وعن صعوبات التعاون مع أوروبا فقد ذكر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أن: (المسؤولين الأمريكيين يشتكون من أن الحلفاء الأوروبيين ساهموا بعدد محدود من الأسماء التي وردت في قائمة ممولي الإرهاب الذين يواجهون أوامر بتجميد أصولهم، وأنهم ـ أي الحلفاء الأوروبيين ـ، لم يتخذوا الإجراءات اللازمة ضد كافة الأسماء المدرجة بقوائم تمويل الإرهاب، وفي المقابل عبَّر الأوروبيون مراراً وتكراراً عن الإحباط بسبب طلبات الولايات المتحدة بإضافة أشخاص أو جماعات إلى القوائم الإرهابية، في الوقت الذي لا تُقدّم فيه أدلة كافية، إن وجدت!!)(٣).

---

(١) انظر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى شتاء ـ ربيع ٢٠٠٣ ماثيو ليفيت تحت عنوان استئصال مصادر تمويل الإرهاب.. تحديات عملية وانظر موقع:
www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=826

(٢) بي بي سي ١٨/ ٣/ ٢٠٠٢م جيرمي سكوت انظر الموقع التالي:
http://news.bbc.co.uk.go/pr/fr/-hi/arabic/world_news/newsid_3194000/3194324.st

(٣) انظر: دراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ١٥/ ١/ ٢٠٠٣ ماثيو ليفيت تحت عنوان الاقتصاد السياسي لإرهاب الشرق الأوسط، ترجمة موقع
www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=826.

ويؤكد ليفيت قائلاً: «لقد بات ضرورياً، كما أوصى تقرير حديث أعدَّه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي أن يتعاون المجتمع الدولي لتأسيس منظمة دولية تختص بتحقيق هدف واحد، هو القضاء على مصادر تمويل الإرهاب»(١).

والحقيقة أن هذا المسؤول ينبِّه أو يكشف الثغرات والصعوبات الكبيرة التي تعيق تتبُّع الحركة المالية فيقول: «ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال في حين يُعدّ توفير الدعم المادي لمنظمة إرهابية عملاً غير مشروع، فإنه ليس محظوراً أن تكون عضواً في مثل هذه المنظمة. وفي واقع الأمر يدرك الإرهابيون ثغرات ومحدودية نُظُمنا القانونية المحلية، ومن ثم يستغلون هذه الثغرات ويستفيدون منها. فيزيدون أموالهم في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ويستغلّون قوانين حرية التعبير في بريطانيا، وقوانين السرية في ألمانيا، والتشريعات المصرفية في البلاد التي تسمح بالحسابات الدولية»(٢).

وما دامت هذه الصعوبات تشكّل دَرْباً مستحيلاً في تعقُّب الحركة المالية بشكل عام فلماذا الإصرار على سَنّ القوانين الإدارية والمالية التي تُعيق حرية وقوة عمل المؤسسات الخيرية الإسلامية؟

القانون الدولي والتحديات:

يلاحظ أن القرارات الأمريكية المتعلقة بتعقُّب الحركات المالية واستخدام التجميد أو المصادرة قد تنحصر فاعليتها على البنوك العاملة داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، سواءاً كانت أمريكية أو فروعاً لبنوك أجنبية، ولا تسري هذه القرارات على البنوك خارج الولايات المتحدة حتى ولو كانت فروعاً لبنوك أمريكية، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فإن البنوك في جميع دول العالم غير معنية بالقرارات الأمريكية من الناحية القانونية؛ لأنه لا توجد اتفاقية دولية في هذا الخصوص، ولأن القرارات صادرة عن دولة وهي أمريكا، وليست صادرة عن منظمة دولية مثل الأمم المتحدة.

وعلى ذلك فإن ضغط الولايات المتحدة على دول العالم لإلزام بنوكها بتجميد الأرصدة المشتبه في دعمها للإرهاب لا يقوم على سند قانوني، ولا على يقين تام بانتماء

(١) انظر: المصدر السابق.
(٢) انظر: المصدر السابق.

هذه الأرصدة إلى جماعات إرهابية، وإنما يقوم على مجرد اشتباه. وإزاء هذه القرارات أصبحت دول العالم أمام أمرين لا ثالث لهما: إما أن تحترم قوانينها الداخلية ونظامها القضائي ولا تجمِّد الأرصدة إلا بالرجوع إلى القواعد المتبعة في هذا المجال واحترام سرية حسابات العملاء، وإما أن تسارع إلى إرضاء الولايات المتحدة التي تمارس إرهاباً اقتصادياً ضد الدول غير المتعاونة معها، وتضع نظامها القضائي وقوانينها الداخلية وسرية الحسابات في متناول الأيدي الأمريكية وتحت تصرفها.

والواضح أن الدول التي سلكت المسلك الثاني هي الغالبية العظمى من دول العالم، حيث سارعت معظم الدول بمراجعة قوائم الأشخاص والمؤسسات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة، وتجميد الأموال التي تخص الأفراد أو المؤسسات الواردة بها دون أن تبذل أي جهد لمراجعة واقع هذه المؤسسات أو الأفراد للتحقق من مصداقية انتمائها أو مساعدتها للإرهاب من عدمه، ودون أن تدرس خطورة اتباعها لهذا المسلك على مناخ الاستثمار بها، وعلى علاقة بنوكها مع العملاء، بعد إهدار أهمِّ الأعراف والقوانين المصرفية وهو سرية حسابات العملاء!!.

الدرب المستحيل:

إن تعقُّب الأموال بشكل عام يعتبر من الدروب المستحيلة، فقد قالت محامية تدعى نانسي ليكوي: لا يمكنك تعقُّب سِنْتٍ في طريقه إلى إرهابي[1].

ويؤكد مؤلفا كتاب الهلال الخيري جوناثان وزميله جيرم هذه الصعوبة قائلين:

وتؤكد إحدى الصحف الأمريكية هذا الأمر على لسان كريستوفر وزميله يوشع قائلين: «إذا كانت معرفة مصير ونهاية مطاف جميع أموال المنظمات الخيرية أمراً صعباً، فإن تعقب جميع أصول تلك الأموال يُعدُّ دَرْباً مستحيلاً»[2].

ويقول الصحفي الفرنسي إبراهام ورادا: «العمليات الإرهابية لا تكلف سوى جزء ضئيل من ثمن أي قنبلة تلقي بها أي طائرة قاذفة أمريكية طراز بي ٥٢.. فهل يمكن للولايات المتحدة أن تواجه تحدياً من هذا النوع؟ وتتمكن من تخفيف منابع تمويل هذه الجماعات؟

(١) انظر: يو اس نيوز آند وورلد ريبورت - ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٣م ديفيد كابلان.
(٢) انظر: يو اس نيوز آند وورلد ريبورت ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠١م كريستوفر ويوشع كورلانمزبك.

كما يقول ورادا: «ومن أبرز ماكشفت عنه هجمات الحادي عشر من سبتمبر هو الصعوبات البالغة التي تواجه السلطات المالية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحليفة لها في تتبع مصادر تمويل الجماعات المناهضة لها». وقد نقل الكاتب الفرنسي السابق ورادا تأكيد العجز الأمريكي في تعقب الأموال، فقد قال وزير الخزانة الأمريكي السابق (بول أونيل) الذي تولى المنصب في بداية فترة حكم بوش: «على مدى الخمسة عشر وربما الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة كانت الولايات المتحدة لديها برنامج يسمى (مكافحة غسيل الأموال)، يهدف إلى منع تدفُّق الأموال غير المشروعة إلى النشاط الاقتصادي المشروع، وكان هذا البرنامج يكلِّف الخزانة الأمريكية حوالي (٧٠٠) مليون دولار سنوياً، يقول الوزير: «وعندما سألت عما جنيناه من وراء هذه الأموال التي ننفقها؟ أُصبت بإحباط شديد عندما علمت أنه على مدى كل تلك السنوات لم نتمكن من شيء سوى اكتشاف قضية غسيل أموال كبرى واحدة».

وأضاف: «علينا أن نوقف إنفاق الأموال إذا لم يكن العائد منها كافياً، وكانت النتيجة هي تقليص الجهود الأمريكية في مواجهة عمليات غسيل الأموال»[(١)]، ويؤكد كثير من منسوبي المؤسسات الخيرية في العالم وبعض مديري البنوك أن القرارات والإجراءات المالية لا يمكن أن تحقق الهدف المعلن وهو (قطع تمويل الإرهاب)، لكنه يحقق الإفلاس المالي للمؤسسات الخيرية الإسلامية، والانصراف عن مواقع العمل الإنساني والانشغال بالدفاع عن النفس، لأنه لا يمكن ـ حسب تلك الأقوال السابقة ـ تحقيق هذا الهدف من خلال تلك الإجراءات على المؤسسات الخيرية الإسلامية مما يؤكد أن الهدف المعلن أمر آخر!!.

التمويل البسيط والصعوبات:

لقد جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ليتحول الاهتمام الأمريكي والعالم كلّه من تتبع عمليات غسيل الأموال إلى تتبع أموال الجماعات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.

واعتبر الرئيس بوش هذه الخطوة ـ وهي تتبع حركة المال ـ تقدُّماً على (جبهة الحرب المالية).

---

(١) عن أقوال ورادا انظر لوموند دبلوماتيك الفرنسية ـ نوفمبر ٢٠٠١ بعنوان: الجمعيات الخيرية الإسلامية تدفع ثمن الحرب المالية ضد الإرهاب.

وإذا كانت تقديرات مكتب التحقيقات الاتحادي الأمريكي تشير إلى أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ـ حسب الرواية الرسمية الأمريكية ـ تكلفت حوالي (٢٠٠) ألف دولار، فإن هذا يعني أن منفّذي الهجمات ـ وأغلبهم كانوا يدرسون في الجامعة أو يعملون في وظائف لا تعطي أجوراً كبيرة ـ حصلوا على الأموال من مصدر آخر وذلك حسب تعبير ورادا[١].

وكما تؤكد اللومند الفرنسية على هذه المعاني بقولها: (الحقيقة الواضحة أن مثل هذه الجماعات لا تجد صعوبة في الحصول على ما تريد من أموال بعيداً عن الأنشطة الإجرامية مثل تجارة المخدرات. وفي الوقت نفسه فإن عملياتهم لا تحتاج إلى تمويل ضخم كما يذكره الكثيرون من المختصين. فمحاولة تفجير مبنى مركز التجارة العالمي الأولى عام ١٩٩٣م[٢] التي أسفرت عن مقتل ستة أشخاص وإصابة ألف آخرين لم تتكلف أكثر من عشرين ألف دولار. لذلك فأنا أشك تماماً في قدرة الأجهزة الأمريكية على تجفيف منابع تمويل هذه الجماعات)؛ على حد تعبير الكاتب الفرنسي ورادا، وتؤكد الدراسات المالية والمختصة الصعوبات البالغة فيقول ورادا: «المشكلة الحقيقة تكمن في المؤسسات المالية الصغيرة المنتشرة في العالم وبخاصة العالم الإسلامي التي من المستحيل حصارها أو التسلل إليها!!».

والواقع أن أغلب المعلقين المعادين للإسلام في الغرب يرددون باستمرار اتهاماتهم للجمعيات الخيرية الإسلامية بتمويل الإرهاب، ويعتبرون أن الزكاة التي يقدمها المسلمون باعتبارها أحد أركان الإسلام الخمسة أحد أشكال تمويل الإرهاب.

وفي ظل حالة الخوف (إسلام فوبيا) التي أصبحت تسيطر على الغرب من الإسلام؛ فإن الميل العام للربط بين الإسلام والإرهاب انتقل إلى القطاع المالي. فهناك أموال مرتبطة بالعالم الإسلامي أصبحت متهمةً ومشكوكاً فيها إلى أن يثبت العكس!!.

ويختم ورادا مقاله بالقول التالي: «ففي هذه الحالة فإن العقوبات الجماعية التي

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) هذا الحادث اتهم به المسلمون فوراً وتبين فيما بعد أن منجزيه هم أصوليون أمريكيون من المتطرفين دينياً ولهم ميليشيات عسكرية خاصة بهم، ولمعرفة المزيد عن هؤلاء انظر (النبوءة والسياسة) للباحثة الأمريكية (غريس هالسل) ترجمة د. محمد السماك.

تنفذها حالياً أمريكا ضد الجمعيات والمؤسسات الخيرية والمالية الإسلامية في إطار الحرب المالية على الإرهاب ستسفر عن الكثير من الضحايا الأبرياء من الفقراء المسلمين، الذين يعتمدون على المساعدات التي تقدمها لهم الجمعيات الخيرية الإسلامية»[١]، وقد قالت سارة توين وجيرمي سكوت في الـ (BBC) في ٧/ ١١/ ٢٠٠١م: «لا أحد يرتاب في أن مهمة تعقب مصادر التمويل ليست سهلة.. فتعقب مصادر تدفق المال المحظور يحتاج وقتاً كثيراً فضلاً عن كونها عملية معقدة، ونقلاً عن الخبراء في المال والاقتصاد فإنهم يعتقدون أن المهمة ستصبح صعبة وصعبة جداً!!». وعلى صعيد التشكيك في أن الحرب على المؤسسات الخيرية ليس بسبب دعم الإرهاب مالياً، لأنه ليس بحاجة إلى مال، فقد قالت سارة توين وجيرمي سكوت: «وعلى أية حال... فقد قال خبراء الإرهاب إن عملية (إرهابية) مثل الهجمات على الولايات المتحدة لم تكن تكاليفها مرتفعة بالضرورة..» ويقولان نقلاً عن بول روجرز، أستاذ دراسات السلام في جامعة برادفورد: «لم تكن الهجمات باهظة التكاليف...». وتتساءل سارة وزميلها قائلين: «كيف يمكن تعقب تدفق التمويل حتى الوصول إلى مصدره الأول؟ لقد أعرب الخبراء عن مخاوفهم من إمكانية الاعتماد على تقارير الصفقات المالية المريبة باعتباره أمراً بالغ الصعوبة.. فبعض المصارف غير جادة في تسجيل الصفقات المالية التي تتم من خلالها، فضلاً عن وجود مصارف مجهولة تكتفي فقط بوضع طبق نحاسي بجانب المكتب بينما يجلس مديرها في منزل أسفل الطريق. حتى مع حفظ التقارير فإن التشريعات المصرفية لا تعير اهتماماً لأية عملية يقل حجمها عن (١٠) آلاف جنيه إسترليني»[٢].

والحقيقة أن أمريكا تعرف مثل غيرها أن تعقب المال لا يجدي ولن يكون عائقاً عن تنفيذ العمليات الإرهابية، لكن الهدف من هذه الحملات على المؤسسات الخيرية الإسلامية أصبح مؤكداً أنه غير المعلن!! وقد أكدت سارة توين وجيرمي سكوت في (BBC) عدم تلك الجدية من المصارف الأمريكية قائلين: «وقد عرف عن شبكة مكافحة الجرائم المالية الأمريكية عدم الجدية في الأوساط المصرفية الأمريكية لامتلاكها كميات

---

(١) انظر: عن أقوال ورادا السابقة لوموند دبلوماتيك الفرنسية- نوفمبر ٢٠٠١ بعنوان (الجمعيات الخيرية الإسلامية تدفع ثمن الحرب المالية ضد الإرهاب).
(٢) انظر: عن أقوال سارة توين وجيرمي سكوت في الخبر السابق عن (BBC) في ٧/ ١١/ ٢٠٠١م.

ضخمة من التقارير عن الصفقات المالية في الوقت الذي لاتتخذ فيه إجراءات عقابية.. كما ترفض المصارف البنكية في أمريكا أن تكون كأجهزة الشرطة»(١).

وقد قال أحد المصرفيين البريطانيين: المصارف لا تمتلك الخبرات أو الأشخاص ذوي الخبرة الكافية للعب دور «شرلوك هولمز».. العمليات المالية معقدة إلى حد كبير، فهي تتم عبر مؤسسات شرعية، فكيف يمكنك التعرف عليها جميعها؟

وأضاف قائلاً: «إن كمية تقارير العمليات المالية المريبة، فضلاً عن قاعدة اعرف عميلك، والقواعد الأخرى، كلها تُعدّ عبئاً ثقيلاً على كاهل المصارف».

وقال: «لوطبقنا كافة القواعد المشددة في المصارف ـ يعني طبعاً المالية ـ فإن المصارف لن تتفرغ لعمل غير ذلك..» ومن المؤكد أن كل المصارف لا تطبق كل تلك القواعد!!، .. ربما تسنح لك فرصة أفضل للحصول على الأموال من مصرف صغير في نيويورك ولندن، بينما يختلف الأمر في نيوجيرسي، وقد ثبت ذلك إلى حد كبير في أحداث قضايا غسيل الأموال.. فعلى سبيل المثال عندما حقق المسؤولون في أموال اختلسها الدكتاتور السابق ساني أباتشا من نيجيريا، وجدوا أن معظم تلك الأموال مرَّ من خلال مؤسسات في لندن، وذلك كما قال أحد المصرفيين البريطانيين.

الصعوبات المضاعفة في دول العالم الثالث:

وتزداد هذه الصعوبات في تعقّب الأموال، وتتضاعف تعقيدات المراقبة بشكل تستحيل معه المعرفة خاصة في المحطات الأخيرة للحوالات المالية، كما أن الأرصدة يتم نقلها أحياناً من خلال الحسابات في بنوك المناطق الحرة واستخدام أسلوب التحويل غير الرسمي، ومن خلال النقل المباشر لهذه الأموال بعيداً عن البنوك. وهذا ما ذكرته «تووين» وزميلها حيث قالا: «ويكمن السِرُّ في مئات النظم المصرفية البديلة التي يبلغ عمرها مئات السنوات، والتي تُعرف في الهند «بالحوالة»، وفي الباكستان وأفغانستان والشرق الأوسط «بالهوندي»؛ ونظام «القلعة الصيني»، حيث لا تُراقب التعاملات المالية في معظمها. ووفقاً للأستاذ «باري ريدر» (مدير معهد الدراسات القانونية المتقدمة في لندن وخبير في الجرائم المالية) فإن نظام «هوندي» مثلاً القائم على الثقة هو

(١) انظر: المصدر السابق.

نظام طبيعي يناسب طبيعة الشتات الآسيوي أو الشرقي الأوسطي، فيقول: «فلنفترض أنني أعمل في المملكة المتحدة وأريد تحويل أموال إلى قرية في باكستان، قد أحصل على تحويل مصرفي، لكن ذلك سيكون في إطار سعر الصرف الرسمي، وماذا ستفعل عائلتي في قرية ليس بها مصرف؟».

وأضاف بدلاً من ذلك فإنك تعثر على سمسار في نظام هوندي، وهو في أغلب الأحيان رجل أعمال صغير يعطيك المال، فبعد وقت قصير من إجرائه اتصالاته تصل الأموال بالعملة المحلية ناقصة عمولة السمسار إلى حيث تريد إلى أقربائك، فلا أثر للعملة الورقية، ولا أموال تعبر الحدود أبداً!!

ويقول الأستاذ ريدر: «لم تتمكن أجهزة الاستخبارات من الإجهاز على تلك النوعية من النظم المصرفية، فيما عدا وحدة استخبارات مراقبة الدَّخل في الهند، ومع هذا يمكنك أن تحسب عدد الاختراقات المخابراتية الناجحة على أصابع يد واحدة»[1].

ولذلك فإن الإدارات الأمريكية المعنية قد تعلم أنها فاشلة في تحقيق الهدف المعلن، ولكنها قد نجحت في تحقيق الهدف الحقيقي غير المعلن من خلال هذا الحصار.

هل تكشف العوائق الهدف؟

رغم الصلاحيات الواسعة التي منحها الرئيس الأمريكي بوش الابن للخزانة الأمريكية لإجراء تحقيقات واسعة حول الأرصدة البنكية للأفراد والمؤسسات ومصادرها ومصارفها وتجميدها حتى في حالة وجود أدنى درجة من الشك؛ فإن العديد من التحديات تحول دون تنفيذ هذه القرارات حتى النهاية، أو تنفيذها بدقَّة تسمح بتحقيق هدفها المعلن، وهو قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية، ويرجع ذلك لعدة أسباب هي:

- ضخامة عدد البنوك التي تتابعها مالياً وزارة الخزانة، حيث أن هناك أكثر من (٥٠٠٠) بنك رئيسي تلقَّت تعليمات وزارة الخزانة داخل الولايات المتحدة الأمريكية فقط، فما بالك بمئات الآلاف من البنوك والفروع حول العالم ومع ملايين الحسابات!!
- تصادم القرار الأمريكي مع عديد من الأعراف والنظم القانونية والمصرفية داخل

(١) المصدر بي بي سي - ٧/ ١١/ ٢٠٠١م سارة توين - جير مي سكوت.

الولايات المتحدة نفسها وخارجها، بل إن الصلاحيات التي حصلت عليها وزارة الخزانة الأمريكية تتعارض مع الدستور الأمريكي ومختلف الدساتير في دول العالم، لأنها تدين الأرصدة وأصحابها بمجرد الاشتباه ودون حكم قضائي.

● وجود طرائق أخرى بديلة لتوصيل الأموال ونقلها، وأشهرها عمليات النقل المباشر للعمليات النقدية دون المرور من خلال الجهاز المصرفي.

● خطورة ذلك القرار على علاقة البنوك بالعملاء والثقة المتبادلة بين الطرفين، وهو ما سيؤثر على النشاط المصرفي حول العالم، ويهدّد عمل المنظمات والجمعيات الخيرية حول العالم، وخاصة الإسلامية منها، وهذا لا يمكن أن يدوم حتى وإن طُبِّق لفترة قصيرة، فالبنك لا يمكن أن يقوم بدور رجل الأمن بشكل مستمر.

● خطورة استغلال بعض الشركات الدولية لهذا القرار؛ للزجِّ ببعض الشركات الأخرى المنافسة أو المتعاملة مع منافسيها في قوائم التعاملات المشبوهة دون أدلة إدانة حقيقية، لتصفية حسابات قديمة، أو لإنهاء منافستها، وكذلك الأفراد والدول، وهو ما يشكل خطورة على مناخ الأعمال والتجارة في العالم. ولذلك فقد يمكن التغلب على صعوبة تطبيق القرارات الأمريكية ولكن لفترة محدودة، وسوف تبقى الخطورة في الآثار القريبة والبعيدة المدى.

لقد أصبح التعامل مع الحركة المالية للمؤسسات الخيرية الإسلامية أكثر تطرّفاً من التعامل مع مختلف أنواع التعاملات، بل أكثر من التعامل مع الحركات المالية للجرائم المنظّمة، مثل: تجارة السلاح، والمخدرات، وعصابات المافيا، وغير ذلك مما يؤكد أن عدم التكافؤ في هذه المعالجات و (عدم العدالة في هذه الحرب) تصبُّ في غير أهداف محاربة المصادر المالية للإرهاب!! كما أن أسلوب التعامل يكشف المزيد عن الأهداف، فإذا أخطأ شخص أو فرع مؤسسة أو حتى مؤسسة زُجَّ الجميع في قفص الاتهام والعقوبة في آن واحد!!

ولذلك فإن المطَّلع على هذه الإجراءات وكذلك الصعوبات والتحديات يدرك أن الحرب المالية على المؤسسات الخيرية الإسلامية ليست هدفاً لأنها - حسب الواقع العملي - لا يمكن أن تحقق الهدف المعلن!! ولكنها مضمونة النجاح في إثارة الشكوك وإضعاف دور المؤسسات مالياً، وتقويض الثقة بينها وبين المجتمعات، وبينها وبين حكوماتها كذلك!!

وأخيراً فهل الحرب المالية التي استهدفت المؤسسات الخيرية الإسلامية في أنحاء العالم تحقق الهدف المعلن الذي يستحيل تقريباً تحقيقه؛ حسب ما ذكر عدد من المتخصصين حول هذا الموضوع؟ أم أنها حرب استخدمت هذه الوسيلة لتحقيق أهدافها غير المعلنة؟ تلك الأهداف التي كشفتها الآثار والنتائج السلبية على مؤسسات العمل الخيري الإسلامي كما هو الواقع!! وكما يتساءل من أمريكا وأوروبا والعالم الإسلامي معظم مسؤولي تلك المؤسسات قائلين:

ألا يمكن أن تكون تلك الرقابة المالية والإدارية التعسُّفية بحقِّ المؤسسات الخيرية الإسلامية تهدف إلى ما تحقق من نتائج في ضعف مواردها المالية والبشرية، وانحسار دورها وبرامجها في الساحات العالمية؟ ويضيف آخرون: كيف وقد تحقق للإدارة الأمريكية مراقبة كاملة للحركات المالية، واختراق لخصوصيات الكثير من الدول والمؤسسات والأفراد تحت مسمى (حرب تمويل الإرهاب)؟ وهي تساؤلات قد تكشف بعض الأهداف غير المعلنة!

التحريات البريطانية تكشف بعض الحقيقة

في ظلُ الاتهامات الجماعية للمؤسسات الإسلامية فإن بعض الدول التي تحترم نظمها القضائية تقوم بتحريات قوية لمعرفة حقيقة الدعاوىٰ علىٰ المؤسسات الإسلامية، ومن ذلك بريطانيا، فحسب ماذكرته «ديبرا موريس» البريطانية ليس كل تهمة تصمد أمام الحقيقة وقد قالت: (في ١٣/ ٣/ ٢٠٠٢م، أعلنت «المفوضية الخيرية في بريطانيا» Charity Commission عن سياستها إزاء منظمات العمل الخيري الإسلامي بشكل خاص وصلاتها المزعومة بالإرهاب، حيث أعلنت أنه في ١١ / سبتمبر عام ٢٠٠٢ حققت المفوضية في اتهامات ضد عشر منظمات خيرية إسلامية، وفتحت تحقيقات رسمية مع خمس منها، حيث أغلقت منظمة واحدة، وجمًدت أصول واحدة فقط من تلك المنظمات.

وقد طالب الرئيس الأمريكي بتجميد أصول وأرصدة جمعية (الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية) وتسمىٰ إنتربال (Interpal)، التي تتخذ من بريطانيا مقراً لها، بحجة أنها تعطي الغطاء لتدفق الأموال إلىٰ حماس، وقال إبراهيم هيويت رئيس مجلس أمناء (الصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية - إنتربال) إنه طلب من محامي الجمعية رفع دعوىٰ قانونية ضد مجلس المندوبين، وجاءت التهمة بعد عشرة أيام من قيام الحكومة البريطانية بتجميد أصول الجمعية استجابة لطلبات أميركية وإسرائيلية بحجة وجود (روابط لها) مع نشاطات «حماس» السياسية والعسكرية[(١)]. ويلاحظ أن منظمة (انتربال) البريطانية بدأت عملها في لندن عام ١٩٩٤، وكما أفادني مديرها في لندن «عصام يوسف» فقد تعرضت للتحقيق عام ١٩٩٦ نتيجة ضغط صهيوني، أسفرت تلك التحقيقات عن الإشادة بها كمثال ونموذج للعمل الخيري البريطاني المنضبط، كما أن الواردات والمنصرفات تعكس الثقة الرسمية والشعبية بتلك المنظمة، فقد بلغت الواردات (٥) ملايين جنيه إسترليني؛ حوالي (٩) ملايين دولار أمريكي، (٨٠٪) من هذه الواردات من داخل بريطانيا، و (٢٠٪) من خارج بريطانيا[(٢)].

---

(١) انظر: الشرق الأوسط: في ٧/ ٩/ ٢٠٠٣م.

(٢) للحصول على معلومات أكثر عن نتائج التحقيق انظر موقع المفوضية الخيرية البريطانية: www.CharityCommission.org.uk وانظر موقع انتربال .www.interpal.org

وقد لوحظ أنه على الرغم من اتهام أجهزة الإعلام لمنظمات خيرية في إنجلترا وويلز بالتورط في صلات بجماعات إرهابية، فإن التحقيقات التي أجرتها المفوضية الخيرية (Charity Commission) توصلت إلى أن وجود صلة بين تلك المنظمات وبين الإرهاب يعد أمراً نادراً!![1] وفي ٩ / يناير عام ٢٠٠٢، أدرجت وزارة المالية الأمريكية فرع منظمة (إحياء التراث الإسلامي) الكويتية ببريطانيا على قائمة المنظمات الإرهابية المصنفة، وكإجراء مؤقت ووقائي جمّدت مفوضية الجمعيات الخيرية في بريطانيا أصول منظمة خيرية مسجلة تحت اسم مشابه؛ بينما أجرت تحقيقاً لتحديد طبيعة علاقاتها ـ إن وجدت ـ بمنظمات أخرى، بل بناء على نتائج التحقيق فإن مفوضية الجمعيات الخيرية أصبحت على قناعة بأن تلك المنظمة لم يكن لها أي نشاط له صلة بالإرهاب.

وقال المدير التنفيذي لمفوضية الجمعيات الخيرية (سايمون جلاسبي Simon Glasby) : «ليس لدينا دليل يثبت تورُّط منظمات خيرية إسلامية لها أية علاقة بالإرهاب.. ونحن ندعم عمل كل المنظمات الخيرية الدينية.. ونتوقع أن تراقب المنظمات الخيرية أنشطتها بنفسها بشكل صحيح».

وتقول الدراسة التي أعدَّها المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح:

(الجدير بالذكر أن أعداد المنظمات الخيرية التي لها صلة بالإرهاب اتضح أنه ضئيل جداً.. وليس لدى مفوضية الجمعيات الخيرية ولا لدى سلطات فرض القانون الأخرى أي دليل يقول إن الـ (١٨٥) ألف منظمة خيرية المسجلة في إنجلترا وويلز لها علاقة بأنشطة إرهابية)[2].

وبريطانيا حيث عراقتها في سنِّ القوانين والنظم والتعامل على أساس أن الأصل هو الثقة واحترام القانون وحق السيادة فقد أصبحت تختلف كثيراً عن الإدارة الأمريكية في تعاملها مع هذه القضية، فبريطانيا لا تعالج الخطأ إذا وجد بأخطاء أكبر تكون لها

(١) انظر: عن تصريح المفوضية الخيرية البريطانية الموقع التالي
http://acccharity/investigations/inquiryreports/interpal.asp

(٢) انظر: المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح ـ ١٠ / أبريل/ ٢٠٠٢ موريس دور مفوضية الجمعيات الخيرية: ..www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711

آثار ميدانية أكثر، ولا تعالج قضية المؤسسات الخيرية كهاجس أمني، كما لم تكن الصحافة البريطانية مصدراً تُبنى عليه القضايا عند الأجهزة الأمنية البريطانية، فتجربة المفوضية الخيرية البريطانية المستقلة تعتبر أنموذجاً مستقلاً في التعامل مع دعاوى الإرهاب الأمريكية، مثل ما حدث مع (إنتربال) قبول الدور الفعال الذي قام به لوبي الجمعيات الخيرية البريطانية (بوند BOND) حيث التمس هذا اللوبي لدى وزير الخارجية البريطانية «جاك سترو» العمل على تنحية انتربال من قائمة المنظمات الداعمة للإرهاب خارج بريطانيا مثل أمريكا وكندا وأستراليا[١]، كما تميزت المفوضية بالتعامل مع الأفراد دون المؤسسات بشكل أكثر، مع عدم تسييس العمل الإنساني بشكل واضح.

الإجراءات تكشف بعض الحقيقة!!

وفي موضوع بعنوان المنظمات الخيرية والإرهاب.. دور مفوضية الجمعيات الخيرية في بريطانيا؛ يذكر المركز الدولي على لسان «موريس»:

من الصعب أن نتخيل قضية يمكن أن تقوّض الثقة في العمل الخيري أكثر من الشك باتصالها بالإرهاب.. فأي نوع من أنواع الصلة بالإرهاب غير مقبول تماماً[٢].

فهل هذا الاختيار لهذا النوع من الاتهام كان مقصوداً؟ أم أنه جاء عفوياً؟

وفي الموضوع نفسه يشير المركز الدولي لقانون المنظمات في بريطانيا إلى أنه: «في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠١م، أنهت مفوضية الجمعيات الخيرية تحقيقها الرسمي مع (هيئة الإغاثة الإسلامية) (Islamic Relief) المسجلة رسمياً، الذي كانت قد بدأته في سبتمبر من العام نفسه في أعقاب صدور تقارير عن احتمال تورُّط المنظمة في أنشطة إرهابية، أو أن لها صلة بجماعات إرهابية»، «وقد أجرت المفوضية تحقيقاً كاملاً استخدمت خلاله صلاحياتها للحصول على نسخ من كافة السجلات والوثائق المالية، وقد توصل المحققون إلى عدم صحة الادعاءات الأمريكية على تلك المنظمة البريطانية الإسلامية»[٣].

---

(١) انظر: الخطاب الموجه من بوند إلى وزير الخارجية البريطانية موقع انتربال www.interpal.org.
(٢) انظر: المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح- ١٠ / أبريل/ ٢٠٠٢ موريس:
ww.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711
(٣) انظر: المصدر السابق.

وقد تأسست منظمة (الإغاثة الإسلامية) في عام ١٩٨٤، وتُعدُّ أكبر المنظمات الخيرية الإسلامية في المملكة المتحدة، حيث يبلغ إجمالي دخلها حوالي (١٠) ملايين جنيه إسترليني، منها (٥) ملايين من داخل المملكة المتحدة نفسها. . وقد تسلمت المنظمة أموالاً من وزارة العون الدولية (DFID)، وفي الوقت الحاضر تركز المنظمة اهتمامها على جهود الإغاثة في أفغانستان وفلسطين والشيشان وغيرها، وقد أفاد الدكتور هاني البنا رئيس المنظمة في برمنجهام البريطانية حيث مقرها أن واردات المنظمة في عام ٢٠٠٣ بلغت حوالي (٢٦) مليون جنيه إسترليني، ومصروفاتها (٣١) مليون جنيه، وفي عام ٢٠٠٤ حوالي (٣٠) مليون، وتشكل تبرعات الأفراد (٨٠٪) من تلك التبرعات كما أن (٢٠٪) من مؤسسات غير حكومية وغير بريطانية، إضافة إلى أن الحكومة البريطانية تدعم من خلال وزارة العون الدولي بعض مشروعاتها، ويتوقع أن تكون واردات عام ٢٠٠٥ حوالي (٤٠) مليون جنيه (٨٠) مليون دولار أمريكي، مما يعكس حجم الثقة الرسمية من قبل الحكومة البريطانية والثقة الشعبية المتنامية تجاه المؤسسات الإسلامية في بريطانيا، بل خارج بريطانيا، ويلحظ أن هذه المنظمة توجد فروعها ومكاتبها في (٢٧) دولة حول العالم بما في ذلك فرع أمريكا في لوس انجلس[١].

وتُعدُّ جمعية العون الإسلامي (MUSLIM AID) ثانيَ أكبر المنظمات الخيرية الإسلامية في المملكة المتحدة ومقرها لندن، تعمل في مجالات الإغاثة والتنمية في كل من الصومال والسودان وبنغلاديش، وقد تأسست عام ١٩٨٥ ويصل دخلها نحو (٥) ملايين جنيه إسترليني سنوياً، وترسل المساعدات إلى معظم مناطق الكوارث، بالإضافة إلى استثمار المساعدات في مشاريع استثمارية طويلة الأمد، وذلك حسب إفادة مديرها في لندن بتاريخ فبراير عام ٢٠٠٥م. ويقول الكاتب الأمريكي «ما ثيوليفيت»: ومنذ أحداث ١١ سبتمبر تركز الانتباه على المنظمات الخيرية الإسلامية كقنوات لتمويل الإرهاب، وقد فتحت مفوضية الجمعيات الخيرية البريطانية (١٤) تحقيقاً مع المنظمات الخيرية الإسلامية منذ وقوع الهجمات الإرهابية، ولم تكتشف أي علاقات مباشرة بين تلك المنظمات وبين الجماعات الإرهابية»[٢].

(١) للمزيد انظر موقع المنظمة: www.islamic-relief.com.

(٢) انظر: الجارديان- ٢١/ ٦/ ٢٠٠٢م جيمي ويلسون بعنوان ثقافة العمل الخيري وانظر الموقع:
www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711.

أوروبا تميز بين المنظمات:

كان لبعض مواقف الاتحاد الأوروبي إسهام في كشف بعض الحقيقة، حيث يقول «ليفيت»: «وفي ٣/ مايو عام ٢٠٠٢ أدرج الاتحاد الأوروبي إحدىٰ عشرة منظمة وسبعة أشخاص في قائمة حظر أصول أموال أشخاص، وجماعات، وكيانات تورّطوا في أعمال إرهابية، لسوء الحظ بينما كانت القائمة بمثابة المرة الأولىٰ التي يجمّد فيها الاتحاد الأوروبي أصول جماعات إرهابية غير أوروبية». ويقول أيضاً: «ولكن كان الخطأ من الاتحاد الأوروبي هو في عملية التمييز بين النشاطات السلمية للجماعات الإرهابية والهجمات الإرهابية التي تنفذها، وبالتمييز كذلك بين أجنحة العمل الإنساني والإرهابي لحماس»، ومع أن هذا التفريق والتمييز يعتبره «ليفيت» عملاً سلبياً، فإن بعض المواقف الأوروبية تعتبره عملاً إيجابياً، ويمضي «ليفيت» قائلاً: «فعلىٰ سبيل المثال منح الاتحاد الأوروبي الشرعية لأنشطة المنظمات الخيرية التي تموّل وتسهّل أنشطة وعمليات لجماعات إرهابية»[(١)].

ولم تسفر نتائج تلك التحقيقات عن إغلاق منظمات أو اعتقال أشخاص في أعقاب الزيارات والمطالب الأمريكية!! حتىٰ بلغ الأمر أن قدم وزير الداخلية السابق (ديفيد بلا نكيت David Blunket) اعتذارَه عن تلك التحقيقات المبالغ فيها. وأضاف «جدعون بوروز» قائلاً: (يقول مسعود شجرا رئيس لجنة الحقوق الإنسانية الإسلامية: «لقد فاق الأمر حدَّ التحمُّل.. تحتم علينا طباعة (٣٠٠) ألف منشور وتوزيعها علىٰ المسلمين لتعريفهم بحقوقهم إذا ما تم استدعاؤهم»)[(٢)].

وعن ظاهرة انكشاف التمييز السلبي بين المنظمات الإسلامية وغيرها كتبت الجارديان قائلة: «وتشعر عديد من المنظمات الخيرية الإسلامية بالأسى بسبب الطريقة التي تعامل بها..فبينما تقابل المنظمات الخيرية النصرانية والعلمانية بالثناء لإرسالها الأموال إلى أفغانستان، تعامل المنظمات الإسلامية كمشتبه بها في تمويل الإرهاب، كثيرون يعتقدون أن ثمّة هجوماً منسّقاً على المنظمات الخيرية الإسلامية والجالية المسلمة

(١) انظر: عن أقوال ليفت السابقة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنىٰ في ١٥ / يناير/ ٢٠٠٣ موقع: www.islamdaily.net

(٢) انظر: الجارديان ـ ٢٨ / نوفمبر/ ٢٠٠٢ جدعون بورروز بعنوان جاري الاشتباه به وانظر الموقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711...

في المملكة المتحدة.. في وقت ينظر إليه أن ذلك جزء من محاولات الحكومة البريطانية إرضاء الولايات المتحدة، ويعتقد آخرون أن ثمّة مؤامرة لإضعاف المجتمع المدني الإسلامي؛ بإثارة الشكوك ضد المنظمات الخيرية الإسلامية. والواضح أن تلك التأثيرات السلبية قد فعلت فعلها على المجتمع المسلم وقطاع العمل التطوعي الخيري، سواء كان ذلك الهجوم متعمداً أو لم يكن، ويمكن أن ينظر إلى ذلك أنه هجوم آخر على إيمان ثلاثة ملايين مسلم وشعائرهم في المملكة المتحدة»[١].

ويتساءل «فادي عيتاني»: «كيف يأمروننا بعدم تقديم الدعم لليتامى أو الأرامل؟.. العمل الخيري (الصدقة والزكاة) أحد ركائز الدين الإسلامي، فإن هاجمها أحد، فإنه يهاجم ذلك الدين»[٢].

يقول أحد مسؤولي وزارة المالية الأمريكية: «لا نعرف أن أموال (إنتربال البريطانية) التي تسمى صندوق الإغاثة والتنمية الفلسطيني تؤول إلى تمويل العنف فقط، بل تتعمَّد المنظمة توجيه المال لتمويل الإرهاب»[٣]، ولكن على رغم الاتهامات الأمريكية ففي ٢٤ / سبتمبر/ ٢٠٠٣ بعد خمسة أسابيع لاحقة، مَنَحَت المفوضية لانتربال شهادة السلامة الصحية.. وقال «سايمون جيليسبي» مدير عمليات مفوضية الجمعيات الخيرية في بيان صحفي نشر في موقع المفوضية البريطانية تشرتي كوميشن (Charity Commission): لقد تحركنا بسرعة شديدة للتوصل إلى نتيجة بشأن هذه القضية، بسبب التأثيرات السلبية المتوقعة التي يمكن أن تضر بالمستفيدين من العمل الخيري!! وأكدت المفوضية البريطانية في ذلك البيان أن الولايات المتحدة أخفقت في تقديم أي دليل تدعم به اتهاماتها للمنظمة، كما أشار ذلك البيان إلى إلغاء التجميد للحساب البنكي بسبب تلك النتائج التي أغلقت ملف التحقيق[٤].. وأوضح التقرير: أن الأموال التي تدفَّقت إلى (إنتربال) من منظمة خيرية أخرى محظورة، هي مؤسسة الأقصى، وثبت أنها عملت فقط في الجهود الإنسانية وليس في الإرهاب. وقال مدير(إنتربال) هيويت: «إن مفوضية الجمعيات الخيرية أظهرت درجة كبيرة من

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: المفوضية: www.CharityCommission.gov.uk.

الاستقلال، وأكدت أن الإرهاب ليس مرتبطاً بجماعة دينية محددة، وأن عمل الجمعيات الخيرية يسير بصورة متوازنة. و قد دفع قرار مفوضية الجمعيات الخيرية ديفيد أو فهوسير المستشار العام بوزارة المالية الأمريكية خلال شهادته أمام اللجنة المالية بمجلس الشيوخ بشأن تمويل الإرهاب للقول: إن الإدارة الأمريكية أصيبت بخيبة أمل جراء القرار»[1].

ويمكن لهذه الأحداث والأخبار والتعليقات وحسب النتائج العلمية والميدانية والتحريات البريطانية أن تشكّل مزيداً من كشف طبيعة الحملة الأمريكية وأهدافها الحقيقية، ويُلحظ أن هذه الحملة تستهدف المنظمات الإسلامية الموجودة في أوروبا والمعنية بالقضية الفلسطينية بشكل واضح، وهذا يفسر بعض التوجهات السلبية في المواقف الأوروبية السياسية نحو القضية الفلسطينية؛ بسبب الضغوط الأمريكية، كما أن هذه الضغوط - حسب تلك النتائج - تؤكد أن هناك أهدافاً أخرىٰ غير معلنة.

---

(١) BBC بي بي سي- ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٣م جيرمي سكوت انظر الموقع التالي:
http://news.bbc.co.uk.go/pr/fr/-hi/arabic/world_news/newsid_3194000/3194324.stm

حقيقة الجمعيات الخيرية الإسلامية في البوسنة!!

استهداف الجمعيات الخيرية الإسلامية المعنية بشؤون البوسنة كان بارزاً بعد الحادي عشر من سبتمبر، وقد كتبت مجلة «التايم» الأمريكية مقالاً عن مشكلة المال، وقد أجرى الكاتب الأمريكي «أندريو بورفيز» تحقيقاً موسعاً عن حقيقة الاتهامات الأمريكية، وقد يسهم هذا التقرير في كشف شيء عن حقيقة استهداف المؤسسات الإسلامية، وكان مما قال: «لقد كانت المنظمة الخيرية الدولية أول جمعية خيرية أمريكية تتهمها السلطات الأمنية في الولايات المتحدة بإقامة علاقات مع تنظيمات إرهابية في البوسنة». في الوقت نفسه، فإن عملاء الأجهزة الأمنية الأمريكية والبوسنية يفحصون المعاملات المالية لما لا يقل عن ثماني جمعيات خيرية إسلامية تعمل في هذه الجمهورية للاشتباه في ارتباطها بجماعات تراها أمريكا جماعات إرهابية[1].

وتمارس الجمعيات الخيرية في البوسنة دوراً مهماً في هذه الدولة، التي لم تتعاف حتى الآن من آثار الحرب المدمرة التي تعرضت لها على مدى سنوات طويلة. وبالرغم من كثافة المساعدات الإنسانية التي قدمتها هذه الجمعيات للشعب البوسني إلا أن موقف الحكومة كان سلبياً تجاه حملات الاتهام والتفتيش والمداهمة التي تعرضت لها كثير من جمعيات العمل الخيري الإسلامي، وتجاوز هذا الموقف مجرد المراقبة إلى المشاركة والتواطؤ مع الجهات الأجنبية بشكل لافت ومتكرر في عمليات التفتيش والتحقيق دون أدلة مقنعة أو معلومات جادة. ومن ذلك الاستهداف للمؤسسات الإسلامية اقتحام الشرطة البوسنية (مجمع مدرسة دار الوالدين لرعاية الأيتام)، وهي مدرسة خيرية تشرف عليها مؤسسة الحرمين والمسجد الأقصى، ويوجد في المدرسة قرابة (٣٠٠) يتيم يتلقون التعليم والرعاية الطبية والسكن والنقل والطعام والملابس مجاناً، ويأتي هذا الاقتحام في وقت قال فيه باريتشا تشولاك وزير الاستخبارات البوسني أن أمريكا طالبت البوسنة بمنع المؤسسات الإغاثية الإسلامية من العمل على أراضيها!![2].

---

(١) انظر: عن أندريوبورفيز مجلة التايم الأمريكية يوليو ٢٠٠٢ بعنوان مشكلة المال.
(٢) انظر: مجلة المجتمع الكويتية: العدد ١٦٠٢ في (٢٢/ ٥/ ٢٠٠٤م).

وقد وصل التفسير لبعض منجزات العمل الخيري الإسلامي مرحلة خطيرة متطرفة حينما أصبحت المساعدات الإغاثية دعماً للإرهاب، وإلى هذا أشار الكاتب الأمريكي «ديفيد كابلان» قائلاً: «كانت البوسنة هي آخر المواقع التي لفتت انتباه الاستخبارات المركزية الأمريكية.. ففي أوائل التسعينيات، دفعت سياسات التطهير العرقي الصربي مئات المجاهدين الأجانب للتدفُّق إلى المنطقة للمساعدة في الدفاع عن المسلمين البوسنيين، وحيث تدفَّقت الأموال السعودية أيضاً، فقد أعلنت السفارة الأمريكية في الرياض أن المتبرعين السعوديين أرسلوا (١٥٠) مليون دولار عبر منظمات الإغاثة الإسلامية إلى البوسنة في عام ١٩٩٤م فقط»[١].

ومن المعروف أن محكمة أمريكية حكمت على مدير المنظمة أنعام أرنؤوط، بالسجن عشر سنوات لاتهامه بتمويل قتالية بوسنية أثناء تعرضها لحملات التطهير العرقي الصربوكرواتية.

وقد جمَّدت وزارة الخزانة الأمريكية أصول وأرصدة كل من: (المنظمة الخيرية الدولية)، وفرع (مؤسسة الحرمين الخيرية). وقد أعلنت وزارة الداخلية البوسنية أن شرطة الاتحاد الفيدرالي البوسني فتشت مقر (هيئة الإغاثة الإسلامية) و (مؤسسة الحرمين) في مدينة (ترافنيك) للمرة الثانية، ووصف وزير الداخلية البوسني رامو ما سليسا - كرواتي الجنسية - العملية في مؤتمر صحافي في سراييفو «بأنها تندرج في إطار جهود السلطات البوسنية لمكافحة الخطر الإرهابي، وتجفيف منابع تمويل المنظمات التي تدعمه، وأشار إلى أن أمر تفتيش المقر صدر عن المحكمة العليا للاتحاد الفيدرالي»[٢].

ومصدر القلق الرئيسي كما يقول بورفيز الأمريكي بالنسبة لنشاطات الجمعيات الخيرية الإسلامية في البوسنة هو: أن العشرات من المشتبه في تورطهم في أنشطة إرهابية، يعني (في القتال مع البوسنيين ضد الصرب سابقاً) تم إبعادهم عن البوسنة

---

(١) يو اس نيوز آند وورلد ريبوت - ١٥ / ديسمبر/ ٢٠٠٣ ديفيد كابلان.

(٢) ويمكن للقارئ أن يلحظ (كنموذج) الإجراءات المتعددة والمتناقضة تجاه مؤسسة الحرمين الخيرية والاعتذارات بعدها، والإغلاق لواحد من مكاتبها الفرعية لأسباب أخرى غير دعوى الإرهاب، وذلك ضمن هذه الأخبار والتقارير وضمن (الفصل السابع) من هذا الكتاب مما يكشف شيئاً من الحقيقة.

وغيرها من دول البلقان خلال الشهور اللاحقة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكان أغلب هؤلاء المشتبه فيهم يعملون مع منظمات خيرية إسلامية.

ويقول بورفيز: نقلاً عن الجنرال (جون سيلفستر) قائد قوات حفظ السلام التابعة لحلف شمال الأطلنطي (الناتو) في البوسنة: (إنهم كانوا - أي المؤسسات الخيرية الإسلامية - يتصرفون بطريقة خيِّرة، وأحياناً يقومون بأعمال خيِّرة أثناء التآمر من بعض قوى الشر، والمفارقة أن هذه الجمعيات الخيرية الإسلامية قدمت على مدى عقد التسعينيات من القرن الماضي مئات الملايين من الدولارات للاقتصاد البوسني الذي دمرته الحرب منذ عام ١٩٩١، وساندت كل المشروعات الخيرية من بناء المساجد وحتى تعليم الأيتام أبناء ضحايا الحرب)[١].

وتقول مجلة «التايم» الامريكية: «والحقيقة أن التحقيقات التي يجريها عملاء أجهزة الأمن الأمريكي بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في البوسنة تثير غضب سفراء الدول الإسلامية ومسؤولي منظمات الإغاثة، الذين يرون أن المحققين يتعاملون مع القضية بصورة شديدة الاتساع. وبالفعل استقال نائب رئيس هيئة مكافحة الإرهاب البوسنية من منصبه؛ لأن حكومة بلاده تركز على مطاردة المسلمين والجمعيات الخيرية الإسلامية في البوسنة في حين تتجاهل مجرمي الحرب، مثل: القائد الصربي رادوفان كاراديتش»[٢].

كما يؤكد الكاتب الأمريكي «أندريو بورفيز» على ظاهرة التمييز فيقول: «والحقيقة أن عمليات التفتيش والمداهمة شملت كل مكاتب منظمات الإغاثة الإسلامية في البوسنة، حيث هاجمت قوات حلف الناتو والشرطة البوسنية مكاتب الهيئة السعودية العليا للإغاثة وعثرت على شرائط فيديو عليها مواد معادية لليهود ومعادية لأمريكا ومنشورات خاصة بالأطفال وصور لمنشآت عسكرية أمريكية وخرائط للعاصمة الأمريكية واشنطن!! ولكن المسؤولين السعوديين نفوا تماماً وجود مثل هذه المواد»[٣].

وقد أكد مدير فرع المنظمة الخيرية الدولية في مدينة زينتشا البوسنية «ألين

(١) انظر: مجلة التايم الأمريكية - يوليو ٢٠٠٢ أندريو بورفيز بعنوان مشكلة المال.
(٢) انظر: المصدر السابق.
(١) انظر: المصدر السابق.

كوسيتش» أن رئيسه «إنعام أرناؤوط» رئيس (المنظمة الخيرية الدولية) ليس إرهابياً، وأن عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) هم الذين لفقوا الأدلة ضده بسبب غيرتهم من نجاح المنظمة الخيرية الإسلامية التي يرأسها. وقال الين: «أستطيع أن أؤكد أن أرناؤوط لم يرَ ابن لادن.. ولكنه رجل جادٌ كرَّس حياته لمساعدة الناس. وكان مصطفى سيريتش رئيس (منظمة التجمع الإسلامي) في البوسنة قد عقد مؤتمراً صحفياً وزّع فيه قائمة بأسماء الجمعيات الخيرية في البوسنة وأمام كل واحدة ملحوظة تقول إنها خضعت للتحقيق. وأشار إلى أن كل الجمعيات التي خضعت للتحقيق كانت إسلامية، في حين لم يحقق مع أي جمعية خيرية نصرانية!!. وقال: «إن استهداف الجمعيات الخيرية الإسلامية على أساس ما يظن أن تفعله، ليس على أساس ما تفعله بالفعل، وهذا سوف يكلّف البوسنة الكثير». ويقول إبراهيم ساتي المدير الإقليمي لمؤسسة الحرمين والمسجد الأقصى الخيرية: «إن أموال منظمته جُمِّدت دون سبب واضح الأمر، الذي عرقل مشروعات المنظمة في بناء المدارس، ورعاية أكثر من (٣٠٠) يتيم من أبناء ضحايا مذبحة سيربنتشا، التي نفَّذها الصرب تحت سمع وبصر قوات الأمم المتحدة. وقال متسائلاً هل رعاية الأيتام إرهاب؟»[١]!! تقول إحدى النساء البوسنيات «أنيلا كوبيليكا» معلِّقةً على هذا الاستهداف والتميز: «إن هذه ليست حرباً على الإرهاب ولكنها حربٌ على الإسلام، والحقيقة أن مثل هذا الادعاء يمكن أن يجد صدى كبيراً بين جموع المسلمين في ظلِّ هذا المناخ الذي تفرزه الممارسات الأمنية الأمريكية ضد الجمعيات الخيرية الإسلامية»[٢].

ويتناول كتاب (الهلال الخيري) للمؤلفين جوناثان بينثال وبيليون في الباب السابع قضيةَ البلقان، والحروب في هذه المنطقة، ودور المنظمات الإسلامية والمجاهدين المسلمين، وما حدث لهم فيما بعد ذلك، خاصة بعد ١١ / سبتمبر/ ٢٠٠١، فيذكر المؤلفان حقيقة تلك التحديات قائلين: «بعد ١١/ ٩/ ٢٠٠١م تكشفت الإجراءات للسيطرة على الميليشيات الإسلامية أو ما يسمى بالمليشيات الإسلامية، عدد من أفرادها

(١) يلاحظ أن الأستاذ إبراهيم قد اضطر لتقديم استقالته، بعد أن وجد جميع الأبواب قد سُدّت في وجه استمرار هذه المدرسة، واستمرار عرقلة وصول الدعم لها، وتواصل الضغوط الأمريكية لغلقها، وسلمت إدارة المدرسة للمشيخة الإسلامية التي تعاني هي نفسها من قلة ذات اليد.

(٢) انظر: عن هذه الأقوال السابقة مجلة تايم الأمريكية- يوليو ٢٠٠٢م أندر يو بورفيز بعنوان مشكلة المال.

قد اعتقلوا، وبعضهم أبعد إلى دولهم الأصلية، وبعضهم أرسل إلى خليج جوانتنامو ليعتقلوا بواسطة السلطات الأمريكية للاشتباه بأنهم مرتبطون بالنشاطات الإرهابية(١)، نشاطات بعض المنظمات غير الحكومية خضعت للتحقيق بطلب من الولايات المتحدة أشارت فيه إلى الشكوك في أن الجمعيات الخيرية الإسلامية تشكل قنوات لتمويل الإرهاب»(٢).

وأمام هذه الأقوال والاتهامات كان من المناسب التأكد من بعض الحقائق من المفتي العام للبوسنة رئيس العلماء الذي لقيته في مؤتمر الكويت في نوفمبر ٢٠٠٤م، وسألته بعض الأسئلة، فكانت إجاباته واضحة عن هذه القضية بشكل يكشف مزيداً عن حقيقة الأهداف في حملة الاتهامات والدعاوى الأمريكية على المؤسسات الإسلامية في البوسنة، ومن ذلك ما يلي:

(١) ومن ضمن من احتجز بغوانتانامو ستة من موظفي الهيئات الإسلامية، منهم اثنان من جمعية الهلال الأحمر الإماراتي، كلاهما متزوج وأب لطفلين، وآخر من جمعية طيبة الخيرية، متزوج وأب لطفلين، وآخر من هيئة الأعمال الخيرية، متزوج وأب لخمسة أطفال، وقد أصيبت طفلة أحدهم بمرض قلبي مزمن بسبب طريقة الاقتحام والاقتياد التي قامت بها قوات الشرطة أثناء القبض على والدها، كما أصيب أحد المرحّلين بالشلل في بعض أطرافه نتيجة الأصفاد التي قيدت بها أطرافه حتى وصولهم إلى مقر السجن بغوانتانامو، وبالرغم من أن المحكمة الفيدرالية البوسنية العليا قد أصدرت قراراً برقم KI - 115/01 وتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠٢م ينص على براءتهم نظراً لانعدام أدلة الإدانة، وأمرت بإخلاء سبيلهم فوراً إلا أن الحكومة البوسنية الاشتراكية آنذاك سعت إلى ترحيلهم إلى غونتانامو، رغم المظاهر الشديدة التي شهدتها العاصمة سرايفيو رافضة هذا النوع من الترحيل غير المبرر، وقد ساهمت هذه العملية في سقوط حكومة الاشتراكيين وفوز حزب العمل الديمقراطي ذي التوجهات الإسلامية، كما أقيمت عدة تظاهرات مطالبة بالإفراج عنهم، ويرى عامة المقربين من هؤلاء الأشخاص أن ما لفّق لهم من اتهامات كانت محض افتراء استغلها الحزب الاشتراكي لمصالح ومكتسبات سياسية ما لبث أن عادت عليه بخسارة واضحة، وتقول زوجة أحد المتهمين، الأستاذة: صبيحة واليتش: «أنا لا أشك لحظة في أن زوجي كان ضحية لتوجهات سياسية ظالمة للأسف، وما كنت أظن أن مصالح سياسية شخصية قد تكون سبباً إلى هذا الحد في الاستهانة بحق الآدمي، وحرمان عدة عائلات بعيدة كل البعد عن مصالح وأبعاد هذه الصراعات السياسية من عائلها لتعيش سنوات من العوز، والحاجة والاضطراب والخوف على مستقبلها، وليس لنا إلا رفع أكف الضراعة بالدعاء إلى الله أن يدفع عنهم الظلم، ويزيل عنهم الغم»، ولوضوح مسألة الإفراج عنهم لن تكون لصالح الحزب الذي كان وراء ترحيلهم، ولن ترضى الجهات الأمريكية المعنية بأن توقع هذا الحزب المتعاون في مثل هذا الحرج في حال ما إذا أفرجت عن المعتقلين لديها. (تحقيق ميداني).

(٢) انظر: بينثال وبيلون، الهلال الخيري، The Charitable Crescent، ص ١٥٠.

السؤال الأول: لماذا رحبت البوسنة بالأعمال الإغاثية للمؤسسات الخيرية الإسلامية أكثر من غيرها؟

المفتي مجيباً: رحبنا بجميع المؤسسات الإغاثية العالمية؛ لأننا كنا في وضع لا نحسد عليه من حرب الإبادة العرقية التي كانت بدوافع دينية، ولا شك أن المتضررين كانوا المسلمين البوسنيين، وإن إخوانهم من العرب والمسلمين أولى بإغاثتهم، بل إن الواجب يتحتم على أولئك أكثر من غيرهم؛ لأن البوسنيين لا يريدون لمنظمات عالمية غير إسلامية أن تعمل على تغيير ديانتهم، أو احتضان أطفالهم الأيتام داخل أو خارج البوسنة وتنصيرهم، ولا يمكن أن يبني المساجد التي هدمها الصرب إلا المنظمات الإسلامية.

السؤال الثاني: هل تشعرون أن هناك استهدافاً للمؤسسات الإسلامية أو العاملين فيها؟ وما هي مبررات ذلك؟

المفتي مجيباً: الواقع يصدق ذلك، والإجراءات التي تمت بحق تلك المؤسسات ليست عمليات سرية، فالدعاوى المعلنة في ذلك تكشفها النتائج التي ترتبت على غياب أو ضعف المؤسسات أو توقف تحويلاتها المالية، أو اتهام وطرد بعض العاملين فيها في بلاد هي أحوج ما تكون إلى أعمال وبرامج تلك المؤسسات.

السؤال الثالث: هل ثبت على المؤسسات الإسلامية أنها تدعم الإرهاب في البوسنة؟

المفتي مجيباً: أخي الكريم هل تم تعريف الإرهاب، وهل هو مصطلح أو شعار أو نتيجة أو مقصود بذاته أو بأهدافه، وإذا سلمنا بوجوده في البوسنة وفق الرؤية الأمريكية، فإن قتال الصرب للمسلمين وجهاد الدفع من المسلمين قد انتهى في أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبقي بعد ذلك أن يستعيد المسلمون أرواحهم وأموالهم وهويتهم وثقافتهم وأبناءهم الأيتام، وإعادة بناء مساجدهم التي هدمها الصرب (وهذه الأدوار والأعمال هي التي تقوم بها المؤسسات الإسلامية والعاملون فيها بعد الحرب)، فهل يمكن تسمية هذه المساهمات التنموية إرهاباً أو تمويلاً للإرهاب؟؟!! انتهى، ويتساءل أنصار العمل الخيري قائلين: أليست هذه النتائج على الأرض، والحقائق الناطقة وبأقلام وأقوال محايدة أمريكية وأوروبية وبوسنية مساهماً قوياً في معرفة الأهداف الحقيقية للحملات الأمريكية على مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي عالمياً؟

الفصل الخامس

حــالات دراسيــة

- مدخل للحالات الدراسية.

- الأولى: هل تصفيــة القـضـيــة الفلسـطينيــة هدف؟ أو تكـشـف الهدف؟

- الثانية: أفغانستان الضحية الأولى!!

- الثالثة: العراق وانكشاف الدوافع والأهداف!!

(إنها تبني المدارس التي «تخرّج انتحـاريين» وتسـاند عـائلات الانتـحـاريين في فلسطين).

[جورج دبليو بوش عن المنظمات الإسلامية]

(جرائم حرب بالتأكيد وجرائم ضد الإنسانية، وضد السلام، ووفقاً للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة يقول: نحن الأمريكيون نذهب هناك بمفردنا ونحاول جلب الكثيرين إلى جانبنا، لنقتل ونغتال من نشاء كما يحدث..).

[وزير العدل الأمريكي السابق رمزي كلارك]

(إن النفط هو أحد أسباب الإعداد للحرب ضد العراق، وإذا حاول أي شخص أن يقنعنا بغير ذلك فإنه قطعاً لا يحترم عقولنا).

[الكاتب الأمريكي توماس فريدمان]

مدخل للحالات الدراسية

يُلحظ أن بعض مفاصل القارات العالمية ـ خاصة ما يسمى بمصادر قوة أوراسيا (أوروبا وآسيا) ـ تعرضت بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إلى غزو أمريكي يبدو للمتابع للأحداث السياسية أنه لم يكن ردَّ فعل لأحداث سبتمبر بقدر ما هو إستراتيجية (جيو سياسية) أمريكية للاحتياطي النفطي الأول والثاني عالمياً، حيث أفغانستان وبحر قزوين، ثم العراق(١)، كما أن تحريك القضية الفلسطينية نحا منحى آخر بعد الحدث، يتَّسم بروح التصفية وليس التسوية، وأي دارس لتلك الحالات يدرك الظواهر التالية:

١ ـ إضعاف دور هيئة الأمم المتحدة بمنظماتها الضعيفة، التي كان يجب الأخذ بتقاريرها، مثل: عدم وجود أسلحة دمار شامل بالعراق، ويتأكد هذا الإضعاف من خلال القرارات الأمريكية السياسية والعسكرية التي تجاوزت حق الأمم المتحدة وقدراتها تجاه الدول الثلاث باستخدام بعض الأسلحة المحرَّمة دولياً من فصيلة أسلحة الدمار الشامل خاصة في أفغانستان والعراق. مما خلّف ـ ولا زال يخلّف ـ وضعاً إنسانياً مأساوياً، تعجز المنظمات الدولية السياسية والحقوقية والإنسانية عن علاج آثاره.

٢ ـ تهميش دور منظمات حقوق الإنسان، سواء في مجالات التقارير أو الاعتراض والإدانة، أو حجم الحضور في ساحات الاحتلال الإسرائيلي أو الأمريكي وساحات المقاومة الشعبية، والأمثلة كثيرة، ومنها: (تصفية منظمات المقاومة وحصار الشعب الفلسطيني، قلعة جانجي بأفغانستان، وسجون العراق ومنها سجن أبي غريب، وحرب الإبادة بشكل عام في العراق والفلوجة كنموذج بشكل خاص).

٣ ـ إقصاء وتهميش المؤسسات الخيرية الإسلامية الإغاثية وفسح المجال لغيرها من مؤسسات التنصير رغم اختلاف الدين، بل اعتقال بعض العاملين في ما تبقى من مؤسسات إسلامية ووصفهم بالإرهابيين ونقلهم إلى زنازين سجون غوانتانامو.

---

(١) انظر: مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي في كتابه (رقعة الشطرنج العظمى)، حيث التنظير القوي في الرؤية المستقبلية للولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وكيف يكون التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، وانظر الفصل الأول من كتابه (هيمنة من نوع جديد).

وهذه الحالات الدراسية عن فلسطين وأفغانستان والعراق التي أصبحت بكل ما فيها ضحايا للحرب على ما يسمى بالإرهاب، وهذه الحالات من الضحايا تكشف إلى حدٍّ بعيد حقيقةَ أهداف الحملة على المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية، بل التعامل السلبي الجديد مع معظم المنظمات الدولية غير الحكومية التي عارضت الغزو الأمريكي للعراق، وقد يفسر ذلك لأنهم خصوم أو (منافسون) ببرامجهم أو نُظُمهم أو مواقفهم التي تتعارض مع الهيمنة الأمريكية!!

الأولى: هل تصفية القضية الفلسطينية هدف؟ أو تكشف الهدف؟

تُعتبر القضية الفلسطينية[١] قضية عالمية تتقاطع فيها مصالح ومبادئ شتى، كما تتعارض أحياناً أخرى وهي ليست قضية الشرق الأوسط أو قضية العالم العربي فحسب، ومع أنها قضية أكثر من مليار مسلم، فإن بعض أتباع الأديان الرئيسية يعتبرونها قضيتهم كاليهودية وبعض المذاهب النصرانية. كما تتنافس عليها القوى العالمية كأمريكا والاتحاد الأوروبي وغيرهما للتصفية أو التسوية[٢].

والمراقب للحملة الأمريكية على مؤسسات العمل الخيري الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر بشكل دقيق يلحظ من خلال النتائج الواضحة أن الشعب الفلسطيني أصبح ضحية من ضحايا الحرب على الإرهاب، كما يلحظ المراقب العادي للأحداث أن هذا الشعب قد أصبح مستهدفاً تجويعه وإرهابه وفرض كل صور الحصار عليه، بل إبادته وحرمانه من حقوق الإغاثة والعلاج، حتى إن هذه الحملة نالت كل أو معظم مؤسسات الإغاثة داخل الأراضي الفلسطينية، والمؤسسات الداعمة لها من خارج فلسطين سواء في أمريكا أو أوروبا أو العالم العربي، وهذه الحملات المنظمة تعطي انطباعاً للمتابع بأنها قد تكون أصبحت داخلة ضمن (سياسة الحرب الاستباقية) أو التحضير لحروب قادمة.

ومسار التصفية أو التسوية التي بدأت من حصار التجويع للمؤسسات الإسلامية الفلسطينية والمستفيدين منها تكشف ما بقي من شبهات دعاوى الإرهاب على مؤسسات

(١) فلسطين: هي رقعة جغرافية في قارة آسيا تطل على البحر الأبيض المتوسط، كانت جزءاً من الدولة الإسلامية عبر (١٤) قرناً من الزمان، تعايش فيها المسلمون الحاكمون لها ومعهم أقليات نصرانية عبر التاريخ، باستثناء فترات محدودة زمن الحروب الصليبية، وقد حكم أرض فلسطين الاستعمار البريطاني فيما يسمى فترة الانتداب البريطاني (١٩١٤ ـ ١٩٤٨) الذي فتح الباب لهجرة اليهود من شتى أنحاء العالم وذلك أثناء فترة الانتداب، ثم خرجت بريطانيا ليعلن اليهود دولتهم (إسرائيل) في فلسطين عدا الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم كان احتلال إسرائيل للضفة وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وكان في كل تلك الفترات التاريخية مذابح ومجازر للفلسطينيين، وهجرة جماعية لهم إلى أنحاء العالم وفرض عليهم عدم الرجوع حتى بعد مرور (٥٥) عاماً على الاحتلال.

(٢) للمزيد عن فلسطين انظر الموقع التالي: .(www.arabji.com/palestine/govt.htm)

القطاع الخيري الإسلامي حسب اتهام الإدارة الأمريكية، ومن ذلك على سبيل المثال: قرار الولايات المتحدة تجميد عدة مؤسسات مالية تتعامل مع بعض المؤسسات الخيرية المانحة عالمياً ومنها بيت المال الفلسطيني، وبنك الأقصى بتهمة دعم حماس(١).

كما أشارت مصادر خاصة إلى أن قرار السلطة الفلسطينية تجميد الأرصدة المصرفية نال معظم المنظمات الخيرية الإسلامية، حيث أشارت مصادر مصرفية إلى أن أكثر من (٩٠٪) من المؤسسات الخيرية الإسلامية الفلسطينية جمّدت أرصدتها داخل الأراضي الفلسطينية(٢).

وقد جمّدت السلطة الفلسطينية أرصدة عدد من الجمعيات الخيرية في الأراضي الفلسطينية، ومن بين هذه الجمعيات: المجمع الإسلامي، والجمعية الإسلامية، وجمعية الشابات المسلمات، وجمعية الصلاح، وجمعية أصدقاء الطالب الفلسطيني، وجمعية الزكاة الخيرية، وجمعية الأقصى الخيرية، وجمعية النور الخيرية، ولجنة الرعاية الاجتماعية، وطلب النائب العام الفلسطيني من البنوك المودعة فيها هذه الأرصدة عدم السماح بسحب أي مبالغ منها دون تصريح منه(٣).

وقد كتبت الصحفية الأمريكية «دانيلا هانلي» في «الواشنطن ريبورت» وقالت عن هذا الموضوع: «في الوقت الذي دخلت فيه انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عامها الثاني مع مطلع عام ٢٠٠٢ أطلق مؤيدو (إسرائيل) في الولايات المتحدة سلاحاً قاتلاً ضد الفلسطينيين. ففي حين كانت الطائرات المروحية ومقاتلات إف ١٦ الأمريكية لدى (إسرائيل) تنطلق لتقصف منازل الفلسطينيين بأوامر من رئيس الوزراء الإسرائيلي آريل شارون، وكذلك الجرّافات لتهدم المنازل وتعيد احتلال المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، استخدم أنصار (إسرائيل) في واشنطن الضغط السياسي وحملات تشويه سمعة الشعب الفلسطيني من أجل وقف وصول أي مساعدات إنسانية إلى هذا الشعب البائس في أيام عيد الفطر المبارك لدى المسلمين، وأعياد ميلاد السيد المسيح لدى النصارى.

فمع اقتراب شهر رمضان لدى المسلمين من نهايته يفتح المسلمون الأمريكيون

(١) انظر: موقع: ISLAMONLINE.NET ١٦/ ١٠/ ٢٠٠١م
(٢) انظر: موقع العصر: (www.alasr.ws) ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣م.
(٣) انظر: الشرق الأوسط، ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٣م.

محافظ نقودهم بزكاة الفطر لمساعدة المحتاجين وفي مقدمتهم بالطبع الشعب الفلسطيني البائس في الأراضي المحتلة».

وتضيف الكاتبة الأمريكية فتقول: «ولكن الرئيس الأمريكي جورج بوش يخرج علينا في الرابع من ديسمبر عام ٢٠٠١م، ويأمر بإغلاق (منظمة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية) الخيرية الإسلامية التي تتخذ من ولاية تكساس مقراً لها، وفي الرابع عشر من الشهر نفسه يتخذ القرار نفسه ضد (منظمة النجدة العالمية) قلوبال رليف (Global Releif) الموجودة في ولاية ألينوي، ثم ضد (المنظمة الخيرية الدولية) في ولاية ألينوي أيضاً، وجميعها معنيٌ بدعم الشعب الفلسطيني. وبدعوى أن هذه المنظمات تجمع التبرعات لصالح حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين حماس؛ قررت وزارة الخزانة الأمريكية تجميد أصولها ومهاجمة مقارها ومصادرة سجلاتها. وسارعت الحكومة الكندية بالطبع باتخاذ الخطوات ذاتها في ظل تبعية كندية كاملة للسياسة الخارجية الأمريكية.

وقد نفت المنظمات الخيرية الإسلامية في داخل أمريكا وأنصارها بقوة أي علاقة لها بالأنشطة الإرهابية. وقد تأسست (منظمة النجدة العالمية) بأمريكا عام ١٩٩٢م، وتقول المنظمة: إنها تعمل في مجال مساعدة المدنيين الأبرياء، وتتخذ كل الإجراءات الوقائية لكي تضمن عدم وصول مساعدتها إلى دعم أي أنشطة شريرة.

أما منظمة (الأرض المقدسة) (هولي لاند Holy Land) فتأسست في أمريكا كذلك عام ١٩٨٧، وهي تجمع التبرعات لمساعدة الفلسطينيين في فلسطين وفي لبنان وفي داخل (إسرائيل)، وفي السنوات الأخيرة امتد نشاط الجمعية ليشمل مساعدة المسلمين في مناطق الكوارث، مثل: الشيشان وكوسوفا وتركيا.

وتساعد التبرعات لكلا المنظمتين على إطعام الجوعى ومساعدة الشبان المصابين في الوصول إلى الولايات المتحدة لتلقي العلاج وتوفير المساعدات الطبية والتعليمية للمسلمين في هذه المناطق»(١).

كما قالت الكاتبة أيضاً: ومثل الكثير من الجمعيات الخيرية المسيحية فإن المتبرعين يمكن أن يتولوا رعاية مجموعة من اليتامى الفلسطينيين، من خلال إرسال مبالغ محددة

(١) انظر: واشنطن ريبورت أون ميديل إيست أفيرز - يناير ٢٠٠٢ بعنوان بين الجمعيات الإسلامية والجمعيات اليهودية في أمريكا.

شهرياً، وفي الوقت نفسه فإنهم يتلقون رسائل شكر وصور من هؤلاء الأيتام.

ولا توجد منظمة خيرية في العالم تقدم الطعام للجوعى واليتامى تسأل هؤلاء اليتامى عن دين آبائهم أو معتقداتهم السياسية. وقد تمكنت منظمة الأرض المقدسة - السابقة الذكر - من جمع تبرعات بلغت قيمتها (١٣) مليون دولار خلال عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠١ قدمت الجمعية مساعدات لمدينة «فورت وورث» الأمريكية بلغت قيمتها عشرة آلاف دولار في أعقاب الإعصار المدمر الذي ضربها. وفي ديسمبر عام ٢٠٠١ جمدت وزارة الخزانة الأمريكية خمسة ملايين دولار تبرعات لمنظمة الأرض المقدسة وهي حوالي نصف التبرعات التي جمعتها في عام.

وفي قرار إغلاق المنظمة الذي لم يكن إغلاقاً قضائياً أو قانونياً قال الرئيس الأمريكي جورج بوش: إنها تبني المدارس التي «تخرّج انتحاريين» وتساند عائلات الانتحاريين في فلسطين. ولكن المنظمة تنفي أي صلة لها بحركة المقاومة الإسلامية حماس، وكذلك تنفي قيامها بتقديم مساعدات لعائلات الاستشهاديين على وجه التحديد، على رغم أنها قد تكون من بين العائلات التي تحصل على مساعدات من جانب المنظمة.

وتقول الكاتبة الأمريكية: «والحقيقة أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بإغلاقها للجمعيات الخيرية الفلسطينية التي تساعد الفلسطينيين تعلن استسلامها للضغوط الإسرائيلية لربط الحرب الأمريكية ضد ما تسميه بالإرهاب بالحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين».

وتتابع القول: «والحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام الأمريكية وجماعات الضغط الموالية لـ (إسرائيل) في واشنطن نجحت في تغيير الموقف الأمريكي، فوفقاً لمجلة «واشنطن جويش ويك» الصادرة في الثامن من نوفمبر عام ٢٠٠١ فإن زعماء مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية التقوا مع المسؤولين في إدارة الرئيس بوش في بداية الشهر، وطالبوهم بإضافة منظمتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله اللبناني إلى قائمة المنظمات الإرهابية التي تتعرض لعقوبات اقتصادية مثل تجميد الأموال.

وتشير مجلة (جويش ويك) إلى أن الحملة اليهودية ضد المنظمات الفلسطينية في تلك المرة كانت مختلفة تماماً عن تلك الحملات التي قامت في الماضي فقد كان الضغط

على الإدارة الأمريكية قوياً. وكانت سعادة زعماء الجماعات اليهودية كبيرة بنجاح جهودهم وإعلان هذه المنظمات الفلسطينية منظمات إرهابية»[١].

تجميد الأرصدة:

وفي خبر آخر طالبت الجمعيات الخيرية الإسلامية القريبة من حركة المقاومة الإسلامية حماس السلطة الفلسطينية بالإفراج عن أرصدتها المجمّدة، محذّرة من انفجار اجتماعي في غزة، حيث بلغ التوتر ذروته بعد اغتيال مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين.

وكانت المحكمة العليا الفلسطينية أمرت في ٢١/ ٣/ ٢٠٠٤م بالإفراج عن أرصدة ست جمعيات قريبة ـ بزعمها ـ من حماس كانت جُمِّدت في (أغسطس) عام ٢٠٠٣ تحت تأثير ضغوط واشنطن التي تعتبر حماس حركة إرهابية.

وقال أبو هين مسؤول مؤسسة المجمع الإسلامي: «في نهاية شهر يناير من عام ٢٠٠٤ لن يكون في حوزتنا فلس واحد، وآلاف الأشخاص لن يتلقوا ما كنا نقدم لهم من مساعدات، وأضاف أنه على رغم التجميد الرسمي لأرصدة (المجمع الإسلامي) منذ سبعة أشهر تمكنت الجمعية من التوصل إلى اتفاق مع السلطة يسمح لها بالوصول إلى هذه الأرصدة إذا أعطيناهم أسماء الأشخاص أو الجمعيات المستفيدة من هذه الأموال» لكن الاتفاق انتهى عندما اقتحم الجيش الإسرائيلي العديد من المصارف في رام الله في ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٤م وصادر ملايين الدولارات بحجة أنها تستخدم لتمويل الإرهاب. وقال أبو هين: «إننا نتلقى الأموال من مؤسسات معروفة معظمها في أوروبا والولايات المتحدة، وهذه المؤسسات تساعد الفقراء ولا تساند الإرهاب». وأعرب المسؤول الإسلامي عن تشاؤمه إزاء التزام السلطة قرار المحكمة العليا متسائلاً: لماذا لا يحترمون القانون؟ قبل أن يضيف بمرارة «لكن أي قانون؟ هنا في غزة ليست هناك قوانين». وأوضح أن موازنة الجمعية التي يشرف عليها تبلغ (٥٠) مليون دولار، وهي تقدم مساعدات لعشرين ألف يتيم، و (٥٠) ألف عائلة، وتدفع رسوم التسجيل لعشرة آلاف طالب، وتوفر التعليم لعشرين ألف تلميذ من خلال شبكة من الروضات

---

(١) انظر: المصدر السابق.

والمدارس الابتدائية. وتابع: «إننا نقدم المساعدة لكل من يحتاجها من دون أي تمييز سياسي».

أما جمعية (الإصلاح الإسلامي)، وهي إحدى الجمعيات الست التي جُمِّدت أرصدتها، فتدير (١٢) روضة للأطفال ومدرستين ابتدائيتين إضافة إلى أربعة مستوصفات. ويقول مسؤول الجمعية جابر عليوة: «إننا نوفر تعليماً دينياً ونساعد الفقراء» مضيفاً: «الناس يثقون بنا؛ لأننا ننفق على المحتاجين كل ما يصلنا من أموال على عكس الآخرين» (في إشارة إلى مؤسسات السلطة التي تواجه اتهامات بالفساد)[1].

السلطة تتجاوب مع الضغوط:

- أصدرت السلطة الفلسطينية قراراً بتاريخ ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٣م أمرت بموجبه جميع المصارف بتجميد حسابات (١٢) جمعية خيرية وأهلية إسلامية، إثر ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل). ولنأخذ مثالاً واحداً يعبِّر عن حجم المعاناة من جراء التجميد لحسابات واحدة من المؤسسات وهي (جمعية المجمع الإسلامي)، حيث قال المدير العام للجمعية: هذا العام ٢٠٠٣ لم نقدم أي شيء ولن نستطيع أن نوزع شيئاً لأن حساباتنا مجمدة، «فنحن لا نملك مليماً واحداً». وتابع: «حتى إننا لما أردنا أن نهبّ لنجدة أهلنا في رفح لم نستطع أن نقدم شيئاً فاضطررنا إلى النزول إلى الشارع كي نجمع التبرعات من الناس». وقال: «أسوأ سنة في حياة الشعب الفلسطيني هي هذه السنة، فالجمعيات الإسلامية تكفل في القطاع فقط (١٥) ألف يتيم، فمن ينفق عليهم الآن؟ لا أحد». وأضاف أنها تكفل أيضاً أكثر من (٥) آلاف أسرة فقيرة، وهناك (١٠) آلاف طالب فلسطيني كانوا يتلقون مساعدات مالية لدفع رسوم الجامعات»[2].

- ويتساءل الدكتور / هيثم مناع من لجنة الحقوق العربية في باريس عن إمكانية تطبيق تلك المعايير قائلاً: (ما تعريف تمويل الإرهاب؟ هل تستطيع مؤسسة (فورد) أو مؤسسة (جيمي كارتر) الأمريكيتان رصد تحركات كل هيئة تتعاملان معها في دول

---

(١) انظر: عن تجميد الأرصدة صحيفة الحياة في ٦/ ٢/ ١٤٢٥ هـ.

(٢) المصدر: موقع WWW.ISLAMONLINE.NET إسلام اون لاين. نت في ٤/ ١١/ ٢٠٠٣م.

الجنوب؟ أو هل يمكن أن تُطالب تلك المؤسسات بذلك؟ هل يحق لمؤسسة خيرية أوروبية أن تمنع معالجة الجرحى، أو تطالبهم بتعبئة استمارات تثبت في مستوصفات تساهم في تمويلها؟ كيف يمكن تمييز الضحايا والمحتاجين: ذو لحية، أو امرأة محجبة، أو ابن يتيم مات والده في عملية فدائية دون الوقوع في التمييز العنصري الصلف؟ هل من واجب المنظمات غير الحكومية أن تتحول إلى منظمات سياسية بوليسية يمينية تتبنى إستراتيجيات عمل الإدارة الأمريكية لتصبح غير مشبوهة)(١).

- إحصائيات مفزعة من فلسطين:

هذه الإحصائيات فقط عن الأسرى والمرضى والمعوقين والأطفال الذين يزداد احتياجهم للغذاء والدواء في وقت تُمارس فيه تجميد حسابات المؤسسات الخيرية في داخل فلسطين وخارجها!!

ففي هذا السياق أشارت إحصائية حديثة صادرة عن (نادي الأسير الفلسطيني) في منتصف عام ٢٠٠٤م أن هناك حالات مرضية صعبة بين الأسرى تحتاج إلى رعاية طبية خاصة، وهناك احتياج لإجراء (٨٠٠) عملية جراحية مستعجلة.. وحسب معطيات إحصائيات (نادي الأسير) التي وصلت إلى (قناة الجزيرة) فإن الوضع الصحي للأسرى الفلسطينيين تدهور بشكل كبير جداً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهناك سياسة لا مبالاة من قبل إدارة السجون في التنصل من المسؤولية تجاه تلك الحالات الصحية.

وقال نادي الأسير في بيان له عرضت قناة الجزيرة أهم ما جاء فيه: «إن نسبة المعاقين من الأسرى تصل إلى (١٠٪) من بين الحالات المرضية، جميعهم أصيبوا بالرصاص والقنابل، وعدد منهم بُترت أطراف من جسده، وهناك حالات إصابة بشلل نصفي. وجاء في البيان: «أن الوضع (اللاإنساني) والمعاملة القاسية وسوء التغذية وانتشار الحشرات وقلة مواد التنظيف وقمع المعتقلين بالغاز زادت من تدهور الوضع الصحي للأسرى، حيث تنتشر بكثرة أمراض القلب والمفاصل والكلى والأسنان وهناك حالات مصابة بالسرطان وأمراض الصرع».

وأضاف عيسى قراقع رئيس نادي الأسير الفلسطيني قائلاً: «إن ٩٠٪ من الأسرى

---

(١) انظر كتاب: (صرخة قبل الاغتيال) د. هيثم مناع.

تعرضوا لضرب مبرح ووحشي أثناء اعتقالهم، ترك عندهم أمراضاً خطيرة، وإن سياسة الإهمال الطبي هي سياسة مقصودة لقتل الأسير بشكل بطيء، مؤكداً أن معظم الذين يخرجون من أقبية التحقيق يحملون أمراضاً جسدية ونفسية».

وقال قراقع في تصريح صحفي وصل مكتب (قناة الجزيرة) نسخة منه عبر الفاكس: «إن الغازات السامة التي يقمع بها السجّانون اليهود الأسرى الفلسطينيين تترك أمراضاً خطيرة عند الأسرى، وكذلك أجهزة التشويش التي ركبت في السجون ثبت أنها تسبب الأمراض للأسرى، وهناك إهمال فاضح لحياة آلاف الأسرى وأوضاعهم الصحية، فالسجون والمعسكرات التي يحتجز فيها الأسرى لا تصلح للحياة الإنسانية، مثل: معسكر «النقب» و«حوارة» و«قدوميم» و«بنامين» و«عتصيون»، وغيرها».

وقال وزير الأسرى الفلسطيني هشام عبدالرازق لمراسل الجزيرة: «إن عدد الأسرى المرضى داخل سجون الاحتلال يزيد عن (٩٠٠) أسيراً! يعانون من أمراض مختلفة». وقد وصلت إلى (قناة الجزيرة) كذلك إحصائية مفزعة عن انتهاكات غير مسبوقة يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال، وطبقاً لإحصائية رسمية صدرت حديثاً عن وزارة شؤون الأسرى.. وصلت (الجزيرة) نسخة منها: فقد بلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال (٧٤٠٠) معتقل حتى نهاية حزيران يونيو ٢٠٠٤م.

وجاء في تقرير وزارة الأسرى الفلسطينية: (أن أكثر من ألفي «٢٠٠٠» طفل اعتقلوا منذ بداية الانتفاضة الحالية، بقي منهم (٤٧٠) طفلاً داخل السجون الإسرائيلية)(١).

وكالات العون الأمريكية وشروطها الجائرة:

تتعرض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية إلى طلبات غير مسبوقة تنصُّ على التوقيع على شروط تحاول وكالات معونات أميركية فرضها، وقد نشرت صحيفة الحياة اللندنية بعضاً منها، ومما قالت: «حذرت شبكة المؤسسات والمنظمات غير الحكومية

---

(١) انظر: موقع قناة الجزيرة ٢٩/ ٦/ ١٤٢٥ هـ. (www.aljazeera.net)

الفلسطينية من خطورة ما يبدو أنه مخطط أميركي- إسرائيلي مشترك لضرب وتطويع المجتمع المدني الفلسطيني؛ من خلال وضع شروط سياسية على المساعدات الإنسانية وعمليات تمويل هذه المنظمات من جانب مؤسسات الدعم والعون الأميركية، وعلى رأسها الوكالة الأميركية للتنمية يو إس ايد (US AID)، التي طالبت أخيراً منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالتوقيع على وثيقة «شهادة الإرهاب» كشرط مسبق لتمويل أي من هذه المنظمات أو مساعدتها».

وتقول الصحيفة: «وتأتي هذه الخطوة في إطار سياسة التضييق والخنق التي تمارسها عدة جهات أجنبية وإسرائيلية لـ «تجفيف» مصادر الدعم الإنساني والمالي للشعب الفلسطيني، التي كان آخرها قرار الحكومة الفلسطينية السابقة إغلاق بعض المؤسسات الخيرية الفلسطينية المرتبطة بالإطار الاجتماعي لـ «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) في قطاع غزة.

وتنص «الوثيقة» على: عدم تقديم دعم مالي أو موارد لأي فرد أو هيئة تعلم أو بوسعها أن تعلم أنه يدعو إلى أو تدعو إلى أو تخطط، أو ترعى، أو تشارك، أو أنها شاركت في النشاط الإرهابي.. وأنها ستوقف مثل هذا الدعم فوراً إذا وصفت تلك الهيئة بذلك بعد تاريخ توقيع الاتفاق. وفيما فقدت آلاف العائلات الفلسطينية مصدر رزقها شبه الوحيد من مصادر الدعم الإنسانية التي توفرها المؤسسات الخيرية في قطاع غزة ويتهدد المصير ذاته آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية أيضاً[١].

الصعوبات التي تواجه الأونروا:

قدّم المفوض العام لوكالة الغوث الدولية الأونروا (UNRWA) «بيتر هانسن» إلى هيئة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤م تقريراً استعرض فيه الصعوبات التي تواجه عمل (الأونروا) في المناطق الفلسطينية المحتلة، وأشار إلى أن السلطات الإسرائيلية اعتقلت (٥٢) موظفاً من موظفي الوكالة، خلال الفترة الواقعة بين يوليه ٢٠٠٣ ويونيه ٢٠٠٤م. وأكد التقرير أن السلطات الإسرائيلية لم تقدم «للأونروا» معلومات وافية عن أسباب اعتقال هؤلاء الموظفين، كما أنه لم يسمح للوكالة بالوصول إلى الموظفين المحتجزين، ولم تعلم عن أماكن احتجازهم، وأوضح التقرير أن السلطات الإسرائيلية

---

(١) انظر: صحيفة الحياة، (العدد ١٤٩٠٤) في ١٦/ ١/ ٢٠٠٤.

تفرض قيوداً شديدة على حرية تنقل موظفي الأونروا متذرِّعة بدوافع أمنية. وأشار التقرير أن (إسرائيل) واصلت فرض القيود على سفر موظفي الوكالة، وعلى المركبات التابعة لها عبر الحدود والمعابر الخارجية، كما أشار التقرير إلى ما قام بها جيش الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة من إطلاق النار على المدارس وما نتج عنه من إصابات بالطلاب والمدرسين، كما أدَّى إلى استشهاد (٢٩) طالباً، وجرح (١٤٧) من طلاب الأونروا خلال فترة التقرير. وقال التقرير: إن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا بلغ (أربعة ملايين و (١٨٦) الفاً و (٧١١) لاجئاً)، وأوضح التقرير أن ما يقارب (٦٨٪) من اللاجئين المسجلين يعيشون خارج المخيمات المعترف بها رسمياً والبالغ عددها (٥٩) مخيماً، وقد سجلت النسبة الكبرى من اللاجئين في الأردن حيث بلغت (٤٢٪) من مجموع اللاجئين المسجلين في الوكالة، يلي ذلك قطاع غزة بنسبة (٢٢٪) ثم الضفة الغربية ثم سوريا وأخيراً لبنان[١].

الجمعيات الإسلامية واليهودية في الميدان:

كما أن (دانيلا هانلي) الأمريكية عقدت مقارنة (بين الجمعيات الإسلامية والجمعيات اليهودية في أمريكا):

حيث كتبت في مقال لها: لقد ظلت منظمة تسمى (منظمة مناهضة التشهير اليهودية الأمريكية) على مدى سنوات تطالب بإغلاق (منظمة الأرض المقدسة) وذلك حينما وضعت وثيقة من خمس صفحات على الإنترنت تكرر الاتهامات الموجهة إلى هذه المنظمة الخيرية الإسلامية.

وفي الوقت نفسه الذي تواصل فيه إدارة الرئيس جورج بوش حصار الجمعيات الخيرية التي تساند الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي فإن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون باتت تصف جميع الفلسطينيين لا المسلحين منهم فقط، بل كل فلسطيني بما في ذلك الرئيس السابق ياسر عرفات بأنه «إرهابي»، ولم تلبث وسائل الإعلام الأمريكية أن اتبعت المنطق الإسرائيلي.

وعن وسائل زيادة الدعم الأمريكي لإسرائيل تقول هانلي: (وتلجأ «إسرائيل» إلى استخدام عمليات اغتيال زعماء حركة المقاومة الفلسطينية مثل حماس لكي تدفع

(١) انظر: صحيفة الرياض السعودية العدد ١٣٣٠٩ في ١/ ١٢/ ٢٠٠٤.

الفلسطينيين إلى الرد بهجمات مسلحة ضد «إسرائيل»، حتى تتمكن إسرائيل من استقطاب الدعم الأمريكي لسياسة القبضة الحديدية التي تتبعها رداً على الإرهاب الفلسطيني. وبالفعل فإن الرئيس بوش أغلق المنظمات الخيرية الإسلامية التي تساعد الفلسطينيين، حتى دون انتظار لنتائج التحقيقات التي تقوم بها أجهزة الأمن الأمريكية. وبهذه الخطوة الأمريكية فإن بوش وإدارته يحرمون الفلسطينيين من المساعدات الخيرية التي كانت تأتي إليهم في الشتاء القارس، ليجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة الجوع والبرد وهجمات الاحتلال وتدمير المنازل وتجريف الأراضي الزراعية وإغلاق المدن)[١].

وفي أعقاب حرب الخليج في عام ١٩٩١م قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معونة مالية إضافية لإسرائيل قدرها حوالي (٢) ملياري دولار سنوياً، على شكل ضمانات قرض فيدرالية، وبذلك تصل المساعدات الأمريكية لإسرائيل حوالي (٥) مليارات دولار، وهذا يعادل (٧, ١٣) مليون دولار يومياً. وهناك مساعدات أخرى تتلقاها (إسرائيل) من الولايات المتحدة تقدر بـ(٥, ١) مليار دولار من إجمالي عائدات الضرائب من التبرعات الخاصة التي يقدمها عديد من الجمعيات اليهودية الخيرية والتبرعات الفردية[٢]. وهكذا تتضح الفوارق بين النوعين، وتنكشف بعض الحقيقة عن **الدوافع في حرب المؤسسات الخيرية الإسلامية المعنية بالقضية الفلسطينية!! وإن هذه الحالة الدراسية وحسب هذه الحقائق السابقة تكشف ما بقي من رصيد الحقيقة عن أهداف الحملة الأمريكية على المؤسسات الخيرية الإسلامية، التي جعلت من سحق مؤسسات العمل الإسلامي وسيلة لتصفية القضايا وإلحاق الهزائم المعنوية والمادية، وتصفية غير مسبوقة في الحسابات السياسية، كما أن الوسائل والأهداف اجتمعتا في تصفية القضية الفلسطينية كذلك.**

---

(١) عن أقوال دانيلا هانلي انظر واشنطن ريبورت أون ميديل إيست أفيرز في يناير ٢٠٠٢، في الموقع التالي www.islamdaily.net

(٢) يراجع بتوسع عن المساعدات والتبرعات المواقع التالية:
www.tense.com+HTTP://WWW.US-ISRAEL.ORG/JSOURCE-HTTP://WWW.USAID.GOV/
وقد أصبحت المساعدات والتبرعات الأمريكية لإسرائيل لا تحتاج لإثبات لتواترها إعلامياً.

الثانية: أفغانستان الضحية الأولى

أكد الكاتبان الأمريكيان (كريستوفر شميت) و (يوشع كور لانزبك) حجم الكارثة بحق أفغانستان حينما قالا: «لقد جمَّدت وزارة المالية الأمريكية أصول (٦٦) شخصاً ومنظمة يُعتقد أن لها علاقة بالقاعدة، وفي الوقت نفسه كان متوقعاً الزيادة في العدد.. وكان بين تلك المنظمات، منظمات خيرية عاملة في أفغانستان مثل منظمة (الوفاء الإنسانية WAFA FOUNDATION) و (الرشيد تراست RASHED TRUST)، حيث تقوم في الواقع بأعمال إغاثة، لكن تحوم حولها شكوك في الداخل والخارج بتورُّطها في إرسال الأموال إلى القاعدة أو المنظمات الإرهابية الأخرى»(١). ويتساءل أي مراقب ومتابع لاحتياج الشعب الأفغاني: **هل مجرد الشكوك كافية للتجميد؟!!**

وعن باكستان قال شميت: «قامت باكستان بترحيل (٨٩) من موظفي المنظمات الخيرية الإسلامية ممن يعتقد أن لهم صلات بالإرهاب، وأغلقت نحو (٧٦) من المنظمات غير الحكومية قالت إنها اشتركت في أنشطة غير مشروعة»(٢).

والسؤال الذي يَردُ، هل يُكتب على الشعب الأفغاني المهاجر على الحدود الباكستانية الموت والفناء بسبب هذه الإجراءات التي استهدفت منظمات الإغاثة الإسلامية والعاملين فيها حتى في الأراضي الباكستانية؟

إقصاء العمل الخيري الإسلامي من خلال بعض النتائج:

إن احتياج أفغانستان لمؤسسات القطاع الخيري الإسلامي خيار لا بديل عنه، وإن الحملة الإعلامية الدعائية المكشوفة على تلك المؤسسات قبل الحرب وفي أثنائها وبعدها كلها تدعم الأدلة القائلة بأن العمل الخيري الإسلامي ومؤسساته مستهدفة بذاتها حيث كانت النتائج التالية:

أولاً: لقد تم إرهاب المؤسسات الخيرية الإسلامية وأفرادها وموظفيها، وأصبحت لا تستطيع الاقتراب من أفغانستان، أو دول الجوار، وبهذا يكون قد تحقق إبعاد

(١) انظر: يو اس نيوز آند وورلد ريبورت ـ ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠١م شميت ولانزبك.
(٢) انظر: المصدر السابق.

المؤسسات الإسلامية عن أقرب الناس إليها، حيث الدين الواحد للشعب الأفغاني وللمؤسسات الإسلامية، عدا عن حقوق الإنسانية وحق الأفغان في الحياة، وقد خلت الساحة وتحققت معظم الأهداف، وليس أدلّ على ذلك من الحرب المعلنة على منظمة (وفاء WAFA FOUNDATION) الوليدة الصغيرة التي اهتمت بمعالجة الجفاف، من خلال حفر الآبار، وقدمت بعض الأجهزة الطبية لمستشفى الأطفال بكابل، كما عملت بعض البرامج الإغاثية الناجحة، وكذلك منظمة (رشيد ترست). وظهر للعالم أجمع وكأن الحرب كانت انتقاماً من الشعب الأفغاني وإنهاء البنية الأساسية للحياة.. صحيفة (الحياة) اللندنية كشفت بعض الحقيقة حينما قالت: «في رسالة وجهها كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تعهَّد أنان بتشكيل لجنة لحقوق الإنسان حول أفغانستان، وأوضح في الرسالة المذكورة أن اللجنة المزمع تشكيلها لن يكون في وسعها أن تحقق بشكل فاعل في واقعة (قلعة جانجي) إلا بعد مرور بعض الوقت، هل هو الوقت الذي تنتهي فيه عملية تسليم قوات تحالف الشمال الفدى المالية للأسرى الموجودين في سجونهم؟ أم أن ذلك يتم حينما تصل فيه قاعدة جوانتانامو إلى درجة استيعابها الأقصى» (٢٠٠٠ سجين في مساحة ١١٧ كيلو متراً مربعاً؟) حسب تساؤلات الصحيفة[١].

ثانياً: أظهرت نتائج الحرب الإعلامية الدعائية والميدانية على المؤسسات الخيرية الإسلامية خُلُوَّ الساحة منها، وتم تعبئة الفراغ بالمؤسسات العالمية غير الإسلامية، ومنها مؤسسات متخصصة بالتنصير[٢]، خاصة في صفوف الأيتام المسلمين لتحقيق تغيير الخارطة الداخلية لأفغانستان.

صحفية بريطانية كتبت قائلة: «إن الأمر لم يعد يتوقف على انتشار الرِّقّ والعبودية، لكن في ظهور جمعيات تنصيرية تأخذ الأطفال المسلمين الذين قُتل ذووهم في الحرب (الأمريكية)، وتدفع بهم إلى أسر نصرانية تقوم بتبنِّيهم وتغيير دياناتهم، وتتم هذه العمليات في سريَّة تامة»[٣]، كما برز بعد ذلك حلول المناهج التعليمية منزوعة الهوية الإسلامية، وتكريس التعليم المختلط الدخيل على الشعب الأفغاني،

---

(١) انظر: صحيفة الحياة اللندنية في ١/ ٢/ ٢٠٠٢م، من مقال للدكتور/ هيثم منّاع.
(٢) يراجع للمزيد عن أفغانستان كتاب القطاع الخيري ودعاوي الإرهاب للمؤلف.
(٣) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ١٦/ ٣/ ٢٠٠٢م.

ودعم الإعلام الذي لا يمثل هويتهم وعقيدتهم.

وعن التنصير في أفغانستان كانت الوقائع التالية: إن الوضع في أفغانستان أوجد أرضاً خصبة لأنشطة الإرساليات التنصيرية، وكانت منظمة (IMB) تعمل بنشاط في المنطقة، وأعلن بعد الحادي عشر من سبتمبر وبعد الهجوم على أفغانستان عدد من المبادرات لتقديم المساعدة، التي ربطت بجلاء مع عمليات التنصير. جاء في محتوى رسالة وجهها رئيس هذه المنظمة إلى إرسالياتها تقول: «بقدر ما تبدو الظروف المادية سيئة فالحالة الروحية للشعب الأفغاني أسوأ. فبينما تسارع الأمم المتحدة لتوزيع الأطنان من الأطعمة والملابس الدافئة إلى المعوزين الأفغان، تظل البلاد مغلقة على الوكالات الإرسالية التي تستطيع أن تملأ الخواء الروحي في قلوب الناس»(١).

وقد خططت منظمة فرانكلين غراهام الإرسالية (Samaritans Purse) لتأسيس مستشفى في أفغانستان، كوسيلة لتعزيز مهمتهم في عيد الميلاد لعام ٢٠٠١، حيث قامت المنظمة بإرسال هدايا لمليون طفل، وما يفوق (١٠٠,٠٠٠) كراسة للأطفال الأفغان(٢).

ثالثاً: إن كل ما حدث في أفغانستان يعتبر حسب الواقع والنتائج حرباً على جميع أهداف ووسائل مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي والعالمي، ولو عملت جميع المؤسسات الخيرية الإسلامية وغيرها؛ في أفغانستان عقوداً من الزمن فلن تعالج آثار تلك الحرب، التي استُخدم فيها بعض أنواع «أسلحة الدمار الشامل» Wmdwea Pohs Of Mass Destruction، إضافة إلى آثار الحرب الأخرى من فقر وجوع ومرض، عدا أن تعمل شيئاً في مجالات التنمية.

وهذا الاحتياج يعتبر استنزافاً لمقدرات المؤسسات الخيرية إن وجدت بعد ذلك، وهذا ما عبّر عن معناه وزير العدل الأمريكي السابق (رمزي كلارك) في مقابلته مع قناة الجزيرة القطرية، حيث وصف عمليات القصف الأمريكي على أفغانستان بأنها «جرائم حرب بالتأكيد وجرائم ضد الإنسانية، وضد السلام، ووفقاً للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة يقول: نحن الأمريكيين نذهب هناك بمفردنا ونحاول جلب الكثيرين إلى جانبنا

---

(١) انظر موقع: www.cbn.com/spirituallig/understandingislam

(٢) انظر: الموقع السابق.

لنقتل ونغتال من نشاء كما يحدث . . »[١].

رابعاً: كشفت الحرب في أفغانستان النظام العالمي الجديد على حقيقته، وما يسمى بالشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وحقيقة المنظمات الدولية، فلم تستطع دول العالم ومنظماته أن تقف بشكل قوي ولو بجوار المؤسسات الخيرية الإسلامية للإغاثة والعلاج، ولا سيما أن المواقف المنشودة كانت تتوافق مع شعارات الشرعية الدولية وقوانينها، ولقد قال الكاتب الفرنسي (بيير حزان) في صحيفة (ليبراسيون الفرنسية): «إن أمريكا تتعامل مع العدالة الدولية مثل السوبر ماركت، تستخدمها عندما يخدم الأمر مصالحها. ولم يحدث أن انهزمت الولايات المتحدة الأمريكية في قِيَمها الديمقراطية، ومبادئ العدالة، والمساواة كما حدث في أعقاب ١١ سبتمبر»[٢].

والسؤال الذي يرد: ماذا سيكون من عقاب على أمريكا في أخطاء ضرباتها الجوية على المساجد والمستشفيات والأعراس والاحتفالات التي كان نصيبها فقط (٤٠٠٠) قتيل أفغاني عن طريق الخطأ؟[٣].

ولسائل أن يسأل، ألا يمكن أن تسهم هذه الأقوال والأعمال بكشف حقيقة الحملة؟

خامساً: أثبتت الحرب في أفغانستان وحرب ما يسمى بالإرهاب الذي تم توسيع دوائره وعولمته أن هذا الأسلوب من الحرب يُعتبر بحقٍّ تغذيةً وتنمية وزراعة لبذور الإرهاب، وأن الحملات العامة والشاملة تعتبر مخصّبات لأرضياته، فهل هذا هو المطلوب في هذه المرحلة التاريخية الجديدة؟، فما حدث بعد حرب أفغانستان وما ارتبط بها من حرب على أهداف المنظمات الدولية المستقلة، ثم حرب على المؤسسات الخيرية الإسلامية، كل ذلك يؤكد أن مرحلة تاريخية جديدة من سِماتها هيمنة القطب الواحد الأمريكي وإقصاء وتهميش الخصوم أو المنافسين الجدد ومنهم الإسلام ومؤسساته حسب تعبير الكاتب الأمريكي (ألفن توفلر)، بل من هؤلاء أيّ منظمة دولية تقف دون تحقيق أهداف المرحلة التاريخية الجديدة للإمبراطورية الأمريكية.

---

(١) انظر: عن قول وزير العدل الأمريكي . . صحيفة القبس الكويتية في ١٢/ ٣/ ٢٠٠٢.
(٢) انظر: عن قول الكاتب الفرنسي في صحيفة القبس الكويتية في ١٢/ ٣/ ٢٠٠٢.
(٣) انظر: صحيفة الجزيرة السعودية في ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٢م، نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في ٢١/ ٧/ ٢٠٠٢م.

الثالثة: العراق وانكشاف الدوافع والأهداف

لو نظر المتأمل في العراق باعتباره مثالاً لإقصاء أي خصم أو منافس جديد للهيمنة الأمريكية لوجد أن تهميش معظم أنواع المنظمات الدولية غير الحكومية بما فيها المنظمات الخيرية الإسلامية ومنظمات حقوق الإنسان واضحاً، كما أن القضية العراقية من البداية حتى النهاية وبشكل أوضح من الأسباب والدوافع إلى النتائج كلها تكشف حقيقة (حرب الإرهاب).

فلم تكن تقارير لجان الأمم المتحدة بعدم وجود أسلحة الدمار الشامل WMD بالعراق عائقاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق، ولم تكن عضوية العراق في هذه المنظمة أو حق السيادة عائقاً كذلك، ولم يكن هناك أي دور لمنظمات حقوق الإنسان في حماية النفس أو المال أو العرض أو البيئة في العراق، كما لم يكن للمنظمات الخيرية الإغاثية الإسلامية دور يذكر مع تضاعف الاحتياج لها، كما أن المنظمات المشهورة بالتطرف اليميني الأمريكي وجدت الدعم والمؤازرة لتغيير الثقافة الإسلامية على حساب المنظمات الإسلامية، وامتزجت الدوافع الدينية بالأهداف الاقتصادية والسياسية.

في منتصف يناير ٢٠٠٣ كتب توماس فريدمان الكاتب الأمريكي مقالاً في «الهيرالد تربيون» قال فيه: «إن النفط هو أحد أسباب الإعداد للحرب ضد العراق، وإذا حاول أي شخص أن يقنعنا بغير ذلك فإنه قطعاً لا يحترم عقولنا»!! وحسب «الواشنطن ريبورت» لشؤون الشرق الأوسط في مارس ٢٠٠٥، فقد أكد «باتريك بوشمان»: «أن الغرض الحقيقي لغزو العراق هو أمن إسرائيل»، وكذلك وفق إعادة صياغة الشرق الأوسط حسب الوثيقة التي سميت مشروع القرن الأمريكي الجديد Project For The New American Century، وذلك عام ٢٠٠٠م، وذلك كما قال «بول فندلي» الذي أكد في مجلة البيان اللندنية في سبتمبر ٢٠٠٣ عن خطة بناء إمبراطورية أمريكية تسيطر على العالم، وتتضمن معارضة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والتنصُّل من معاهدة الحدّ من الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات. ويؤكد «بول فندلي» أن احتلال العراق لا يخرج عن هذا الإطار قائلاً: إن التركيز على العراق مدفوع بسببين: النفط، والمخاوف الإسرائيلية. وتشير الدراسات إلى أن آخر

نقطة نفط في العالم ستكون في العراق الذي يملك (١١٢) مليار برميل كاحتياطي نفطي يمثل (١١٪) من احتياطي العالم.

وتشير دراسات أمريكية من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الاحتياطي يصل إلى (٢٠٠) مليار برميل، علماً أن معدل الاحتياطي في أمريكا وكندا لا يزيد عن عشر سنوات، بينما يتجاوز في العراق (١٠٠) عام، وتكاليف استخراجه في العراق هي الأرخص بين دول العالم المنتجة حيث لا يتجاوز (٩٧) سنتاً فقط، وحسب دراسات الإدارة المذكورة مع شركة بريتش بتروليوم في نهاية عام ٢٠٠٢ أن العراق سيكون أكثر الدول قدرة على تلبية احتياج السوق العالمي[١].

والتحكم في مصادر هذه الطاقة يعني التحكم في جميع المنافسين كمجموعة للوحدة الأوروبية والصين والهند واليابان، بل العالم الإسلامي بدوله وبتروله ومؤسساته.

رمزي كلارك Ramsey Clark وزير العدل السابق لأمريكا في كتابه عن جرائم أمريكا ضد الإنسانية في حربها على العراق The Fire This Time :US. War Crimes in the Gulf كتب تفاصيل وافية عن هذه الجرائم التي توّجتها الولايات المتحدة وشركاؤها بقتل حوالي مليوني عراقي جوعاً ومرضاً بعد التدمير المتعمد لكل أسباب الحياة ومقومات البقاء ـ يعني بذلك فترة الحظر الاقتصادي على العراق ـ، وقبل أن يصدر هذا الكتاب كانت الفرقة الجوية القتالية السابعة والسبعون (الأمريكية) قد أنتجت ووزعت كتاب أناشيد تصف فيه ما ستفعله الفرقة في الخليج العربي، بأن يستعد للإبادة، فيما ينتهي أحد هذه الأناشيد بخاتمة تقول: (الله يخلق أما نحن فنحرق الجثث Allah create but we cremate)[٢].

ويمكن الإيجاز هنا عن التجاوزات التي حدثت ولا زالت تحدث بحق المنظمات الدولية السياسية والإنسانية والخيرية، وكذلك حقوق الإنسان في العراق في عرضه ودينه وماله وحريته وكرامته، ومن ذلك ما يلي:

---

(١) انظر: عن فريدمان ونتائج الدراسات مجلة المجتمع الكويتية في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٤ نقلاً عن المصادر المذكورة.

(٢) انظر: تصدير الناشر لكتاب (محمد مؤسس الدين الإسلامي ومؤسس إمبراطورية المسلمين) لمؤلفه جورج بوش الجد الكبير ١٧٩٦ ـ ١٨٥٩.

محاولات التنصير:

● ذكرت وكالة الأنباء الألمانية، أن بعثات تبشيرية ذهبت للعراق، على راسها جماعة: (فرانكلين جراهام) الذي يعتبر واحداً من أكثر رجال الدين النصارى تأثيراً في الولايات المتحدة، وتعرف جمعيته باسم (سامارتن بيرس)، وصرح جراهام بأن جماعته التنصيرية على اتصال بهيئات المعونة والإغاثة الأمريكية الموجودة في عمان بالأردن لتسهيل مهامها وعملها في العراق، ومن هذه الجمعيات (كاريتس جوردن) التي تعمل في العاصمة الأردنية، ولا يخفي جراهام أبداً نظرته المتطرفة تجاه الإسلام، وسبق أن صرح في بداية الحرب على أفغانستان أنه يرى الإسلام يمثّل (ديناً في منتهى الشر).

● وقد منح (بوش الابن) جراهام الأب الروحي لبوش والقس المشهور بتطرفه امتيازات التنصير في العراق، وقد تأهَّب لمدِّ أنشطته التنصيرية إلى العراق، وأفاد بأنه أرسل عديداً من الممثلين الكنسيين المسلحين بالأناجيل والأغذية لمساندة العراقيين في معاناتهم الحالية، كما أن منظمات أخرى مثل الكنيسة (المعمدانية الجنوبية) ـ التي تُعتبر أكبر كنيسة بروتستانتية أمريكية التي ساندت الغزو على العراق بكل قوة ـ أعلنت أنها على استعداد للعمل في العراق، وقال المتحدث باسم الكنيسة (المعمدانية الجنوبية): «بعيداً عن تقديم العون المادي للشعب العراقي فإن القضية الأساس هي الوصول إلى الحرية الحقيقية مع يسوع المسيح!!»[(١)].

حرب «الأرواح» في العراق:

● قال ديفيد رينيه: بصورة سرية واحتماءٍ بلافتة العمل الإنساني: تتدفق الجماعات النصرانية الأمريكية على العراق وهي تحمل أناجيل مترجمة إلى العربية وأشرطة فيديو وكتيبات دينية مبسطة ومصممة خصيصاً لـ «إنقاذ المسلمين من دينهم المزيف!»، وأحد أهم الجهات التي تقود هذه الحملة التنصيرية يحمل اسم المجلس التنصيري العالمي، وهو ذراع المعمدانيين الجنوبيين (جماعة بروتستانتية منتشرة في

---

(١) المرجع: انظر موقع:

http://alsaha.fares.net/sahat?128@150.rVDwgzNebVO800@1dd3f57

وموقع: http://elosboa.masrawy.com/13042003/132212news.htm

الجنوب الأمريكي، وتتسم تعاليمها بالتشدد وأفكارها بالتعصب).

● وقد أرسل رئيس فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجلس - اسمه (جون برادلي) - نداءً عبر البريد الإلكتروني إلى أتباع الكنيسة المعمدانية الذين يقدر عددهم بحوالي (١٦) مليون شخص يمثلون أكبر التجمعات البروتستانتية في الولايات المتحدة، وفي النداء ورد: **أنه لسنوات طويلة والمعمدانيون الجنوبيون يدعون الرب أن يفتح العراق بطريقة (ما) أمام الإنجيل، هذا الباب المفتوح الآن للنصارى يمكن أن يغلق بعد شهور قليلة، وعلينا أن نفهم جميعاً أن هناك حرب أرواح جارية الآن في العراق.** كما أن (جون هانا) حضر دورة تدريبية خاصة في تنصير المسلمين قبل مجيئه إلى العراق، وهو يقول باعتزاز: **إنهم في البداية أدخلوا إلى العراق (٨٠٠٠) نسخة من الإنجيل، إضافة إلى (مليون و ٣٠٠) ألف كتيب ديني، ويتطلعون في البعثات القادمة إلى الوصول بالأناجيل الموزعة إلى مليون نسخة.**

بعد سقوط الشيوعية بقي الإسلام خصماً وحيداً ومنافساً عنيداً حسب معتقدات (المحافظين الجدد)؛ لذلك فإن هناك مساع جادة لاختراق مجتمعاته، خاصة في التركيز على الشرق الأوسط، حيث الإيمان بفكرة معركة «هرمجدون» التي تقول الأسطورة إنها ستجري فوق أرض فلسطين بين قوى الخير (الولايات المتحدة وإسرائيل) وقوى الشر الممثلة في المسلمين أساساً وغير البروتستانت، وبانتصار الخير على الشر في تلك المعركة ستتم العودة الثانية للمسيح الذي سيحكم العالم لمدة ألف سنة!!.

يقول الكاتب الأستاذ فهمي هويدي معلّقاً على حرب الأرواح: «لقد خيّل إليّ أن تعصبهم وكراهيتهم للمسلمين جعلتهم ينشغلون بإخراج المسلمين من دينهم بأكثر من انشغالهم بإدخالهم في النصرانية، بمعنى أنهم معنيون بإشهار هزيمة الإسلام بأكثر من عنايتهم بإعلان انتصار النصرانية»[١].

● وقد وصف مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR) الجماعات التبشيرية النصرانية التي صاحبت القوات الأمريكية بأنها تهتم بالربط بين إعادة بناء العراق وتنصير أبناء الشعب العراقي المسلم[٢].

---

(١) انظر: مجلة المجلة عن حرب الأرواح في العراق (فهمي هويدي) العدد ١٢٥٠ (٣١/ ١/ ٢٠٠٤م).
(٢) انظر: عن (CAIR) الموقع الإلكتروني Http://www.cair-net.org

● وقال: جراهام: لقد جئت إلى الكويت تمهيداً لدخول العراق، فرغم أن نسبة المسلمين في العراق تشكل ٩٧٪ من إجمالي تعداد السكان إلا أننا يجب ألا ننسى أن النصرانية سبقت الإسلام في دخول العراق.. إنني هنا لدعم نصارى العراق، لكننا في الوقت ذاته نخطط لتقديم الدعم للمسلمين.

النزعة الدينية لبوش تجاه العراق:

وحول نزعة جورج بوش الابن الدينية التنصيرية نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» مقالاً جاء فيه: من جديد تثير لغة الخطاب الديني للرئيس جورج بوش الابن أزمة، فالرئيس الأمريكي بوش لا يخفي كيف أن معتقداته النصرانية التنصيرية تمثل جزءاً هاماً في القرارات التي يتخذها، فهو لم يتردد في الربط بين تلك المعتقدات وحربه على العراق، الأمر الذي لفت نظر المعارضين لسياسة شنِّ بوش للحرب على العراق.. حيث يعبر هؤلاء المعارضون عن قلقهم من أن فكرة التنصير أصبحت مهيمنة على كل تفكير بوش، الذي يقسِّم العالم ببساطة إلى معسكرين: معسكر الخير ومعسكر الشر، وأهم ما يشغل بوش هو الظهور بمظهر النصراني التقي المتمسك بالتعاليم النصرانية والمبادئ التنصيرية التبشيرية(١).

ومما لا شك فيه أن هذا الفكر التنصيري ألقى بظلاله على شخصية جورج بوش الابن الذي قال عن القس بيل جراهام المعروف بتوجهاته التنصيرية: إنه الرجل الذي قادني إلى الرب، وهو الرجل ذاته الذي جعل من جورج بوش شخصاً حريصاً على القراءة يومياً في كتاب للقس أوزوالد شامبرز، الذي سبق أن وصفته مجلة «نيوزويك» بأنه مات عام ١٩١٧ وهو يعظ الجنود البريطانيين والأستراليين بالزحف إلى القدس وانتزاعها من المسلمين(٢)، كما تفيد بعض التقارير أن عدد المنظمات التنصيرية التي دخلت العراق خلال عام ٢٠٠٣م بلغ نحو مائة منظمة(٣).

التمرد الأمريكي على المنظمات الدولية وأهدافها: (الفلوجة أنموذجاً):

كتبت صحيفة «النيوزويك» الأمريكية بعنوان (حرب الفلوجة لا تخضع

---

(١) انظر: نيويورك تايمز في ٦/ ٤/ ٢٠٠٣م.
(٢) مصدر جميع ما ذكر عن الدوافع الدينية والتنصير: انظر الموقع:
http://elosboa.masrawy.com/13042003/132212news.htm
(٣) المصدر: انظر موقع: (www.almokhtsar.com) في ١٧/ ٢/ ٢٠٠٤ هـ.

للقواعد)، وذكرت إحصائيات مرعبة عن القتلى المدنيين من العراقيين نقلاً عن المجلة الطبية البريطانية «لانسيت» التي نشرت دراسة موسعة، لتقدُر عدد قتلى العراق بعد سنة ونصف من الاحتلال الأمريكي (١٠٠,٠٠٠) قتيل معظم هؤلاء من القصف الجوي الأمريكي[١]، كما نشرت ذلك معظم الصحف البريطانية في الأسبوع الثاني من ديسمبر ٢٠٠٤، وأن الجرحى والمعوقين والمرضى أضعاف مضاعفة لتلك الأعداد، علماً أن السجون الأمريكية في العراق - حسب تصريح المسؤولين في الجيش الأمريكي - لا تستطيع استيعاب المزيد في أوائل عام ٢٠٠٥، وذلك حسب ما أشارت إليه صحيفة «الحياة» نقلاً عن «نيويورك تايمز»، حيث بلغ عدد السجناء حوالي (٨٩٠٠) شخص، وكما تتم الاغتيالات للنفوس البريئة مع تغييب متعمَّد لوسائل الإعلام الحرة، وللمنظمات الدولية السياسية والإنسانية والحقوقية والإغاثية. والفلوجة خير شاهد على أن العراق حالة دراسية قوية لإثبات المرحلة التاريخية الجديدة للعالم، مرحلة الهيمنة الأمريكية وإقصاء (المنافسين أو الخصوم) تحت مسمى (الحرب على الإرهاب)[٢].

وقد كتبت نعومي كلاين Naomi Klein في «الغارديان» البريطانية - تحت عنوان (في العراق: تصفي أمريكا من يتجاسرون على عدِّ الموتى) - مقالين لها عن الفلوجة في العراق، فكان اعتراض السفير بالإنابة (جونسون) من سفارة الولايات المتحدة بلندن؛ مما حدا بالكاتبة إلى أن تقول في مقالها الآخر: من النادر جداً لمسؤولي سفارة الولايات المتحدة ربط أنفسهم علانية بالصحافة الحرة في دولة أجنبية!! وتشير الكاتبة إلى تقارير بأن المئات من المدنيين قتلوا، جاءت تلك المعلومات من ثلاثة مصادر رئيسة هي: الأطباء، وصحفيوا التلفزيونات العربية، وعلماء الدين في العراق، فقد تم جمع الإحصاءات وأسماء الموتى من أربع عيادات رئيسة حول المدينة ومن مستشفى الفلوجة العام. بينما أبلغ الأطباء عن أعداد الموتى، وكانت قناتا (الجزيرة و العربية) هما اللتان وضعتا الجانب الإنساني على تلك الإحصاءات، وبثت كلتا الشبكتين صوراً للنساء والأطفال المشوّهين في كافة أنحاء العراق والعالم الناطق بالعربية. كما أبرز علماء الدين البارزون في العراق تقارير الإصابات الكثيرة بين المدنيين الواردة من الصحفيين والأطباء. وألقى الكثير منهم خطباً نارية تدين الهجوم، موجهين حشود المصلين ضد

(١) انظر: مجلة النيوزويك الأمريكية (٣٠ نوفمبر / ٢٠٠٤).
(٢) انظر: صحيفة الحياة اللندنية ٥/ ٣/ ٢٠٠٥م.

القوات الأمريكية، وأثاروا الانتفاضة التي أجبرت القوات الأمريكية على الانسحاب.

أنكرت السلطات الأمريكية أن المئات من المدنيين قتلوا أثناء حصار نيسان أبريل ٢٠٠٤، وهاجمت مصادر هذه التقارير(١)، وتؤكد «الغارديان» البريطانية قائلة: إن القوات الأمريكية حاصرت الفلوجة مرة أخرى شهر أكتوبر ٢٠٠٤، لكن في هذه المرة تضمن الهجوم وسيلة جديدة: تصفية الأطباء والسيطرة على المستشفيات، وتصفية الصحفيين وعلماء الدين الذين وجهوا اهتمام الرأي العام إلى الإصابات بين المدنيين، وقد كتبت الكاتبة البريطانية «كلاين» عن هذه التصفيات فقالت: عن تصفية الأطباء:

«كانت العملية الكبرى الأولى من قبل مشاة البحرية الأمريكيين والجنود العراقيين هي اقتحام مستشفى الفلوجة العام، واعتقال الأطباء ووضع المستشفى تحت السيطرة العسكرية، وأوردت صحيفة «نيويورك تايمز» أن المستشفى اختير هدفاً مبكراً، لأن الجيش الأمريكي اعتقد أنه كان مصدر الإشاعات حول الإصابات الثقيلة، موضحة أن الجيش الأمريكي ينوي هذه المرة خوض حربه الخاصة بالمعلومات. ونقلت «صحيفة لوس انجلوس تايمز» عن طبيب قوله: إن الجنود «سرقوا الهواتف الجوالة في المستشفى لمنع الأطباء من الاتصال بالعالم الخارجي». وتم قصف عيادة صحية طارئة تحولت إلى أنقاض إضافة إلى صيدلية الإمدادات المجاورة. وقال الدكتور سامي الجميلي ـ الذي كان يعمل في العيادة ـ: إن القنابل تسببت في قتل (١٥) مساعد طبيب، وأربع ممرضات و (٣٥) مريضاً، وذكرت «لوس انجلوس تايمز» أن مدير مستشفى الفلوجة العام أخبر جنرالاً أمريكياً بموقع مركز المدينة الطبي المؤقت قبل ضربه. وعندما انتقل القتال إلى الموصل تم استخدام وسيلة مماثلة: عند دخول القوات الأمريكية والعراقية المدينة سيطرت القوات الأمريكية على مستشفى الزهراوي فوراً».

وقالت الكاتبة عن تصفية الصحفيين:

«جاءت الصور عن حصار الفلوجة شهر أكتوبر بشكل خاص تقريباً من المراسلين المنضوين للقوات الأمريكية؛ لأن الصحفيين العرب الذين غطوا حصار شهر أبريل من

---

(١) انظر: عن كل ما سبق الكاتبة البريطانية نعومي كلاين Naomi Klein الغارديان البريطانية في ٢٦/١١/ ٢٠٠٤، وانظر المقال (الثاني) في ٤/ ١٢/ ٢٠٠٤ وانظر (U.S.A Today) في ١١/ ٤/ ٢٠٠٤م.

المنظور المدني تمت تصفيتهم عملياً، فقناة الجزيرة لم يكن لديها آلات تصوير على الأرض، لأنها منعت من تغطية الأخبار في العراق بشكل غير محدد، أما قناة العربية فكان لها مراسل صحفي هو عبدالقادر السعدي في الفلوجة لكن في ١١ نوفمبر اعتقلته القوات الأمريكية واحتجزته طوال فترة الحصار، وقد أدانت منظمة «مراسلين بلا حدود» والاتحاد العالمي للصحفيين اعتقال السعدي. وهذه ليست المرة الأولى في العراق التي يواجه فيها الصحفيون هذا النوع من التخويف. فعندما غزت القوات الأمريكية بغداد في أبريل ٢٠٠٣ حثَّت القيادة المركزية الأمريكية كل الصحفيين غير المنضوين لها على ترك المدينة، أصرَّ بعضهم على البقاء، ودفع ثلاثة منهم على الأقل حياتهم ثمناً لذلك. وفي الثامن من نيسان أبريل قصفت طائرة أمريكية مكاتب الجزيرة في بغداد ،مما أدى إلى مقتل مراسلها طارق أيوب. ولدى الجزيرة مستندات تثبت أنها أعطت تفاصيل موقعها إلى القوات الأمريكية. وفي اليوم نفسه أطلقت دبابة أمريكية النار على فندق فلسطين مما أدى إلى مقتل خوزيه موزو من الشبكة الإسبانية، وتليسينك وتاراس بورتسيك من رويترز»[١].

وعن تصفية علماء الدين فقد قالت كلاين:

«كما هو الحال بالنسبة للأطباء والصحفيين تم أيضاً استهداف عديدٍ من علماء الدين، الذين تحدثوا بصراحة ضد حالات القتل في الفلوجة. في ١١ نوفمبر اعتقل الشيخ مهدي الصميدعي رئيس الهيئة العليا للدعوة والإفتاء والإرشاد. ووفقاً لـ «أسوشيتد بريس» دعا الصميدعي الأقلية السنية[٢] في البلاد إلى بدء حملة عصيان مدني إذا لم توقف الحكومة العراقية الهجوم على الفلوجة. وفي ١٩ نوفمبر ذكرت «أسوشيتد بريس» أن القوات الأمريكية والعراقية اقتحمت مسجداً سنياً بارزاً، مسجد أبي حنيفة في الأعظمية وقتلت ثلاثة أشخاص واعتقلت ٤٠ بمن فيهم عالم الدين الرئيس وهو معارض آخر لحصار الفلوجة.

---

(١) أصدر الباحث الفلسطيني (باسل النيرب) دراسة وثائقية في هذا الموضوع، وضّح فيه جرائم الأمريكيين في قتل الإعلاميين في كتابه (قتل الشهود) فيه معلومات موسعة في هذا الجانب.

(٢) يلاحظ أن مصطلح (الأقلية السنية) ظهر بعد سقوط بغداد على يد القوات الأمريكية، والمعروف سابقاً ولاحقاً أن الطائفة السنية أكثرية، ولمعرفة المزيد انظر كتاب الباحث العراقي الأستاذ (طه الدليمي) عن أعداد سكان العراق سنة وشيعة. وقد عرض الكتاب ملخصاً في مجلة البيان العدد (٢١٨) لشهر شوال ١٤٢٦هـ-نوفمبر ٢٠٠٥م (المؤلف).

تقول الكاتبة كلاين: «نحن لا نعدُّ الجثث، حسب تعبير الجنرال تومي فرانكس من القيادة المركزية الأمريكية. السؤال هو: ماذا يحدث للأشخاص الذين يصرون على عدِّ الموتى؟ الأطباء الذين يجب أن يعلنوا موت مرضاهم، الصحفيون الذين يوثقون هذه الخسائر، علماء الدين الذين يشجبون هذه الأعمال؟ في العراق يتزايد الدليل ولكن يتم إسكات هذه الأصوات بشكل منظم من خلال وسائل متعددة؛ من الاعتقالات الجماعية، إلى الهجوم على المستشفيات ومنع وسائل الإعلام، ومن خلال هجوم جسدي علني لا تفسير له» إلى أن قالت الكاتبة: «أيها السفير ـ الأمريكي بلندن ـ أعتقد أن حكومتك وأتباعها من العراقيين يشنُّون حربين في العراق: حرب ضد الشعب العراقي، قتل فيها ما يقدر بـ ١٠٠ ألف شخص. والحرب الأخرى على الشهود»(١).

كما أفادت هيئة علماء المسلمين في العراق عن هذا الموضوع في مؤتمر الدوحة بقطر (الحملة العالمية لمقاومة العدوان) الذي أقيم في الدوحة بقطر بتاريخ ٢٤ـ٢٧ في فبراير ٢٠٠٥ ونشر في موقع الرابطة العراقية: أنه حتى شهر فبراير ٢٠٠٥ كان هناك (٢٠) شهيداً من علماء وأعضاء في الهيئة، ومن ضمنهم أخو الشيخ حارث الضاري وأخو الشيخ محمد بشار فيضي، كما أن هناك (٨٠) عالماً من أعضاء الهيئة أسرى في السجون الأمريكية في العراق(٢).

الفلوجة جريمة حرب:

وصف البروفيسور «تشومسكي» الهجوم الأمريكي على الفلوجة بأنه يمثِّل أحد جرائم الحرب الكبرى، وذلك في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة (لفت هوك) الأمريكية وقال فيها: «الرئيس جورج بوش مؤهَّل تماماً أن يكون عرضة لعقوبة الموت بموجب معاهدات جنيف والقانون الأمريكي بسبب تلك الجريمة وحدها». «لم تقم الولايات المتحدة بنقل النساء والأطفال إلى خارج الفلوجة، لقد قصفتهم.. كان هناك ما يقرب من شهر كامل من القصف، كان قصفاً شاملاً للمدينة، وإذا كان هناك من تمكَّن أن يخرج بطريقة ما، فهم ليسوا أكثر من مائتي ألف شخص فرّوا، أو خرجوا بطريقة ما، لا نعرف ماذا حصل داخل المدينة؟».

---

(١) انظر: عن التصفيات للفئات الثلاث الغارديان البريطانية في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٤، وكذلك في ٤/ ١٢/ ٢٠٠٤ وملخصاً عن المقالين انظر صحيفة الاقتصاد السعودية في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٤م.

(٢) انظر موقع الرابطة العراقية: www.IRAQIRABITA.org.

«الخطوة الرئيسة الأولى للهجوم تمثّلت أساساً في الاستيلاء على المستشفى العام في الفلوجة، ويمكننا أن نخمّن ماذا حصل في المدينة، لقد أخذ الجنود الأمريكان مرضى من أسرّة المرض، وتم إجبار مرضى وأطباء على الانبطاح على الأرض، وقد غُلّت أيديهم بالقيود وهم تحت أقدام الجنود».

وأضاف: «هناك خرق خطير لمعاهدات جنيف، التي تقول من دون لُبس: إن المستشفيات وكادرها الطبي والمرضى ينبغي أن يكونوا جميعهم - من دون استثناء - محميين من قبل الأطراف المتحاربة في أي نزاع كان. . لا يمكننا أن نعثر على خرق لمعاهدات جنيف أكثر خطورة من هذا الخرق». . على حدُ تعبيره.

ويقول: «إن عقوبة ارتكاب خروقات خطيرة لمعاهدات جنيف هي الإعدام، هذا لا يعني أن الجندي هو من يخرق المعاهدات لكن ذلك يعني القادة».

«إذا ما أخذنا النص التشريعي حرفياً كلمة بكلمة فسنجد أنه يشمل الولايات المتحدة».

شرحت «النيويورك تايمز» الأمرَ بهدوء بقولها: «جرى اقتحام المستشفى، لأن القيادة العليا للقوات المسلحة الأمريكية وصفته بأنه متنفَّس دعائي للمقاتلين، ولأن المستشفى يذكر عدد القتلى والإصابات».

يضيف: «أنا شخصياً لا أعرف إذا كان النازيُّون قد عملوا أعمالاً مشابهة لتلك»!! . وقال: «لقد أصبحنا مثل كوريا الشمالية نخفي الحقائق أو لا نعلمها كي يأتي آخرون يضخّمونها. . ولنفترض جدلاً أنها كانت كذلك، فهذا يعني ضمناً أننا ننفّذ جريمة حرب كبرى».

«وكل هذا ليس سوى جريمة حرب واحدة، وجزء صغير من مجازر عامة أكبر» على حدُ تعبير «تشومسكي»، وطبقاً لمبادئ محكمة «نورمبرغ» التي أطلقتها الولايات المتحدة ومضت بها فقد خلصت المنظمات إلى نتيجة منها، أن الأعمال الفظيعة التي تعقبُ الغزو يحاسب عليها الغازي، وعلى هذا فإن تضاعف معدلات سوء التغذية وأعداد القتلى التي ربما تصل إلى (١٠٠,٠٠٠) ضحية، وجرائم الحرب الخطرة في الفلوجة كلُّها مجرد حاشية، أو مجرد هامش في كتاب الجرائم الدولية الكبرى.

«إن ما قامت به أمريكا وغيرها يتجاوز بمسافة بعيدة جداً نطاق أي نشاط إرهابي آخر».

ويقول تشومسكي أيضاً:

(الأمر يتجاوز إطار «المدنية» ضد «البربرية»، إنها بربرية من جانبنا نحن).

«أرئ أن هناك حالة منافية للعقل.. فقمة الحضارة الغربية ترتكب مجازر ضد البشرية جمعاء.. لقد ارتكبت أسوأ بربرية منذ الغزو المغولي لبغداد.. نعم إنها أسوأ بربرية منذ الغزو المغولي».

ويطرح تشومسكي في آخر المقابلة سؤالاً ليتركه دون جواب: «أيُّ نوع من العلاقة يمكن للمرء أن يُؤسِّس بين دول تسمو إلئ قمة الحضارة، لكنها ترتكب أعمالاً هي في قمة البربرية؟»(١).

ويذكر الدكتور زين العابدين الركابي أن (مؤسسة أيبسوس) أجرت استطلاعاً حول أهلية أمريكا لنشر الحرية الديمقراطية في العالم!! فكانت نتائج الاستطلاع بعدم الموافقة على الأهلية حسب النسب التالية: (فرنسا ٨٤٪، ألمانيا ٨٠٪، بريطانيا ٧٠٪، أمريكا ذاتها ٥٣٪)(٢).

وبعد هذا كله فقد أصبحت الحريات الإعلامية وحتئ الحقوق الإنسانية خصماً أو منافساً جديداً للهيمنة الأمريكية في عصر الحرب العالمية الرابعة (حرب الإرهاب)!! لتكون من ضحايا الحرب على الإرهاب.

ويؤكد كثيراً مما ذكر ما أشارت إليه الكاتبة الأمريكية (هيلينا كوبان) التي ألفت خمسة كتب عن جملة قضايا دولية، حيث وجهت رسالة مفتوحة للرئيس الأمريكي بوش الابن للفت انتباهه إلئ ما يجب فعله غير حرب العراق والإرهاب، وقد أبرزت قضايا أخرئ لم تُحسم، وكانت الرسالة بعنوان (إلئ أين نحن سائرون؟) وكان مما قالت: «الهجوم المنفرد على العراق الذي لا يدعمه مبرر واضح، ولا تفويض من الأمم

---

(١) انظر: عن أقوال تشومسكي صحيفة الوطن السعودية في ٥/ ٣/ ٢٠٠٥ نقلاً عن لفت هوك الأمريكية... وانظر موقع تشومسكي www.Zmag.org

(٢) انظر: عن مؤسسة أيبسوس صحيفة الشرق الأوسط في ١٢/ ٣/ ٢٠٠٥م.

المتحـدة، سوف يراه الجميـع وفي كل أرجاء العـالم بأنه تكريس لسياسة (القوة تفرض الصواب)، أمر مثير للفزع إذا ما فكرنا كيف يكون عليه حال العالم إذا حذت بقية الحكومات حذو الولايات المتحدة!!(١) .

منظمة العفو الدولية تنادي:

أصدرت منظمة العفو الدولية عدة تقارير تكشف حجم الانتهاكات على يد قوات التحالف الأمريكي البريطاني، وكانت التقارير تشير إلى عدة نقاط، من أبرزها: استعمال الأسلحة الفتَّاكة بالمدنيين، إدارة القضاء والتعذيب وسوء المعاملة، العنف وانعدام القانون، انعدام الأمن، انتهاكات غير مسبوقة في حقوق الإنسان، وتقول تقارير المنظمة: «بحسب القيادة الوسطى الأمريكية فإن قواتها استخدمت (١٠٧٨٢) قذيفة عنقودية، كانت تحوي (١,٨) مليون قنبلة صغيرة على الأقل، كما استخدمت القوات البريطانية (٧٠) قذيفة من النوع نفسه أطلقت من الجو، و (٢١٠٠) أخرى أطلقت من الأرض تحوي (١١٣١٩٠) قنبلة صغيرة. وبرغم أن شنَّ الهجمات بالذخائر العنقودية محفوف بأخطار بالغة في المناطق الآهلة بالسكان فقد عمدت القوات البرية الأمريكية والبريطانية إلى استخدام هذه الأسلحة مراراً كما تقول منظمة هيومن رايتس ووتش»(٢) .

ومن تقارير منظمة العفو الدولية التي تكشف حجم المأساة ما صدر بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٠٣ وثيقة رقم (MDE 14/085/2003) التي اشتملت على توصيات، من أهمِّها: حثُّ دول الاحتلال ـ باعتبارها دول احتلال ـ على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي الذي يشمل استعادة النظام العام والأمن حسب المادة (٤٣ من أنظمة لاهاي)، وأنها مُلْزَمَةٌ بتأمين المؤن الغذائية والإمدادات الطبية حسب المادة (٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة). ومنها ما صدر بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٤ وثيقة رقم (MDE 14/006/2004)(٣).

---

(١) عن الرسالة المفتوحة للرئيس الأمريكي انظر صحيفة الرياض في ١٢/ ١/ ٢٠٠٣م نقلاً عن صحيفة كريستيان ساينس مونتور الأمريكية.
(٢) عن الإحصائيات والمنظمات انظر:
www.aljazeera.net/NR/exeres/5BEC8CF2-931C-4256-A80C-D8F431745146.htm 9/11/1425
(٣) يمكن الرجوع إلى محتويات تقارير منظمة العفو الدولية إلى الموقع التالي:
http:// ara.amnesty.org.

ويتضح إقصاء وتهميش (الخصوم أو المنافسين الجدد) حتى على مستوى الغذاء والدواء، فقد كتب «كارل فيك» من بغداد عن تحقيقات أجرتها الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة قائلاً: «بعد (٢٠) شهراً من سقوط نظام صدام معدّل سوء التغذية في العراق يناظر «بوروندي» الأفريقية، وأعلى في معدّله من دولة أوغندا وهاييتي، وقد ذكر أرقاماً مذهلة، منها: أن (٤٠٠) ألف طفل عراقي يعانون من الهزال نتيجة نقص العناصر الغذائية اللازمة، كما أن جمعية خيرية تسمى (ميد أكيت) عبرت عن واقع العراق بأنه كارثة صحية، وأطلقت تقريرها بعنوان (آثار الحرب المستمرة: الصحة في العراق ٢٠٠٤) وقال مايك رونسون المدير التنفيذي للجمعية: العمل الحاسم مطلوب حالياً لوضع حدٍّ للكارثة الصحية في العراق»[1].

والمهم في هذه الحالات كلها (فلسطين وأفغانستان والعراق) أنها أسهمت في كشف حقيقة بعض المصطلحات أو الشعارات، التي من أجلها شُنّت بعض الحروب، ومنها (الحرية، الديمقراطية!! والإرهاب!!) حيث كان اللعب والاستغلال والمتاجرة في تلك. كما أن هذه الحالات كشفت حجم انتهاك القوانين الدولية السياسية والإنسانية والإغاثية، والحجم الكبير لمخلفات تلك الحروب؛ وما خلفته من مآسٍ وضحايا بريئة، ولا سيما أن الغياب أو التغييب الكامل للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة - التي تم تقويض قوانينها في حالة العراق - برزَ بشكل واضح. وكذلك تم تغييب المؤسسات الخيرية الإسلامية بشكل أوضح في ظل قوانين مكافحة الإرهاب، وقوانين الأدلة السرية، ومنع الحوالات الخارجية للمؤسسات الخيرية الإسلامية، وتقليص وسائل التبرعات، وهي القوانين التي طُبِّقت على كثير من المؤسسات الخيرية الإسلامية ومعظم الدول، حتى أصبحت أفغانستان والعراق وفلسطين - كنماذج - من الضحايا البريئة لما يسمى بحرب الإرهاب، حيث حُرمت تلك الدول من أبسط احتياجاتها؛ من الغذاء والدواء والتعليم والإغاثة حينما أُوصدت أبواب المؤسسات الخيرية الإسلامية لتزداد الضحايا.

وصاحبَ ذلك تغييبٌ لمعظم المصادر الإعلامية التي يمكن أن تعبِّر عن حجم المأساة وحجم الضحايا البريئة لتكون هي الأخرى كذلك!! وفي الفصل القادم والذي يليه المزيد من الأدلة التي تكشف حقيقة الدوافع والأهداف.

---

(١) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٤، وانظر: نفس الصحيفة في ١/ ١٢/ ٢٠٠٤.

الفصل السادس

الأخطاء والتجاوزات

بين المنظمات الإسلامية وغير الإسلامية

- أولاً: المنظمات الإسلامية (أخطاء وشبهات).

الأول: الارتباط الحكومي.

الثاني: ارتباط الدعوة الإسلامية بالإغاثة.

الثالث: دعم الحركات الجهادية!!

الرابع: الحركة النقدية (واردات ومصروفات).

- ثانياً: تجاوزات بعض المنظمات غير الإسلامية: (الراقصون في الأزمات).

١ - دعم الإرهاب المحلي والعالمي.

٢ - المنظمات ودعم الحركات الانفصالية.

٣ - تبرعات لخدمة الإرهاب.

٤ - استغلال الإغاثة في تغيير الدين والثقافة!!

(فإن الواجب المدني والديني، وكذلك المهام الحكومية والدينية في المملكة العربية السعودية أمور متداخلة. وهذه الآلية تخلق بعض التعقيدات للحكومة السعودية). [من تقرير الكونجرس الأمريكي]

(الإغاثة الإنسانية الغربية حتى ولو كانت ذات مظهر علماني فإنها ذات جذور للقيم اليهودية المسيحية. هذه المشكلة ظلَّت لمدة طويلة مؤثرة في منظمة الصليب الأحمر، الذي تأسس عام ١٨٦٣م أثناء الحرب الصربية). (ففي أوقات عدة شارك رجال دين نصارى في تسهيل عملية التزويد بالسلاح لنصرة قضايا كانوا يتعاطفون معها. وقد حدث ذلك في إيرلندا كما حدث في نيجيريا إبّان الحرب في إقليم بيافرا).

[الباحث البريطاني جوناثان بنثال]

(إن تعامل أمريكا وموقفها من الإسلام بدأ يتغيّر ويأخذ وجهة معاكسة، فخلال الحرب الباردة كان الإسلام يبدو حليفاً للغرب، وكانت الدول الإسلامية خصماً للشيوعية الملحدة، وكان المجاهدون الأفغان آنذاك أبطالاً في التغطيات الإعلامية في نظر الشعب الأمريكي). [الكاتب الأمريكي آرثر لوري]

(نعرف جميعاً خطر التعصب الإسلامي!! لكن أكبر تهديد للحرية في أمريكا قد يأتي من أنواع أخرى من الأصولية، كالأصولية اليهودية، واليمين المسيحي المتصهين). [الكاتب البريطاني روبرت فيسك]

أولاً: المنظمات الإسلامية (أخطاء وشبهات)

هناك أخطاء من بعض المنظمات الإسلامية، أو أخطاء من مكاتبها الفرعية، أو أخطاء من بعض موظفيها، أو بعض المتطوعين معها وهي أخطاء لم تذكرها الإدارة الأمريكية عن المؤسسات الخيرية الإسلامية وتحتاج إلى تصحيح، وهناك شبهات تحتاج إلى بعض الإيضاح؛ وحسب رأي أغلبية المحللين لهذه القضية، هناك دعاوى واتهامات سوّقت لها الآلة الإعلامية الأمريكية والدولية؛ وهي غير دقيقة وتفتقد الأدلة، والمقام هنا ليس عن الإيجابيات الكبيرة التي تحققت من المؤسسات الإسلامية.

ولكن عن بعض السلبيات التي يرى معظم منسوبيها أنها تتلازم مع العمل وتوجد في أي قطاع، ويتأكد تلازمها مع النجاح قائلين حسب المثل (كفى المرء نُبلاً أن تُعدَّ معايبه)، ومن تلك الأخطاء أو الشبهات أو السلبيات التي يتطلبها المقام في هذا الكتاب والمرتبطة بموضوع هذا الكتاب ما يلي:

الأول: (الارتباط الحكومي):

يشكل القطاع الخيري غير الحكومي قطاعاً عالمياً مستقلاً عن القطاع العام الحكومي وعن القطاع الخاص التجاري، بل إن نجاح القطاع الخيري ثمرة استقلاله، وقوته ناتجةٌ من خلال إدارته الأهلية وليست الحكومية، فهو قطاع مساند للدولة، ولكنه مستقل غير حكومي، وجميع تسمياته في دول العالم تدل على ذلك:

فهو القطاع المستقل (Independent Sector) في بعض دول العالم.

وهو القطاع غير الحكومي (Non - Governmental Sector) في دول أخرى.

وهو القطاع غير الربحي (Non - Profit Sector) في بعضها الآخر.

وتسميه الأمم المتحدة القطاع الثالث (Third Sector)، فهو ليس بجزء من القطاع الأول الحكومي، أو الثاني التجاري، وكثيرة هي التقارير والتحليلات أو الحملات الإعلامية التي تنعت سلباً العملَ الخيري في العالم العربي بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي والسعودية بشكل خاص بأنه مرتبط بالحكومات، أو أنه جزء من القطاع الحكومي يعمل بالأجندة الحكومية، ويدار من قبل مسؤولي القطاع الحكومي،

وتَعتَبر تلك التقارير والتحليلات أن هذا الارتباط الحكومي خطأ يجب أن تُحاسب عليه الحكومات والمؤسسات الخيرية الإسلامية على حدٍّ سواء، ويمكن مناقشة هذا الارتباط بعد استعراض شيء يسير من تلك الكتابات أو التقارير الإعلامية.

كتب مؤلفا كتاب الهلال الخيري عن الارتباط الحكومي، ومما قالاه: «تصف المنظمات الكبرى في السعودية نفسها في المطبوعات العربية على أنها «أوقاف»، إلا أنها أكثر تميزاً في خصائصها كتابع للدولة أو منظمات غير حكومية تنظمها الحكومة»(١).

وفي هذا الصدد خلص المؤلفان إلى أن التوظيف السياسي أمر تعمل به كثير من الدول، ولكن المرفوض إدارياً أن تكون الحكومات مسؤولة عن هذا القطاع (واحد من أنواع التجاوب حول (ممارسات المؤسسات الإسلامية) هو الاعتراف حقيقة بأنه لا توجد منظمة خيرية في مأمن من التحليل السياسي، وأن المعونات الإنسانية والمساعدات التنموية على وجه الخصوص لها الأبعاد السياسية التي لا يمكن الهروب منها)(٢). وحسب رأيهما هذا فإن جميع المنظمات وعلى حدٍّ سواء لها أجندتها الخاصة التي تخدم سياسة بلدانها.

ومن خلال المقتطفات التالية سوف يدرك القارئ حجم الإشكال السياسي الناتج لدى الإدارة الأمريكية من جرّاء الارتباط الحكومي بالعمل الخيري «لقد تأكد بشكل صريح أن الأموال السعودية تتدفق من العديد من المصادر، وكان المصدر الرئيس لتمويل اللجنة السعودية لدعم الانتفاضة أن هذه اللجنة وكالة حكومية يديرها وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز»(٣).

«وعلى صعيد السياسة الخارجية، يتجسد دور الأمير نايف وزير الداخلية السعودي في دعم الفلسطينيين، ولذلك فهو يترأس الصندوق السعودي لدعم الانتفاضة الفلسطينية»(٤).

(١) انظر: كتاب الهلال الخيري. تأليف بنثال وبيليون (الباب الثاني).
(٢) بينثال وبيلون« الهلال الخيري» - The Charitable Crescent ص ٤.
(٣) انظر: مجلة إنسايت الأمريكية في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٢ كينيث آر تمير مان تحت عنوان وثائق تثبت صلة السعودية بالإرهاب وانظر الموقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=826
(٤) انظر: مجلة فورين افيرز- يناير- فبراير ٢٠٠٤ مايكل سكوت دوران تحت عنوان التناقض السعودي وانظر الموقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=826

وقد ركزت صحيفة «الواشنطن بوست» على ما اعتبرته عاملاً سلبياً في العمل الخيري ومما قالت: «جدير بالذكر أن وزير الشؤون الإسلامية السعودي صالح آل الشيخ هو رئيس مجلس إدارة مؤسسة الحرمين».

«هيئة الإغاثة تشكل ذراع العون الإنساني لرابطة العالم الإسلامي وهي شبه رسمية ومنبر دعائي للمملكة العربية السعودية، ففي مارس ١٩٩٧م شكر الدكتور عبدالله العبيد أمين عام رابطة العالم الإسلامي السابق الملك فهد لدعمه المستمر للرابطة، مشيراً إلى أن الحكومة السعودية قد زوّدت الرابطة بأكثر من ١,٣٣ بليون دولار أمريكي منذ عام ١٩٦٢م».

«إن تضارب العمل الدعوي السعودي والشكوك التي دارت حول تمويل الإرهاب في مؤتمر «سان ديجو San Diego» تفسر الخطر والاستفزاز الذي يمثله الجهد الذي تنفق فيه المملكة العربية السعودية مليارات الدولارات لنشر دينها حول العالم».

«هناك موضوع آخر يتعلق بالتمويل الدولي لمؤسسة الحرمين، وهي مؤسسة خيرية كبرى تدعمها الحكومة السعودية، أُنشئت من أجل الترويج للمذهب الوهابي ا، ويشار إليها في بعض الأحيان (طريقة يونيتد السعودية) وهذا تشبيه بمؤسسة أمريكية لها طريقة خاصة تهتم بالفقراء والمحتاجين». وقال «جون اسبوزيتو John L. Esposito» من جامعة جورج تاون George Town University: لقد أسفرت الجهود الدينية السعودية عن تصدير مذهب إسلامي شديد الخصوصية، والانغلاق إلى الجالية المسلمة في الولايات المتحدة، يهدف إلى جعلهم أكثر انعزالاً في المجتمع الذي يعيشون فيه.

«إن تصدير المذهب الوهابي إلى جميع أنحاء العالم على نطاق واسع، بدأ في عام ١٩٦٢م وذلك عندما قام آل سعود حكام المملكة العربية السعودية بتمويل رابطة العالم الإسلامي من أجل تشجيع «التضامن الإسلامي». لقد كان آل سعود يسعون إلى مواجهة تيار القومية العربية الذي كان يقوده الرئيس المصري جمال عبدالناصر، والذي كان ينادي بإسقاط الحكومات الملكية»(١).

ويشير التقرير الصادر من اللجنة المشكلة من الكونجرس في التحقيق في اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر في الفصل السابع بعنوان (الحرمين حالة دراسية) الصادر في

---

(١) مصدر النقاط السابقة: صحيفة واشنطن بوست في ١٩/ ٨/ ٢٠٠٤م.

٢٢/ ٧/ ٢٠٠٤؛ إلى أن من سلبيات ومخاطر العمل الخيري في السعودية أنه مرتبط بالقطاع الحكومي (الحكومة)، حيث يقول التقرير: «وعلى الرغم من أن كلاً من الحكومة السعودية ومؤسسة الحرمين تقولان بأن الحرمين مؤسسة خاصة، إلا أنها تتمتع بعلاقات معتبرة مع الحكومة السعودية، فهناك اثنان من الوزراء في الحكومة يلعبان دوراً إشرافياً على مؤسسة الحرمين (سواء كان ذلك اسمياً أو غير ذلك)، وهناك بعض الأدلة على أن بعض المسؤولين السعوديين من ذوي الدرجات الوظيفية الدنيا لديهم تأثير مهم على فروع مؤسسة الحرمين خارج المملكة العربية السعودية، كما أن الحكومة السعودية ظلت تقدم دعماً مالياً لمؤسسة الحرمين في السابق، إلا أنه قد تناقص في السنوات الأخيرة»(١)، كما أكدت الحالة الدراسية سلبية هذا الارتباط قائلة: «فإن الواجب المدني والديني، وكذلك المهام الحكومية والدينية في المملكة العربية السعودية أمور متداخلة، وهذه الآلية تخلق بعض التعقيدات للحكومة السعودية»(٢).

وعن الارتباط بين العمل الخيري الديني والحكومة السعودية قال التقرير السابق: «جهود الحكومة السعودية في مكافحة تمويل الإرهاب لم تكن مستساغة في الداخل، فقد كانت راضية عن تفويضها المؤسسة الدينية الرسمية لسنوات عديدة للإشراف على جميع النشاطات الدينية، بما في ذلك تلك التي تقوم بها الجمعيات الخيرية، ولذلك كانت متردِّدة في تحدِّي تلك المجموعة، وقد كان التحدي يكمن في إيجاد وسيلة لممارسة الرقابة على الجمعيات الخيرية والمساجد والزكاة والصدقات، دون المساس باستقرار البلاد»(٣).

دراسات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:

وقد كتب معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عن هذا الارتباط حيث قال: «ويبدو أن الدبلوماسيين السعوديين في الخارج يلعبون دوراً رئيسياً في تمويل المنظمات الإسلامية المتطرفة في الغرب، وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) انظر: حالة دراسية، تقرير صادر من لجنة تحقيق اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ص ٢، وانظر الموقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1830

(٢) انظر: السابق ص ٢ ـ ٣.

(٣) انظر: الحرمين حالة دراسية، تقرير صادر من الكونجرس الامريكي ص ١٧ وانظر الموقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1830..

وأوروبا، فهناك قائمة طويلة بالمتطرفين الإسلاميين الذين لهم علاقة بمسجد النور في برلين المموّل من شخص سعودي»(١).

«وفي الوقت نفسه فإن المنظمات الخيرية في السعودية التي تستحوذ على نسبة كبيرة من أموال العمل الخيري يترأسها أعضاء في العائلة المالكة السعودية أو أشخاص من النخبة الحاكمة»(٢).

«الاختبار الحقيقي للجهود السعودية في محاربة تمويل الإرهاب تقابله الرغبة في محاسبة النخبة السعودية.. فهل سيتخذ السعوديون إجراءات صارمة ضد تمويل الإرهاب المسؤول عنه شخصيات تشاركهم أعمالهم، والنخبة في العائلة المالكة، والمنظمات الخيرية، والمصارف؟»(٣).

«وقد أبلغ مسؤول أمريكي مجلة «تايمز» في سبتمبر ٢٠٠٣م قائلاً: يبدو أن السعودية لا تزال تقوم بحماية منظمات خيرية لها ارتباط بالأسرة المالكة وأصدقائها»(٤).

أما صحيفة «واشنطن بوست» فقد كتبت في الثاني من أكتوبر ٢٠٠٣م قائلة: «أن صالح آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودي كما هو رئيس مجلس إدارة مؤسسة الحرمين الخيرية فإنه أيضاً رئيس للندوة العالمية للشباب الإسلامي»(٥).

«ونظراً للعلاقات الوثيقة بين الحكومة السعودية وهيئة الإغاثة، ورابطة العالم الإسلامي، فلن يكون غريباً إذا ما تقاعست الحكومة السعودية عن اتخاذ إجراءات واضحة ضدهما»(٦).

---

(١) انظر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى - ٢٠٠٣/٩/١٠ م ماثيو ليفيت بعنوان فتنة من الداخل، ترجمة موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711..

(٢) انظر: نيوز ويك، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٣م جينفر باريت تحت موضوع بعنوان جذور العمل الخيري في الرياض، وانظر موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711.

(٣) انظر دراسات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢/ ٢/ ٢٠٠٤ ماثيو ليفيت انظر ترجمة موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711.

(٤) مجلة ناشونال ريفيو أون لاين (National Review Online) ١١/ ٢/ ٢٠٠٤م جوش لفكوتز وجوناثان ليفين.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق.

وقد حرص الكاتب الإسرائيلي (دوري جلد) على إثبات الارتباط الحكومي السعودي بالعمل الخيري حيث قال: «وفي السنوات الأخيرة، انكشفت الصلة بين الحكومة السعودية ومنظماتها الخيرية الوهابية، من خلال شهادة أدلى بها ممثل منظمة رابطة العالم الإسلامي في كندا أمام محكمة كندية قائلاً:

أولاً: دعني أخبرك شيئاً واحداً؛ إن رابطة العالم الإسلامي التي تُعدُّ المنظمة الأم للإغاثة الإسلامية الدولية، منظمة ممولة حكومياً بالكامل.. وبمعنى آخر، أنا أعمل لحساب الحكومة السعودية.

ثانياً: تُعدّ منظمة الإغاثة الإسلامية الدولية فرعاً لتلك المنظمة - رابطة العالم الإسلامي - الذي يعني أن كافة أنشطتنا وخططنا كانت خاضعة لسيطرة الحكومة السعودية»(١).

ويؤكد «جون كايل» هذا الارتباط القوي قائلاً: «ومن الضروري هنا التأكيد على أنه على نقيض الادعاءات السعودية بأن المنظمات الخيرية، مثل: الحرمين، ورابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، هي منظمات مستقلة وغير حكومية، فإن ثمَّة دليلاً قاطعاً من المصادر السعودية يشير إلى أن تلك المنظمات تخضع لسيطرة حكومية كاملة وفي كثير من الأحيان يديرها مسؤولون حكوميون.. يضاف إلى ذلك أنه في أوائل عام ١٩٩٣م، أقرت المملكة تشريعاً بموجبه تجمع كافة التبرعات إلى المنظمات الخيرية الإسلامية في صندوق يديره أحد أمراء العائلة المالكة»(٢).

وتضيف إحدى الشهادات المقدمة للكونجرس ما ترى أنه خلط بين الأعمال الحكومية والأهلية قائلة: «ويتدفق بعض تلك الأموال من المساعدات عبر قنوات سعودية رسمية، وبعضها عبر ما يزعمون أنه قنوات غير رسمية، وثالث عن طريق

(١) انظر: نيويورك بوست ٦/ أبريل/ ٢٠٠٣ دور جلد بعنوان كبح جماح الرياض ترجمة موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1185..

(٢) انظر: فرونت بيج ٣ / يوليو/ ٢٠٠٣ جون كايل بعنوان الإرهاب وتنامي النفوذ الوهابي في الولايات المتحدة.

وانظر عن قول جون كايل ترجمة موقع: ..www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1185

(٣) شهادة - سايمون هاندرسون - أمام اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ - لجنة فرعية تختص بالإرهاب ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣ ترجمة موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1185

المنظمات الخيرية الإسلامية التي لها صلات وثيقة بالحكومة السعودية»(٣). «وقد أسست السعودية منظمات أخرىٰ مدَّعية أنها غير رسمية، بينما تمثل قناة لتحقيق الأهداف الحكومية السعودية ولتدفّق التبرعات الخيرية الإسلامية من المواطنين السعوديين»(١).

«اللجنة السعودية العليا لإغاثة البوسنة والهرسك: أسسها في عام ١٩٩٣م الأمير سلمان، حاكم منطقة الرياض في السعودية وشقيق الملك فهد، وقد ذكرت تقارير أنه أنفق أكثر من (٦٠٠) مليون دولار علىٰ المساجد، والمدارس والمراكز الثقافية ودور رعاية الأيتام»(٢).

«ويدير وزير الشؤون الإسلامية السعودية ورئيس الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الشيخ صالح آل الشيخ كافة نشاطات مؤسسة الحرمين الإسلامية»(٣).

«وينطوي التدخل المباشر في المنظمات الخيرية من قِبَل أعضاء كبار في العائلة المالكة، كالملك فهد والأمير سلطان والأمير سلمان، علىٰ صعوبة بالغة في كشف من أين يبدأ وإلىٰ أين ينتهي دور أمراء السعودية وأنشطتهم الخاصة»(٤).

والحقيقة أن إيجابيات هذا الارتباط متأكدة في تطبيق جوانب الإشراف الحكومي، والمرجعية القضائية، واعتباره قطاعاً أهلياً مستقلاً عن الحكومة ومرتبطاً بالدولة، يستمد قوته من هذا الارتباط بالدولة كجهة إشرافية من قبل القطاع الحكومي دون الحكومة ومسؤوليها، ليكون في الخارج سفيراً فوق العادة، وفي الداخل صِمَام أمان ووسيلة تنمية شاملة، وليكون للحكومات الغنم دون الغرم، وبذلك تنتفي أو تخف الضغوط السياسية وتتحقق الشفافية والقوة، ويكون الدعم المادي والمعنوي الشعبي والحكومي كذلك.

العمل الخيري في أمريكا بين التأصيل والتجاوزات:

والحقيقة المهمة في قضية تدخل القطاع الحكومي بالعمل الأهلي الخيري أنه خطأ جوهري، لأن الإدارة الحديثة عالمياً تضع هذا القطاع قطاعاً أهلياً مستقلاً عن الحكومة،

(١) انظر: المصدر السابق.
(٢) انظر: المصدر السابق.
(٣) انظر: المصدر السابق.
(٤) انظر: المصدر السابق.

ولكنه قطاع من قطاعات الدولة، حيث يكتسب العمل الخيري القوة والسلامة حينما يكون جزءاً من قطاعات الدولة وليس جزءاً من الحكومة، والمرجعية لكل القطاعات هو القضاء المستقل والعادل، والقطاع الخيري بهذه الصفة ـ وهذا الواقع العالمي ـ يرفع الضغوط السياسية والإدارية عن الحكومات ومسؤوليها، فقد اعتذرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا من تحمُّل مسؤولية دعم المنظمات غير الحكومية الأمريكية لثوار إيرلندا الشمالية، بحكم هذا الواقع الإداري لمنظماتها!![1]. والحقيقة أن هذا الواقع الإداري جعل الدول تستفيد من غنم المؤسسات الخيرية ولا تتحمل غرمها، كما هو الحال أيضاً في أمريكا، التي لا تتبنّى العمل الخيري والديني ولا تجعله جزءاً من عملها ومسؤولياتها، ولكنها تدعمه بشتى أنواع الدعم، ومنها دعمه باستقلاليته، حتى لا تُحاسب عليه ولا تتحمل مسؤولية أخطائه أو تجاوزاته، إلا أن الحكومة الأمريكية الحالية ـ وقد يكون انطلاقاً من معتقداتها الدينية الجديدة المتطرفة ـ قامت بخرق بعض هذا التأصيل الإداري.

ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

ـ تُقدِّم الحكومة الأمريكية من خلال البيت الأبيض مكافآت خاصة بالمؤسسات الدينية الخيرية وأفرادها وزعمائها، ومن بين المؤسسات الخيرية الدينية أكثر من (٥٠٠) مؤسسة، تم اختيار (٢٥) مؤسسة دينية اختارتها الحكومة الفيدرالية الأمريكية لنيل هذه المكافأة عام ٢٠٠٢م، ومن أبرزها مؤسسة (عملية التبارك الدولي)، التي يرأسها المتطرف الديني القس (بات روبرتسون)، ومركزها ولاية فرجينيا، والتي تحصل على التبرعات الضخمة من قبل عامة الناس في تمويل عملها وأنشطتها، وخاصة من خلال برنامجه اليومي المشهور (نادي السبعمائة) الذي يتحدث فيه (بات روبرتسون)، وقد بلغت هذه المنحة نصف مليون دولار كدفعة أولى[2].

وقد استُحدث في البيت الأبيض ـ ولأول مرة في تاريخ أمريكا ـ مكتبٌ معنيٌّ بالشؤون الدينية، واسمه مكتب البيت الأبيض للأديان والمبادرات الاجتماعية:

---

(١) انظر: عن مجالس العمل الأهلية بأمريكا كنماذج كتاب (القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب) ص ٣٤٨، ٣٤٩ فالحكومة قطاع من قطاعات الدولة الثلاثة الرئيسية (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، القطاع الخيري).

(٢) انظر الموقع التالي: http://www.cair-net.org

White House Office of Faith-Based&Community initiaves-ofbci. ، ويبدو أن دور المؤسسات الدينية في تقديم الخدمات الاجتماعية قد ظهر قوياً في أوائل عام ٢٠٠١م، عندما تم إنشاء هذا المكتب المتخصص، بناءً على أمر تنفيذي إداري من البيت الأبيض في أوائل عام ٢٠٠١م، وعُيّن فيه جون جي داليليو (John J.Dililo) من جامعة بنسلفانيا مديراً إدارياً.

غير أنه سرعان ما بدأ نقاش من الجماهير عن مدى المحاسن أو المساوئ لهذه الإدارة في البيت الأبيض في كل من مجتمع الخدمات الاجتماعية والمجتمع الديني[(١)].

كما يضاف إلى سجل حكومة أمريكا ودعمها للأعمال الدينية أن بوش الابن قد طلب تخصيص (٧, ٣) مليار دولار لدعم الجمعيات الدينية:

ـ وبحسب أ، ف، ب: فقد طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من وزارة العدل اتخاذ إجراءات كفيلة بصرف (٧, ٣) مليار دولار من الأموال الفيدرالية لمساعدة الأنشطة الخيرية التي تقوم بها جمعيات دينية. . وهذا البرنامج الذي كان جزءاً من تعهداته الانتخابية في العام ٢٠٠٠م.

وقد زار بوش كنيسة في نيو اورليتر في لويزيانا جنوب الولايات المتحدة، ودافع عن هذا البرنامج لدعم الجمعيات الخيرية الدينية. وقال الرئيس الأمريكي: «أن هذا البلد يجب ألاّ يخشى تأثير الإيمان على مستقبله، ينبغي أن نجد مجالاً للإيمان لنجعل من أميركا مكاناً أفضل».

وهناك نماذج وأمثلة كثيرة على دعم الحكومة الأمريكية للأعمال الخيرية الإنسانية دون تحمل مسؤولياتها، لكن الحكومة الأمريكية وغيرها من حكومات دول الشمال كأوروبا أصابت تحقيق هدف الإدارة الحديثة للدولة حينما دعمت العمل الخيري معنوياً ومادياً كقطاع غير حكومي، بل مستقل عن الحكومة ليكون قطاعاً ثالثاً من قطاعات التنمية للدولة مسانداً لها ومحققاً بعض أهدافها وبرامجها، ومرجعيته القضاء، فلا تتحمل أخطاءه أو تجاوزاته.

---

(١) عن مكتب البيت الأبيض للأديان، انظر كتاب: (Giving USA 2002/p98)

الثاني: ارتباط الدعوة الإسلامية بالإغاثة:

وردت تقارير كثيرة، ومقالات وتحقيقات إعلامية متعددة ومتنوعة، وكثير منها ترى أن من الأخطاء الفادحة للمؤسسات الخيرية الإسلامية أنها تخلط بين الإغاثة والدعوة الإسلامية، وكما تسميها (نشر الأصولية)، ومن تلك التقارير ما ورد في مجلة «ناشيونال ريفيو» الأمريكية: «ومهما يكن فإن الحكومة السعودية مستمرة في استعمال شبكة متقنة من المساجد، والمدارس، والمنظمات الخيرية والإنسانية، والتسهيلات الدبلوماسية، لنشر الفكر الوهابي الذي يمثل الاتجاه المتطرف في الإسلام، والذي قال بشأنه السناتور «جون كيل» بأنه يشكل خطورة على الدستور ومبادئ الحرية التي غرسها الآباء المؤسسون»[١]!!.

يقول دوري جولد وهو كاتب إسرائيلي متطرف وممثل (إسرائيل) في الأمم المتحدة ١٩٩٧م- ١٩٩٩ في صحيفة «نيويورك بوست»: «أسست السعودية منظماتها الخيرية الإسلامية العالمية، مثل رابطة العالم الإسلامي، التي تبنت تصدير النموذج الوهابي إلى خارج المملكة، ولم تكن تلك المنظمات الخيرية كيانات غير حكومية أو منظمات عالمية مثل الصليب الأحمر الدولي»[٢].

إن من تميز العمل الخيري الإسلامي هذا الارتباط الوثيق بين الدعوة الإسلامية والإغاثة، حيث وعى بعض الكتّاب من غير المسلمين حقيقة هذه الشبهة، وأوضح أن من مصادر القوة للعمل الخيري الإسلامي ذلك الارتباط الوثيق المتلازم بين الدين والإغاثة. ومن ذلك قول «بينثال» وزميله «بيليون»: «مهما كانت الدرجة والتركيز على موضوع الخلاف، فإنه من العدل القول أن من بين كل الكتب المقدسة، فإن القرآن يبدو هو الوحيد في العالم الذي يضع باختصار المبادئ الرئيسية لميزانية ونفقات الدولة، ومن المشكوك فيه أيضاً أن يكون أي دين آخر لديه المبادئ المساوية للمبادئ الإسلامية التي تعطي الناس الجوعى الحق في مشاركة الميسورين في وجباتهم»[٣]. «وهذا يعني أن

(١) انظر: مجلة ناشونال ريفيو أون لاين (National Review Online) ١١ فبراير ٢٠٠٤ جوش لفكوتز وجوناثان ليفين.

(٢) انظر: نيويورك بوست ٦/ أبريل/ ٢٠٠٣ دور جلد بعنوان كبح جماح الرياض ترجمة موقع: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1185..

(٣) انظر: بينثال وبيلون، الهلال الخيري، The Charitable Crescent، ص ١٧ ١٨.

الإنفاق في الدولة الإسلامية يشمل مجالات العمل الخيري والدين الدعوي»[١].

ويضيفان بشكل أدقّ: «. . . . ومن المشكوك فيه أيضاً أن يكون أي دين آخر لديه المبادئ المساوية للمبادئ الإسلامية التي تعطي الناس الجوعى الحق في مشاركة الميسورين في وجباتهم»[٢]. بل وعن الوقف الإسلامي يؤكد المؤلفان أنه جزء لا يتجزّأ من الدين الإسلامي وتاريخه: «إنها تنتشر في أغلب أنحاء العالم الإسلامي، فعلى سبيل المثال: فإن ما بين نصف وثلثي الأراضي في الإمبراطورية العثمانية الواسعة كانت وقفاً في بداية القرن التاسع عشر»[٣].

«لقد نال الوقف الثناء في التاريخ الإسلامي المبكر، كمؤسسة تسهل التفاعل بين المجالات الدينية والاقتصادية»[٤] فلا مجال للفصل بينهما. ويؤكدان على أن هذا الارتباط بين الدين والإغاثة معمول به لدى المؤسسات الغربية على الرغم من عدم التلازم كالدين الإسلامي.

«فمثلما أن النشاط الاعتيادي لمؤسسات الإغاثة والتنمية المسيحية الدولية يكون من خلال الكنائس المحلية في المجتمعات التي أدخلت في المسيحية مستفيدة من جذور الدعم والثقة التي نالوها، إذاً هناك فرص للمؤسسات الإسلامية الدولية للعمل من خلال الروابط أو المؤسسات التي لها قواعد دينية في المجتمعات المسلمة»[٥].

بل عن شعار (الإنسانية) المطّاط لدى المنظمات الغربية غير الإسلامية حسب تعبير الأستاذ «بنثال» يقول: (البعثات المسيحية في أفريقيا لوّحت مهدِّدةً بالشّعار الذي يقول «تخلّى عن الدين الإسلامي وسنحررك من الجوع، والفقر، والخوف والمرض»، جيوش من البعثات التنصيرية عبرت أفريقيا تحمل الطعام في اليد اليسرى والصليب في اليد اليمنى. كانت هذه الأجندة التي جعلت منظمة الدعوة الإسلامية في السودان في تقريرها عام ١٩٩٥ بمناسبة مرور (١٥) سنة على نشاطاتها أن ترسم صورة خطورة

(١) انظر: المصدر السابق، ص ١٧ ١٨.
(٢) انظر: المصدر السابق، ص ١٧.
(٣) انظر: المصدر السابق، ص ٣٠.
(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٣٠.
(٥) انظر: المصدر السابق، ص ٩٢.

البعثات، لتبرير نشاطها الدعوي للإسلام. مجريات الأحداث في السودان قد أوضحت بجلاء العلاقة بين سياسات المعونات ومسألة الدين)[١]، ويقول الباحث البريطاني الأستاذ «جونثان بنثال» مؤكداً على الدوافع الدينية للعمل الإنساني الإغاثي الغربي: «العمل الإنساني الغربي تاريخياً ارتبط بالأوامر الرهبانية التي أسست المستشفيات وبواسطة الكالفانيين (Calvinists) في جنيف، وجيش الخلاص(Salvation Army)، والبعثة المسيحية المسماة ليبروسي (Leprosy)، وأوكسفورد كواكرز (Oxford Quackers) الذين أسسوا منظمة أوكسفام (OXfam)، واستطاعت المنظمات الكنسية السيطرة على المساعدات الدولية، فحتى اليوم هناك سلالة من المنظمات الإنسانية المسيحية تمثلها كارتاس (Caritas) و ووورلد فيشن (World Vision)، أوردر أوف مالتا (Order of Malta)، وكريستيان أيد (Chirstian Aids)، والكنائس النوردية(Nordic Churches)، ويستثني «بنثال» منظمة أطباء بلا حدود (MSF) التي تأسست كمنظمة لا دينية زمن الحرب النيجيرية عام ١٩٦٠م[٢].

وإذا كان هذا حال وواقع المؤسسات الإغاثية الغربية غير الإسلامية التي قامت دولها على أساس الفصل بين الدين والدولة، فكيف بالمؤسسات الإسلامية التي قامت أساساً على الارتباط الوثيق بين الإغاثة وتشريعات الدين الإسلامي، بل بين الدين والدولة!!

إن مؤلفي كتاب الهلال الخيري يوردان بعض النشاط الدعوي الإسلامي كردِّ فعلٍ لتجاوزات المنظمات الدولية في تغيير ديانة المسلمين، ويضربان مثلاً على ما حدث في السودان فيقولان: «أوردت منظمة الدعوة الإسلامية في السودان في تقريرها الذي صدر في ١٩٩٥م الذي يغطي نشاطات (١٥) سنة مضت؛ ما يشير إلى خطورة نشاطات التنصير في أفريقيا لتبرير جهودها في الدعوة إلى الإسلام حين قالت: «لقد رفعت الإرساليات التنصيرية في أفريقيا شعاراً يقول: (تخلوا عن دين الإسلام وسوف نقوم نحن بتحريركم من الجوع والفقر والخوف والمرض)، وأن جيوش الإرساليات التنصيرية عبرت أفريقيا تحمل الغذاء في يدها اليسرى والصليب في يدها اليمنى،

(١) انظر: المصدر السابق، ص ١١١.
(٢) انظر: الأستاذ بنثال بحث (الإنسانية والإسلام بعد ١١ سبتمبر) ضمن مجموعة السياسة الإنسانية (HPG) معهد التنمية لما وراء البحار Odi ـ لندن. بتاريخ يوليو ٢٠٠٣.

وبالفعل فإن ما وقع في السودان من أحداث يصوِّر ـ بدرجةٍ تُثير الدَّهشة ـ العلاقةَ بين سياسة المساعدات والمسألة الدينية»[١].

لقد كتب (كارين فون هيبل) من كلية لندن للدراسات السياسية عن الارتباط الوثيق بين العمل الخيري الإسلامي والعقيدة الإسلامية قائلاً: «وفي الواقع فإن العمل الخيري الإسلامي جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية». ويمكننا القول بأن هذا الارتباط الوثيق بين العمل الخيري الإغاثي الإسلامي وجوانب الدعوة الإسلامية يعتبر ميزة حسنة، كما أن هذا التلازم ليس اختيارياً، لأن هذا الارتباط نابع أصلاً من الدوافع والأهداف الدينية، والتشريعات الإسلامية المنظمة له بين المعطي والآخذ وحتى الوسيط، حيث إن تلك التشريعات زادت من قوته وفعاليته وأمانته؛ لأن جانب الإيمان الغيبي واضح فيه: (أداء الأمانات والخوف من الله) كتشريعات إسلامية وعقدية، كل ذلك كانت له انعكاسات إيجابية في الآثار والرقابة الذاتية والنتائج المشهودة للعمل الخيري الإسلامي رغم قلّة إمكانياته.

ومن الأخطاء والجناية على العمل الخيري الإسلامي تجريدُه من هويّته الدينية، أو أن يُربط بمقاييس ومواصفات ومعايير الأمم والأديان والثقافات الأخرى كحصر دوافعه بالدوافع الإنسانية فقط، أو أن يُفرض عليه في أعماله وأنشطته الإغاثية تجريده من القيم والمبادئ وجوانب الإصلاح النفسي والروحي والاجتماعي والأخلاقي، فكل هذه الجوانب تشكل حقيقة المفهوم الشامل للإغاثة الإسلامية.

وإضافة إلى هذا كله فإن المؤسسات الخيرية الإسلامية والعاملين فيها يؤمنون أن إنقاذ الوثنيين وما شابههم من جحيم الكفر رسالة سماوية واجبة، كما يؤمنون أن من جوانب العلاج النفسي للكوارث والحروب والمجاعات الدعوةَ للإيمان بالله والإيمان بالقضاء والقدر، وأنَّ ما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، هذا الإيمان يخفف وطأة الصدمات النفسية والاجتماعية ويعين على الصبر والتحمل، مع التزامهم التام بما يأمرهم به دستورهم القرآن الكريم: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فلم يثبت عليهم ـ كوقائع وأحداث ـ ممارسة الإكراه، أو الربط القسري بين إدخال الناس الإسلام مقابل الغذاء أو التعليم أو الدواء.

(١) انظر: بنثال وبيليون كتاب الهلال الخيري (الباب الخامس).

الثالث: دعم الحركات الجهادية:

قدَّم بعض الأفراد المرتبطين بروابط متنوعة بالمؤسسات الخيرية الإسلامية دعماً مالياً مباشراً لبعض فصائل المجاهدين الأفغان، كما قدمت لهم بعض الحكومات العربية - خصوصاً الخليجية - الدعم المالي والسلاح الأمريكي، ولم يكن هذا سراً من الأسرار، بل كان مجال فخر واعتزاز للمؤسسات والدول، كما أن أمريكا تعتبر بشكل خاص وبحق من أقوى الدول التي دعمت المجاهدين بالمال والسلاح والتدريب بشكل مباشر أو غير مباشر، بل أسهمت بتصحيح المصطلحات السياسية والإخبارية (الإعلامية) حينما زار أفغانستان بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك، وتقابل مع الزعيم الأفغاني يونس خالص لتتبنى أمريكا بعد ذلك بإعلامها المباشر وغير المباشر كلمة (مجاهدين) بدل المتمردين أو المقاتلين الأفغان.

لا شك أن بعض المؤسسات الخيرية الإسلامية كان لها ارتباط مع بعض المتطوعين بالجهاد بأنفسهم وأموالهم - وليسوا كموظفين -، وكان لهم ارتباط مع بعض فصائل المجاهدين دعماً ومؤازرة، وكان كل ذلك مرصوداً من قبل الأجهزة الأمنية الأمريكية وفروعها وعملائها.

وقد تضررت المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية في السابق واللاحق من تصرفات الحكومة الأمريكية من خلال معاييرها ومقاييسها المختلفة والمزدوجة.

لقد أكد الكاتب الأمريكي (آرثر لوري) هذه المعاني وغيرها قبل الحادي عشر من سبتمبر، وكان مما قال: «إن تعامل أمريكا وموقفها من الإسلام بدأ يتغير ويأخذ وجهة معاكسة، فخلال الحرب الباردة كان الإسلام يبدو حليفاً للغرب، وكانت الدول الإسلامية خصماً للشيوعية الملحدة، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية المجاهدين الأفغان بنحو (٣) مليارات دولار عبر أجهزة المخابرات بهدف هزيمة الاتحاد السوفيتي وإخراجه من أفغانستان، وكان المجاهدون الأفغان آنذاك أبطالاً في التغطيات في نظر الشعب الأمريكي»(١) .

وفي صحيفة «النيويورك تايمز» إحصائيات مثيرة عن دعم أمريكا للجهاد

(١) انظر: دراسة الدكتور أحمد يوسف مدير المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث في واشنطن في مجلة الصراط المستقيم الأمريكية عدد ٨٤ / ١٠ / ١٩٩٩م.

الأفغاني، ومما ورد فيها:

إن الدعم السابق للجهاد في أفغانستان الذي قامت به الحكومة الأمريكية ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨م قد بلغ بشكل إجمالي (١ , ٣) مليار دولار، والأدهى من ذلك محاسبة الآخرين عليه، الأمر الذي جعل مجموعة من الكتاب الأمريكيين ينتقدون تصرف الإدارة الأمريكية تجاه ما سمَّته بالإرهاب، ومن هؤلاء الأستاذ/ أنطوني كوردسمان، والمؤلف/ إبراهام واغنر، في كتابهما (دروس الحرب الحديثة)، الجزء الثالث حيث ذكرا الدعم المالي بالأرقام المالية وبتواريخها، كما كشف المؤلف/ لاري غودسون، في كتابه (أفغانستان حرب لا نهاية لها) عن المساعدات المالية السرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للمجاهدين في أفغانستان بإحصاء مفصل. وإضافة إلى ذلك الدعم فقد أورد (غودسون) أن الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ريغان) وافق على منح الباكستان ملياري دولار مساعدات عسكرية واقتصادية لتعاونها في الحرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي. وثالث الكتب التي تفضح تلك السياسة المزدوجة وتقلب المواقف، الكتاب الذي ألَّفه الصحفي الأمريكي المشهور (جون كولي) بعنوان (الحروب غير المقدسة: أفغانستان، وأمريكا والإرهاب الدولي)[1]. وبهذا يتضح أن من أسباب وأهداف الحملة الأمريكية على المؤسسات الخيرية السعي إلى المحاسبة على التاريخ القديم، وبأثر رجعي يبعث على التعجب والطرافة!!

المنصفون من الباحثين من غير المسلمين يدركون مدى التلازم بين الدين الإسلامي من جهة وجوانب الإغاثة وأنواع الجهاد من جهة أخرى، فيقول بنثال وزميله بيليون عن هذه القضية في الباب الرابع من كتاب الهلال الخيري: «الجهاد فرض عين (إلزامي للأفراد، في مقابل فرض الكفاية، وهو الالتزام الجماعي) على العسكريين وخبراء الطب أو أي واحد لديه مهارة خاصة يحتاجها المجاهدون. فعلى هؤلاء مساعدة المجاهدين في المجال الذي لديهم فيه المقدرة والكفاءة والمنافسة. من الناحية العامة فإنه من الإجباري على كل المسلمين أن يقدموا كل مساعدة مادية أو فكرية من أجل أن يتعايشوا مع المجاهدين بقلوبهم، حتى ولو كانوا لا يستطيعون العيش معهم بأجسادهم[2].

---

(١) انظر: صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية في ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٢م، وانظر: صحيفة الرياض في ٦/ ١/ ٢٠٠٣م.

(٢) انظر: بينثال وبيلون، الهلال الخيري، The Charitable Crescent، ص ٧١.

وهذا هو منطق نشأة منظمات الإغاثة الإسلامية حيث جاءت المبادرة في البداية وإلى حدٍّ كبير من منظمات خاصة خيرية سمح لها بحشد جهودها في قضية أفغانستان بل إنها لقيت تشجيعاً من بعض دول الشرق الأوسط التي رأت في ذلك دعماً لأهدافها السياسية أو الإستراتيجية(١).

ورغم أن العمل الخيري الإغاثي السعودي كان مشهوداً له بالنجاح في المجالات التعليمية والطبية والإغاثية وأن الأموال كانت تنفق على هذه المجالات إلا أن محاولات غير محايدة أرادت ربط تلك المساعدات بالعمليات الجهادية، حيث قالت دراسة أعدّها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: «في البوسنة تم الكشف عن وثيقة أعدتها الاستخبارات المركزية الأمريكية عام ١٩٩٦م تقول إن مواطنين سعوديين منحوا في عام ١٩٩٢م حوالي ١٥٠ مليون دولار لمنظمات خيرية إسلامية تعمل في البوسنة ومتورطة في أنشطة إرهابية(٢).

ويقول الكاتب الأمريكي ديفيد كابلان: «وفي شهر يونيو من ٢٠٠٣، وعدَ المسؤولون السعوديون بإجراء إصلاحات.. وتعهّدوا بمراجعة المنظمات الخيرية، وبتضييق نطاق أنشطتها الخارجية، وبمنع صناديق الزكاة المنتشرة في كل مكان، ومع هذا فالكاتب الأمريكي يقول الحقيقة عن دعم أمريكا للإرهاب حينما قال: «وكان موقف المسؤولين السعوديين شبيهاً بموقف الحكومة الأمريكية من تمويلها للجيش الجمهوري الأيرلندي. ففي خلال السبعينيات والثمانينيات، حصل نشطاء الجيش الجمهوري الأيرلندي على ملايين الدولارات من الأمريكان الأيرلنديين، على الرغم من شكوى بريطانيا بأن هذه الأموال تدعم إرهاب الجيش الجمهوري الأيرلندي»(٣).
ويتساءل البعض بشيء من الاستغراب عن غرض التدخل الأمريكي وحلف الناتو في القضية الصربية، إذا لم يكن لوقف اعتداءات الصرب الأرثوذكس على المسلمين البوسنيين؟!

وهكذا تكشف المعايير المزدوجة، والمكاييل المختلفة شيئاً كبيراً عن الحقيقة في تلك

(١) بثال وبيليون الهلال الخيري (الباب الرابع).
(٢) معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى - ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ ماثيوليفيت انظر موقع:
www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=711..
(٣) يو اس نيوز آند وورلد ريبوت - ١٥/ ديسمبر/ ٢٠٠٣ ديفيد كابلان.

الدعاوى على مؤسسات العمل الخيري الإسلامي، التي نتفق فيها مع بنثال وزميله حول إيجابيات العمل الخيري في هذا المجال، وللحق والحقيقة فإنه لو ثبت أن بعض المؤسسات الخيرية الإغاثية الإسلامية كانت تدعم الجهاد حتى في تلك الفترة التاريخية فإن ذلك يعتبر خطأً إدارياً تجب المحاسبة فيه، لأن ذلك فيه خلط في الأعمال والتخصصات، وتَعدٍّ على الأهداف المعلنة للمؤسسات.

الرابع: الحركة النقدية (واردات ومصروفات):

مصدر بعض الاتهامات للمؤسسات الخيرية قد يكون مرجعه بعض الشبهات أو الشكوك في التعاملات النقدية، سواءً في مجال الإيرادات أو في مجال المصروفات، وهو أمر متَّبع في معظم المؤسسات الأهلية والحكومية في المجتمعات العربية والإسلامية والإفريقية والآسيوية، إذ تقتصر المعاملات البنكية على المبالغ الكبيرة، فلا يتصور أن تقدم مؤسسة خيرية مساعداتها للفقراء في صورة شيكات بمبلغ (٢٠) أو (٥٠) دولاراً لكل فرد مثلاً، وهذا أمر متعارف عليه ومتَّبع، لكنه يثير الشكوك وفق معايير النظام المالي الرأسمالي، الذي يعتمد بطاقات الائتمان(Credit Card)،وبناء عليه كان على الأرامل والأيتام والفقراء في المناطق المنكوبة أن يكونوا من حملة هذه البطاقات ومن أصحاب الحسابات الجارية حتى يسهل تحويل مساعدات المؤسسات الخيرية الإسلامية إلى حساباتهم في البنوك.

إن إثارة الشك في التعاملات النقدية المالية هو أحد تقاليد النظام الرأسمالي، الذي لا يعي (ثقافة النقد) بقدر ما يعي (ثقافة البطاقات) المنتشرة في الغرب، والذي لم تعرفه بعد المناطق المنكوبة التي تعمل فيها المؤسسات الإسلامية الخيرية، وقد يكون هذا من أسباب سوء الفهم، ويرى منسوبو المؤسسات الخيرية أنه مع التسليم بتطبيق تلك المعايير والتقاليد المالية البنكية، فهل يمكن أن يتم ذلك من خلال التشويه والاتهام والتجميد والإغلاق كما حدث مع بعض المؤسسات الخيرية داخل أمريكا أو خارجها؟ إن طبيعة كثير من الأزمات والكوارث تفرض التعامل النقدي، وقد لجأت الولايات المتحدة إلى هذا الأسلوب في حربها في أفغانستان بعد الحادي عشر من سبتمبر، حينما أسقطت طائراتها العسكرية مبلغ (٧٠) مليون دولار نقداً[1] وفوق هذا وذاك فإن الكثير من

(١) انظر: صحيفة الجزيرة السعودية في ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٢م، نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في ٢١/ ٧/ ٢٠٠٢م.

العاملين في الأجهزة المعنية في الإدارة الأمريكية - ناهيك عن الشعب الأمريكي نفسه - ليس لديهم الإلمام والفهم بالعمل الخيري الإسلامي وتشريعاته الدينية، ولا الطبيعة العربية وما فيها من جوانب الكرم أو المناصرة للمظلوم والمحتاج دون معرفته شخصياً، فالمسلم لا يطلب هوية من يسأله المساعدة ولا ينبغي له أن يفعل ذلك، وتلك من عظمة جوانب الإسلام، وهكذا تتحول الأعمال الإيجابية عند من لا يفهمون الثقافة الإسلامية إلى نظرات سلبية فتجعل المحسن أو البريء متهماً، ومن له علاقة أو قرابة بمشتبه فيه يكون عرضة للتهمة.

كما أن من الواقعية في تقييم العلاقة بين المؤسسات الخيرية ومتطوعيها أو حتى موظفيها أنه من الممكن أن يكون بعض الأفراد على علاقة أو ارتباط وظيفي بمؤسسة خيرية، مع احتفاظه لنفسه بشكل خاص بعلاقة أخرى مع حركات المقاومة أو الجهاد دون ربط بين الأمرين، وهذا بالطبع قد يقع كذلك لبعض منسوبي القطاع الحكومي أو القطاع الخاص من خلال تعدد ارتباطاتهم أو أعمالهم، ومن الواقعية في التقييم أن المنظمات غير الحكومية لا تخضع لمقاييس موحدة بين دول العالم، ابتداءً من أسمائها وانتهاءً بإجراءاتها وبرامجها ومشاريعها وطريقة عملها، وهذا ما توصلت إليه بحوث ودراسات جامعة «جونزهوبكنز» الأمريكية.

ثانياً: تجاوزات بعض المنظمات (غير الإسلامية)

(الراقصون في الأزمات):

تقوم المنظمات العالمية غير الإسلامية المعنية التابعة أو المتعاونة مع الأمم المتحدة بالعمل داخل بلادها أو خارجها بأعمال إنسانية جيدة في مجالات الإغاثة والإسعاف والجوانب الصحية، ولا شك أن لبعضها جهوداً كبيرة وآثاراً إيجابية في مناطق الاحتياج وأماكن الكوارث والأزمات، ومن المعلوم أن معظم المنظمات ـ إن لم يكن كلها ـ تحتفظ بأجندة خاصة غير الأجندة المعلنة، وقد تكون غير شريفة وقد تعمل بالأجندتين معاً.

إن المشكلة التي تواجه تلك المؤسسات هي ما يتعلق بتنفيذ الأجندة الخفية، لأن معظم مناطق الأزمات والكوارث ومواقع اللاجئين واقعة في البلاد الإسلامية أو مناطق الأقليات المسلمة، حيث تشكل حوالي (٧٠٪) من عموم مناطق الاحتياج في العالم، وتتعمَّد الكثير من المنظمات غير الإسلامية العمل المنظم والقوي لتغيير الأديان والثقافات.

من هنا تبرز ضرورة إيراد بعض الصور الموجزة عن تجاوزات بعض المنظمات الدولية غير الإسلامية، وعن بعض تلك الأيادي البيضاء هل هي بريئة دوماً؟ وذلك كما تساءلت مجلة الأوروبية ـ كما سيأتي ـ التي رصدت بعض هذه الصور نقلاً عن بعض الخبراء الألمان وغيرهم[(١)].

---

(١) صاحب كتاب (سادة الفقر MASTERS OF POVERTY) (غراهام هانكوك GRAHAM HANKOOK كشف من خلال خبرته وعمله بجوار بعض الهيئات والمنظمات الدولية الشيء الكثير، وهذا الباحث عمل مراسلاً لصحيفة (الإيكونومست) الاقتصادية اللندنية في شرق أفريقيا، ومحرراً (لجريدة الدولي الجديد) الإنجليزية، ومحرراً لمجلة (المرشد لأفريقيا)، كما عمل في عدد من البلدان النامية مما أتاح له فرص مراقبة أنشطة وكالات الغوث عن كثب في ظروف مختلفة وأحوال عديدة. وعلى الرغم من أنه نال جائزة على جهوده في مجاعة إثيوبيا عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥م، إلا أنه أبصر حقيقة هذه الوكالات وأعمالها وسلوك كثير من كبار العاملين. ويعتبر هذا الكتاب أول كتاب يأتي موثقاً وعارضاً لحقائق صناعة العون والإغاثة، والتي كانت في أوائل التسعينات بموازنة مالية لا تقل عن (٦٠) مليار دولار سنوياً من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

وإنه لمن المناسب حقاً إيراد نماذج من أخطاء بعض المنظمات الإنسانية التي حدثت، والتي لا تقل خطورة في ذاتها أو أعمالها وآثارها المباشرة وغير المباشرة عن أخطاء حدثت من قبل بعض فروع المؤسسات الخيرية الإسلامية أو أحد منسوبيها، ومع ذلك لم يكن التشهير، أو المصادرة والإغلاق من نصيبها.

إن ما تقوم به بعض المنظمات الإنسانية الدولية في داخل أمريكا أو في أنحاء متفرقة من العالم، ولا سيما في مواقع الأزمات والحروب والصراعات من المخجل حقاً أنْ يقع من مؤسسات معنيةٍ بالدرجة الأولى بحقوق الإنسان، ومن ذلك على سبيل المثال: دعم الإرهاب المحلي والعالمي، وصرف بعض الكنائس لمليار دولار من التبرعات لتغطية فضائح القسس الجنسية في أمريكا، واستغلال الإغاثة في تغيير الدين والثقافة، وتوزيع الأطعمة والأدوية الفاسدة، والفساد الإداري والمالي وقصص استغلال الضرائب، والجنس مقابل الغذاء أو العكس(١)، ويمكن الاكتفاء هنا من تلك التجاوزات بما يخص موضوع الكتاب ومن ذلك ما يلي:

١ ـ دعم الإرهاب المحلي والعالمي:

تحظى منظمات إرهابية وميليشيات عسكرية داخل الأراضي الأمريكية بدعم مجتمعي من خلال الانتساب لها، كما أنها تحصل على الدعم المالي والتبرعات في ظل المناخ الرأسمالي، وقد ذكر شيئاً منها الدكتور غازي القصيبي فقال: (يقدر مركز من مراكز البحث عدد الميليشيات المسلحة الإرهابية في أمريكا ما بين (٤٠ و ١٠٠) ميليشيا، وتدّعي هذه الميليشيات أنها تضم (٣) ملايين منتسب، بينما تذهب التقديرات المحايدة إلى أن أعضاءها في حدود (٢٥,٠٠٠) عضو. وهذه الميليشيات تنشط في أكثر من (٣٠) ولاية وفي تكساس خاصة. وعتَادُ هذه الميليشيات يتكون من أسلحة يدوية وبنادق ومتفجرات ورشاشات وقنابل، ولدى بعضها مخازن مليئة بالأسلحة. وتموّل الميليشيات أنشطتها بطرق غير قانونية كالتحايل على الضرائب والسطو على البنوك)(٢).

---

(١) يمكن لمعرفة المزيد عن هذه التجاوزات الاطلاع على كتاب غراهام هانكوك: سادة الفقر، وكتاب القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب د/ السلومي.

(٢) انظر د. غازي القصيبي كتاب: أمريكا والسعودية حملة إعلامية أم مواجهة سياسية؟ ص١١٥.

ولقد عبّر عن تلك الحقيقة باختصار شديد الكاتب البريطاني المشهور (روبرت فيسك) في أحد أبحاثه فقال: نعرف جميعاً خطر التعصب الإسلامي!! لكن أكبر تهديد للحرية في أمريكا قد يأتي من أنواع أخرى من الأصولية، كالأصولية اليهودية، واليمين المسيحي المتصهين.

وقد كشفت صحيفة «الديلي ستار» اللبنانية عن صورة من صور دعم الإرهاب فقالت: (مجلس الكنائس العالمي) مارس دوراً مهماً في دعم المتمردين في جنوب السودان، كما ساعد بشكل نشط الحركة الانفصالية في إقليم (بيافرا) النيجيري ذي الأغلبية المسلمة، ولم يحدث أن تم انتقاد هذه المساعدات على أنها دعم واضح للإرهاب ويجب وقفها، مثلما تم اتهام عديدٍ من الجمعيات والمؤسسات العربية التي قامت بجمع تبرعات للمقاومة الفلسطينية، والتي تتهمها بعض الدوائر الغربية بالإرهاب، مع أنها حركة مقاومة مشروعة دولياً وليست حركة انفصالية أو حركة تمرُّد[1]. كما أشار مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية إلى الازدواجية المفضوحة فقال: «تلك الازدواجية المفضوحة التي برزت بشكل قوي وواضح حينما تأكد الدعم من قبل (مجلس الكنائس العالمي) بتبرعاته وهباته التي قدمت، ولا تزال تقدم إلى حركة متمردي جنوب السودان وبملايين الدولارات، كما أكدت صحيفة (ديلي ستار اللبنانية) الحجم الكبير من هذا الدعم، وأثبتت صحيفة (الرأي العام) السودانية أن صندوق الدعم الأمـريكي (US AID) التزم عبر برنامجه المسمى برنامج النجمة (Star) وغيره من البرامج، تقديم مبلغ (٥, ٤٢) مليون دولار إلى حركة (جون قرنق) في جنوب السودان، وهذا أوضح مثال لدعم المنظمات غير الرسمية الأمريكية والعالمية والدينية بشكل خاص، الموجه لبعض الحركات الانفصالية في أنحاء العالم، وغير ذلك كثير مما لا يتّسع المقام لتعداده، وكفى أن تبرعات الشعب الأمريكي قد تم تسخير كثير منها ليس للإغاثة في إسرائيل، ولكن للسلاح الداعم للإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في وطنه وأرضه»[2].

---

(١) صحيفة ديلي ستار اللبنانية في عددها الصادر في ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٢م.

(٢) المصادر عن الجهات الداعمة للإرهاب هي على التوالي: مجلة شؤون خليجية عدد ٣١ عام ٢٠٠٢م، صحيفة ديلي ستار اللبنانية في ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٢م صحيفة الرأي العام السودانية في ٧/ ٦/ ٢٠٠٢م.

يقول «كارين فون هيبل» من كلية لندن للدراسات السياسية: «والموضوعية تفرض علينا الاعتراف بأنه ليست الجماعات الأصولية الإسلامية فقط التي تستخدم هذه الوسائل لنشر أيد يولوجيتها وتأكيد نفوذها، فالجماعات الأصولية المسيحية أيضاً تلعب الدور نفسه، فهذه الجماعات المسيحية في الولايات المتحدة على سبيل المثال تساند أطرافاً معينة في الصراعات الإقليمية عندما ترى أن هذه الأطراف مسيحية، كما هو الحال مع المتمردين في جنوب السودان»(١).

٢ ـ المنظمات ودعم الحركات الانفصالية:

أطلقت منظمة «اللجنة الدولية للإنقاذ» الأمريكية، في احتفال رسمي مساء اليوم الأول من أكتوبر عام ٢٠٠٤ في أسمرا مشروع كتابة لغة (البداويت) التي يعود تاريخ ظهورها إلى أربعة آلاف سنة؛ بإصدار خمسة كتب بهذه اللغة، وإعلان بدء تعليمها في (١٩) مدرسة في شرق السودان ابتداءً من شهر نوفمبر الماضي، وذلك تمهيداً لمحاولات الانفصال. وقد اعتمد التمرد المسلح في شرق السودان لغة «البداويت» التي يتحدث بها أكثر من مليوني شخص للتعليم في المناطق التي تسيطر عليها قواته، وأثار المشروع تساؤلات عن أهدافه ومدى ارتباطه بمواجهة اللغة العربية والتمهيد لمحاولة الانفصال إلا أن المنظمة الأمريكية رفضت الحديث عن وجود أي اتجاه سياسي وراء المشروع.

ويشجع المشروع أكثر من مائة كيان ثقافي سوداني لإحياء اللغات والثقافات، خصوصاً أن اتفاق قسمة السلطة بين الحكومة ومتمردي الجنوب بزعامة جون قرنق نص على حق الأقاليم المختلفة في اختيار أي لغة محلية إلى جانب العربية والإنجليزية لتصبح لغة التعليم والتخاطب الرسمي في الدوائر الحكومية!!(٢).

ولقد كشفت القناة الرابعة للتلفزيون البريطاني عن تفاصيل حول تمويل منظمة خيرية بريطانية لمنظمات هندوسية متطرفة في أنحاء الهند، حيث تقوم منظمة (سيوا إنترناشيونال الخيرية البريطانية) بالدعم المستمر لمنظمات الإرهاب الهندوسي بملايين الجنيهات الإسترلينية، وتحت غطاء تمويل أعمال الإغاثة ومساعدة الفقراء، فهذه الأموال

---

(١) موقع كلية لندن للدراسات السياسية ـ سبتمبر ٢٠٠٢ كارين فون هيبل تحت موضوع بعنوان: جذور الإرهاب الديني.
(٢) المصدر: مجلة الكوثر (العدد ٦٢) ديسمبر ٢٠٠٤.

قد استخدمت، ولا تزال تستخدم لإرهاب المسلمين والمسيحيين، ولذبحهم وحرق ممتلكاتهم حسب خطط المنظمات الهندوسية.

وتأتي هذه المعلومات إضافة إلى معلومات أخرى مثيرة كشفتها مجموعة من الأكاديميين والإعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان في أواخر شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٢م عن تمويل أمريكي لتلك المنظمات الإرهابية بملايين الدولارات من خلال جمعية خيرية تسمى (صندوق تنمية وإغاثة الهند).

علماً بأن هذه المنظمات تجمع التبرعات لأجل مساعدة منظمات هندية تعمل لأجل الفقراء، لكن الحقيقة تشير إلى أن الأموال ترسل إلى منظمات فرعية أنشأتها منظمة (راشتريا سيواك سانغ)، وتعتبر هذه الأخيرة أماً لمنظمات الهندوسي في الهند[١].

يقـــول «بنثال ويليون» صاحبا كتاب الهلال الخيـري: «التراث الثقافـــي يعني - الديني - يعاد بناؤه من أجل تحقيق غايات معاصرة، إنَّ إساءة استخدام النشاطات الخيرية لتحقيق المآرب الشخصية أو السياسية أو العسكرية يمكن اعتباره ممارسة مشتركة بين كل التقاليد (الأديان)، وبذلك لا يمكننا أن نكون منصفين حينما نصف جمع الأموال لشراء السلاح بدلاً من المساعدات بأنه حكر على المسلمين وحدهم، ففي أوقات عدة شارك رجال دين نصارى في تسهيل عملية التزود بالسلاح لنصرة قضايا كانوا يتعاطفون معها. في السنوات السابقة لقيام دولة أيرلندا الحرة في عام ١٩٢١م على سبيل المثال كان هناك عدد كبير من القساوسة الكاثوليك والرهبان في مشاكل مع البوليس والسلطات العسكرية البريطانية. وكذلك أثناء الحرب الأهلية بنيجيريا في ١٩٦٧ - ١٩٧٠م عدد من رجال الدين المسيحيين متدخلين بعمق في أسباب انفصال إقليم بيافرا، الأسلحة هي مكنت مشكلة بيافرا من الاستمرار، وكان من المعروف في الأيام الأولى أن الكنائس كشفت من نقل الشحنات التي كانت تشتمل على كل من المساعدات والأسلحة إلى مطار يولي[٢].

(منظمات الإغاثة الغربية الرئيسية لم توجد أبداً من فراغ سياسي . . . . . . ،

---

(١) عن دعم المنظمات البريطانية والأمريكية للمنظمات الهندوسية انظر صحيفة الرياض في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٢م نقلاً عن القناة الرابعة للتلفزيون البريطاني.

(٢) انظر بينثال ويلون، الهلال الخيري، ص ١٥٤، ١٥٥.

استخدام الدول للإغاثة كورقة توت فهي إما لإيجاد عذر من عدم اتخاذها أي إجراءات ضد جرائم الحرب أو لجعل حربها أكثر اتساقاً ، والأمر أصبح أكثر تعقيداً)(١) .

«الإنسانيون يبحثون عن مثالية عالمية ، وهي معونات بلا سياسة ، ولكن في المستقبل المنظور فإن الواقع على اتساع العالم هو معونات مُسَيَّسَةٌ»(٢) .

وحسب مجلة المجتمع الكويتية فإن المنظمات غير الحكومية ولا سيما الأمريكية أصبحت تلعب دوراً كبيراً في تغيير وتبديل الأنظمة والحكومات للوصول إلى تكوين أنظمة سياسية جديدة موالية لحكومة الولايات المتحدة لتحقيق مشروعاتها وأطماعها السياسية والاقتصادية وذلك بشكل لافت للنظر ، مثل ما حدث مع كل من قرقيزستان وكازاخستان وجورجيا وغيرها وعلى سبيل المثال : ففي أوكرانيا ـ مثلاً ـ تؤكد الدلائل أن المنظمات غير الحكومية المدعومة أمريكياً وأوروبياً هي التي وقفت وراء ثورة الشارع الأوكراني حتى تم إسقاط الحكومة الموالية لموسكو وتنصيب حكومة موالية لواشنطن . وتقول الإحصاءات الرسمية الأوكرانية إن عدد المنظمات الأهلية في أوكرانيا تنامى في الفترة من عام ١٩٩٢م حتى ٢٠٠٥م إلى ٣٠ ألف منظمة وأن الحكومة الأمريكية قدمت ٣ مليارات دولار لأوكرانيا لإصلاح وضعها السياسي والاقتصادي و ٦٨ مليون دولار لمنظمات غير حكومية مقربة من الزعيم الأوكراني الفائز في الانتخابات (فيكتور يوشنكو) ، وأن هناك مئات الملايين من الدولارات يتم تقديمها سنوياً لمعاهد ومؤسسات بحثية منها المعهد الوطني للديمقراطية برئاسة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة الذي لديه أكثر من ١٦٠ فرعاً في أوكرانيا ويعمل بها ١٨ ألف أوكراني .

وقد أكد التقرير الصادر عن مجلس النواب الأوكراني في منتصف عام ٢٠٠٤م أنه لولا التمويل الغربي لما كانت هناك منظمات غير حكومية في أوكرانيا ، وأن التمويل لهذه المنظمات تم بصورة انتقائية للمنظمات المؤيدة للمعارضة بهدف التأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية . ولم يتردد عضو البرلمان سيمينكو في القول بأن هذه المنظمات غطاء لأجهزة استخبارات تعمل على الساحة الأوكرانية ، وكذلك الحال في قرقيزستان وكازاخستان وجورجيا وغيرها كثير(٣) ، وقد كتب ستيف قترمان Steve Gutterman

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .
(٢) انظر : بينثال وبيلون ، الهلال الخيري ، ص١٥٦ .
(٣) انظر : مجلة المجتمع الكويتية ، عدد (١٦٤٤) في ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٥م .

الكاتب بوكالة أسوشتيد برس في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٥م وبعنوان: «روسيا تتهم وكالات أجنبية بالتجسس»، ومما قال: «اتهم رئيس الأمن الروسي نيكولاي باتراشيف Nikolai Patrushev الدوائر الاستخبارية الأمريكية ودوائر أجنبية أخرى باستغلال المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الديمقراطية، للتجسس على روسيا وإشعال ثورة سياسية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث المنظمات غير الحكومية التي تعمل على خدمة المصالح الأمريكية وجمع المعلومات السرية حول عدد كبير من القضايا ولمساعدة قوى المعارضة التي أطاحت بالحكومات في بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة خلال العامين الماضيين، تحت ستار تطبيق البرامج الإنسانية والتعليمية في الأقاليم الروسية.

والمؤسسات التي اتهمها باتراشيف Patrushev بالتجسس - من بينها منظمة فيالق السلام Peace Corps - ويقول الكاتب أن السياسيين الروس يرون بأن الأموال الأمريكية التي يتم ضخها من خلال المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الترويج للديمقراطية، كانت القوة الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات التي أدت إلى صعود زعماء المعارضة من ذوي النزعات الغربية إلى السلطة في كل من جورجيا وأوكرانيا. وكانت أيضاً من بين العوامل التي أدت إلى ذلك في قرقيزستان(١).

٣ - تبرعات لخدمة الإرهاب:

تقول الكاتبة الأمريكية «دانيلا»: المتبرعون الأمريكيون يدعمون المستوطنين اليهود، الذين يصادرون أراضي الفلسطينيين ويدعمون الجنود الإسرائيليين الذين يهاجمون الفلسطينيين. فأموال اليهود الأمريكيين تتولى سدَّ الفجوة في ميزانية الخدمات الاجتماعية في إسرائيل، بسبب زيادة الإنفاق العسكري الإسرائيلي. وقد أطلقت المنظمات اليهودية بدعوة من شاورن حملة في أمريكا تحت عنوان «إسرائيل الآن» لجمع تبرعات بلغت قيمتها (٤٠٠) مليون دولار لصالح إسرائيل. بل لقد قامت منظمة (التجمعات اليهودية المتحدة) في أمريكا بتنظيم حملة لجمع تبرعات لشراء سيارات مصفحة للمستوطنين في الأراضي المحتلة، وتوفير أنظمة أمن وحماية للمهاجرين اليهود الروس والإثيوبيين في المستوطنات اليهودية غير المشروعة، ودعم الخدمات المقدمة

(١) انظر: ترجمة موقع: www.islamdaily.net

إلى جنود الجيش الإسرائيلي، وذلك حسب قول «دانيلا» الأمريكية(١).

وبحلول منتصف نوفمبر عام ٢٠٠١ جمعت هذه المنظمة تبرعات قيمتها (٨٦) مليون دولار وفقاً لما نشرته مجلة «واشنطن جويش ويك»، منها خمسة ملايين دولار من منطقة واشنطن العاصمة فقط. ويقول زعماء الكثير من المنظمات اليهودية الأمريكية: إن التبرعات التي يجمعونها تذهب عادة إلى أوجه المساعدات الإنسانية عامة.

ولكن حقيقة الأمر كما ذُكر في تقارير «الواشنطن بوست» أن إسرائيل تحصل على أكثر من (٨٠٪) من هذه التبرعات بصورة مباشرة. وقد بلغ إجمالي التبرعات التي جمعتها المنظمات اليهودية الأمريكية عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال أكثر من (٢,٩) مليار دولار(٢). كما أشارت «دانيلا» الأمريكية كمتابعة لتعدد المعايير الأمريكية بحق الشعب الفلسطيني قائلة: «وإذا كانت وزارة العدل الأمريكية ترى أن عائلات ضحايا الهجمات الفلسطينية في إسرائيل تستطيع مطالبة الجمعيات الخيرية في أمريكا التي تساعد الفلسطينيين بالحصول على تعويضات مالية كما حدث مع عائلة الفتى اليهودي (ديفيد بويم) الذي قتل في عملية فدائية فلسطينية في الضفة الغربية حيث أقامت العائلة دعوى ضد منظمة (الأراضي المقدسة) بدعوى مساندتها لحركة حماس، فهل يمكن للعائلات الفلسطينية مقاضاة الجمعيات الخيرية اليهودية التي تقدم المال للمستوطنين الذين يمارسون كل أنواع الاعتداءات على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؟ والحقيقة إن إدارة الرئيس بوش ترتكب خطأ كبيراً عندما تمنع وصول تبرعات أناس طيبين إلى أناس طيبين في حاجة إلى هذه التبرعات في الأراضي المحتلة، لتزيد من معاناة الفلسطينيين والمسلمين في كل أنحاء العالم من السياسة الأمريكية»(٣).

---

(١) واشنطن ريبورت أون ميديل إيست أفيرز- يناير ٢٠٠٢ بعنوان: بين الجمعيات الإسلامية والجمعيات اليهودية في أمريكا.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) واشنطن ريبورت أون ميديل إيست أفيرز- يناير ٢٠٠٢ بعنوان: بين الجمعيات الإسلامية والجمعيات اليهودية في أمريكا، وانظر صحيفة الشرق الأوسط في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤.

الازدواجية في النظرة واختلاف المعايير :

وهنا لا بد من معرفة الفرق، وهو أن هذا الحجم الكبير من ممارسة الإرهاب، قد ظهر واضحاً فقط على المؤسسات الخيرية الإسلامية، التي لا تمتلك ـ مجتمعة ـ الحدَّ الأدنى مما تمتلكه إحدى كبرى المؤسسات غير الحكومية أو غير الربحية في أمريكا نفسها، من أمثال: (منظمة جيوش الإنقاذ) أو (جيوش الخلاص الروحي) (Salvation Army)، التي حصلت على المرتبة الأولى في حجم ما تلقَّته من تبرعات عام ١٩٩٩م، حيث حصلت على حوالي مليار ونصف المليار دولار (١,٣٩٦,٨٧٧,٠٠٠)، وجاءت بالمرتبة الثانية منظمة واي. إم. سي. إيه (YMCA OF THE USA)، وفي المرتبة الثالثة[1] منظمة (يونايتدوي) (United Way)، وغيرها كثير من حيث الإمكانات المالية والبشرية. وبعض المنظمات متخصص في دعم الحركات الانفصالية بدول العالم.

ويشير الكاتب الأمريكي (بيتر إف دراكر) ـ المتخصص في الإدارة ـ في كتابه: (الإدارة للمستقبل) إلى ما تقدمه الهيئات التي لا تبغي الربح قائلاً عن هذا القطاع في أمريكا فقط: «وقليل من الناس يعرفون أن قطاع الهيئات التي لا تبغي الربح، هو إلى مدى بعيد، أكبرُ صاحب عمل في أمريكا، ويعمل في هذا القطاع واحد من بين كل اثنين من البالغين ـ إجمالي عددهم يزيد عن (٨٠) مليون شخص متطوعٍ لمدة خمس ساعات في المتوسط لكل أسبوع في مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات مما لا تبغي الربح. ويعادل ذلك عشرة ملايين وظيفة لكل الوقت، ولو أن هؤلاء المتطوعين حصلوا على مقابل عملهم، لبلغ أجرهم محسوباً على أساس الحدِّ الأدنى حوالي (١٥٠) مليار دولار أو (٥٪) من إجمالي الناتج المحلي، والعمل التطوعي آخذ في التغير السريع»[2].

علماً أن الإحصائيات الحديثة تقول: إن هذا القطاع يشغّل ما يوازي (١١) مليون وظيفة، و (٩٠) مليون متطوع أمريكي، وعطاؤه السنوي زاد عن (٢٤٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٣، ويخصص حوالي (٤٠٪) للجوانب الدينية، وقد تجاوزت المنظمات

(١) انظر: عن حجم وقوة هذه المنظمات وغيرها: مواقعها الإلكترونية والموقعين التاليين:
http://nccs.urban.org-www.beliefint.com

(٢) انظر: بيتر أف دراكر PETER F.DRUCKER الإدارة للمستقبل ص ٣١٣ الطبعة الثانية عام ١٩٨٨م.

غير الربحية حسب آخر إحصاء (١,٥٦٠,٠٠٠) منظمة، وحسب بحث كتاب القطاع الخيري ودعاوىٰ الإرهاب فمن هذه المنظمات حوالي (١٣٠٠٠) منظمة يهودية في أمريكا، وحسب إحصاء الكاتبة الأمريكية «جوديث ميلر» فإن عدد المؤسسات الإسلامية قد وصل في أمريكا (٦٠٠٠) منظمة أو مؤسسة!![1].

وفي مقابلة مع مجلة إنسايت قال بيتروزيللو (PETER OZELLO INSIGHT) : «إن الحكومة السعودية تمدُّ منظمات دولية، مثل: الصليب الأحمر التابعة للأمم المتحدة، وجمعية الهلال الأحمر في الضفة الغربية وغزة بنحو (١٢٠) مليون دولار سنوياً، وهو النهج نفسه الذي تتبعه الولايات المتحدة، فلا يمكن القول إذن: إن السعوديين يرسلون الأموال إلى منفذي التفجيرات الانتحارية»[2].

والمتأمل للواقع الأمريكي يلحظ أن المؤسسات الخيرية الأمريكية تقوم بتقديم الخدمات الإنسانية خارج أمريكا بالتعاون مع الفرق المتحاربة في جنوب السودان؛ حيث حرب المعارضة العسكرية (جون قرنق) ضد الحكومة السودانية، ولو اعتبرت أمريكا حركة المعارضة العسكرية الانفصالية حركة إرهابية، فإن المؤسسات الخيرية الأمريكية في تقديمها لمثل هذه الخدمات لا يعتبر خروجاً عن دورها كمنظمة إنسانية، ولا يعتبر تقديمها لهذه الخدمات تجاوزاً للعمل الإنساني المشروع!! . وبالمثل فإن تقديم الهلال الأحمر السعودي أو الهلال الخيري أو المنظمات الإسلامية عامة لخدماتها الإنسانية أثناء الحرب الأفغانية الروسية لا يمكن أن يُعتبر خروجاً عن دورها كمؤسسات إنسانية، وإن كان تقديم هذه الخدمات لا يتم إلا بمعونة المحاربين الأفغان، والشهادات المقدمة للجنة الشؤون الحكومية في الكونجرس الأمريكي في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٣ تعتبر الخدمات الإنسانية المماثلة ـ التي قدمتها المؤسسات الخيرية الإسلامية أو السعودية؛ سواء في حرب الأفغان مع الروس أو البوسنيين مع الصرب، أو الكسوفيين مع الصرب أو الشيشانيين مع الروس ـ خروجاً عن العمل الإنساني ومعونة للإرهاب!!

(١) انظر: Giving USA 2004، وانظر: د/ السلومي القطاع الخيري ودعاوىٰ الإرهاب ص ٣٣٨، وانظر عن ميلر نيويورك تايمز في ١٩/ ٢/ ٢٠٠٠م.

(٢) مجلة إنسايت الأمريكية ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٢م كينيث آر تميرمان، انظر ترجمة موقع إسلام ديلي: www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=1185..

الدعم الشعبي من شركات السجائر والمطاعم الشهيرة:

وقد تخصصت مئات المنظمات اليهودية غير الربحية داخل أمريكا، في دعم الوجود الإسرائيلي وهدم المسجد الأقصى، وأصبحت سياسة معلنة لتلك المنظمات، وتجاوز الأمر إلى تخصيص الدخل اليومي أو نسبة من الأرباح من قبل بعض المؤسسات التجارية، مثلما تعمل شركة سجائر (فيليب موريس) الداعمة (لإسرائيل) بمنتوجاتها المتعددة، كسجائر (مارلبورو) بأنواعها و (ميريت) و (بنسون) وغيرها، حيث تدفع (١٢٪) من صافي أرباحها لإسرائيل، وحسب دراسة اقتصادية أوردتها لجنة الحقوق بباريس، فإن حصة (إسرائيل) من أرباح الشركة تساوي يومياً (٩,٦) ملايين دولار[(١)].

كما أن شركة أخرى تصرف التبرعات السخية لصالح إسرائيل، وقامت عدة مرات بالإعلان عن تلك التبرعات عبر الوسائل الإعلامية، وهي شركة سلسلة مطاعم (ماكدونالدز) المنتشرة حول العالم- والتي تشكل عالمياً رمزاً (للعولمة)- وذلك حسب ما أشارت إليه كثير من الصحف الأمريكية، وأكدته صحيفة الوطن السعودية في مقابلة مع القنصل الاقتصادي الأمريكي في السعودية، حيث قالت (اليس درس) عن تبرعات الشركات الأمريكية لإسرائيل: (إن للجميع الحرية في التصرف بأمواله) موضحة ما قامت به (ماكدونالدز) من دعم لـ (إسرائيل) بقيمة دخولات يوم كامل لسلسلة مطاعمها المنتشرة في أنحاء العالم..)[(٢)]. كما أشارت كذلك صحيفة الوطن السعودية إلى أن حملة تبرعات قصيرة المدة لإسرائيل في شمال أمريكا في أبريل عام ٢٠٠٢م قد جمع فيها اليهود ما يزيد عن(١١٩) مليون دولار امريكي، كجزء من حملة تبرعات طارئة واحدة لمساندة الإرهاب الإسرائيلي، وتقول الصحيفة: إن تلك الحملات للتبرعات لن تلاحقها مساءلات أمريكية رسمية من الإدارة والكونجرس[(٣)].

---

(١) موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس:
WW.COM.TO/ACHR-HTTP://HOME7.SWIPNET.SE/W-79939

(٢) انظر: تصريح القنصل الأمريكي صحيفة الوطن في ١/ ٧/ ٢٠٠٢ م.

(٣) انظر: على التوالي: صحيفة الوطن السعودية بتاريخ ١/ ٧/ ٢٠٠٢م، وانظر: صحيفة عكاظ في ١١/ ٧/ ٢٠٠٢، وصحيفة الوطن السعودية في ١٨/ ٥/ ٢٠٠٢م.

٤ ـ استغلال الإغاثة في تغيير الدين والثقافة:

تعمد بعض المنظمات غير الحكومية انتهاج سياسة المنح الدراسية لطلاب الدول الفقيرة، لأهداف سياسية أو ثقافية. وتُعتبر منظمة «سورس» الأمريكية من أقوىٰ المنظمات في هذا المجال، حتىٰ تعرضت المؤسسة لمشاكل إدارية وسياسية مع الاتحاد السوفيتي لهذا السبب.

وعند التأمل في سياسة المنح الدراسية والمساعدات الأكاديمية التي ترعاها حكومات الدول الصناعية، أو المؤسسات غير الحكومية في تلك الدول للطلاب والأكاديميين من دول العالم الثالث، تبرز ملاحظات دقيقة. فلا جدال أن الدول النامية والفقيرة حصدت مكاسب من ورائها، ولكن ثمارها لم تكن جيدة دوماً، فثمَّة اتهام شائع يلاحق هذه السياسة بأنها أداة للتبعية الثقافية والغزو الفكري، كما أنها تتحمل جانباً من المسؤولية عن ظاهرة «نزوح الأدمغة» إلىٰ العالم الصناعي، حيث يجري اصطفاء نخبتهم للعمل في الصوامع العلمية والتقنية الغربية لقاء حوافز لا يحلمون بها في بلادهم، وهذا ما يسمىٰ (استقطاب الكفاءات).

وزيادة علىٰ ذلك، فإن الدول المتقدمة للمنح الدراسية تكون قد وظفت في الواقع سفراء جيدين لها في بلدان العالم الثالث، فهم مؤهلون بشكل مرموق، وسرعان ما يرتقون إلى قمة الهرم الاجتماعي والسياسي والوظيفي والاقتصادي في دولهم، والمكاسب هنا تكون مركبة. من جانب آخر تكون هذه الدول الصناعية قد أثْرَتْ رصيدها المعلوماتي والبحثي عن العالم الثالث، عبر ذلك الكمّ الهائل من الدراسات والرسائل الأكاديمية التي تعدها الصفوة العلمية القادمة من ذلك العالم، فترسو في خزائن المعاهد الغربية لتشكل بالتالي قواعد معلومات وأرضية أبحاث فائقة الجودة، تمكن من فهم هذا العالم النامي عن كثب، والتعامل معه بالطريقة الأمثل في مسارات المصالح كلها. وبعيداً عن أشكال المساعدات الحكومية وما يلفها، تجدر مراجعة أنماط المساعدات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، خاصةً وأن القطاع غير الحكومي سلطة لا يُستهان بها في عالم اليوم، وعناصر قوة هذه السلطة تتمثل أساساً في بنيتها التخصصية الكفؤة، فهي تغطي كافة المجالات والاهتمامات وفي قدرتها التمويلية العالية التي تتمتع بها، وهي مستفيدة من التسهيلات وحرية الحركة القائمة في البلدان

الغربية، وفي امتداداتها العالمية عبر البحار مع اعتبار الغرب مركزاً للتحرك ومحوراً له.

النظرة السائدة إلى المنظمات غير الحكومية على جانبي الأطلسي ترى فيها أذرعة ممتدة للعالم الغربي باعتبارها أحد العناصر المشكِّلة لنسيجه العام. فالتي تُعنى منها بشؤون الأسرة أو المرأة أو حقوق الإنسان مثلاً غالباً ما تروِّج للتصورات الغربية الخاصة بهذه القضايا، بل يعمل بعضها على تكوين دوائر نُخْبيّة ومؤسسات تابعة في العالم الإسلامي تتبنَّى النظرة ذاتها، وبذلك تتم العولمة الثقافية والفكرية، وعولمة القيم التي قد تتعارض مع دين البلدان المستهدفة وثقافتها[١].

يعتبر تغيير الدين أو التنصير من الأنشطة الملازمة لأي عمل إغاثي في العالم الثالث عامة أو الدول الفقيرة على وجه الخصوص، وفي ذلك يشير «غراهام هانكوك» صاحب كتاب (سادة الفقر) عن جوانب من استغلال الإغاثة لتغيير الأديان والثقافة بقوله: «لقد كنت صحفياً في إثيوبيا في إحدى الكوارث، لكن الصحفيين ليسوا وحدهم الذين يصطفون للسياحة على الكارثة، فهناك الوكالات التطوعية، مثل: الفاو، واليونسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، وبجوارهم جميعاً مجلس الكنائس العالمي.

ينقل (هانكوك) عن (نيد أنغستروم) الذي كان رئيساً لمنظمة رؤية العالمWorldb (Vision) قوله: «إننا نحلِّل أي مشروع أو برنامج نقوم بتنفيذه، للتأكد بأن ذلك البرنامج يمثِّل الجانب التبشيري (الدعوة) فيه مكوناً مهماً، إننا لا نستطيع أن نطعم الناس ثم نتركهم يذهبون إلى جهنم».

ويضيف الكاتب ـ بناء على شهادات عيان لمنظمات إغاثية تعمل مع منظمة (رؤية العالم) ـ أن العاملين في (رؤية العالم) عادة ما يستخدمون التهديد بوقف الطعام لإجبار اللاجئين من السلفادور ـ وهم من الكاثوليك ـ لحضور القداس البروتستانتي.

ويشير الكاتب إلى أنه أينما اختلط الدين بالعمل الإغاثي فإن تكاليف بشرية يجب أن تُدفع!! وكذلك في كثير من الأحيان فإن تصرفات بعض العاملين في هذه المنظمات تغضب المغاثين، ومن ذلك ما حدث في الصومال، عندما أضاعت منظمة المعونة

(١) لمزيد عن استقطاب الكفاءات وبعض أسرار المساعدات، انظر: مجلة الأوروبية في شهر ٩/ ٢٠٠١م.

المسيحية العالمية (ICA) ومنظمة رؤية العالم دولارات المانحين بتعيينها لجماعة من المسيحيين المتطرفين للإشراف على برامجها في معسكرات اللاجئين التي أُقيمت في أعقاب الحرب على الحدود مع أثيوبيا، فبالإضافة إلى إغضاب المسلمين الذين يعملون في أوساطهم، فقد كان هؤلاء الناس صغار السنّ وعديمي التدريب والخبرة[١] .

يستطرد «هانكوك» قائلاً: «لقد أحدث (روبرت سميث) أحد العاملين في منظمة (رؤية العالم) في الصومال ارتباكاً وحيرة وسط متعهدي المواد والمعدات؛ بتوقيعه لكل المكاتبات التلكسية بعبارة (بارك الله في روبرت).

ومع ذلك كله لا يجوز وصف هذه المؤسسات الإغاثية غير الإسلامية بالنعوت السلبية من حيث المبدأ ولا على سبيل التعميم أو إغفال جوانبها الإيجابية، ولكننا نلاحظ تجاهل كثير منها للقيم والخصوصيات الحضارية والثقافية غير الأوروبية أو الأمريكية بشكل خاص، ولا سيما عندما تنشط وتتحرك في عالم الجنوب، مما يوحي باعتبارها التجربة المدنية الغربية بمثابة المثل الأعلى لما ينبغي أن تكون عليه أم العالم الأخرى، أو أن هذه التجربة تمثل قمة الرُّقي الذي حازته الإنسانية في تاريخها الطويل، وهنا تلتقي بعض هذه المنظمات بأهدافها مع «فرانسيس فوكوياما» ونظريته «نهاية التاريخ»، بل من هذا الوجه فقد لاحقت هذه الفئة من المنظمات تهمة ممارسة الوصاية على الآخرين[٢] ، وفي حالات عديدة تبرز مرامي بعيدة لتقديم المعونات مثل نشر المعتقد وكسب الأتباع، وتغيير الخارطة الاجتماعية والدينية، والعبث بالتناقضات الداخلية للشعوب المستهدفة، ويلاحظ أن معظم دول العالم الإسلامي والأقليات المسلمة والجمعيات الخيرية الإسلامية تنظر للإغاثة غير الإسلامية أنها تعمل تحت شعار الصليب الأحمر وهو شعار يحمل في مضمونه وشكله الدوافع الدينية مما يدعو للتوجس والخيفة أحياناً أو رفضه حيناً آخر.

معاهد لتنصير المسلمين:

تفتتح أمريكا كليات ومعاهد ومدارس للدعوة وأصول التنصير في أراضيها بشكل مستمر، لا للحفاظ على هويتهم الدينية؛ فهذا له مؤسساته وكنائسه وإعلامه، ولكن

---

(١) انظر: كتاب سادة الفقر، غراهام هانكوك، ص ١٦.
(٢) للتوسع في هذا الموضوع انظر مجلة الأوربية العدد ٢٧ الصادرة في شهر ٩/ ٢٠٠١م.

الكليات التي تُفتتح والمؤتمرات التي تُنظَّم إنما هي متخصصة في تبديل الأديان واختراق المجتمعات خارج أمريكا، تلك الجمعيات التي يراد لها الهداية إلى المسيحية!! وهي موجهة للشعوب المسلمة بوسائل قوية وحديثة ومدروسة، ليعمل الخريجون منها بعد ذلك في المؤسسات الإغاثية العالمية، أو تحت غطاء آخر، وعلى سبيل المثال فإن ما تقوم به (جامعة كولمبيا الدولية) بأمريكا يوضح الدور المتخصص، حيث تقوم الجامعة المذكورة بإعداد دروس خاصة في التنكر والتخفي لتيسير تنصير المسلمين، وهو ما تسميه بعض المجلات الأمريكية (الحرب الصليبية الحذرة)، وهذا ما نشرته مجلة (الأم جونز) الأمريكية في شهر يونيو ٢٠٠٢م، وقد وصل عدد المبشرين لهذا الغرض (٣٠٠٠) مبشر لتنصير المسلمين فقط، ينتشرون في (٥٠) دولة إسلامية. ويقول (ديفيد كاشين) أستاذ الدراسات الثقافية في الجامعة المذكورة، الذي يرتدي الملابس الإسلامية ويتواصل مع الذين اعتنقوا النصرانية: (نحن نعتبر الإسلام هو الجبهة الأخيرة!!) ويقول: «إن المسيح أجَّل عودته طيلة ألفي سنة لأننا لم ننجز المهمة الموكلة إلينا!!».

كما يقول الدارسون في جامعة كولمبيا - من تلاميذ الأستاذ (ريك لون)- : إن أي ضرر بسبب عملهم لا يقارن بالهدف الذي يسعون إليه والمتمثل في تقويض الإسلام قائلين «إذا لم تتح الفرصة للمسلمين كي يعيشوا تجربة المسيح فسوف يذهبون إلى الجحيم!!»، يقولون ذلك رداً على الناقدين لهم بأن أعمالهم التبشيرية تتسبب في تعطيل توصيل المعونات الإغاثية وتؤجج مشاعر الكراهية تجاه الغربيين. المنصِّرون يكثفون جهودهم في كل مكان يستطيعون الوصول إليه من العالم الإسلامي، وهم يتعلمون منهج (السياقية)، وخلاصتها أن يضع المنصِّر نفسه في سياق المجتمع الذي يخاطبه، فيجب عليهم أن يتحولوا إلى مسلمين في مظهرهم حتى يصلوا إلى مفاتيح قلوب المسلمين، فقد يظهرون بأسماء مسلمة ويطلقون لحاهم ويرتدون الجلابيب، والنساء يرتدين الحجاب، وليس هناك ما يمنع أن يؤدي المنصِّرون الصلوات مع المسلمين أو أن يصوموا خلال شهر رمضان.

وما أسهل أن يشاركوا المسلمين في عيدي الأضحى والفطر، فهذا (روبرت تلفرسون) الذي يعمل مديراً لمنظمة كير الإغاثية (CARE) حينما خدم مع قوات المارينز

الأمريكية في الصومال في بداية التسعينات، كانت هناك (٢٠٠) منظمة تعمل من أجل السيطرة على المجاعة التي هددت ذلك البلد المنغمس في الحرب، يقول: «غير أن المبشرين تسببوا في تدهور الموقف، وذلك حينما ظهروا في مراكز توزيع الطعام وتصرفوا على نحو أقنع الناس بأن عملية الإغاثة من خلال الطعام مرتبطة بالتنصير، حيث أدى ذلك إلى كارثة، فقد تزاحم الصوماليون لسرقة الطعام ثم أشعلوا النار في الحافلات»[1].

لقد اجتمع المنصرُون في عام ١٩٧٧م في (بال) بسويسرا بشأن تنصير العالم، وفي عام ١٩٧٨م اجتمع المنصِّرون الأمريكان في ولاية (كلورادو) بزعامة (١٥٠) منصِّراً من أشهر المنصِّرين، وقدَّموا (٤٠) دراسة حول الإسلام وعلاقته بالمسيحية، وكان الهدف المعلن هو تنصير المسلمين في العالم ورصدوا لذلك ألف مليون (مليار) دولار، وأنشؤوا لذلك معهد (زويمر) لتخريج المنصِّرين تخليداً لذكرى أحد المبشرين الكبار الذي كان مقره في (البحرين) في أوائل القرن العشرين، والذي ترأس مؤتمر المبشرين بالقاهرة في عام ١٩٠٦م.

وأخيراً فإن العاملين في المؤسسات الإسلامية يتساءلون قائلين: ماذا يعني برنامج المنح الدراسية الذي يتبناه (جورج سورس) الأمريكي ومؤسسته العملاقة (المجتمع المفتوح)؟ خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، وبلاد البلقان الإسلامية، ولا سيما أن المنح لفئات متميزة من المسلمين وبأعداد كثيرة تصل إلى الآلاف.

---

(١) انظر: المزيد عن جامعة كولمبيا والحرب الصليبية الحذرة في مجلة المجلة في ٣/ ٨/ ٢٠٠٢م من مقال للأستاذ فهمي هويدي.

الفصل السابع

حقيقة الدوافع والأهداف

(أدلة وقرائن)

- الأول: الشعور بالندِّية أو المنافسة.
- الثاني: عدم وجود أدلة إدانة.
- الثالث: استهداف جميع المنظمات الإنسانية المعنية بالقضية الفلسطينية.
- الرابع: دعم الأصولية الدينية الأمريكية وتنفيذ معتقداتها.
- الخامس: تكريس زيادة النمطية المزيفة عن الإسلام والمسلمين.
- السادس: تصفية الحسابات السياسية.
- السابع: تدمير وإضعاف روابط القوة الإسلامية.
- الثامن: الآثار والنتائج أدلة إضافية في كشف الحقيقة.

(النقطة الجديرة بالاهتمام حول المؤسسات الإسلامية هي انتشارها الشعبي الواسع وتطويرها لبرامج دولية تضمن استدامتها، مما شكّل بديلاً عن برامج الغرب اليهودي والنصراني). [الباحث البريطاني جوناثان بنثال وجيرم بيليون]

(فإن الحركة الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة تتمتَّع بحضور إعلامي قوي، حيث تملك وتشرف مباشرة على (١٠٠) محطة تلفزة وعلى (١٠٠٠) محطة إذاعية).

[الباحثة الأمريكية غريس هالسل]

(إن مزيجاً من عمليات المداهمة والحملات الإعلامية والتحقيقات التي تتم بشكل منتظم، أدّى إلى انصراف الدعم الشعبي للمؤسسات الإسلامية، وخسارة مئات الآلاف من الجنيهات من جرّاء تراجع التبرعات). [الكاتب البريطاني جدعون بورروز]

(لم يبدُ لي الإسلام ديناً بمعنى الإسلام المتعارف عليه بين الناس لكلمة دين، بل بدا لي أسلوباً للحياة). [المفكر النمساوي ليوبولد فايس (محمد أسد)]

حقيقة الدوافع والأهداف (أدلة وقرائن)(١)!!

تتعدد القرائن والأدلة التي تؤكد أن الحملة لها دوافع حرَّكتها، وأهداف سعت لتحقيقها خلاف المعلن أو الظاهر، وهذه أبرزها:

الأول: الشعور بالندِّية أو المنافسة:

قد يكون من أسباب الحملة على المؤسسات الخيرية الإسلامية تمتُّعها بالقوة والتأثير، كما أشار إلى ذلك مؤلفا كتاب الهلال الخيري «بينثال وبيليون» حينما قالا: «على المستوى المحلي داخل الدول الإسلامية، وفي أوساط المجتمعات الإسلامية في الدول غير الإسلامية فإن برامج الرَّفاهة الاجتماعية التي تقدمها الروابط الإسلامية التطوعية نالت اهتمام الغرب، في نفس الوقت أدرك المجتمع مدى فعالية (هذه الروابط)، فيما تقدمه من الدعم السياسي في الدول التي يظل دعم الدولة للرفاهية الاجتماعية لا يكفي الاحتياجات والمتطلبات»(٢).

كما أبرز المؤلفان جانب النِّدِّية حينما قالا: «ونقطة جديرة بالاهتمام حول النظم الإسلامية بصفة خاصة، أنها ليست فقط لها الانتشار الواسع في وسط الناس، ولكنها طوَّرت برامج دولية مدعومة بشكل من العالمية، يشكِّل بديلاً يضاهي الغرب اليهودي المسيحي»(٣).

في الثمانينات كانت العلاقة بين المنظمات غير الحكومية العربية والمنظمات الغربية تتَّسم بالتحدي، فالمنظمات الإسلامية والأحزاب الإسلامية في المقاومة الأفغانية أدانت النشاطات الإنسانية الغربية، ويُعزى ذلك لممارساتها التي اعتُبرت أنها تؤذي المجتمع الأفغاني.

ففي مشكلة اتَّسمت بالتركيز الشديد على «تسييس المعونات الإنسانية» فقد

---

(١) تم تقديم بعض جوانب هذه الدوافع والأهداف في مؤتمر باريس الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية في ١٠/ ١/ ٢٠٠٣م كورقة مشاركة بعنوان (دوافع الحملة الإعلامية الامريكية على المؤسسات الخيرية الإسلامية) وانظر إليها بشكل مفصل في كتاب القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب ص ٢١٥، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤ للمؤلف.

(٢) انظر: بينثال وبيلون، الهلال الخيري، ص ٢.

(٣) انظر: بينثال وبيلون، الهلال الخيري، ص ٥.

اتُّهمت المنظمات الغربية بدعمها للأحزاب السياسية الأكثر اعتدالاً (في نظر الغربيين)، حيث أن المنظمات غير الحكومية الفرنسية اعتُبرت من المساندين لأحمد شاه مسعود»[1].

دور الموروثات الثقافية:

يتساءل الشيخ صالح الحصيّن قائلاً: «لماذا يتخذ الغرب الإسلام عدواً له؟ لا أحد يمكن أن يقول: إن العالم الإسلامي - الذي وصفه وزير الخارجية الهندي بأنه لا حول له ولا قوة - يمكن أن يشكل في الحاضر أو المستقبل أيّ تهديد للغرب. وقبل ظهور كتاب هنتجتون (صراع الحضارات) والجدل الذي أثاره هذه الكتاب، كان الرئيس الأمريكي نيكسون بعد تركه كرسي الحكم زار الاتحاد السوفيتي حين كانت الشيوعية لا تزال في عنفوانها، وظهر من تصريحاته محاولة إقناع أقطاب الشيوعية بأنه يمكن التعايش بين نظامي الحضارة الغربية الشيوعية والرأسمالية، وأنه يمكن تجاوز ظروف العداء بينهما بناء على حقيقة أن النظامين نتاج حضارة واحدة وثقافة واحدة، وأن العداء الحقيقي بين الحضارة الغربية والإسلام، وعلى إثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانتصار العالم الغربي الحر، وعى الناس جميعاً تصريح الأمين العام لحلف الأطلسي، بأنه بعد انهيار الشيوعية أصبح العدو الظاهر للغرب هو الإسلام. وكشفت تصريحات لمسؤولين في قسم الاستخبارات في حلف الأطلسي، أن افتراض عداوة الإسلام كانت دائماً عنصراً غير غائب في إستراتيجية الحلف. أما في الماضي فخلال مئة السنة الماضية كان العالم الإسلامي في مواجهة الغرب هو المغزو لا الغازي، فلم يكن المغرب هو الذي غزا أسبانيا، ولم يكن المغرب أو تونس أو الجزائر أو سوريا أو لبنان أو السنغال هم الذين غزوا فرنسا، ولم تكن ليبيا أو الصومال هما اللتان غزتا إيطاليا، ولم تكن مصر أو السودان أو فلسطين أو العراق أو اليمن أو الإمارات الإسلامية الهندية هي التي غزت بريطانيا، كما لم تكن إندونيسيا هي التي غزت هولندا. ولا يمكن اعتبار المصالح الاقتصادية أو السيطرة على النفط هي العامل الوحيد في التهديد الحربي الذي يوجهه الغرب الآن لبلدان إسلامية، وإلا فلماذا اهتمت النرويج أو إيطاليا بإرسال أبنائها للقتال مع أمريكا في أفغانستان؟».

---

(١) انظر: بينثال ويلون، الهلال الخيري، ص ٧٤.

ويؤكد الشيخ الحصيّن أسباب هذا العداء قائلاً: «إن العامل الأهم في هذه العداوة عامل ثقافي، وهذا يفسر سرعة تقبل الرأي العام في الغرب لفكرة ربط الإسلام بالعنف والعدوانية والإرهاب، ويفسر كيف أن بلداً مثل السويد استحقت بأن تعدها تقارير (U.E.M.C) الصادرة بعد ثمانية أشهر من حادث ١١ سبتمبر ضمن أربع دول أوروبية كانت الأبرز دوراً في موجة العنف التي تعرضت لها الأقليات الإسلامية، مع أن السويد تُصنَّف عادة بأنها أكثر بلدان الغرب تقدُّماً فيما يتعلق بحقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، وأكثرها تسامحاً تجاه الأقليات والأجانب، كما أن هذا يؤيد الملحوظة التي لحظها عدد من المستشرقين والكتّاب المعاصرين، مثل الكاتب الأمريكي «بول فندلي» أو «نعوم تشومسكي» أو «ليندون لاروش»، حيث لاحظ هؤلاء وغيرهم أن الغرب ينظر بتسامح كبير إلى ديانات مثل البوذية والهندوكية، ولكن في حالة الإسلام ومؤسساته فإن رد فعل الغرب تجاهه لا يكون عادة عقلانياً، وإنما يكون دائماً ذا عاطفة سلبية عارمة.

لا شك أن للموروثات الثقافية (Cultural heritage) أثراً في تكوين هذا الاتجاه لدى الغرب ضد الإسلام، ولكن شعور المتعصبين من الغرب بعظمة الإسلام وقوته الروحية - (وهو يختلف عن شعوره تجاه الديانات الأخرى التي يراها بدائية، ولا ترقى لتكون نداً لدياناته أو ثقافته)، هو الذي له أثره الغالب في تكوين اتجاه الغرب العدائي ضد الإسلام. يزيد هذا الشعور حِدَّةً عدمُ ثقة الغرب المتعصب بأنه يملك أسباب النصر في معركته الثقافية ضد الإسلام، وتجاربه التاريخية لا تشجعه على مثل هذه الثقة»(١).

لقد أدى انتشار منظمات ما يسمى بدول الجنوب - ولا سيما أن مصادرها المالية ذاتية لا تخضع فيها للمساومات أو التسييس وتعمل باستقلالية كبيرة - إلى تعزيز فكرة مجتمع مدني على الصعيد العالمي، وأصبحت المعادلة تقوم على ضرورة التفكير والعمل بشكل عالمي لا بشكل غربي، لأن نشطاء الجنوب يمتلكون مؤسساتهم المستقلة ويرفضون أي علاقة إرغام أو هيمنة، ويطمحون لتعاون متكافئ قائم على الاحترام المتبادل والتكامل الضروري، إيماناً من القائمين على تلك المؤسسات بأن ساحات العمل والاحتياج تتطلب المزيد من المؤسسات المستقلة.

(١) انظر: كتاب القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب، للمؤلف، تقديم الشيخ صالح الحصين ص ٧، ٨.

وهذا ما يؤكده الدكتور «هيثم مناع» وهو أحد نشطاء حقوق الإنسان، ومن المشاركين الرئيسيين في مؤتمرات باريس ٢٠٠٣م وجنيف ٢٠٠٤م للدفاع عن الجمعيات الخيرية الإسلامية، حيث يقول: «إن الهجمة التي تتعرض لها اليوم المنظمات الإنسانية الإسلامية والجنوبية، تفترض منا إعادة نظر وتقييم لتركيب هذه المنظمات ودورها وأدائها، فمن جهةٍ ليس هناك من معنىً للمطالبة بتحييد هذه المنظمات في كل ما يتعلق بتصورها الخاص للعالم، فكل منظمة إنسانية في العالم ذات أهداف وأجندة وبرامج، وسواء أكان اسمها «أطباء العالم» أم «النجدة الكاثوليكية» أم «المساعدة الإسلامية» فإن ما يجمع تلك المنظمات يعطي تصوراً للعالم والمنظمة غير الحكومية ومفهوم التضامن وتصورات للعمل الإنساني على الصعيد العالمي، الأمر الذي لا يبرر الزجَّ بها في الصراعات المباشرة والتوظيف المبتذل أينما كان بلد المنشأ ومهما كانت دوافع النشأة.

إلا أن الجمعيات الإنسانية والخيرية قد تجاوزت اليوم مهمتها الآنية لسدُّ رمق عائلة أو تعليم يتيم أو تخفيف مآسي الحروب، لتصبح إحدى الضمانات المركزية لبعض جوانب التنمية من خلال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم، والوسائل الأساسية لضمان تماسك النسيج المجتمعي في دول الجنوب، وبهذا المعنى، فهي لم تعد ملكاً لبرنامج سياسي حزبي أو حكومة أو قوى خارجية تريد إقصاءها أو تهميشها بقدر ما هي ملكية عامة للمجتمع الإنساني[١].

الثاني: عدم وجود أدلة إدانة:

تحت شعار (الحرب على الإرهاب) انطلقت الحملة الأمريكية على المؤسسات الخيرية الإسلامية إعلامياً وميدانياً في معظم دول العالم، عقب أحداث ١١ سبتمبر، ومازالت على أوجها بعد مضي ثلاث سنوات على الحدث، في اتهام صريح لتلك المؤسسات بأنها تدعم الإرهاب.

وقد مارست وسائل الإعلام الأمريكية باقتدار دوراً انتهازياً لبث مشاعر الشك والريبة تجاه كل ما يندرج تحت مسمى المؤسسات الخيرية الإسلامية، واتخذت الإدارة الأمريكية كثيراً من الإجراءات الميدانية والقانونية والتشريعية ضد تلك المؤسسات،

(١) انظر: د. هيثم مناع كتاب صرخة قبل الاغتيال (الطبعة الأولى ٢٠٠٤).

الأمر الذي يطرح عديداً من علامات الاستفهام حول تلك الحملة وما رافقها من تُهَم تستلزم البحث والنظر في بعض القرائن والنتائج لتلك الحملة:

هل هي حقاً موجهة نحو القضاء على ما يسمى بالإرهاب؟ هذا إذا اتُّفق ـ بداية ـ على تعريفه.

أهي حقاً حملة لتجفيف موارده على رغم أنه قد لا يحتاج أموالاً قياساً بأكبر حدث إرهابي وقع؟

هل تلك المؤسسات متورطة في دعم الإرهاب؟

هل هنالك أهداف أخرى غير معلنة لتلك الحملة تُدار بواجهة محاربة ما يسمى (الإرهاب)؟

وهل إدانة أي مؤسسة (جانحة) يتطلب كل تلك الحملات الإعلامية الدعائية الشاملة؟! ألا يكفي لإدانتها إبراز الأدلة للمحاكم أو الحكومات المعنية، داخل أمريكا أو خارجها، أمْ إن الحملات مقصودة لذاتها!!

لقد ترجّح لديّ بعد البحث والدراسة أن تلك الأهداف المعلنة لا تمثل الأهداف الحقيقية، وإنما تخفي وراءها أهدافاً غير معلنة اتضحت من خلال كثير من القرائن والنتائج التي وردت في ثنايا هذا الكتاب.

إن الأهداف الحقيقية للحملات على المؤسسات الخيرية الإسلامية تتضح من خلال الوسائل المتعددة المشهودة والنتائج المتنوعة الملموسة، وجميعها يشير إلى أن الهدف المعلن غير الحقيقة، وهذا الحكم جاء بعد دراسة متعمقة وتحليل شامل لشريحة من الحملات الإعلامية والميدانية، ومن خلال أقوال وتصريحات وكتابات بعض العاملين في مجالات السياسة والإعلام والثقافة ومنظمات العمل الخيري وفي مراكز الدراسات والأبحاث.

إن تسخير الإعلام بوسائله المتعددة بصورة مكثفة قد أثار تساؤلات كثيرة، ومنها: هل تلك الحملة الإعلامية الدعائية وسيلة للتعويض عن الأدلة القانونية المفقودة؟ أو الأدلة الكافية غير الموجودة؟ وهنا يبرز سؤال قائلاً: ولماذا لا تكون الحملة تهدف إلى تكوين رأي عالمي يدين المؤسسات من خلال حملات التضليل الإعلامي؟ أو على الأقل بث

الشك في العمليات المالية للمؤسسات الخيرية الإسلامية، لا سيما أن تلك الحملة اتصفت بالتالي:

ـ افتقادها للغة الوثائقية في كل ما ورد فيها من أخبار وتقارير، يقول رئيس جمعية الحقوقيين البريطانية عن تلك الاتهامات نقلاً، عن ندوة بقناة الجزيرة في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٢م: «إن كل ما قُدِّم من اتهامات لا يمكن أن تصمد دليلاً للإدانة في المحكمة»(١).

وكذلك ما ذكره المؤتمر الدولي في البحرين في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٢م: «لا غسيل للأموال في المصارف الإسلامية»، علاوةً على ذلك ما قاله «ريبرن هيس» الرئيس السابق لقسم الاستخبارات المالية بوزارة الخارجية الأمريكية الذي قال: «لا أحد يعرف على وجه التحديد كمية الأموال التي يجري تحريكها خارج النظام المصرفي التجاري التقليدي»، مؤكداً صعوبة تتبع أنواع التمويلات والإجراءات المالية في ظل البريد الإلكتروني والهاتف النقال(٢).

كما قال «رونالد دوركن»(٣): «سيكون من الصعب الكشف عن أدلة دقيقة تؤكد تمويل الإرهاب»، وضرب مثلاً بما قد يوجد في دفاتر الحسابات المالية من إيجار، أو بناء مدارس، ولكن هذه المبالغ يمكن تحويلها بشكل أو بآخر لمنظمات تعتبرها واشنطن منظمات إرهابية، فهل تعني هذه الصعوبات التي ذكرها (دوركن) أن أمريكا أرادت التعويض عنها بالحملة الإعلامية الدعائية؟

كذلك ما قاله بعض المصرفيين من «أن النظم المصرفية في المنطقة وكميات الأموال التي يتم تداولها خارج النظام المصرفي تجعل من المستحيل تقريباً مراقبة حركة المال»، وما قاله مصرفي عماني في هذا الصدد: «إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أبداً أن تتأكد: هل الأموال تذهب إلى أيدي إرهابيين أم لقضايا إنسانية»(٤).

فهل هذه العقبات وعدم الاستطاعة هي السبب للحملة الإعلامية وإطلاق التهم؟

---

(١) انظر: ندوة قناة الجزيرة بعنوان الجمعيات الخيرية الإسلامية وعلاقتها بالإرهاب في ١٨/ ١٠/ ٢٠٠١م، انظر الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

(٢) نقلاً عن غلين كيسلر صحيفة الشرق الأوسط في ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٢م.

(٣) انظر: قناة الجزيرة برنامج أولى حروب القرن في ١٨/ ١٠/ ٢٠٠١م.
انظر الموقع الإلكتروني: www.ALjazeera.net.NR/exeresl.

(٤) انظر: عن أقوال المصرفيين صحيفة القدس العربية في ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٢م.

لقد اتَّسمت الحملة بالتعميم والشمولية حتى نالت البنوك الإسلامية، بل مارست الحملة التمويه والتعتيم في كثير من الأحيان، وقد برزت فيها جوانب التهويل وعدم تقديم الأدلة والبراهين، وربما القراءات الخاطئة في بعض الأحيان واستخدمت المكارثية من جديد، ومعتمدة على إطلاق التهم دون دليل. وقد نبهت هيئة الأمم المتحدة بأن الحرب على الإرهاب اتَّسمت بالتخبُّط والتشويش(١).

كما قال محافظ مصرف الإمارات المركزي بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠١م، هناك حملة إعلامية لتشويه صورة النظام المصرفي والبنوك الإسلامية بالخليج.

كما ذكرت صحيفة «الواشنطن بوست»: أن لجنة يرأسها خبير مكافحة الإرهاب (بول بريمر) توصلت إلى نتيجة مفادها أن الحكومة الأمريكية فشلت في تحديد مصادر تمويل الإرهابيين(٢).

إن صعوبة الإدانة الناتجة عن عدم وجود أدلة هو الذي دفع أمريكا إلى تطبيق قانون (الأدلة السرية)، لضمان عدم أحقيَّة اطِّلاع المتهم على أدلة إدانته في المحاكم. فحسب هذا الوضع القانوني الجديد لأمريكا فلا داعي لوجود الأدلة المعلنة للإدانة التي هي غير موجودة أصلاً. وكما قال مصرفي سويسري: «إن البحث عن العمليات المالية لدعم الإرهاب مثل البحث عن إبرة في أكوام من القشّ»!!

كما أن استعراضاً لتقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر الرسمي - وهو التقرير الشامل، يؤكد عدم وجود الإدانة للمؤسسات الخيرية الإسلامية، حيث لا يوجد فيه ما يشير إلى انتماء أي فرد من الأفراد المتهمين بالهجمات (أحداث ١١/ سبتمبر/ ٢٠٠١م) إلى أي جمعية خيرية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، أو تلقِّي معونات. ولم يثبت من خلال هذا التقرير الرسمي وجود أي أدلة بوقائع محددة عن دعم الجمعيات الإسلامية لأي أحداث إرهابية على مستوى العالم. كما أن ما يسمى بالقاعدة ليست مسجلة بجمعية خيرية إسلامية في أي دولة من دول العالم!!(٣).

فهل الفشل والصعوبات التي واجهت أمريكا في إثبات الإدانة أو تقديم أدلة كافية

---

(١) عن الأمم المتحدة انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٢م.
(٢) عن بول بريمر انظر صحيفة الشرق الأوسط في ١٧/ ٩/ ٢٠٠١م، نقلاً عن الواشنطن بوست.
(٣) يمكن مراجعة التقرير The 9/11 Commission Report

علىٰ تورط المؤسسات بأعمال إرهابية مع واقع انضباط المؤسسات أدّىٰ ذلك كله إلىٰ اللجوء للحملة الإعلامية الدعائية (Propaganda)؟

الاستهداف المكشوف:

ويأتي تأكيد استهداف المؤسسات الخيرية الإسلامية بذاتها دون أدلة إدانة، أو وقائع محددة لأخطاء في أعمالها؛ ما حدث في أمريكا من إدراج (الهيئة السعودية للإغاثة والأعمال الخيرية Saudi Commission For Relief And Charity Work Abroad) في قائمة المطالبين بتعويضات الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها مؤسسة داعمة للإرهاب، وهي التي تم الإعلان عنها مؤخراً ولم تزاول أي عمل بعد إعلانها. فقد أدرجت محكمة المقاطعة الجنوبية في نيويورك منظمات وأفراداً سعوديين وعرباً جدداً إلى قائمة الدعوى المرفوعة من جانب عائلات ضحايا ١١ سبتمبر بعد مطالبة محاميهم بذلك، وأضيفت إلى القائمة «الهيئة السعودية للإغاثة والأعمال الخيرية» التي أعلنت المملكة إنشاءها في (مارس) من عام ٢٠٠٤م لتتولى أعمال الإغاثة في الخارج بشكل حصري(١).

وجدير بالذكر أن صحيفة الوطن السعودية قد نشرت تعليقاً علىٰ إنشاء هذه الهيئة توقعت فيه أن يكون هذا الاتهام في المستقبل وذلك في مقال نشرته للمحامي الأمريكي (مارتن ماك ماهون) المتخصص في الدعاوىٰ علىٰ المؤسسات الخيرية الإسلامية وذلك بعد إعلان تلك الهيئة قال فيه: «لا يكون حل أي مشكلة في الجمعيات الخيرية السعودية من خلال تغيير أسماء هذه الجمعيات!!، وإن تغيير الأسماء أو الوجوه لن يكون له أثر في القضايا التي تهم الجهات الخارجية وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بالجمعيات السعودية، بل ستظل الجمعيات تدفع ثمناً غالياً لهوية جديدة تفتقر إلى المعلومات والخبرة العملية». ويقول: «وفي القانون الأمريكي فإن المنظمة الوريثة ستظل مسؤولة أمام الادعاء تماماً، مثل الشركة التي لا يمكنها تفادي دعوى قضائية بمجرد إعلان إفلاسها أو تلاشيها أو بيعها أو دمجها في مؤسسة أخرى، وبعبارة أخرى فإن الدعوى القضائية ستستمر، بل إن الادعاء بدعم الإرهاب سيشمل المجموعة الجديدة»(٢).

---

(١) انظر: صحيفة الحياة في ٥/ ١/ ٢٠٠٥م.

(٢) انظر: صحيفة الوطن السعودية في ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٤م.

والذي توقَّعه هذا المحامي هو الذي حدث بالفعل ، لأن هذه الهيئة لم تبدأ بمزاولة أي عمل ، لكن الادعاء يبدو أنه يستند إلى أن الهيئة حصرية وليست مجلساً تنسيقياً أو إشرافياً يبقي للمؤسسات اسمها وهويتها ، ويبقي حتى على المزاعم والادعاء على كل واحدة من تلك المؤسسات بصفتها المستقلة .

وأخيراً . . . إن تلك الصعوبات في وجود أدلة بوقائع محددة تُدين هذه المؤسسات الخيرية الإسلامية في حركتها المالية (دعم الإرهاب مالياً) ، وبهذا الشمول والعمومية في الاتهام كل ذلك أصبح شاهداً لها على انضباطها الإداري والمالي في بلادها ، حيث إن الجمعيات والمؤسسات الخيرية ـ خاصة في العالم العربي ـ تخضع لإشراف داخلي حكومي قوي ومبالغة في الرقابة الحكومية ، ولا سيما في الجوانب المالية ، حيث الارتباط الوثيق بوزارات حكومية ، وإعداد ميزانيات وموازنات سنوية معتمدة من محاسبين قانونيين ، وقد يتعدى في بعض الدول العربية إلى تحكّم في أموالها ومجالس إدارتها ، باختلاف كبير عن مفهوم الإشراف الحكومي على القطاع الخيري في أمريكا وأوروبا على سبيل المثال ، الذي يكون مرجعيّته فقط مصلحة الضرائب ، وقد كان كل ذلك الانضباط المالي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، مما يؤكد صعوبة أن يكون التصرف من قبل هذه المؤسسات متجاوزاً أو خارجاً عن نظامها .

إن بعض المؤسسات الإسلامية التي اتُّهمت بدعم الإرهاب لها ارتباط قانوني ببعض المنظمات العالمية ، حيث الالتزام بقوانين الأمم المتحدة ، وإن من مقتضيات العلاقة القانونية أن للمنظمات العالمية حق الاطلاع على خطط المؤسسات الخيرية وأعمالها التنفيذية ، وموازناتها وميزانياتها المالية السنوية .

لكن يبدو أن مثار الشك عند بعض الجهات المتربصة أن المؤسسات الإسلامية ـ خاصة في البلاد العربية ـ لا تطبع تقاريرها بلغات أخرى تكون متاحة لأطراف أخرى ، لأنها تعتبر العمل الخيري شأناً داخلياً كحال المنظمات الدولية في الدول الأخرى .

ولقد تجاوزت الانتهاكات الجديدة بحق المؤسسات الخيرية الإسلامية في أمريكا وغيرها قواعد العدل والقوانين ، التي تنص على أن الأصل البراءة والبينة على المدعي ، وأن الأصل هو مطالبة مطلقي التهم وإثبات نزاهتهم العلمية والصحفية وإثبات عدم ارتباطهم بالمؤسسات الإعلامية المتطرفة .

الكثير من الباحثين والراصدين لهذه القضية يرى أن الموضوعية مفقودة في الحملة الإعلامية الدعائية الشاملة، التي نالت من جميع المؤسسات الخيرية والبنكية الإسلامية دون استثناء، ولو أن التهم نالت من بعضها وسَلِم منها بعضها الآخر لربَّما جاز أن يُقبل الأمر ويُعقل، أمَّا أن تتعرض كل المؤسسات ومصادرها المالية للاتهام فهذا فيه نظر!

الثالث: استهداف جميع المنظمات الإنسانية المعنية بالقضية الفلسطينية:

المتأمل في جوانب تلك الحملة يُدرك أن من الأسباب الرئيسة لهذه الحملة الأمريكية القضية الفلسطينية (الانتفاضة - الأقصى)، ويلحظ أنها نالت المؤسسات الإسلامية الأمريكية وغير الأمريكية المتخصصة بدعم بعض المدارس والمستشفيات وأسر الشهداء والأيتام والفقراء والمساكين في فلسطين، والتي أثارت أعمالها الإغاثية المؤسسات اليهودية في أمريكا، مما جعلها تثير حولها وحول العاملين فيها زوابع من الشكوك والذعر. كان ذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما أورد هذا الكاتب الأمريكي (بول فندلي) في كتابه (لا سكوت بعد اليوم)، حين نقل تأكيد (امرسون): «أن كل المنظمات الإسلامية - تقريباً - القائمة في الولايات المتحدة، التي تعتبر نفسها إسلامية وواقعة في قبضة العناصر الراديكالية، يتعاون بعضهم مع بعض عبر الدول، فسلسلة الأصوليين الإسلاميين تمتد من القاهرة والخرطوم حتى بروكلين، ومن غزة إلى واشنطن»(١).

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فتم توظيفها لصالح تلك الجهات، حيث كان إقفال بعض المؤسسات الإسلامية مثل مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية (Holy Land Foundation) في ريتشارديسون بولاية تكساس وفروعها في كاليفورنيا ونيوجرسي وإلينيوي. وقد أشارت صحيفة «الزيتونة» الأمريكية أن الرئيس بوش الابن أمر بتجميد المؤسسة المذكورة يوم ٤/ ١٢/ ٢٠٠١م مما تعتبره الصحيفة هدية للحكومة الإسرائيلية(٢)، وبقرار سياسي أعلن فيه الرئيس الأمريكي نفسه عن الأسباب، وأنها تدعم أسر وأبناء حماس والجهاد الإسلامي. وبهذا القرار غير القانوني تم إغلاق أكبر مؤسسة إسلامية على الساحة الأمريكية، تقوم بدعم المحتاجين

(١) انظر: بول فندلي كتاب (لا سكوت بعد اليوم) ص ٩٣.
(٢) انظر: صحيفة الزيتونة الأمريكية في ١٦/ ٧/ ٢٠٠٢م.

في فلسطين مع تجميد ممتلكاتها، وحدث مثل ذلك لمؤسسة النجدة العالمية (Global Relief Foundation) وللأسباب نفسها.

كما انتقلت الحملة إلى فلسطين، حيث تم إقفال مجموعتي التمويل وهما (بنك الأقصى العالمي، ومجموعة بيت المال الاستثمارية)، ومقرهما الأراضي الفلسطينية[١]، وتبع ذلك إقفال بعض المؤسسات المعنية بدعم الفلسطينيين في أوروبا وغيرها، مثل ما حدث لـ (جمعية الأقصى الخيرية) في آخن بألمانيا، وأصبح أكثر من (٦٠٪) من الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر، بسبب الحصار العالمي على المؤسسات الخيرية المعنية بالشعب الفلسطيني، كما أشارت إلى ذلك بعض التقارير الرسمية والأهلية، ومنها ما صدر عن الأمم المتحدة حيث قدم (تيري رود لارسون) منسق الأمم المتحدة الخاص في الشرق الأوسط تقريراً علنياً لأعضاء مجلس الأمن عن الكارثة الإنسانية التي تحدق بالأراضي الفلسطينية، وقتل موظفي الأمم المتحدة الثلاثة، وتدمير مخزون الأغذية التابع للمنظمة الدولية[٢]. وكما أن هناك ارتباطاً بين الحملة الإعلامية على المؤسسات وقضية فلسطين، فإن هناك ارتباطاً عقدياً دينياً يحرك الصراع لصالح دولة إسرائيل، وهو ما يسميه بعض الكتاب (الحبل السُّري) بين أمريكا وإسرائيل، يصل إلى اعتقاد اليمين الأمريكي المتطرف بقول الرب «إني أبارك الذين يباركون إسرائيل وألعن من يلعنونها»[٣].

وقد لمس المعنيون بهذه المؤسسات الخيرية هذا الارتباطَ الوثيق بين الحملة الأمريكية وبين القضية الفلسطينية، ذلك أن وجود فلسطيني واحد له ارتباط مباشر أو غير مباشر بحركة حماس أو الجهاد الإسلامي في فلسطين يكفي لاتهام أو تجميد المؤسسة التي يعمل بها أو يتعامل معها، وإن كانت متخصصة في مجالات الدراسات والأبحاث. كما يؤكد الكاتب والباحث الأمريكي «بول فندلي» سيطرةَ قوى الضغط الخفية، وأنها وراء تلك الحملات والتنميطات المزيفة، حيث اعتبر أن من العوامل التي تبقي الصورة

(١) انظر: مقال بعنوان (الحرب على المؤسسات الخيرية الإسلامية في فلسطين متواصلة دولياً ومحلياً) نشر في مجلة العصر اليومية الإلكترونية في ٢١/ ٩/ ٢٠٠٢م.
(٢) انظر: عن تصريحات لارسون في الأمم المتحدة صحيفة الرياض في ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٢ نقلاً عن وكالتي (رويترز) و (أ. ف. ب).
(٣) انظر: للتوسع في هذا الموضوع كتاب (البعد الديني للسياسة الأمريكية)، يوسف الحسن.

المزيفة عن الإسلام حيَّةً ذلك النشاط الحثيث في واشنطن، الذي تبذله جماعة الضغط لصالح المساعدات الأمريكية لإسرائيل. . وفي سياق هذا الضغط غالباً ما يكون شبح الإرهاب المدعوم من المسلمين، هو الموضوع المتكرر، إذ يُستخدم لتسويغ ممارسات الدولة اليهودية القاسية ضد الفلسطينيين ذوي الأغلبية المسلمة، ولتبرير اعتداءات إسرائيل العسكرية الدورية على لبنان، حيث تسود أيضاً أغلبية إسلامية. إن صورة الإرهاب هي الأساس الذي تستند إليه إسرائيل في مطالبتها بمساعدات أمريكية منتظمة من الأسلحة المتطورة، ومن المال لتعزيز دفاعاتها ضد هجوم محتمل بالصواريخ من جانب سوريا والعراق وإيران، وغيرها من الدول الإسلامية(١).

لقد أشار الأستاذ فهمي هويدي في مجلة «المجلة» إلى الارتباط بين تلك الحملة والقضية الفلسطينية بقوله: **نجحت الحكومة الإسرائيلية في استمالة القيادة الأمريكية وإقناعها بأن قمع المقاومة الفلسطينية هو جزء من الحملة ضد الإرهاب، وهو ما ترتَّبت عليه نتائج جسيمة عدَّة، تصبُّ في مجرى محاولة الإجهاز بشكل نهائي على المقاومة الإسلامية في فلسطين، ومن تلك النتائج ما يلي:**

- إطلاق يد رئيس الوزراء الإسرائيلي في افتراس الشعب الفلسطيني والتمثيل به من خلال تدمير المنازل والمزارع، وشلُّ المرافق، وقصف مواقع السلطة الفلسطينية، وخطف الناشطين واغتيالهم، وترويع الآمنين حيثما وجدوا، الأمر الذي أدَّى من الناحية العملية إلى نسف كل محاولات اتفاقات السلام خلال السنوات الثماني الأخيرة!!

- في التصريحات الرسمية: اعتبرت واشنطن أن ما تفعله إسرائيل هو نوع من الدفاع عن النفس، وبذلك ابتدعت - ولأول مرة - حقَّ المحتل في الدفاع عن استمرار احتلاله، وهو موقف مدهش؛ لأنه على النقيض تماماً مما تعارف عليه المجتمع الدولي بقوانينه واتفاقياته وأعرافه، التي أقرَّت للذين احتُلَّت أراضيهم بالدفاع عن أنفسهم بكل الطرائق.

- أعلنت واشنطن أن حركتي حماس والجهاد منظمتان إرهابيتان، وبالتالي صادرت أموالهما، واستباحت دماء أعضائهما على الأقل من وجهة النظر الإسرائيلية،

(١) انظر: بول فندلي: كتاب (لا سكوت بعد اليوم) ص ١٠٩ - ١١٠.

وشملت بتهمة الإرهاب كل من ساعد المنظمتين أو آوىٰ أفرادهما، وهذه هي المرة الأولىٰ التي تُصنَّف فيها المقاومة الإسلامية رسمياً ضمن المنظمات الإرهابية بقرار يرتب إجراءات عملية لمحاولة تصفيتها.

ـ ضغطت واشنطن علىٰ دول الاتحاد الأوروبي وجعلتها تتبنَّىٰ موقفها من المقاومة الإسلامية، وهي التي دأبت في السابق علىٰ اتخاذ مواقف أكثر موضوعية وأكثر حذراً، ولكن هذا الموقف تغيَّر بحيث طلبت الدول الأوروبية من الرئيس ياسر عرفات تفكيك البُنىٰ التحتية للمنظمتين، باعتبار ما تقومان به هو نوع من الإرهاب(١).

كما يتأكد افتعال هذه الخصومة ـ بسبب القضية الفلسطينية والعمل الحثيث من قبل مجموعات الضغط السياسي الصهيوني داخل أمريكا ـ من خلال ما كتبه مدير المؤسسة المتحدة الأمريكية للدراسات والبحوث بواشنطن، حيث قال في عام ١٩٩٩م: «إن جوهر المخطط الإسرائيلي هو(دعوىٰ وجود خطر إسلامي)، وهو الهادف إلىٰ دفع الولايات المتحدة إلىٰ خوض معركة المواجهة مع الإسلام بدلاً منها، فإسرائيل باحتلالها لأراضي عدة دول عربية!!، واستمرار وجود جيشها داخل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يجعلها في مواجهة دائمة مع حركات المقاومة الإسلامية، وحيث إن إسرائيل قد عجزت عن إضعاف أشكال التحدي الإسلامي لوجودها، فإنها تريد أن تنقل ساحة المواجهة مع المقاومة الإسلامية إلىٰ دول أخرىٰ، أهمها بالطبع الولايات المتحدة، ومن ثم يتحقق لإسرائيل عدة أهداف بضربة واحدة(٢).

وبعد.. أليس فيما تقدم ما يدعو إلىٰ التوجّس أن من مقاصد الحملة الإعلامية الدعائية والتنفيذية علىٰ المؤسسات الخيرية الإسلامية ـ بل وغيرها خاصة في فلسطين ـ هو خنق الانتفاضة الفلسطينية، بل تجويع الشعب الفلسطيني والقضاء علىٰ المقاومة الفلسطينية لتقوية الاحتلال الإسرائيلي؟

الرابع: دعم الأصولية الدينية الأمريكية وتنفيذ معتقداتها:

يشير الكاتب الدكتور محمد السمّاك المتخصص بشؤون هذه الأصولية الأمريكية نقلاً عن الكاتبة الأمريكية «غريس هالسل Grace Halseell» التي عملت في

(١) انظر: مجلة المجلة في ١٩/ ٤/ ٢٠٠٢م، من مقال للأستاذ/ فهمي هويدي.
(٢) انظر: المصدر السابق.

البيت الأبيض مع الرئيس الأسبق ليندون جونسون، والتي كتبت كتاب (النبوءة والسياسة Prophecy and Politics)، والآخر (دفع يد الله أو «فرض سلطة الله» Forcing God's Hand).

أنه على الرغم من أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية ينص على فصل الدين عن الدولة؛ إلا أن دور الدين لم يغب عن اتخاذ القرار السياسي الأمريكي، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، بحكم سيطرة حركة (الأصولية الإنجيلية الأمريكية) التي تطلق على نفسها اسم (الصهيونية النصرانية)، وخاصة بعد مجيء الرئيس الأمريكي بوش الابن الذي استلهم مواقفه من تلك الحركة - سواء بإعلان الحرب العالمية على الإرهاب، أو بإطلاق يد الجنرال شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية لارتكاب المجازر الجماعية ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته في الضفة الغربية وغزة، أو بإعلان الحرب على العراق واحتلاله - من أدبيات هذه الحركة التي يؤمن بها كما يقول قساوستها المقربون منه، وكما يقول هو نفسه أيضاً. أما محور أدبيات هذه الحركة فهو الإيمان بنهاية كارثية كونية قريبة يكون الشرق الأوسط مسرحها!!

يلاحظ أن العاملين في (مجلة أخبار الكنيسة الأمريكية) سعداء لاختيار الرئيس بوش الابن أكثر شخصية مسيحية مؤثرة لهذا العام ٢٠٠٥م وقد اعتبروا الرئيس بوش خير مثال كمسيحي وقائد من خلال تأمين الأموال للبرامج الدينية[١].

وثمَّة ملاحظة ثانية لا بد منها تتعلق بالصفة «النصرانية» لهذه الحركة، تتأكد في قيمها ومثلها وتعاليمها، تتناقض كل التناقض مع ما تدعو إليه هذه الحركة من تعاليم وما تبثّه من قِيَم، ثم إنها حركة تتهجّم على الكاثوليكية وتتطاول على البابا، وهي تتنكّر ليس فقط للكنائس النصرانية المشرقية وخاصة الأرثوذكسية، ولكنها كأي حركة أصولية دينية أخرى، تعتبر كل من هو خارجها محروماً من نعمة الخلاص!!

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بـ«إنجيليتها»، صحيح أن هذه الحركة خرجت أساساً من التيار الديني الإنجيلي العام، إلا أنها خرجت عليه أيضاً، حتى الكنائس الإنجيلية الكبرى تقف من هذه الحركة - لاهوتياً وسياسياً - موقفاً سلبياً ورافضاً، كالكنيسة المشيخية، والكنيسة الميثودية وسواهما، ويلتزم بهذا الموقف أيضاً المجلس الوطني

---

(١) انظر الموقع التالي: http://www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=2818

لكنائس المسيح في الولايات المتحدة، الذي يضم مجموعة كبيرة من الكنائس الإنجيلية إلى جانب الكاثوليكية والأرثوذكسية[١].

واستناداً إلى غريس هالسل، فإن الحركة الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة تتمتع بحضور إعلامي قوي، حيث تملك وتشرف مباشرة على (١٠٠) محطة تلفزة، وعلى (١٠٠٠) محطة إذاعية، كما أنها تتمتع بانتشار واسع النطاق، حتى إنها تبدو أكثر الكنائس الأمريكية توسُّعاً، إذ يعمل في ميدان التبشير (٨٠) ألف قسيس، وفي حقبة الثمانينيات وحدها تمّ إنشاء (٢٥٠) مؤسسة وجمعية دينية أمريكية مؤيدة لإسرائيل في إطار برامج الصهيونية المسيحية[٢].

وهناك من يرى أن العمل الخيري الإسلامي استطاع في الفترة الأخيرة أن يشبّ عن الطوق ويصل إلى الأماكن التي كانت حكراً على الكنائس في - أدغال - أفريقيا أو أحراش آسيا في العقود السابقة ويساهم في إيقاف أهداف المد التنصيري[٣].

الصهيونية النصرانية وتأثيرها في الإدارة الأمريكية:

إن العلاقة بين العمل السياسي - العسكري والإيمان الديني ببعض النبوءات هي علاقة مباشرة، ذلك أن هذه الحركة الكنسية تعلّم أتباعها أن من واجب الإنسان المؤمن أن يوظِّف كل إمكاناته وقدراته لتحقيق إرادة الله، كما تحدِّدها هذه الحركة الدينية، وأن الله يختار من الناس من يؤهّلهم ويمكّنهم من القيام بهذا الدور المساعد لتحقيق الإرادة الإلهية.

لقد تمكَّنت (الحركة الصهيونية النصرانية) وأصبح لها دور فعّال في بلورة القرار السياسي الأميركي بعد ١١ سبتمبر بقيادة الرئيس بوش الابن، وتبدو الترجمة السياسية للثوابت العقدية التي تؤمن بها هذه الحركة من خلال الأمور التالية:

● أن الإيمان بأن اليهود هم (شعب الله المختار) يعني وجوب الالتزام بدعم (إسرائيل) ومساعدتها، لا باعتبار ذلك عملاً سياسياً فقط إنما هو واجب ديني، لأن

(١) انظر: د. محمد السماك كتاب الدين في القرار الأمريكي ص ١٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ص ١٩ نقلاً عن غريس هالسل، يد الله، ص ,١٥٨

(٣) انظر على سبيل المثال الموقع التالي: = http://www.alwifaq.net/news/index.php?show News&id=2792

الله هو الذي اختار، وعلى الناس أن يحترموا ذلك وأن يقدسوا هذا الاختيار، وذلك باحترام (إسرائيل) وتقديسها.

● أن الإيمان بأن الله منح الشعب اليهودي الأرض المقدسة (فلسطين)، لا يعني فقط تأييد قيام (إسرائيل)، وإنما مساعدتها على إقامة المستوطنات، وعلى تهويد الضفة الغربية.

● أن الإيمان بأن (القدس) هي جزء من الأرض الموعودة للشعب اليهودي، يعني مساعدة (إسرائيل) الحصول على اعترافات عالمية بضمٍّ القدس وتهويدها وباعتبارها عاصمة أبدية لها.

● إن الإيمان بأن من شروط العودة الثانية للمسيح بناءَ الهيكل يعني تمويل مشروع بناء الهيكل، ويعني قبل ذلك إزالة العقبات التي تحول دون بنائه، وفي مقدمتها وجود المسجد الأقصى في الموقع الذي يجب أن يقوم عليه الهيكل[١]، ويبدو أن كل ما يتعارض مع هذه الأصولية الدينية سوف يصنف منافساً يجب العمل على إزاحته.

وبمناسبة أداء صلاة الفصح يوم الجمعة العظيمة ١٨ أبريل ٢٠٠٣، التي ترأسها القس «فرانكلين غراهام»، قال الرئيس بوش في معرض إشادته بالقس غراهام: «لقد غرس في قلبي بذور الإيمان فتوقفت عن تعاطي المسكرات واعتنقت النصرانية»، أما غراهام نفسه فحمل في هذه المناسبة الدينية على الإسلام وقال: «إن الفرق بين الإسلام والنصرانية هو كالفرق بين الظلام والنور»[٢]!!

وبناء على هذا الفكر المتعصب في إقصاء الآخرين، فقد تم استهداف المؤسسات الخيرية الإسلامية عالمياً أياً كانت صفتها، حيث استهدفت مؤسسات تعليمية وعلمية ومؤسسات متخصصة لكفالة اليتامى وثالثة متخصصة بالفقراء والمساكين والمنكوبين، ولم تَسْلَمْ بعض البنوك والشركات الإسلامية، وصحب ذلك حملة مسعورة على المناهج الدينية المتميزة في العالم العربي والإسلامي، مما يؤكد الاعتقاد بأن هذه الحملات لم تكن ردَّ فعل لهجمات ١١ سبتمبر، بل تعمل على مبدأ خلق أو استغلال الفرص وتهدف في نتائجها إلى تجفيف منابع الدين الإسلامي في العالم الإسلامي،

(١) انظر: المصدر السابق ص ٥٣، ٥٤.
(٢) انظر: المصدر السابق ص ٥٩ نقلاً عن (Herald Tribune, Apri 122 - 2003).

إرضاءً لليمين النصراني المتطرف، وتحقيقاً لحلم اليهود في إقصاء الدين الإسلامي من الصراع العربي الإسرائيلي، واستجابة لضغوط المنظمات المتخصصة، مثل: منظمة (بناي برث) اليهودية الأمريكية، ورموز الأصولية الأمريكية.

الخامس: تكريس زيادة النمطية المزيفة عن الإسلام والمسلمين:

من الحقائق المسلمة: أن هذه الحملة انطلقت من مؤسسات ومنظمات ومجموعات وأفراد من سياسيين وإعلاميين وعسكريين ورجال دين في الداخل الأمريكي، متخصصين في تشويه صورة الإسلام والمسلمين بدوافع متعددة وأساليب متنوعة، خاصة مع ما يملكونه من نفوذ وسمعة في عالم الإعلام الأمريكي والإعلام الديني بشكل خاص، ولا سيما أن بعض تلك الحملات على المؤسسات الإغاثية والإنسانية الإسلامية قد ظهرت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بسنة ونصف أو أكثر، ومن هؤلاء على سبيل المثال من داخل أمريكا: (استيف أمرسون) و (جوديث ميلر) و (دانيال بايبز) و (كارل ثوماس) و(ستيف ماكونغل). وهذا عامل مساعد في كشف شيء كبير من الحقيقة.

فكما يرى المتعصبون من اليهود والنصارى أن الدين الإسلامي يشكل تحدِّياً تاريخياً فإن العزف على هذا الوتر - حتى وإن لم يكن بدافع التعصب - إلا أنه يحقق أهدافه، وإلى هذا أشار الكاتب الأمريكي (بول فندلي) في كتابه (لا سكوت بعد اليوم) في الفصل السادس (الإرهاب والافتراء) حيث قال: «أعرف أن نشر التنميطات المزيفة يمكن أن يخدم المصالح المتعصبة الضيقة، في بعض الأحيان قد تنشأ الصور المزيفة من الحقد، وقد تنشأ في أحيان أخرى من الطموح الجامح على حدِّ قول شكسبير.

يضيف الكاتب الأمريكي في موضع آخر من كتابه المذكور حول التنميطات المزيفة عن الإسلام قوله: «هناك عديد من المنافقين بين قادة المسيحيين، لكن الإسلام وحده بين الأديان الأخرى يُربَط في الأخبار والتقارير والمقالات بالعنف باستمرار، في حين أنه نادراً ما تُذكر ديانة الفاعلين عندما ترتكب أعمال مروعة على أيدي أناس ينتمون إلى ديانات أخرى، فالتقارير الإخبارية لم تشر إطلاقاً إلى المذابح المرتكبة ضد (ألبان كوسوفا) بأنها أعمال قتل ارتكبها الصرب الأرثوذكس، وأن (البورميين) يُقتلون بأيدي البوذيين، وأن (الفلسطينيين) يُقتلون بأيدي اليهود، فالجناة يُحددون روتينياً بهويتهم القومية، وليس

بانتماءاتهم الدينية، إلا عندما يكونوا مسلمين، إذ لا يُنظر إلى مرتكبي العنف النصارى بأنهم يشوِّهون سمعة المسيحية، ولكن إذا ارتكب مسلم إثماً فإن هذا الإثم يصور كعنصر من عناصر الخطر الإسلامي الداهم على أمريكا، هذه الازدواجية في التعامل هي التي تعزِّز أخبث تنميط للإسلام، وأوسعه انتشاراً، ألا وهو ربط المسلمين بالإرهاب»[(١)].

صناعة التحريض:

ومن جانب آخر فالكاتب (جين بيرد) أحد الموظفين السابقين في سلك الخارجية الأمريكية، الذي يرأس مجلس المصالح القومية في واشنطن، شبَّه صورة الإسلام بـ (الزر الساخن)، ثم أضاف قائلاً: «غالباً ما تُستخدم هذه الصورة، فهي تعزف على وتر الخوف، وتجيِّش العواطف، تتعهدها جماعة الضغط بعنايتها وتعمل على إشاعتها، لأنها تعلم أنها ستستقطب التأييد لمنح (إسرائيل) بلايين الدولارات من المساعدات غير المشروطة سنة بعد سنة».

ويتابع (بيرد): «إن هذا التنميط يشجع على اتخاذ القرارات الحكومية المكلفة بالنسبة إلى الشعب الأمريكي، ففي العقد المنصرم سهل الانحياز إلى (إسرائيل) إقرار هبات أمريكية بلغت قرابة (٤,٧) مليار دولار سنوياً كمعدل وسطي».

ويضيف الكاتب الأمريكي (بول فندلي) ـ النقل عن (جين بيرد) ـ قائلاً: «إن إقدام الإدارات الأمريكية المتعاقبة (جمهوريين أو ديمقراطيين) على تقديم المساعدات غير المشروطة لـ (إسرائيل) ـ على الرغم من انتهاكها للحقوق الفلسطينية ـ قد لطَّخ سمعة أمريكا بوصفها نصيراً لحقوق الإنسان»[(٢)].

كما ذكر هذا الكاتب أنه في عام ١٩٩٤م، أي بعد مضي سنة على تفجير الراديكاليين مبنى التجارة العالمية في مدينة نيويورك، بثت محطات التلفزة العامة عبر البلاد مأثرة (إمرسون) الرئيسية، التي جاءت على شكل فيلم وثائقي حمل عنوان (الجهاد في أمريكا) وهو تحقيق عن نشاطات الإسلاميين في الولايات المتحدة، وكان هذا العمل خليطاً من التكهنات السوداء، والغمز التحريضي، ومشاهد خاطفة مقلقة لأناس

(١) انظر: بول فندلي (لا سكوت بعد اليوم) في فصل (الإرهاب والافتراء) ص ٨٩.
(٢) انظر: عن كلام (جين بيرد) (بول فندلي) كتاب (لا سكوت بعد اليوم) ص ١٠٩، ١١٠.

غرباء مسعورين ينشدون الأناشيد عالياً بلغة غريبة، وقد نشر الفيلم ضباباً من الرعب في أنحاء البلاد، وولَّد عدم ثقة بمسلمي الولايات المتحدة، ويقول فندلي معلِّقاً: «فلا أذكر أي حدث آخر ترك أثراً سيئاً مماثلاً لهذا الأثر».

ويقول: «أشك في ان تجد (الإمرسونية) طريقاً إلى القاموس، ولكن إمرسون الحق بواسطة فيلم (الجهاد في أمريكا) ضرراً بالمجتمع الأمريكي أكثر ديمومة مما كان للمكارثية»، وهي التي تعتمد على كيل التُّهم بدون دليل[(١)].

الا تدل كل هذه الأقوال والرُّؤى على حقيقة الهدف وأنه غير المعلن؟ لا سيما أن هؤلاء الكتّاب يعيشون الواقع الأمريكي ويعرفونه حق المعرفة!!.

السادس: تصفية الحسابات السياسية:

لقد عملت هذه الدعاوى على المؤسسات الخيرية الإسلامية على دفع بعض الجهات أو الحكومات لتصفية الحسابات السياسية أو الدينية أو تعبئة الرأي العام سواء داخل أمريكا أو خارجها؛ لصالح بعض القوى السياسية أو الدينية المتعصبة، وقد تدخل بعض الاستجابات داخل الوطن العربي والإسلامي ضمن هذا الإطار، إذ قامت بعض الدول العربية من منطلق حربها القديمة على رموز العمل السياسي الإسلامي أفراداً ومؤسسات وأحزاباً بمبادرات التضييق والإغلاق ضد تلك المؤسسات الخيرية المرتبطة بها رغم أنه لم يتم إثبات أي تهمة عليها،حيث وجدت في هذا مبرراً دولياً لاستمرار وزيادة خرق حقوق الإنسان تحت شعار (حرب الإرهاب). لقد أصبح الإرهاب ودعاواه مشجباً استغلته معظم الدول أو الأحزاب السياسية في تصفية الخصوم أو حتى المعارضين أو أصحاب الحقوق المشروعة، وأصبحت دعوى الإرهاب من وسائل الانتقام ضد الأفراد والجموعات والمؤسسات. ففي داخل فلسطين تبنَّت الحكومة اليهودية أبشع أنواع الإرهاب في الداخل، وساندتها الحملات الإعلامية في أمريكا لتصفية حساباتها مع كل من يدعم الشعب الفلسطيني من مؤسسات ودول. وعلى الصعيد نفسه فقد تم استثمار الحدث في روسيا والصين والهند والباكستان وكشمير والفلبين وإندونيسيا والبلقان وغيرها، وتناغمت معظم دول العالم لتصفِّي حساباتها القديمة والحديثة تحت اسم هذا المولود القديم الجديد (الإرهاب)، حتى إن بعض المنظمات الحقوقية حذَّرت

(١) انظر: بول فندلي: كتاب (لا سكوت بعد اليوم) ص٩٠، ٩١.

من هذا الاستغلال البشع.

لقد تنوعت الإجراءات ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية داخل أمريكا وخارجها، مما يدفع إلى الاعتقاد أنها تمثل نوعاً من إتاحة الفرصة لتصفية الحسابات معها، وقد جاء الحدث ليضعها في أولويات الأجندة في هذه الحرب الأمريكية العالمية.

هناك نماذج كثيرة جداً من الأعمال التي تمت ولا زالت تتم لتصفية الحسابات عبر كثير من الدول، وذكر نموذج واحد يكفي لإبراز حجم الاستغلال لهذا الحدث، مما يكشف مزيداً عن حقيقة الدوافع والأهداف، فقد ذكرت صحيفة «الحياة» أن أجهزة الاستخبارات الهندية تُعِدُّ لإغلاق مساجد ومدارس إسلامية في (٦) ولايات، ويقول الخبر: تنوي الحكومة الهندية الشروع في خطة تستهدف إغلاق المدارس الإسلامية والمساجد التي تصنفها أجهزة الاستخبارات بأنها مراكز للأنشطة القومية المعادية.

ويقف وراء هذه الخطة (لال كريشنا أدفاني) نائب رئيس الوزراء، الذي يُعتبر أحد قادة الصقور المتشددين في (جاناتا) الحاكم في نيودلهي.

وأكد أدفاني في مداخلة له أمام اللجنة البرلمانية الاستشارية للشؤون الداخلية أن الحكومة تنوي طرح مشروع قرار على البرلمان يتناول (تنظيم دور العبادة)، وأنها لا تزال تدرس جدوى الإقدام على خطوة من هذا القبيل. وكانت الحكومة الهندية طلبت من أجهزة الاستخبارات - بعد ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م - إعدادَ لائحة بما وصفته بالمساجد والمدارس الإسلامية غير المشروعة، وقال المسؤولون في وزارة الداخلية الهندية إن عدداً كبيراً من المساجد والمدارس الإسلامية انتشرت بكثرة في ست من الولايات الحدودية.

وقال أدفاني: إن الانتشار غير المحدود للمدارس الإسلامية والمساجد يندرج في إطار ما سماه بـ (خطة أوسع نطاقاً) لاختراق الحدود وتحريض السكان، وكانت أجهزة الاستخبارات الهندية طالبت وزارة الداخلية بالقيام بتحرك عاجل، معتبرة إقرار القانون الجديد (أبرز أولويات الساعة)، للحدِّ من الانتشار غير المرخص لأماكن العبادةالإسلامية. وكشف أدفاني أن الحكومة المركزية طلبت من حكومات الولايات الهندية المختلفة التحرك ضد المؤسسات الدينية التي تشكل أنشطتها مخالفة لبنود قانون إساءة استخدام المؤسسات الدينية الصادر عام ١٩٨٨م[١].

(١) انظر عن الاستخبارات الهندية: صحيفة الحياة في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٣م.

والحقيقة أن دعوى الإرهاب أصبح بورصة قوية في المزايدات السياسية، فهل كان هدف هذه الحملة تحقيق تلك النتائج السلبية بحق المسلمين ومؤسساتهم؟

السابع: تدمير وإضعاف روابط القوة الإسلامية:

يرى كثير من الراصدين لهذه القضية أن مسار الحملة ونتائجها الواقعة والمتوقعة تؤكد على أنها وسيلة لتدمير ما ترمز إليه المؤسسات الخيرية الإسلامية، فهي القوة الحقيقية لأي دولة، إذ أن قوة أي دولة تنبع من قوة مؤسسات المجتمع الأهلية الخيرية بها، وقد استُهدفت - حسب هذا الاعتبار - لأنها من خطوط الدفاع الأولى للحكومات والشعوب في سلمها وحربها، ولأن المؤسسات الإسلامية تمثّل رمزاً من رموز الوحدة الإسلامية والوحدة الوطنية، حيث التكافل والتعاون بلا حدودٍ جغرافيةٍ أو سياسيةٍ، ولأنها تعيش إلى حدٌ كبير آلامَ الأمة الواحدة وآمالها، خاصة مع مشروعات الهيمنة والإمبريالية، ولذلك فقد جرى استهدافها.

وحسب رأي من يرى - أن الشعور بالنِّدِّية من الإسلام ومؤسساته كدافع من دوافع الحملة وأنها منافسة للهيمنة الأمريكية - فإن المؤسسات الخيرية الإسلامية بالمفهوم الشامل للخيرية، وبالمفهوم الشامل في الشراكة التنموية سوف تكون في مستقبلها مصدراً من مصادر المعرفة والمعلومات، ومنافساً قوياً في مجال الإعلام والدراسات، فالمؤسسات الإسلامية في عمرها المبكر وإمكانياتها المحدودة شكلت رابطة قوية بين الدول والشعوب الإسلامية في أرجاء العالم، وبالتالي فإنها قوة منافسة تمتد من واشنطن إلى فلسطين، حسب تعبير الإعلامي الأمريكي (أمرسون) كما سبق. وإن الراصد للحملة القوية المستمرة يدرك أن المسألة ليست محاسبة على أخطاء معينة ومحددة، كما أنها لم تتوقف أو تهدأ أثناء ثلاث سنوات مضت من الأحداث، فقد نشرت مجلة «النيوزويك» الأمريكية ما يؤكد أن المؤسسات الإسلامية ودولاً بعينها مستهدفة لذاتها، وذلك تحت عنوان (العمل الخيري والإرهاب)، بقلم (مايكل إيسيكون) و (مارك هوزينول)، كما نشرت المجلة نفسها في عدد آخر عن شنٍّ غارة قام بها فريق رجال مكتب (FBI) في الأسبوع الأخير من أكتوبر ٢٠٠٤م، وذلك على مكتب في مدينة كولومبيا بولاية ميزوري يقوم مقام (وكالة الإغاثة الإسلامية الأمريكية)، ووضع يده على السجلات وأجهزة الحاسب الآلي، وغارة أخرى على منزل المدير التنفيذي

السابق، ومقابلات مع (٩٠) آخرين من الولايات المتحدة من المتبرعين أو ممن لهم ارتباط بالوكالة[(١)].

وقد أشار مدير المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث بواشنطن إلى ما يؤكد أن هناك دوافع وأهدافاً قديمة غير المعلنة، وكتب عنها تحت عنوان (استهداف قوى التغيير بحجة التطرف والإرهاب)، وكان هذا القول قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بسنتين. ومما قاله: «إن السياسة الأمريكية المعادية ـ بشكل سافر ـ لطموحات الأمة الإسلامية وتطلُّعاتها في النهوض الحضاري تستهدف قتل عوامل النهوض والرشد والإصلاح في الأمة، التي تحركها قوى الصحوة الإسلامية والوطنية، وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها الحيوية، وامتيازاتها الاقتصادية بالمنطقة العربية». إلى أن قال: «من هنا سيظل مخطط ضرب العمل الإسلامي ـ وحتى الوطني ـ تحت ذرائع التطرف والإرهاب هدفاً لسياسات واشنطن والغرب المتعصب على وجه العموم»[(٢)].

وقد تهدف تلك الحملات والاتهامات والدعاوى القضائية على بعض المؤسسات الخيرية إلى نوع من الابتزاز والضغط السياسي أو العسكري أو الاقتصادي على دول بعينها، لتعمل هذه الضغوط برفع درجاتها حيناً وخفضها حيناً آخر لتحقيق مزيد من الحصول على تنازلات أو امتيازات كحالة مشابهة لقضية (لوكربي) من حيث النفس الطويل والنتائج[(٣)].

(١) انظر: مجلة النيوزويك الأمريكية في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٢م وانظر: العدد الآخر في ٢/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٢) مجلة الصراط المستقيم الأمريكية في ١٠/ ١٩٩٩م من مقال للدكتور / أحمد يوسف.

(٣) يرى بعض المحللين والباحثين في مثل هذه القضايا أن هناك ما يمكن تسميته (مافيا التعويضات) حيث تتقاطع فيها المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية في داخل أمريكا، فإذا كانت تعويضات سقوط طائرة لوكربي (٢٧٠) شخص بلغت حوالي (٢,٧) مليار دولار دفعتها الحكومة الليبية على اعتبار عشرة ملايين دولار لكل شخص، وبحسب هذا الاعتبار فقط دون الحسابات الأخرى فإن حوالي (٣٠) مليار دولار قد تكون هي التعويض الأولي عن ضحايا حوالي (٣٠٠٠) قتيل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، ولكن هناك من يرى أن تعويضات آثار رد الفعل الأمريكي خاصة مع دول العالم الإسلامي وعلى رأسها أفغانستان والعراق وفلسطين والخسائر المعنوية والمادية التي لحقت بغير أمريكا تفوق في فظاعتها وحجمها وقيمتها حدث الحادي عشر من سبتمبر أضعافاً مضاعفة.
انظر على سبيل المثال مقال (قضايا ١١ سبتمبر ومافيا التعويضات) في الموقع:
http://www.alwifaq.net/news/index.php?show=News&id=2792

ويرى كثير من المحللين لهذه القضية ومنسوبي المؤسسات الخيرية أن قوى الضغط الخفية في أمريكا رأت أن تلك المؤسسات من عوامل النهضة في دولها ومجتمعاتها وأنها من مراكز القوى في رفض العولمة الثقافية والتغريب، ولها دور إيجابي في تثبيت الهوية الدينية لأمتها، ولقد حققت أعمال المؤسسات من جوانب الوحدة للأمة الإسلامية ما لم تستطع بعض الكيانات السياسية العربية والإسلامية تحقيقه، بل أصبحت بعض المؤسسات الخيرية الإسلامية تشكل تواصلاً وترابطاً بأعمالها الإيجابية في بعض الدول المستفيدة التي ليس فيها تمثيل دبلوماسي (سفارة) لدولة مصدر العمل الخيري. ومن ثم قامت الحملة الظالمة لتشويه العمل والتشكيك في مؤسساته بغية فصل مؤسسات المجتمع الأهلي - ولا سيما الخيري - عن ممارسة حقها المشروع في الداخل أو الخارج؛ لأن ذلك الفصل سوف يؤدي إلى تحقيق المصالح الأمريكية المتعصبة، بإضعاف قوى الدولة والأمة معاً. ومثل ذلك الحملة على المؤسسات الإسلامية في أمريكا التي تهدف إلى إقصاء الصوت الإسلامي، الذي بدأ يطالب بحقوقه في شتى المجالات، حيث لم تسلم من الحملة حتى المؤسسات الفكرية، مثل: المعهد العالمي للفكر الإسلامي في فرجينيا، أو المؤسسات التي تركز في عملها على العلاقات والحقوق المدنية، مثل: مجلس العلاقات الإسلامية (كير)، والحقيقة أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية لحروب متنوعة وشاملة، وإلى ذلك أشار وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) بقوله: إن الحرب أحياناً تكون عملاً عسكرياً، لكنها من الممكن أن تكون عملاً اقتصادياً أو دبلوماسياً ومالياً أيضاً[(١)]، وقد عبَّر المحلل السياسي الأمريكي الشهير (توماس فريدمان) عن هذه الرؤية في مقاله المنشور في «نيويورك تايمز» حيث قال بالنص: «إذا كان تاريخ ١١/ ٩ في الحقيقة بداية الحرب العالمية الثالثة، فعلينا أن نفهم ما تقصده هذه الحرب، وعلينا ألا نكافح لاستئصال الإرهاب.. الإرهاب فقط.. أداة.. نحن نحارب لهزيمة الأيدولوجية.. التدين الدكتاتوري، والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة كانتا صراعاً لهزيمة الحزب العلماني المتطرف، النازية والشيوعية، أما الحرب العالمية الثالثة (الحالية) فهي معركة ضد الحزب الديني المتطرف الذي يفرض على العالم سلطة إيمانية تنفي الآخرين إنها (البنلادنية) نسبة لابن لادن، لكنها على خلاف النازية، فحكم الحزب

(١) صحيفة الشرق الأوسط في ١٧/ ٩/ ٢٠٠١م.

الديني لا يمكن أن يقاتل بالجيوش وحدها، بل يجب أن يقاتل في المدارس والمساجد والكنائس، والمعابد، ولا يمكن أن يُهزم بدون مساعدة الأئمة والأحبار والكهنة»!![١].

الثامن: الآثار والنتائج أدلة إضافية في كشف الحقيقة:

يؤكد «جدعون بوروز» النتائج السلبية التي وقعت على المؤسسات الإسلامية، وذلك بعنوان (جارِ الاشتباه به) قائلاً: «إن مزيجاً من عمليات المداهمة والحملات الإعلامية والتحقيقات - التي تتم بشكل منتظم - أدى إلى انصراف الدعم الشعبي للمؤسسات الإسلامية، وخسارة مئات الآلاف من الجنيهات من جرَّاء تراجع التبرعات، مما جعل الشهور الماضية - ما بعد الحادي عشر من سبتمبر - هي الأسوأ على الإطلاق لقطاع العمل الخيري الإسلامي في المملكة المتحدة البريطانية»[٢].

وأضاف قائلاً: «وقد توقع «فادي عيتاني» - مدير دار الخدمة الاجتماعية الإسلامي في بريطانيا - أن يكون خفض كبير في دخل المنظمات الإسلامية الخيرية السنوي، خصوصاً من خارج المملكة المتحدة نفسها.. وقال: لقد أصبح الأشخاص حسنو النية - الذين يسهمون معنا في المشروعات الخيرية، التي توفر الإعانات للمناطق الأكثر حرماناً في المجتمع - مترددين في العطاء. لقد أصدرت السلطات الأمريكية المنوطة بالتحقيق مع المنظمات الخيرية قائمة بها أسماء المتبرعين، وهنا يخافون من حدوث الأمر. فالأشخاص امتنعوا عن التبرع لنا لخوفهم من إدراج أسمائهم في قوائم مماثلة، ورغم معرفتهم بأن المنظمة لا تعمل شيئاً ما خطأ»[٣].

وتقول الدراسات: إن أنباء إغلاق منظمات العمل الخيري الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م - وسط اتهامات بتورطها في علاقات بالإرهاب - تركت لدى بعض المسلمين الأمريكيين شعوراً بأن المساهمات الخيرية الإسلامية تتم مصادرتها أو يشار إليها كمشتبه به في تمويل المنظمات الإرهابية.

وعن نسبة الانخفاض قال «ريان ليتر»: «ثبت من خلال تلك الدراسة أن التبرعات

---

(١) انظر: موقع إسلام أون لاين (WWW.ISLAMONLINE.NET) نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠١م
(٢) انظر: الجارديان - ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٢ جدعون بوروز بعنوان جاري الاشتباه به.
(٣) انظر: المصدر السابق.

لهذه المنظمات هبطت بنسبة(٢٠٪) منذ شهر فبراير ٢٠٠٢، بعد ما بدأت الحرب ضد المنظمات الخيرية الإسلامية. بل إن القلق يتعمق بين المسلمين الامريكيين خوفاً من مصادرة أموالهم وعدم وصولها إلى من يحتاجونها»[١].

يقول الكاتب «بينامين دونكان»: «لذلك فإن هؤلاء المسلمين في أمريكا الذين يريدون تقديم مساعدة لإخوانهم الفقراء في باقي دول العالم يواجهون صعوبات بالغة»[٢].

ويؤكد المحامي الامريكي «جورج» أن المنظمات الإسلامية التي يعمل معها تؤكد أن الإجراءات الأمريكية الأخيرة تجاه المنظمات الخيرية الإسلامية منذ أحداث سبتمبر ضاعفت من معاناة المعوزين في العالم الإسلامي، الذين هم في أمسَّ الحاجة إلى المساعدات التي تقدمها لهم هذه الجمعيات[٣].

كما أن هناك آثاراً ونتائج لتلك الحملات أسفرت عن إقفال جمعيات خيرية إسلامية متعددة في كثير من دول العالم، ومنها أمريكا، حيث مؤسسة النجدة العالمية، ومؤسسة الأرض المقدسة، وفي بعض دول أوروبا لا سيما المعنية بالقضية الفلسطينية، كما تم إغلاق مؤسسة الحرمين ذات الفروع الكثيرة التي تتخذ من السعودية مقراً لها. وللقارئ أن يتصور مدى الآثار والنتائج السلبية على الجهات المستفيدة من اليتامى والفقراء والمنكوبين في أنحاء العالم.

لقد تعددت الممارسات المجحفة بحق تلك المؤسسات كالإغلاق أو تجميد الأرصدة أو مصادرة بعض أجهزتها المعلوماتية أو التشهير أو الاتهام، بل وصل الأمر بعد إخفاق محاولات إيقاف أو تجميد بعض المؤسسات ـ بحجة دعم الإرهاب ـ إلى إغلاقها لأسباب أخرى، فالإغلاق هو الهدف، والسبب يسهل تدبيره، كما حدث لمكتب مؤسسة الحرمين في أمريكا الذي أغلق دون سبب، وكذلك في البوسنة والهرسك، فقد جرت محاولات إقفال مكتبها هناك بدعوى دعمها للإرهاب، وبعد

---

(١) انظر: مركز الدراسات السياسية بجامعة إنديانا ـ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٣م ريان لينز بعنوان تراجع التبرعات للمنظمات الخيرية الإسلامية ترجمة موقع: www.islamdaily.net.

(٢) موقع قناة الجزيرة باللغة الإنجليزية ـ ديسمبر ٢٠٠٣ بينامين دونكان بعنوان المنظمات الخيرية الإسلامية الأمريكية في أزمة.

(٣) انظر: المصدر السابق.

الإخفاق في إدانتها بهذه التهمة؛ أُغلق المكتب أخيراً بسبب توظيف أجانب من دون ترخيص(١). وكذلك ما حدث في مصر ففي شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٢م طالب السفير الأمريكي بإغلاق خمس وعشرين جمعية دينية محلية دفعة واحدة، وبعد خمسة عشر شهراً من الحدث التاريخي لتفجير الحادي عشر من سبتمبر، وذلك للاشتباه في علاقتها بتنظيم القاعدة! والسبب الحقيقي كما تذكر تلك المؤسسات أن تلك الجمعيات لعبت دوراً قوياً في تفعيل المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الأمريكية(٢)!!.

كما يلاحظ أن الحملة لم تفرّق بين الجمعيات والمؤسسات المعنيّة بالداخل أو الخارج كما في مصر، أو الداخل كما حدث في اليمن، أم المعنيّة بالعمل خارج الحدود، مثل: ما تعرضت له المؤسسات في السعودية والكويت، ولم تفرّق كذلك في الإجراءات الإدارية والمالية الصارمة التي تم تطبيقها على تلك المؤسسات!! ويمكننا القول بعد ذلك أن هذه النتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث لم تكن لو لم تجتمع تلك الأقوال والتصريحات والمواقف من جهات وشخصيات متعددة، تنشد الحقيقة أو تعرفها سابقاً أو لاحقاً. ومما يجدر تدوينه في هذا المقام أن أستاذ الأنثروبولوجيا الحاصل على زمالة الشرف في البحوث، ومؤلف كتاب الهلال الخيري الأستاذ «بنثال» قال لي شخصياً: إن النتائج التي توصل إليها في أبحاثه في هذه القضية (دعاوى الإرهاب على المؤسسات الخيرية الإسلامية) هي نفس النتيجة التي توصلتُ إليها حيث يتفق معي على أن تلك الدعاوى غير صحيحة، ولا تستند إلى دليل، على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر بيننا حول الدوافع والأهداف، وذلك حين كانت مقابلتي معه في لندن في الخامس من شهر فبراير عام ٢٠٠٥م.

وأخيراً: فإن ما تم عرضه يشكّل أهم الأدلة والقرائن، التي كشفت إلى حد كبير حقيقة الدوافع والأهداف لتلك الحملات التي استهدفت معظم مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي أو كلها، كما أن النتائج والآثار التي تم استقراؤها لا تنحصر بما ذكر،

---

(١) انظر: عن مؤسسة الحرمين في البوسنة صحيفة الشرق الأوسط في ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٢م من تصريح لرئيس الشرطة المالية البوسنية.

(٢) انظر: عن السفير الأمريكي بمصر موقع: WWW.ISLAM MEMO.CC في ١٨/ ١١/ ٢٠٠٢م.

ولكنها تشكل قواسم عامة مشتركة، وما لم يذكر فإنه يدخل ضمناً في تلك الأدلة والقرائن والنتائج[١]. الا يمكن بعد هذه النماذج وهذه الأدلة والقرائن أن يكون الهدف الحقيقي من هذه الحملة الأمريكية غير الهدف المعلن (تمويل الإرهاب)؟، وماذا يعني إطلاق التُّهم والتعميم بدون دليل حيث يتم إطلاق التُّهم، وعلى الآخرين أن يقدموا الأدلة على براءتهم؟، وهل نجح اليمين المتطرف والصهيونية المتمكنة في تحريك الإدارة الأمريكية وفق رؤيتها المتعصبة التي تلبي مطالبها دون النظر إلى مصالح أمريكا (أمريكا الحرية والعدالة والديمقراطية)؟ وإلى مصالح وحقوق وحريات المنظمات الدولية؟ وإلى حقوق العالم بأجمعه شعوباً وحكومات؟!

(١) يمكن الرجوع للمزيد عن بعض الدوافع والأهداف والنتائج إلى الندوة التي نشرتها مجلة اليمامة السعودية بعنوان (العمل الخيري الإسلامي تحت الحصار) وذلك مع مجموعة من العلماء والعاملين في المؤسسات الخيرية وبعض الأساتذة والصحفيين من السعودية.. مجلة اليمامة العدد (١٧١٢) في ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٢م، وإلى الندوة التي عقدت في الكويت بعنوان (أقطاب العمل الخيري في الكويت يتحدثون) في ١٦/ ٩/ ٢٠٠٢م. و إلى الندوة التي عقدت في القاهرة في مبنى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٢م.

قبل الخاتمة
هل الإسلام ومؤسساته قوة منافسة للغرب؟

كثيراً ما يرد هذا السؤال ـ وكذلك بعض الجواب في بعض الصحف أو المجلات الغربية ـ وهو: هل الإسلام ومؤسساته تدخل ضمن منظومة (المنافسين الجدد) ؟ سؤال يطرحه الكثيرون بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتجيب عنه أو عن بعض جوانبه بعض الأقلام السياسية ، فهذا ماثيو ليفيت من معهد واشنطن يجيب بتطرف قائلاً: (ليست القضية قضية المؤسسات الخيرية الإسلامية وحدها وإنما الأصولية الإسلامية هي الخطر)[(١)].

وتؤكد ذلك التبسيط والتسطيح كارين فون حينما قالت عن تأثير الجمعيات الخيرية الأصولية: «يأتي الدعم المالي لتشجيع الإرهاب من عدة مصادر بينها المسلمون في خارج العالم الإسلامي (الشتات) وفقاً للمفهوم اليهودي عن اليهود خارج إسرائيل»[(٢)]. ومع ذلك فإنه من الصعب الإجابة السريعة على هذا السؤال وبهذه البساطة ، لكننا وبخلاف قناعات صموئيل هنتنجتون حول حتمية صراع الحضارات فإننا نعتقد أن المنافسة والتنافس حق مشروع لكل الأديان والحضارات والبقاء في ذلك للأصلح، والإسلام يؤكد على أهمية التنافس والمنافسة في ميادين نشر الخير والقيم والأخلاق والعمل بها كما ورد في القرآن: ﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ [المطففين: ٢٦] ومنطلقنا في ذلك هو أن المنافسة هي بالتأكيد غير الصراع، مستصحبين مقولة ليستر بيرسون في الخمسينات من القرن الماضي حيث قال: (إن الإنسانية يجب أن تتحرك نحو عصر جديد حيث الحضارات المختلفة ستتعلم العيش جنباً إلى جنب في سلام متبادل تتعلم الواحدة من الأخرى ، تدرس الواحدة تاريخ الأخرى وأفكارها وفنونها وثقافتها. هذا هو البديل في هذا العالم الصغير المزدحم بسوء الفهم والتوتر

---

(١) انظر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى ـ ١/ ٨/ ٢٠٠٢م ماثيو ليفيت بعنوان دور المنظمات الخيرية والإنسانية في شبكة تمويل الإرهاب الدولي . www.islamdaily.net

(٢) موقع كلية لندن للدراسات السياسية ـ سبتمبر ٢٠٠٢ كارين فون هيبيل تحت موضوع بعنوان جذور الإرهاب الديني.

والصدام والدمار)(١) ولكن عرضاً لبعض المفاهيم الإسلامية ، وبعض التعليقات والإشارات التاريخية من بعض المفكرين الأمريكيين والأوروبيين وغيرهم قد تكشف بعض الإجابة عن السؤال أعلاه. كما أن عرض هذه المفاهيم والمبادئ الإسلامية ستسهم بدون أدنى شك في رفع مستوى الفهم الحقيقي عن الإسلام والمسلمين ومؤسساتهم كحضارة منافسة ـ وليست مصارعة ـ منذ تكونها خاصة لدى طلاب الحقيقة في العالم ومن أبرز هذه المفاهيم ما يلي:

١ ـ الله جل جلاله:

لا بد أن يكون لهذا الكون بكل مكوناته ومخلوقاته إله ينظم شؤونه ، ويعلم حاجيات المخلوقات التي نعرفها والتي لا نستطيع إدراكها ، وعنده جل شأنه جميع شؤون الخلائق وأفعالهم مدونة محفوظة ، وهو الذي يرسل الرسل والأنبياء بالرسالات والكتب السماوية لإنقاذ البشرية وهو رب العالمين جميعاً باختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم ليس لهم رب سواه ، والله لا يحرم الفاسق والعاصي والكافر من حقه في الحياة الدنيا(٢).

٢ ـ الإسلام:

الإسلام هو آخر الرسالات الإلهية من الله إلى البشرية جمعاء(٣).

ورسالة الإسلام متممة لما سبقها من رسالات الله ومكملة لها ، وجوهرها «الدعوة إلى عبادة الله وحده وإتباع الرسل في عمل الخير» وتحرير الإنسان من عبودية العباد ، وقد ذُكر في الإنجيل على لسان المسيح عليه السلام قوله (اعبد الله وحده، واعمل من أجله فقط)(٤).

---

(١) انظر: صموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات، ص ٥٣٣ نقلاً عن بيرسون في كتابه الديمقراطية في عالم السياسة.

(٢) للمزيد من المعلومات عن الإسلام والحياة يمكن الرجوع إلى المواقع التالية:
http://www.islam-guide.com : وموقع www.religionofislam.com

(٣) الإسلام ليس للعرب فقط، فقد ذكرت الإحصاءات العالمية أنه مع بداية القرن الواحد والعشرين أصبح المسلمون حوالي مليار وثلاثمائة مليون مسلم حوالي (٢٢٪) من سكان الكوكب الأرضي فإن العرب لا يشكلون سوى (٢٥٪) من إجمالي المسلمين.

(٤) إنجيل متى (١٠ : ٤)، وانظر عن بعض هذه المبادئ مجلة الإغاثة الإسلامية اللندنية عدد ٢٦ صيف ٢٠٠٤.

والدين واجب بشكل عام في حياة أي إنسان ، وقد أكد هذا المفكر والفيلسوف النمساوي المشهور ليوبولدفايس Leopold Weiss[(١)] حينما قال : «**فالهدف الجوهري لأي دين هو تعليم البشر كيف يدركون ويشعرون ، بل كيف يعيشون معيشة صحيحة وينظمون العلاقات المتبادلة بطريقة سوية عادلة** ، وإن إحساس الرجل الغربي أن الدين قد خذله جعله يفقد إيمانه الحقيقي بالنصرانية خلال قرون ، وبفقدانه لإيمانه فقد اقتناعه بأن الكون والوجود تعبير عن قوة خلق واحدة ، وبفقدان تلك القناعة عاش في خواء روحي وأخلاقي» ، وقال عن الحياة المادية حيث عاشها بنفسه : «وعبادة التقدم المادي ليست بديلاً وهمياً للإيمان السابق بالقيم المجردة ، وإن الإيمان الزائف بالمادة جعل الغربيين يعتقدون بأنهم سيقهرون المصاعب التي تواجههم حالياً ، كانت جميع النظم الاقتصادية التي خرجت من معطف المادة علاجاً مزيفاً وخادعاً ولا تصلح لعلاج البؤس الروحي للغرب. كان التقدم المادي بإمكانه في أفضل الحالات شفاء بعض أعراض المرض إلا أنه من المستحيل أن يعالج سبب المرض»[(٢)] .

وقال بعد اكتشاف الإسلام وتميزه عن غيره من الأديان : «**لم يبد لي الإسلام ديناً بمعنى الإسلام المتعارف عليه بين الناس لكلمة دين بل بدا لي أسلوباً للحياة ، ليس نظاماً لاهوتياً بقدر ما هو سلوك فرد ومجتمع يرتكز على الوعي بوجود إله واحد ، لم أجد في أي آية من آيات القرآن الكريم أي إشارة إلى احتياج البشر إلى الخلاص الروحي ، ولا يوجد ذكر لخطيئة أولى موروثة تقف حائلاً بين المرء وقَدَرِه الذي قدره الله له ، ولا يبقى**

---

(١) ليوبولد فايس (LEOPOLD WEISS) (١٩٠٠ - ١٩٩٢) المولود في النمسا من عائلة يهودية ، وكان من وسط أسرة مشهورة من الأجداد الحاخامات ، حيث جده أحد الحاخامات الأرثوذوكس المشهورين ، درس في جامعة (فينا) الفن والفلسفة في العقود الأولى من القرن العشرين ، واشتهر برحلاته المثيرة للشرق الإسلامي والمليئة بالمفاجآت والمغامرة التي أشرف فيها على الموت ، كما اشتهر بكتاباته ووظيفته كمحرر في وكالة الأنباء (يونايتد تلجرام) ، ثم نائب رئيس تحرير قطاع أخبار الصحافة الإسكندنافية ولم يبلغ عمره (٢٢) سنة ، واعتبره البعض سعيداً بما هو أكثر من النجاح في حياته العملية ، ولكنه كان يبحث عن شيء مفقود داخل كيانه الروحي حتى قاده ذلك إلى إعلان إسلامه وتسمَّى باسم (محمد أسد) ، وقد ذاع صيت كتابيه عن رحلاته واستكشافاته حتى ترجمت بمعظم لغات العالم ، وهما : كتاب الطريق إلى مكة (THE ROAD TO MAK-KAH ، وكتاب الإسلام على مفترق الطرق (Islam At The Crossroads).

(٢) انظر : محمد أسد ، كتاب الطريق إلى مكة ، ص ١٢٠ .

لابن آدم إلا عمله الذي سعى إليه، ولا يوجد حاجة إلى الترهب والزهد لفتح أبواب خفية لتحقيق الخلاص، الخلاص حق مكفول للبشر بالولادة، والخطيئة لا تعني إلا ابتعاد الناس عن الفطرة التي خلقهم الله عليها، لم أجد أي أثر على الثنائية في الطبيعة البشرية، فالبدن والروح يعملان في المنظور الإسلامي كوحدة واحدة لا ينفصل أحدهما عن الآخر»(١).

٣ ـ الرسالة والرسول:

الرسول الخاتم هو محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام، المولود في مكة سنة (٥٧٠) ميلادية، ورسالته مكملة ومتممة في العقيدة، بل ومصدقاً لما جاء به موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام حيث التوراة والإنجيل.

والرسول ﷺ هو بشر وليس له صورة إله، وهو رجل معروف ميلاده ومماته ومحياه ومعاشه وأفكاره وكلماته، وقد أرسله الله رسولاً للعالمين جميعاً وهدى ورحمة، فالعاقل من اتبع هذا الرسول والتزم بالمنهج الذي جاء به من عند الله حتى تشمله هذه الرحمة لأنه نبي الرحمة للبشرية جمعاء، وليس للعرب دون سواهم(٢).

ومحمد ﷺ زوج وأب وجد وداعية ومعلم وهاد ونبي، هو كتاب متحرك واضح المعالم مقروء التفاصيل، يتعلم منه كل مسلم كيفية لباسه ونومه وطعامه وصلاته ومعاشرته لأزواجه فهو معروف من خلال أدق تفاصيل حياته فهو معروف في المسجد، وفي ساحة القتال، وفي العبادة وحين يحادث أهل الكتاب. فهو للمسلمين من مصادر التشريع الإسلامي، وللعالمين هادٍ ومنقذ، وللمرسلين أخ وابن أخ كريم، فهو من نسل إسماعيل ولد إبراهيم عليهما وعلى رسولنا أفضل الصلاة والسلام، وهو لمن قبله من الأنبياء مثل إسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وعيسى وغيرهم أخ وابن عم، ومن لا يؤمن بهم جميعاً لا يؤمن بمحمد ﷺ وكانت الرسالة السماوية هي القرآن، فهو كلام الله الذي تكفل بحفظه وبقي معجزة أزلية، فمنذ (١٤) قرناً لم ينقص أو يزد حرفاً واحداً.

---

(١) انظر: المصدر السابق ص ١٦٦، ١٦٨.

(٢) انظر: عن الرسالة والرسول الكاتب النصراني المصري نظمي لوقا، والذي عرف بالموضوعية وإن لم يسلم وذلك في كتابيه (محمد الرسالة والرسول) و (محمد في حياته الخاصة)، ولذا يعتبره ويسميه بعض الباحثين (صديق الإسلام)، وفي كتابيه المشار لهما إشادة بالسيرة النبوية وفيها الرد على بعض الشبهات التي تثار ضد السيرة النبوية بدراسة موضوعية ولذلك قرر تدريسه في مدارس مصر الثانوية.

يقول ليوبولدفايس (محمد أسد) عن القرآن: «لم يدع القرآن الكريم المسلمين ينسون أن الحياة الدنيا ليست إلا مرحلة في طريق البشر نحو تحقيق وجود أسمى وأبقى، وأن الهدف النهائي ذو سمة روحية، وأن الرخاء المادي لا ضرر منه، إلا أنه ليس غاية في حد ذاته». وقال: «القرآن لم يأت لبشر دون بشر ولا لأمة بذاتها دون غيرها، كما أن منهجه في مسألة البدن منهج إيجابي لا يتجاهل البدن - بعكس منهج الإنجيل - البدن والروح معاً يكونان البشر كتوأمين متلازمين، وقد تساءل: ألا يمكن أن يكون ذلك المنهج هو السبب الكامن وراء الإحساس بالأمن والتوازن الفكري والنفسي الذي يميز العرب والمسلمين؟»(١).

٤ - الواقع التاريخي وانتشار الرسالة الإسلامية:

في بداية الإسلام كان كثير من العرب منغمسين في الجهل والوثنية والخرافة، وكانوا من أكثر الناس جهلاً وتخلفاً، ولقد انتشرت رسالة الإسلام في بلاد العرب، واعتنقها الكثير من الناس على اختلاف ثقافاتهم ومجتمعاتهم في مختلف أنحاء العالم، وقد أنجبت هذه الرسالة إحدى الحضارات الكبرى في التاريخ الإنساني بمبادئ واضحة لكل البشرية، ومن هذه المبادئ ما قاله محمد ﷺ في حجة الوداع منادياً الناس عامة وليس المسلمين فقط قائلاً: «أيها الناس: اسمعوا قولي فإني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا بهذا الموقف أبداً. . أيها الناس: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا وكحرمة شهركم هذا. . أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى. . الا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة الا فاستوصوا بالنساء خيراً». ومرت الحضارة العربية والإسلامية - كغيرها من الحضارات - بفترات ازدهار وانتصار في نشر قيمها ومبادئها في أنحاء الأرض، كما مرت بفترات ضعف وتخلف، وقد أشار إلى بعض هذه المعاني الفيلسوف محمد أسد حينما قال عن تلك الحضارة الإسلامية: «كانت أهم صفة بارزة لحضارة الإسلام - وهي الصفة التي انفردت بها عن الحضارات البشرية السابقة أو اللاحقة - أنها منبثقة من إرادة حرة لشعوبها، لم تكن مثل حضارات

(١) انظر: المصدر السابق، وانظر الموقع التالي: http://www.saaid.net/Anshatah/dawah/21.htm

سابقة وليدة قهر وضغط وإكراه وتصارع إرادات وصراع مصالح، ولكنها كانت جزءاً وكلاً من رغبة حقيقية أصيلة لدى جميع المسلمين، مستمدة من إيمانهم بالله، وما حثَّهم عليه من إعمال فكر وعمل»[١].

ويقول عن دراساته ومقارناته في كتابه الثاني (الإسلام على مفترق الطرق): «وكل هذه الدراسات والمقارنات خلقت لدي اعتقاداً راسخاً أن الإسلام كظاهرة روحية واجتماعية لا يزال أقوى قوة دافعة عرفها البشر، رغم كل مظاهر التخلف التي خلفها ابتعاد المسلمين عن الإسلام»[٢].

إن قراءة التاريخ الإسلامي وانتشار الإسلام وعدل معظم المسلمين سوف يساعد على الإجابة على ذلك السؤال[٣].

٥ ـ الموت والحياة:

الموت حق والحياة حق، كما أن البعث بعد الموت حق، والآخرة حق، والحق يلزم وجوب الإيمان به وتصديقه، فالبشر جميعاً ملاقون هذا الحق إما في الدنيا وإما في الآخرة، فهل يستطيع أحد أن ينكر الحياة ؟ وهل يستطيع البعض الآخر إنكار الموت ؟ فكل الأحياء منتظرون الموت، أو أموات منتظرون الحياة، فهل عاش أحد ولم يمت، إن الخالد الذي لا يموت هو الله وحده لا شريك له، ومن الإيمان الحق اعتبار أن الحياة هي معبر للآخرة والموت هو بوابة الآخرة، فإما الجنة وإما النار حسب ما قدم الإنسان لنفسه وللبشرية من خير أو شر في حياته. فالحياة هي مزرعة المؤمن بالله يصلحها وينميها ويسعد فيها، ويساهم في إسعاد الآخرين، وإعمار الحياة هنا ليس فقط لمصلحة المسلمين بل لمصلحة الجميع، فيسعد بهذا الإعمار المسلم وغيره، بل وكل مكونات البيئة من نبات وجماد وشجر ودواب[٤].

---

(١) انظر: محمد أسد، كتاب الطريق إلى مكة، ص ٣٨٦.

(٢) انظر: محمد أسد، كتاب الإسلام على مفترق الطرق، ص ١١، ١٢.

(٣) للمزيد عن معرفة بعض جوانب التاريخ الإسلامي انظر الموقع التالي: http://www.lagna.net.

(٤) لمزيد من المعلومات عن هذا الجانب يمكن الرجوع للمواقع التالية:

http://www.todayislam.com

٦ - اليوم الآخر والجنة والنار:

هل هناك يوم آخر أم لا؟ سؤال يسأله الكثير ، وهل هناك محاسبة من الله للشعوب والحكومات أم لا؟ إذا كنا قد أعطينا أنفسنا الحق في المساءلة والتقويم والتوجيه والعقاب والجزاء لبني جنسنا أليس من المفروض علينا أن نقبل أن من خلقنا له الحق أيضاً في هذا؟

ويعجب المرء من المخلوقين لمن نصبوا أنفسهم آلهة دون الإله الواحد، فاليوم الآخر حق لله والكل مجتمعون فيه ومجازون فيه على أعمالهم الإيجابية والسلبية ومحاسبون فيه على الأخطاء، وفي ذلك اليوم سيكون الخالق أرحم بنا من أمهاتنا اللاتي ولدتنا بمئات المرات، فهو الرحمن الرحيم الغفور الودود اللطيف الخبير.

الجنة دار خلد وهي حق ، والنار دار خلد وهي حق ، والجنة نعيم والنار جحيم، والجنة للعابدين لله أنصار العدل والسلام، والنار لمن عصى الله وظلم وكفر بعد أن أمهله رب العالمين. وهناك حقيقة مهمة: هل هناك أرض غير أرض الله تسكنها البشرية وتأكل منها أو تشرب؟ وسماء غير سمائه؟ وحياة غير الحياة التي أعطاها الرب لتلك البشرية؟ وبالتالي فهل هناك جنة أو نار غير ما عند الله؟

٧ - الأصولية الإسلامية:

إن التمسك بأصول الدين ليس حِكراً على البلاد الإسلامية، بل هو ظاهرة عالمية. فكما يسعى اليهود والنصارى في هذه الأيام إلى تفعيل دور الدين والانتماء إليه في العصر الحديث، فإن العديد من المسلمين يسعون لذلك أيضاً، إلا أن التمسك بأصول الدين الإسلامي لا يجيز التطرف أو العنف، ولا يمكن للمنصف أن يقارن التمسك بأصول الدين الإسلامي أو يشبهه باتجاهات التطرف والعنف عند بعض أصوليي الأديان الأخرى.

ومادامت الأصولية النصرانية مجازة ومسموحاً بها في الولايات المتحدة الأمريكية - على كل الأصعدة وأعلى المستويات الحكومية وتنمو بشكل واضح والذين يسمون المسيحيين المولودين من جديد Born Again Christians وقد بلغ عددهم في الولايات المتحدة وحدها على الأقل خمسين مليوناً حسب قول السيناتور الأمريكي السابق بول فندلي[(١)] - وما دامت دولة إسرائيل الدينية قامت على أرض فلسطين على الأصولية

(١) انظر عن قول عضو الكونجرس الأمريكي بول فندلي مجلة البيان اللندنية في سبتمبر ٢٠٠٣.

الدينية، فإن الهجوم على المتمسكين بأصول الدين الإسلامي أمر غير مقبول، لأنه يناقض المنطق ومبادئ الحق والعدل، فالأصولية الإسلامية على خلاف الأصولية النصرانية، لا تقودها «المعركة الفاصلة»، كما أنها لا تتضمن الطعن في أنبياء الله تعالى بما فيهم عيسى وموسى عليهما السلام ممن يؤمن بهم المسلمون ويحبونهم ويقدرونهم، كما أن الأصولية الإسلامية لا تقوم على الإقصاء والتهميش للآخرين.

٨ ـ الجهاد الإسلامي:

إن مصطلح الجهاد لا يعني الإرهاب أو بث الفزع بين المدنيين، بل هو مفهوم يوافق عليه أغلب شعوب العالم، إذا تمكنوا من فهمه بشكل منطقي وعقلاني.

فالجهاد لإحلال السلام حينما يطغى البشر باستعباد البشر وحجب الحق والحقيقة عنهم فيكون واجب التحرير لهم من قوى الشر والطغيان والظلم. ولذلك فإن المنافسة النظيفة في مفهوم الجهاد ترتقي إلى أعلى درجاتها في تحرير البشرية من العبودية والظلم، والجهاد فقط للذين يمنعون حرية انتشار العدل والحرية والقيم والأخلاق، حتى بعد الانتصار على الظالمين فإنه: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وفي الوقت الذي يشجع الإسلام أتباعه على حماية ممتلكاتهم والدفاع عن حياتهم وأعراضهم في حال تعرضهم لأي هجوم، فإن سلوكهم عندما يتوجب عليهم القتال مقيد ومنضبط بنظام إسلامي مُفَصَّل يمنع الهجوم على المدنيين، ويأمر بتجنب الإضرار بالحيوان والبيئة وتدمير أماكن العبادة ومضايقة الأطفال والشيوخ وغير المجندين والمقاتلين.

مع القول بأن المسلمين لا يفضلون الحرب، ولكن الجميع يعلم أن تجنب الحرب في بعض الأحيان قد يكون مستحيلاً[1]، والحكم الشرعي في حل النزاع يميل إلى الحل السلمي بدلاً من الحرب.

والجهاد في الإسلام لا يتعارض مع كثير من القوانين الدولية والفطر الإنسانية السليمة، حيث وجوب الدفاع ومقاومة المعتدي والمحتل وصد العدوان عن النفس، أو المال والممتلكات، أو العرض والدين كل ذلك مما تتفق عليه الأديان السماوية

(١) ورد في القرآن الكريم ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨] وورد أيضاً: ﴿فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

والتشريعات القانونية البشرية.

٩ ـ القضية الفلسطينية:

إن القضية الفلسطينية قضية إسلامية عالمية تتقاطع فيها مصالح وتتعارض فيها أخرى، وهي من أهم المشكلات التي يشهدها عالم اليوم، ولطالما اهتمت الشعوب الإسلامية وعلماء المسلمين ومؤسساتهم الخيرية بهذه القضية، اعتقاداً منهم بأن القدس ثالث الأماكن الإسلامية المقدسة، والتطرف في المعالجة السياسية لهذه القضية أو تهميش الشعب الفلسطيني ومؤسساته جدير بإذكاء الصراع الديني والحضاري بين الأديان.

إن شعوب العالم الإسلامي تريد الاحتفاظ بهويتها الإسلامية كحق من حقوقها، وهو كنزها الثمين الذي يدعو إلى الخير والعدل والسلام، كما أن الشعوب الإسلامية تسعى دائماً إلى التغلب على التوتر الذي يسود الظروف الحالية، إضافة إلى أن المسلمين وقياداتهم الدينية بوجه خاص يمضون قُدُماً نحو تنمية مجتمعاتهم وإصلاحها، فهم لا يريدون حرباً عالمية رابعة(١)، ويرفضون الانغماس في صراع بين الحضارات، ويرغبون في تعايش سلمي وتنافس شريف لنشر وتأصيل القيم والأخلاق، من خلال التعاون وتبادل المنافع بين الأمة المسلمة والأمم الأخرى غير المسلمة، فبمثل هذا فقط يمكن للعالم أجمع أن يبني ـ سوياً ـ مستقبلاً على قدر من الفهم والثقة المتبادلة والشراكة في قيادة العالم نحو السلام والعدل والحرية الحقيقية(٢).

بهذا العرض المبسط لبعض الأصول والمفاهيم الإسلامية يتجلى لنا أن الإسلام وبكل مفاهيمه يتمثل معنى المنافسة النظيفة، والتي لا تصل لحدّ الصراع وتهميش الآخر، كما يفعل غير المسلمين بانتهاج الصراع الذي يفوت فرص المنافسة.

---

(١) في الثاني من أبريل ٢٠٠٢م، ذكر رئيس وكالة المخابرات المركزية سابقاً جيمس وولزي: بأن الولايات المتحدة دخلت في حرب رابعة ستستمر لسنوات. وقد توجه بخطاب إلى مصر والسعودية (قائلاً: لا بد من القلق و الحذر، . . . عليكم أن تدركوا أن هذه البلاد (أمريكا) وحلفاؤها يدخلون في مسيرة حرب على مدى مئات السنين للمرة الرابعة وبأننا إلى جانب أولئك المحاصرين بخوف ورعب كبيرين) انظر الموقع:
http://www.newsmax.com/archives/articles/2002/7/24/230153

(٢) لمزيد من المعلومات عن القضية الفلسطينية يمكن الرجوع للموقع التالي:
(www.arabji.com/palestine/govt.htm).

الإسلام والغرب: تنافس وصراع:

هناك حقيقة لا بد من التسليم بها وهي أن الإسلام موجود قبل ولادة دولة أمريكا، وقد عبّر عن ذلك الأكاديمي الأمريكي (جاري لوب) أستاذ التاريخ في جامعة (تافت)، ومنسق برنامج الدراسات الآسيوية في الجامعة وهو مسيحي درس الإسلام بشكل متعمق وقال: «إن الإسلام موجود منذ ١٤٠٠ سنة، أي قبل ٩٠٠ عام من اكتشاف أمريكا !! وهذا يعني أنه لم يُصمَّم لمعاداة الولايات المتحدة».

ومما قاله: «جهل الأمريكيين بالإسلام مفيد جداً لتركيبة حكومة الولايات المتحدة التي تعتمد على تأييد شعبي أعمى لتنفيذ سياساتها»[١]. وقد يكون من الإجابة عن السؤال السابق معرفة حقيقة وخلفية وأسباب سوء العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب، التي أوضح عن بعضها الكاتب البريطاني فريد هاليداي، حيث يرى أن تلك الأسباب ناتجة عن رد فعل على التصرفات الغربية تجاه العالم الإسلامي ومؤسساته، ومن أبرزها بشكل مختصر: أن الغرب سبق له أن هيمن على العالم الإسلامي بصورة مباشرة ولا زال يهيمن بشكل غير مباشر، وأنه يتدخل في دول العالم الإسلامي لغير مصلحة الشعوب الإسلامية والعربية، وأن الغرب يعمل على تقسيم العالم الإسلامي وتجزئته والقضاء على أي بوادر وحدة له. كما ينظر العالم الإسلامي إلى الغرب على أنه غير مبالٍ في قضاياه في فلسطين والعراق والشيشان وكشمير والبوسنة وغيرها، وهناك سبب آخر على غاية كبيرة من الأهمية كما يراه هاليداي، وهو ازدواجية المعايير الخاصة بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق بالسلوك الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني، كما أن من الأسباب محاولة فرض القيم الغربية بحكم قوة السلاح والتقنية والاتصال والاقتصاد خاصة في مجالات وخصوصيات الثقافة العربية الإسلامية.

ويشير إلى سبب آخر هو دعم الغرب للنظم الدكتاتورية في العالم الإسلامي، الذي بدوره قد ولّد جماعات التطرف والعنف والإرهاب[٢].

إن العالم الإسلامي بدوله وشعوبه وقبل ذلك بحضارته وقيمه وأخلاقه ودينه

---

(١) انظر: قول جاري لوب صحيفة الوطن السعودية في ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: دراسة تحليلية عن كتاب الحرب الكونية الثالثة فريد هاليداي، صحيفة الحياة اللندنية في ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤.

وتشريعاته العادلة والمنصفة بحق الإنسانية يظل ذلك كله رقماً مهماً في المعادلة الدولية وشريكاً أساسياً في قيادة العالم وأمنه واستقراره، وتهميشه أو تجاهل حقوقه وقضاياه سوف يعرض السلام الدولي للخطر. وفي هذا المقام من المهم معرفة أن الإسلام كدين ومنهج حياة يختلف كثيراً عن واقع المسلمين وأخطائهم وتجاوزاتهم لتشريعات هذا الدين، حيث سبّب هذا تخلفاً حضارياً لهم، ويؤكد هذا المعنى المفكر والفيلسوف النمساوي محمد أسد قائلاً: «إن ما وجدته من مفاهيم وما توصلت إلى فهمه من مبادئ الإسلام وقيمه أقنعني أن ما يردده الغرب ـ من أن انحطاط المسلمين ناتج عن الإسلام، وأنه بمجرد تحررهم من العقيدة الإسلامية وتبني مفاهيم الغرب وأساليب حياتهم وفكرهم فإن ذلك سيكون أفضل لهم وللعالم ـ ليس إلا مفهوماً مشوهاً للإسلام.. اتضح لي أن تخلف المسلمين لم يكن ناتجاً عن الإسلام، ولكن لإخفاقهم في أن يحيوا كما أمرهم الإسلام.. لقد كان الإسلام هو ما حمل المسلمين الأوائل إلى ذُراً فكرية وثقافية سامية»(١).

ويؤكد على حقيقة هذه المفاهيم عضو الكونجرس الأمريكي الأسبق السيناتور بول فندلي حينما قال في أواخر عام ٢٠٠٣م: «إن الأمريكيين بشكل عام وبمجرد إدراكهم لحقيقة الإسلام والمعتقدات الكثيرة والممارسات التي يشترك فيها الإسلام مع النصرانية واليهودية سوف يمدّون يد الصداقة والتعاون للمسلمين»، كما يذكر «أن الدولة الإسلامية المثالية التي وُصفت في القرآن تضمنت حقوق الحرية الدينية، وانعدام الإكراه في الدين، وبث روح التسامح مع أولئك الذين ينتمون للديانات الأخرى، وحماية الحريات المدنية للجميع بما في ذلك الأقليات..»(٢).

وفي تعليق للأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا نيابة عن العرش البريطاني في جامعة أكسفورد قال فيه: (إذا كان هناك الكثير من سوء الفهم عن طبيعة الإسلام، فهناك أيضاً جهل حول أن ثقافتنا وحضارتنا مدينة للعالم الإسلامي، أعتقد أن هذا (الجهل) فشل، وأعتقد أنه من عباءة التاريخ الذي ورثناه. فالعالم الإسلامي في العصور الوسطى من أواسط آسيا وحتى سواحل المحيط الأطلنطي هو ذلك العالم الذي ازدهر فيه العلماء

---

(١) انظر: محمد أسد LEOPOLD WEISS كتاب الطريق إلى مكة (THE ROADTO MAKKAH) ص ٢٤٣، ويلاحظ أن هذه المفاهيم والحقائق التي توصل إليها مع البحث عن الحقيقة بصدق كل ذلك قاده إلى أن يسلم ويتسمى باسم (محمد أسد) وقد حسن إسلامه.

(٢) انظر: عن بول فندلي مجلة البيان اللندنية سبتمبر ٢٠٠٣.

والرجال. ولكننا نميل أن نجعل من الإسلام عدواً للغرب، وغريب في ثقافته، ومجتمعه ومعتقداته. وعمدنا أيضاً أن نجهل أو نمسح عظمة مجاراته أو نديّته لتاريخنا)(١).

ومع وضوح هذه الحقائق إلا أن أي شخص يطلع على تصريحات كثير من المسؤولين في الولايات المتحدة، وفي الغرب، وكتابات بعض الكُتّاب، وما تفيض به وسائل الإعلام، وما صدر من نظم وقوانين في الهجرة والجوازات، بل وفي الحقوق والحريات يدرك بشكل واضح أن الهم الحقيقي - في محاربة الجمعيات الخيرية الإسلامية - ليس تمويل الإرهاب كما يُعلن، ولا حتى التشدد الإسلامي أو الأصولية الإسلامية، وإنما الهمُّ الحقيقي - حسب الواقع والنتائج - وقف مد الإسلام.

ولعل خير مثال يقدم في هذا المجال تصريح نائب وزير الدفاع الأمريكي «وولفوتز» عن الحرب العراقية الأخيرة بعد الحرب الأفغانية بأن الهدف منها: الاستحواذ على قلوب وعقول الناس، وتعميم النموذج التركي العلماني على دول الشرق الأوسط الكبير، ولكن السؤال المنطقي المطروح دائماً ما هي فرص حكومة الولايات المتحدة في تحقيق تراجع المد الإسلامي؟ أو على الأقل في وقف سيره؟ لقد اعترف الرئيس الأمريكي نيكسون في كتابه (ما وراء السلام .Beyond Peace) بأن العلمانية في الغرب والعلمانية في العالم الإسلامي كلها لا تستطيع أن تغالب الإسلام(٢).

ويؤكد هنتنجتون هذه الحقيقة قائلاً: (وفي المدى الطويل فإن الإسلام سيفوز. المسيحية تنتشر عن طريق الاعتناق، والإسلام ينتشر بالاعتناق والتكاثر السكاني..)(٣).

وإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فإن الأديان المعاصرة الأخرى لا تستطيع أن تغالب الإسلام، لتميزه عليها بأمرين:

أ- موثوقية المصدر، فالإسلام هو الدين الوحيد الذي لم يجر على كتابه المقدس (القرآن) أي تغيير أو تعديل، منذ أوحي به إلى النبي ﷺ، وقد تكفل الله بحفظه، ففي القرآن ورد قوله - تعالى -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] والمقصود بالذكر هنا القرآن الكريم.

---

(١) انظر عن قول تشارلز الموقع التالي: www.muslimheritage.com
(٢) انظر عن ريتشارد نيكسون كتابه الأخير (ما وراء السلام)، ص ١٤٦ - ١٦٣.
(٣) انظر: صموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات، ص ١٤٢.

ب - أنه الدين الوحيد ، الذي يعترف المنصفون من الشرق والغرب بأن مصدره منذ وجوده حتى الآن لم يتضمن أي نص أو تقرير يخالف أي حقيقة علمية تم اكتشافها[١] .

ولأننا نتحدث هنا عن حضارات يحق لها أن تتنافس في سبيل إسعاد البشرية وهدايتها للقيم والمبادئ التي تؤمن بها والنجاح والبقاء للأصلح منها إلا أن استبطان مفهوم الصراع - الذي نظّر له هنتنجتون وآخرون، والذي تمارسه السياسة الأمريكية بكل حدة لتفويت فرص منافسة الإسلام - لن يهدد في النهاية إلا من يمارسه ، وفي التاريخ الكثير من العبر ، وفي التاريخ الحديث مارس «الاتحاد السوفيتي» دوره في الصراع مظهراً كل صنوف القهر والاضطهاد للآخر ، ورغم تملكه لكل مقومات البقاء المادية ، إلا أنه انهار بين عشية وضحاها ، يقول هنتنجتون نقلاً عن الفيلسوف الياباني تاسكيشي أومومارا (وانهيار الاتحاد السوفيتي هو النذير الوحيد فقط لانهيار الليبرالية الغربية ، الليبرالية الغربية ستكون التالية في السقوط)[٢] .

ويؤكد هنتنجتون مفهوم الصراع المتجذر لدى الغرب وأمريكا بشكل خاص بعيداً عن المنافسة حيث يقول : (لقد تغلب الغرب على العالم ليس من خلال تفوقه في الأفكار أو القيم أو الديانة ولكن بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظّم.. الغربيون غالباً ما ينسون هذه الحقيقة ، أما غير الغربيين فلا ينسون)[٣] ، وبرغم ممارسة الغرب لمفاهيم (صراع الحضارات) وحتميته لدى هنتنجتون إلا أنه وفي الأسطر الأخيرة في كتابه (صراع الحضارات) يؤكد على أن (صدام الحضارات هو التهديد الخطير للسلام في العالم، وأن نظاماً دولياً مؤسساً على الحضارات هو الضمان الأكيد ضد حرب العالم)[٤] .

لعل في هذه الإشارات المختصرة السابقة ما يساعد على كشف حقيقة من هو المنافِس ومن المصارع بفجاجة وصلف وكبرياء؟ كما قد تساعد في فهم حقيقة الدوافع والأهداف لتلك الحملة (الدولية الأمريكية) ، أو ما يمكن تسميته (الحرب الأمريكية العالمية) .

---

(١) انظر على سبيل المثال حول ذلك كتاب : موريس بوكاي : (دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة) .

(٢) انظر : صموئيل هنتنجتون، صدام الحضارات، ص ٥١٠ ، نقلاً عن الفيلسوف في مقاله (الياباني القديم : يوضح لحقبة ما بعد الحضارة طريقها) .

(٣) انظر المصدر السابق، ص ١٢٠ .

(٤) انظر المصدر السابق، ص ٥٣٣ .

الخـاتمـة

هكذا يتضح حجم التحولات الكبيرة التي يعيش العالم بدايتها بعد ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، والتي يراد فيها تقليص دور الشعوب والأمم والمجتمعات ومنظماتهم وحقوقهم في الحرية والكرامة والتعبير، وذلك على أيدي بعض الزُّمر المتعصبة من رجال السياسة والدين والاقتصاد وتجار الحروب في أمريكا الجديدة، وبوسائل متنوعة ودعاوى أو مزاعم متعددة معلنة وغير معلنة. وكثير من تلك المزاعم والذرائع لا يمثل الحقيقة التي يراد لها أن تكون غائبة.

ورد في الإنجيل (يجب أن تعرف الحقيقة، الحقيقة هي التي ستحررك) هذه حكمة إنجيل «يوحنا» مكتوبة في مدخل وكالة المخابرات الأمريكية في لانجلي / فرجينيا على أبواب واشنطن(١). ومن العدل قول الحقيقة عن حقيقة هذه القضية، ولعلنا نلخص هنا شيئا من الحقيقة كنتائج كما فصلناها في ثنايا هذه الدراسة:

أولاً: أن القضية الكبرى في وقتنا الحاضر هي (الأمن العالمي) الذي هو مسؤولية الجميع، حيث يكمن أكبر مصدر محتمل لعدم الاستقرار في كوكبنا اليوم في فقدان الأمل واليأس اللذين يجلبهما الفقر إلى العديد من الأمم، ومحاولة صرف العالم عن قضاياه الرئيسية والحقيقية يعتبر من مقوضات الأمن العالمي... حتى أن الرئيس الفرنسي «شيراك» دعا إلى تشكيل تحالف دولي لمكافحة الفقر على غرار التحالف الدولي السابق لمكافحة الإرهاب في مؤتمر مونتيري وقال: «إن ما هو ممكن ضد الإرهاب يمكن أن يكون ممكناً ضد الفقر.. !!»(٢) وقد دعا رئيس البنك الدولي إلى ما يجب فعله قائلاً: «إن تحسين الاستقرار في الدول الخارجة من النزاعات، وفي الدول الفقيرة التي

(١) انظر: أندرياس فون بولوف، كتاب المخابرات الأمريكية والحادي عشر من سبتمبر ص ١٨٠.

(٢) لقد علقت بعض الصحف العالمية عن تناقضات العالم الجديد، ومن ذلك صحيفة الشرق الأوسط قائلة: (رصدت أمريكا ميزانية عسكرية إضافية ضخمة بلغت (٥٠) مليار دولار عام ٢٠٠٣م، في الوقت الذي وعدت أمريكا بتقديم (٥) مليارات دولار على شكل التزام!! خلال ثلاث سنوات!! ومرتبطة بشروط!! وذلك حسب تصريح كوفي أنان في قمة (مونتيري) بالمكسيك، والتي شارك فيها (٦٠) رئيس دولة في مارس ٢٠٠٢م). انظر عن شيراك وتلك التعليقات على المؤتمر صحيفة الشرق الأوسط في ١٠/ ٤/ ٢٠٠٢م.

تعاني من اليأس والإحباط، مهمٌّ الآن بقدر ما كان قبل (٦٠) سنة، عندما كان العالم يجاهد لكي يستعيد السلام ويجدد حياة الملايين من البشر، فوجود مساندة أقوى عالمياً لمكافحة الفقر هو الاستثمار الأفضل الذي يمكن أن يجعل العالم أكثر سلاماً وأكثر أمناً لمستقبل أطفالنا»[1] ويقول: «فالاستثمار في التنمية هو شيء خال من الأخطار ويجعل أمريكا والعالم أكثر أمناً، ويزيد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي ويقلل من الإحباط الذي يمكن أن يقود إلى العنف».

ويؤكد رئيس البنك الدولي على أن الحاجة إلى المنظمات غير الحكومية ومنها الإنسانية والإغاثية أصبحت تتأكد أكثر من قبل !! قائلاً: «خلال العقود الثلاثة المقبلة سينضم أكثر من ملياري نسمة إلى سكان الكوكب، ٩٧٪ منهم سيكونون في الأمم الأشد فقراً، وسيولد الكثيرون لينشؤوا في الفقر، وينظروا إلى العالم على أنه جائر وظالم، وينشأ عدم الاستقرار غالباً في الأماكن التي يرى فيها السكان الشباب ـ المتزايدون بشكل سريع ـ أن الأمل هو: تهكُّم أكثر من كونه وعداً بحياة مستقرة...».

فهل يعي العالم ماذا تعني مصادرة أو تهميش أو إقفال أو تجميد الأعمال التنموية المساهمة في الوقاية والعلاج والتي تقوم بها مؤسسات القطاع الخيري الإسلامي كغيرها من المؤسسات العالمية الإغاثية ؟

ثانياً: أن الأعمال الأمريكية غير القانونية تحت مسمى (الحرب على الإرهاب)، وباسم إحلال الأمن أصبحت مقوضاً من مقوضاته، وقد أصبحت تلك الأعمال وقوداً للحرب وغذاءً للعنف ومبرراً لبقاء واستمرار ظواهر الإرهاب من الأفراد والجماعات، بل إن الإرهاب من الأفراد والجماعات يراد له الاستمرار حسب هذه الرؤية، لأن الواقع السياسي، والهيمنة العسكرية الأمريكية، والإرهاب الحكومي الدولي يفرض هذا الواقع، وقد أصبحت التصرفات الأمريكية مؤشراً قوياً للعمل بنظرية الصراع الحضاري وصراع الأديان.

إن نظرة سريعة على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في أبريل (٢٠٠٤م) عن الهجمات «الإرهابية» من وجهة النظر الأمريكية الرسمية، تعطي دلالة واضحة على

---

(١) انظر: عن رئيس البنك الدولي صحيفة (الاقتصادية السعودية) العدد (٤٠٢٩) في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤ نقلاً عن: (إنترناشونال هيرالد تريبيون).

أن ضحايا الإرهاب رقم لا يذكر مقابل الضحايا المدنيين للحروب التي شنتها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان على سبيل المثال لا الحصر، فالتقرير المذكور الذي يرصد الهجمات وضحايا الإرهاب في عام ٢٠٠٣م يشير إلى وقوع (١٩٠) هجمة تصنفها الإدارة الأمريكية على أنها «إرهاب عالمي»، وهو أقل بثماني هجمات عن عام ٢٠٠٢م، كما أن القتلى من تلك الهجمات كانوا فقط (٣٠٧) من الأشخاص عام ٢٠٠٣م، مقابل (٧٢٥) شخصاً قتلوا عام ٢٠٠٢م، وتعلق مجلة «المجتمع» الكويتية على هذه النقطة في التقرير قائلة: ولو وقعت المقارنة بين ضحايا الإرهاب الدولي كما جاء في تقرير الخارجية الأمريكية والضحايا الأبرياء المدنيين الذين قتلوا في الاعتداءات الأمريكية على العراق وأفغانستان لاتَّضحَ أن الإرهاب ليس تحدياً أو مشكلة تهدد الأمن الدولي بقدر ما هي عارض تحاول الإدارة الأمريكية عولمته لتحقيق أطماع خاصة بها(١).

الكاتب الفرنسي (إيمانويل تود) ـ الذي توقع في وقت مبكر بانهيار الاتحاد السوفيتي وحطم كتابه (ما بعد الإمبراطورية ـ الأمريكية) الأرقامَ القياسية في المبيعات ـ يقول: «الأرجح أن أمريكا لن تقبل تقليص آلتها العسكرية ووقف نشاطاتها الجيو ـ إستراتيجية، فهي باتت معتمدة على العالم اقتصادياً، وهذا يتطلب حداً أدنى من الفوضى العالمية لتبرير وجودها السياسي العسكري في العالم القديم»، وتتساءل صحيفة «الوسط السياسي» قائلة: هل تفكيك الأمم المتحدة جزء ضروري من هذه الفوضى الضرورية لأمريكا؟(٢).

ثالثاً: إن ما يعتبره البعض (الجهاد الأمريكي) العسكري والسياسي والاقتصادي هو الذي زرع الكراهية بل والحقد على أمريكا وذلك على مستوى معظم الدول والمؤسسات والشعوب(٣)، حتى أصبحت معالجة تلك الآثار أمراً شاقاً وقد يكون مستحيلاً، لأن تلك الكراهية صنعتها المبادئ الأمريكية الجديدة (الحرب الاستباقية) و (حرب الإرهاب) ولم تفعلها المؤسسات الخيرية الإسلامية أو المناهج الدينية الإسلامية ـ حسب المزاعم الأمريكية ـ التي قد تم إلصاق التهم بها وبأنها تنشر الكراهية

(١) انظر: مجلة المجتمع في ١٢/ ٢/ ٢٠٠٥.
(٢) انظر عن الكاتب الفرنسي صحيفة الوسط السياسي في ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٤م.
(٣) يعتزم بوش ترشيح كارين هيو ـ المستشارة السابقة ـ لقيادة حملة تستهدف إصلاح صورة الولايات المتحدة في الخارج، انظر: الشرق الأوسط ١٤/ ٣/ ٢٠٠٥ نقلاً عن نيويورك تايمز.

ليكون تجميدها أو استبدالها أو إلغاؤها !![(١)] ولقد تحطمت طموحات العلماء والمفكرين من الشعب الأمريكي وغيرهم في أنحاء العالم في مطلع هذا القرن الجديد عن استقرار أفضل للعالم، وحريات أوسع، بل عن الحوار الحضاري والتواصل الثقافي والسياسي مع العالم الإسلامي وغيره نتيجة الحروب الاستباقية الأمريكية.

رابعاً: لقد أصبح معظم الشعب الأمريكي ضحية أخرى من ضحايا (الحرب على الإرهاب) حينما أفاق بعد صدمة الحادي عشر من سبتمبر ليجد أن الحدث كان نوعاً من الانقلاب على الدستور الأمريكي ثم الدساتير العالمية، حيث أن قوانين الحريات المدنية قد قُلصت على حسابه، وأن الديمقراطيات قد تم اختزالها في النمط السياسي الروتيني بين حزبين، وأن المظاهرات والاعتراضات وصوت الرأي العام أصبح أقوى في الانتحاب منه في الانتخاب. وخلال ذلك قامت الحرب الأمريكية في أفغانستان ثم العراق لتشكل نزيفاً اقتصادياً مستمراً بعشرات المليارات من الدولارات وعلى حساب رفاهية أو حقوق الشعب الأمريكي، ومع هذا فإننا نعتقد أن الشعب الأمريكي يعتبر الإحصائيات الرسمية فقط التي أصدرها البنتاغون نهاية شهر فبراير عام ٢٠٠٥ مؤشراً على أنه وموارده المالية ورفاهيته وجيوشه وعائلاتهم ضحايا أخرى لتلك الحرب الجديدة، فالإحصائيات تقول: (١٥٠٠) عسكري أمريكي قتيل، (١١) ألف جريح منذ بداية الحرب على العراق[(٢)]، وفوق هذا ليس هناك مهزوم أو منتصر داخل نفق مجهول النتائج، لا سيما (أن الخيار العسكري أصبح يحقق عزلة أكبر للولايات المتحدة عن العالم) حسب تعبير الرئيس بوش في ٤/ ٣/ ٢٠٠٥م[(٣)].

(١) قد يصدر قانون أمريكي جديد عن فرض عقوبات على الأفراد أو المؤسسات أو الدول بدعوى (نشر الكراهية الدينية) وذلك على غرار قانون معاداة السامية!!

(٢) ووفق مصادر تقرير مركز قدامى المحاربين الأمريكيين في مدينة (مورجنتاو) فإن الإحصاءات حتى شهر فبراير من عام ٢٠٠٥م تقول: (٢٧٠٠٠) جندي أمريكي قتيل في العراق، و (٤٨,٧٣٣) جندياً مصاباً بإعاقة، و (١٢,٤٢٢) أصيبوا بإعاقات نفسية واضطراب عقلي وعصبي، واحتياطي الجيش الأمريكي لم يبق منه سوى (١٨٪)، والعجز في الموازنة قفز إلى (٧٠٠) مليار دولار، والديون (٦) تريليون دولار بنسبة (٨٠٪) من الإنتاج الأمريكي، وانظر عن هذا التقرير الموقع التالي:

http://www.albasrah.net/maqalat_mukhtara/arabic/0305/badawi_190305.htm

(٣) انظر المواقع التالية: www.johnpilger.com، وموقع: Information Clearing House، وموقع: www.larouchein2004.net

لقد عبر الكاتب أندروجي باشيفيتش عن نتائج حرب الإرهاب والحروب الاستباقية الأمريكية حينما قال في صحيفة «لوس أنجلس تايمز»: لم يعد هدف إدارة بوش اليوم تحقيق النصر ولكن همها الأكبر هو تخليص نفسها من مسؤولية شن حرب لا تستطيع وضع نهاية لها، والجدل الذي يدور في دوائر الأمن القومي يتركز على كيفية تخليص أنفسنا قبل أن تتعرض قواتنا لأضرار لا يمكن إصلاحها. [(١)] فهل أصبح الجيش الأمريكي والشعب الأمريكي من الضحايا وفق هذا الواقع[(٢)].

خامساً: إننا نعتقد أن مؤسسات العمل التطوعي الإسلامية خير مساهم في ضبط الأفراد وتجاوزاتهم، وأمريكا تعلم ذلك حق العلم. فالمؤسسات خير مساهم في ترشيد إنفاق المال وفق قنواته المشروعة والواضحة، كما أنها تؤصل حقوق البشرية في الأمن والسلامة (أرواحهم وأموالهم)، في عالم تضطرب أقطابه كالبحار في مضارب الأعاصير ـ بما لديها من مبادئ وقيم إسلامية ـ، وتعمل على حماية المجتمع من خلال دوافع الثواب والعقاب، وتؤصل لإعطاء كل ذي حق حقه بإيجاد الضمائر الواعية، والقلوب الرحيمة، وسلبيات وأخطاء المؤسسات الخيرية الإسلامية ليست المعلنة بالآلة الإعلامية الدعائية الأمريكية حسب نتائج البحث، والحملات عليها بسبب أنها منافس ديني (أيديولوجي) لحضارة الغرب ولا سيما في ميادين نشر الإسلام والقيم والمبادئ والأخلاقيات والثقافة الإسلامية.

إن قضية المنظمات غير الحكومية ومنها المؤسسات الخيرية العالمية بشكل عام تتعرض للتسييس وإضعاف استقلاليتها وفرض بعض الأجندات الحكومية عليها، كما أن المؤسسات الخيرية الإسلامية بشكل أخص تتعرض لنوع من الاضطهاد والحرب بدعوى دعمها للإرهاب، ولكن البحث العلمي يؤكد أن هناك منظمات ومؤسسات أمريكية غير حكومية تستفيد من المناخ الرأسمالي والضرائب والتبرعات الأمريكية وتقوم بدعم حركات التمرد والإرهاب وإشعال الثورات في أنحاء متفرقة من العالم، وقد تأكدت أكثر بحق المنظمات الأمريكية غير الحكومية العاملة تحت ستار دعم الديمقراطية أحياناً في دول جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولا سيما في أوكرانيا وقرقيزستان

---

(١) انظر: صحيفة الشرق القطرية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٥م.

(٢) عن هذا الواقع والجناة يمكن الاطلاع على الموقع التالي. www.Cost Of War.com

وجورجيا وكازاخستان، حسب الكاتب بوكالة الاسوشيتد برس (ستيف قوترمان Steve Gutterman) وهذا كنموذج ومثال فقط، وكما هو واقع المنظمات الأمريكية اليهودية وغير اليهودية في دعم إسرائيل ومنظماتها الإرهابية التي تقوم بشتى صنوف الإرهاب على الشعب الفلسطيني وذلك كما ورد في الفصل السادس من هذا الكتاب. وهذا الواقع المؤلم كله يتطلب لجنة أو لجان دولية مستقلة تُستقصى من خلالها جميع وسائل التحريات والتحقيق للوصول إلى الحقيقة عن المنظمات الإسلامية وغير الإسلامية، وقد تكون الأمم المتحدة المرشح الأول بحكم استقلاليتها المطلوبة ومرجعيتها ومسؤوليتها عن هذا النوع من العمل، وقد يكون غيرها، والمهم هو الإخلاص والمصداقية في فتح هذا الملف دولياً دون احتكاره لدولة واحدة وذلك لإغلاق أبواب الدعاوى والمزاعم، والإثبات أو النفي بحق الجميع.

سادساً: إن كل هذه الضجة التي تثار على المؤسسات الخيرية الإسلامية عالمياً والسعودية بشكل أخص انطلقت بحمى التعميم الأعمى ولا تستند إلا إلى واقعة واحدة، وهي أن فرعين من إحدى هذه المؤسسات أُغلقا بإجراء سياسي أمني من دون أدلة أو حكم قضائي، وإنما بسبب اتهام موظفين أو ثلاثة غير سعوديين فيهما على أنهم قد أقدموا على تصرف غير مرغوب فيه.

إن نتائج هذا البحث قد اتضحت في الفصول السابقة بشكل عام، وفي الفصل الرابع والخامس بشكل خاص، وتأكدت في الفصل الثالث حيث المرافعة العلمية لتقرير الكونجرس الذي خلا من ذكر أدلة أو وقائع محددة بالاتهام، واتضحت النتائج بشكل أكثر في الفصل السابع حيث الدوافع والأهداف ومن خلال أقوال شخصيات غربية وأمريكية ليكتشف الباحث عن الحقيقة بإخلاص حقيقة تلك المزاعم. إن العقلاء في الحكومة ومن يُمثل الشعب الأمريكي في مؤسساته عليهم أن يُدركوا عواقب التعميم والمكارثية الجديدة، وأن لا ينساقوا وراء اليمين المتطرف واللوبي الصهيوني الذي يجر العالم إلى صراع الأديان والحضارات، فإن التعميم توسيع للدوائر وبالتالي إشعال للفتيل ولعب بالنار مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة، وإلى هذا أشار جيرولد بوست الأستاذ بجامعة جورج واشنطن في مؤتمر مدريد الدولي لمكافحة الإرهاب قائلاً: (عندما تتخلى الدولة عن المبادئ الأخلاقية تتضاعف احتمالات الإرهاب)(١).

---

(١) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ١٢/ ٣/ ٢٠٠٥.

سابعاً: إن هذه الدراسة وبقدر ما يظهر أنها دفاع عن المؤسسات الخيرية الإسلامية وبقدر ما ظهر من النتائج وأنها إدانة لتلك الدعاوىٰ وتعرية لمراكز القوىٰ اليمينية المتطرفة في أمريكا التي تجر الشعب الأمريكي والعالم إلىٰ صراع الحضارات ـ بقدر ذلك كله وبرغم أهميته ـ إلا أن هدفها الحقيقي والأسمىٰ بعد نتائج البحث هو إطلاق صيحات تحذير قوية لما قد تنتهي إليه الأمور إن استمرت تلك السياسات الحمقاء، فالبشرية مهددة في ازدهارها و نموها وأمنها بل في بقائها واستمراريتها، إننا نتمنىٰ أن نسمع أصواتاً أكثر تتنادىٰ في جنبات العالم تشارك في قول الحقيقة وتحمل هذا الهم وهذا الخوف علىٰ مستقبل البشرية وتعمل علىٰ إبقاء حرية التنافس والمنافسة، والحيلولة دون الصراعات والحروب.

وأخيراً وأنا أرىٰ الضحايا البريئة في الحرب علىٰ الإرهاب تزداد يوماً بعد يوم وتتنوع بشكل يدعو للدهشة مخلفة المزيد من الفقر والجهل والمرض والموت والدمار، بل إن هذه الحرب بدوافعها وأهدافها ووسائلها ونتائجها المرعبة قد تجاوزت كل الأعراف والقيم والحقوق الإنسانية بحق الشعب الأمريكي وشعوب ودول العالم، وأنا أرىٰ ذلك كله شعرت بدافع يدفعني إلىٰ تأمل كلمة للرئيس الأمريكي بوش الابن وردت في خطابه للشعب عشية الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م (نحن منارة الحرية الأسطع ضوءاً والأعظم إشعاعاً)، وكيف يكون ذلك والواقع لا يصدق ذلك، وقد وجدت أن كلام الله أصدق وأبلغ من أي كلام، والمؤمنون في كل مكان يؤمنون بكلام الله حيث قال جل من قائل في القرآن الكريم: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨].

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]. فنور الحقيقة لن تطفئه القوة مهما بلغت، لأن الحق أكبر من القوة بل هو القوة الحقيقية.

محمد بن عبدالله السلومي

KHYR2002@yahoo.com

في ٦/ ٦/ ١٤٢٦هـ

الموافق ١٢/ ٧/ ٢٠٠٥م

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الملاحق والمصادر

- رسالة إلى أعضاء الكونجرس الأمريكي.
- مؤتمرات أوروبية.
- مصادر ومراجع الكتاب.
- فهرس الموضوعات.

خطاب موجّه إلى الكونجرس الأمريكي رسالة مفتوحة إلى أعضاء مجلس الكونجرس للولايات المتحدة الأمريكية (١)

ورد في القرآن ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] ، وورد في الإنجيل (وأساس البر البحث عن الحقيقة والوصول إليها)، كما أن أسوأ صور العدوان على الحقيقة سترُها أو تشويهها. وهذا هو دافعنا لعرض التعاون معكم لفحص الحقائق في ضوء الشهادات المقدمة للجنة المصرفية في الكونجرس في جلسة الاستماع التي عُقدت بتاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣م. أيٌّ قارئ لهذه الشهادات سوف يلحظ أن أكثرها اقتصاداً في استعمال العبارات الخطابية بغرض الإثارة العاطفية شهادةُ المستر واين(Ass. Sec.for Economic & Business Affairs)، فجاءت هذه الشهادة تركز على خطاب العقل لا على خطاب العاطفة، كما هو الحال في الشهادات الأخرى كشهادة (المستر أفهاوزر) الذي اقتضت المقدمة وحدها في شهادته حوالي صفحتين من التعبيرات العاطفية؛ ولهذا سوف نعنى أكثر في هذه الرسالة بشهادة المستر واين، ويهمنا هنا التركيز على مقطع منها، لأن هذا الجزء يتناول ناحية مهمة من الموضوع، يمكن أن تكشف النواحي الأخرى:

- جاء في شهادة مستر واين:

«من المهم ملاحظة أن عديداً من التغيرات المطبقة حالياً بواسطة السلطات السعودية تذهب إلى أبعد مما أردنا وأبعد مما يمكن أن يُطلب من سلطات قانونية، السعودية تعمل معنا عن قرب ضمن فريق المكافحة فيما يخص تمويل الإرهاب، حيث قدمت بالاشتراك مع الولايات المتحدة اسمي فرعين لواحدة من أكبر المؤسسات السعودية الخيرية، بالإضافة إلى اسم مموّل سعودي رئيس لغرض تجميد ممتلكاتهم بسبب ارتباطاتهم بالقاعدة.

(١) وردتني هذه الرسالة من مؤسسة فوكا في المراحل الأخيرة من إعداد هذا الكتاب، ولأنها ذات ارتباط وثيق بما تم طرحه في كتابي هذا فقد تم إثباتها كما هي.

إن الأنظمة السعودية البنكية الجديدة تفرض قيوداً صارمة على حسابات المؤسسات الخيرية، بحيث لا يمكن لهذه المؤسسات إيداع أو سحب النقد من حساباتهم أو التحويل إلى الخارج، كما منعت جمع التبرعات عند المساجد، ووجهت المؤسسات التجارية لإزالة صناديق جمع التبرعات من مرافقهم، وهو الأمر الذي يعتبر ولا شك تحدياً كبيراً للملكة العربية السعودية».

ومع ذلك لا يبدو أن المستر واين مطمئن إلى كفاية هذه الإجراءات، يقول:

(We believe the Saudi government is implementing its new charity regulations,but there too,we will need to see results) .

« نحن نعتقد أن الحكومة السعودية تطبق تنظيمات خيرية جديدة ،لكننا لا زلنا بحاجة إلى رؤية نتائج».

أما الشهادات الأخرى فتضمنت ما يدل على أن الشهود غير مكتفين بما اتخذته الحكومة السعودية من إجراءات، فرددت الشهادات أن الحكومة السعودية قامت بإجراءات في مجال القيود على المؤسسات الخيرية، ولكن لا يزال يُطلب منها أكثر من ذلك.

والأسئلة التي يثيرها ما سبق ويمكن أن تساعد الإجابة عنها على كشف الحقائق ما يلي:

(أ) هل يمكن لأحدكم أن يتخيل تطبيق مثل هذه الإجراءات على المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا؟

(ب) هل تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السعودية في تقييد المؤسسات الخيرية اتخذت بضغط من الإدارة الأمريكية؟ وما مدى انسجام ذلك مع القيم الأمريكية التي من أجلها ضحّت الأجيال السابقة من الشعب الأمريكي؟ والتي تطالب الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة السعودية أن تسير وفقها.

(ج) غني عن البيان أنه من المنطقي أن ينجم عن مثل تلك الإجراءات شلّ المؤسسات الخيرية أو على- الأقل- عرقلة نشاطاتها، المتمثلة في كفالة عشرات الألوف من اليتامى على مستوى العالم، وتشغيل المستشفيات والعيادات للعلاج التطوعي،

وإدارة المدارس، ومنح الإعانات للألوف من الطلبة لإكمال تعليمهم!!! فمن الناحية الإنسانية ما أثر هذا على الضمير الأمريكي؟ ومن الناحية السياسية ما أثر هذا على المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية؟ هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون نتائج شلٍّ وتعويق المؤسسات الخيرية عن نشاطها الإنساني هي الإجابة عن السؤال الذي ما فتئ الوطنيون الأمريكيون يوجهونه (لماذا يكرهنا العالم؟).

ركزت هذه الشهادات على إثارة الشُّبه حول الندوة العالمية للشباب الإسلامي،والتشكيك في أنشطتها، والتلميح إلى صلتها بالإرهاب، والتحريض السَّافر على اتخاذ إجراءات مؤذية ضدها harmful.

وجاء في شهادة مستر (جون بيستول) أن هذه المؤسسة الخيرية لها صلة وثيقة بخمسمائة منظمة شبابية وطلابية على مستوى العالم.

إذا كان هذا صحيحاً فما مدى انتفاع المصلحة القومية للولايات المتحدة بكسب عداء خمسمائة منظمة شبابية وطلابية على مستوى العالم؟ هل من الوطنية الإقدام على هذا الأمر بدون مبرِّرٍ جدِّيٍّ واعتماداً على شائعات وادعاءات لا سندَ لها؟

إن مكتب الندوة العالمية للشباب الإسلامي لا يزال عاملاً في الولايات المتحدة، هل استمرار هذا المكتب في العمل ناشئ عن أي سبب سوى أن الإدارة الأمريكية تدرك أن غلقه بدون مبرِّر قانوني سوف يُعتبر انتهاكاً للعدالة ومبادئ الدستور في الأراضي الأمريكية؟

● ينبغي أن نلحظ أن كل هذه الضجة التي تثار على المؤسسات الخيرية السعودية تستند إلى واقعة واحدة، أن فرعين من إحدى هذه المؤسسات أُغلقا بإجراء سياسي أمني، بسبب اتهام موظفين أو ثلاثة غير سعوديين فيهما على أنهما أقدما على تصرف غير مرغوب فيه، وبناء على ذلك فقد كان اجتهاد الشهود على إثارة الشكوك حول كل فروع تلك المؤسسة الأخرى، والمركز الرئيسي فيما بعد ذلك. إن تصور هذا الأمر كان وحده كافياً لتقييم جدية هذه الشهادات، وإدراك الروح التي صدرت عنها تلك الشهادات.

● كنا (نحن المؤسسات الإسلامية) ننتظر مباركة الحكومة الأمريكية لأعمالنا الإغاثية التي نعالج بها مشكلات الفقر، وأعمالنا التعليمية التي نرفع بها الجهل،

وأعمالنا الدعوية التي تدعم مسيرة الأمن في الأرض لنُسهم في استقرار العالم . لكن يبدو أن الاستقرار والسلام ليس هدفاً لأصحاب المصالح غير المعلنة بينكم، لا سيما في المرحلة الحالية بعد الحرب الباردة .

• إننا حقاً لا نعلم تفسيراً للدوافع لا سيما أن الواقع وأبحاث الباحثين عن الحقيقة في هذه القضية توصلوا إلى عكس تلك المزاعم مما أوجب أن يكون الطالب مطلوباً وأن ما كان يُزعم أنه الجاني أصبح مجنياً عليه وحتى أصبح من حق المؤسسات الإسلامية وفق النتائج ـ الباحثين والمحامين والقضاء ـ أن تطالب بحقها في التعويضات المعنوية والمادية، إننا نستقرئ النتائج التي تحققت، فقد تم الإلغاء والإقصاء والتحجيم لكثير من مواقعنا، وقد ضعفت بعض ساحات الصراع من قلّة حضورنا كمّاً وكيفاً ونوعاً، كما انحسرت مواردنا البشرية والمالية، وتحققت كثير من نتائج الحرب النفسية على مؤسساتنا وحكوماتنا، وقد رقصت (إسرائيل) طرباً لبعض تلك النتائج، مما يساعد في كشف حقيقة الأهداف .

• إننا ـ حسب اعتقادنا ـ وبهدوء خير مساهم في ضبط الأفراد وتجاوزاتهم، وأنتم تعلمون ذلك حق العلم، ونحن خير مساهم لترشيد إنفاق المال وفق قنواته المشروعة والواضحة. إننا ـ حسب اعتقادنا ـ نؤسس المدارس التي تؤصّل دَرْءَ الفتن والمفاسد، وتؤصّل حقوق الذّمّيين والمستأمنين، والباحثين عن الأمن والسكينة في عالم تضطرب أقطابه كالبحار في مضارب الأعاصير، ونؤصّل للباحثين عن الأمن (أرواحهم وأموالهم) بما لدينا من مبادئ إسلامية تعمل على حماية المجتمع من خلال دوافع الثواب والعقاب، ونؤصّل لإعطاء كل ذي حق حقّه بإيجاد الضمائر الواعية، والقلوب الرحيمة .

إنا معشر المؤسسات الخيرية الإسلامية وكما هو معروف عنّا عالمياً . . نُعين المظلوم، ونأخذ بيد المستضعفين في الأرض، ونرفع الحرمان عن المحرومين، ونعالج المريض، ونعلم الجاهل، ونرشد ونبين دين الله الحق، إنكم تعلمون أننا صِمَامُ أمان ووقاية للمجتمعات والشعوب والدول، إننا مع هذه الأعمال نؤصّل لحقوق الحكام بأصول شرعية تقوم على المراقبة الذاتية، قبل القانون، وتُبنى على المرجعية قبل الأهواء، درءاً للمفاسد، وجلباً للمصالح، وحفاظاً على الواقع من أن تتجاذبه الأهواء والفتن، وفوق كل ذلك فإن العالم بأجمعه مستفيد من ذلك الاستقرار بدرجة كبيرة .

● ولكن الأمر في سياسة أمريكا الجديدة يبدو أنه أصبح في أيدي وضمائر أعماها الغرور عن رؤية المفاسد، و تحت قوى ينقصها تغليب العقل في قياس الأمور، كما ينقصها بُعد النظر في تقدير العواقب. إن هذا التوجه يؤكد أن هناك قوة خفية ضاغطة، لا تهمها مصالحكم ومصالح شعوبكم بل يهمها ألاّ تضع هذه الحرب أوزارها حتى تأكل الأخضر واليابس.

● إن أبرز عوامل سقوط الخصم السابق لأمريكا ـ الاتحاد السوفيتي ـ هي نفسها ما تنتهجه أمريكا الجديدة بعد أن صارت قطباً واحداً في الغطرسة والهيمنة والإرهاب، وإن النجاح السابق في بقاء قوتكم أمام خصمكم القديم ما رفعتموه من شعارات العدل والحرية والديموقراطية التي انتهت بحرب المؤسسات الإسلامية الإغاثية والتعليمية الخيرية المفترئ عليها والضعيفة أمام قوتكم.

● إننا ندرك مثل غيرنا أن حجم المشكلة معنا ومع غيرنا تتسع وتزداد داخل أمريكا وخارجها مما يستوجب إعادة النظر في سياسة حكومتكم، لقد نادئ المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية (كريس باتين) قائلاً: (إن الولايات المتحدة ستستفيد أكثر إذا احترمت توجهات الرأي العام العالمي وعملت بتناسق معه).

وقال: إن الرئيس الأمريكي الأسبق «جون كنيدي» قال في خطاب تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية: (لا تسألوا ماذا ستفعل أمريكا لكم، ولكن ماذا سنفعل معاً لحرية الإنسان؟)[1].

كما ناداكم ألفان (٢٠٠٠) من المثقفين والأكاديميين والفنانين الأمريكيين، حينما أعدُّوا بياناً بعنوان (ليس باسمنا) ويقصدون بذلك حروب دعاوئ الإرهاب وذلك في يوم ذكرئ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٢م جاء فيه (إننا نؤمن بأنه يجب على أصحاب الضمائر تحمُّل مسؤولية ما تفعله حكوماتهم، ويجب علينا أولاً معارضة الظلم الذي يُرتكب باسمنا، لذا ندعو جميع الأمريكيين والأمريكيات إلى مقاومة الحرب والقمع اللذين فرضتهما إدارة بوش على العالم أجمع، لكونهما عملاً ظالماً غير أخلاقي وغير شرعي. وقد اخترنا مُناصرة شعوب العالم أجمعين) وتساءل البيان: (أي عالم سيصبح

---

(١) عن قول المفوض الأوروبي انظر: صحيفة الدستور في ٥/ ٨/ ١٤٢٣هـ الموافق ١١/ ١٠/ ٢٠٠٢م نقلاً عن فاينشال تايمز.

عالمنا إذا باتت الحكومة الأمريكية حرة طليقة ترسل فرق الكوماندوز والمُجرمين والقنابل حيث تشاء؟).

(لقد وضعوا سيناريو مفرطاً في التبسيط عن «الخير في مواجهة الشر»، وقد تم تناوله من قِبل وسائل الإعلام طاعةً وخوفاً في آن واحد، فقالوا لنا: إن التساؤل عن سبب حدوث هذه الكارثة «١١ سبتمبر» يقارب الخيانة، وأنه لم يعد ثمَّةَ حيِّز لأي جدل، أو أي أسئلة سياسية أو أخلاقية شرعية !!)[١].

وأخيراً.. إننا ندعو العقلاء في الحكومة ومن يُمثِّل الشعب الأمريكي في مؤسساته أن يُدركوا عواقب التعميم والمكارثية الجديدة، وألا ينساقوا وراء اليمين المتطرف واللوبي الصهيوني، فإن التعميم توسيع للدوائر وبالتالي إشعال للفتيل ولعب بالنار مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة، وإلى هذا أشار «جيرولد بوست» الأستاذ بجامعة جورج واشنطن في مؤتمر مدريد الدولي لمكافحة الإرهاب قائلاً: (عندما تتخلى الدولة عن المبادئ الأخلاقية تتضاعف احتمالات الإرهاب)[٢].

• من النافع أن نختم هذه الرسالة بالعبارة الحكيمة التي ختم بها البروفسور (ديفيد كول) مقاله في مجلة الدين والقانون (جورنال أوف لو آند ريجن vo.xv No. 1.2):

When the fear of terrorism lead our government to sacrifice many principles on which it is founded ,we have al ready lost.

«عندما يقود الخوف من الإرهاب حكومتنا للتضحية بأهم مبادئنا التي كافحنا من أجلها، عندها نكون قد ضللنا».

التوقيع

عن المؤسسات الخيرية الإسلامية

جمعية أصدقاء المؤسسات الخيرية بأمريكا

(FOCA)

---

(١) عن البيان الأمريكي (ليس باسمنا) انظر: وسائل الإعلام العالمية في ١١/ ٩/ ٢٠٠٢م، وانظر موقع: http://islammemo.com/newsdb/one_news.asp?IDNews=2983

(٢) انظر: صحيفة الشرق الأوسط في ١٢/ ٣/ ٢٠٠٥.

مؤتمرات أوروبية

لخطورة الحملة الامريكية الدعائية على المؤسسات الخيرية الإسلامية وآثارها ونتائجها السلبية على الأعمال الإنسانية والإغاثية في أنحاء العالم فقد عقدت بعض المؤتمرات، وهذه أبرزها:

- مؤتمر باريس: اجتمع في باريس يوم التاسع والعاشر من (يناير) ٢٠٠٣م، مائتان وعشرون ناشطاً وناشطة، يمثّلون مئة وإحدى وخمسين منظمة إنسانية وخيرية وحقوقية، وينتمون إلى خمسة وستين بلداً، بحضور مراقبين من عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة والمفوضية الأوربية وهيئات مختصة من ثلاث دول أوربية والمفوضية العليا لحقوق الإنسان وعدد من الخبراء الدوليين، وذلك للتداول في قضية المعوقات التي يواجهها العمل الخيري والإنساني بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). وفيه استعرض المؤتمرون وضع العمل الخيري والإنساني الذي يتعرض للعرقلة وتجميد الأموال والاتهام بتمويل أو دعم الإرهاب، مما يعرضه للملاحقة والمتابعة بشكل ينعكس على الخدمات الإنسانية في مختلف الدول في العالم. وتجاه هذه التحديات وهذا الوضع المتأزم صدرت منه توصيات وقرارات من أشهرها (مشروع الإعلان العالمي المتعلق بحقوق ومسؤوليات الأفراد والجماعات في العمل الخيري والإنساني بمواده الثماني عشرة)، كما تمخّض عن ذلك المؤتمر إنشاءُ المكتب الدولي للمنظمات الإنسانية غير الحكومية (IBH) في كلٍّ من باريس وجنيف[(١)].

- مؤتمر جنيف: عقد المؤتمر الدولي الثاني للمنظمات الإنسانية والخيرية (2nd International Conference for Humanitarian NGOs)، تحت رعاية المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية (International Bureau for Humanitarian NGOs)، في ٢٤-٢٦ سبتمبر ٢٠٠٤م في العاصمة السويسرية، وحضرته مجموعة من المنظمات الإغاثية والإنسانية والحقوقية من دول متعددة، وكانت أبرز أهدافه دراسة أهم المشكلات التي تواجهها المنظمات، وتقديم تحليل لأشكال الدفاع وآليات الحماية، والتأكيد على أهمية

(١) انظر للمزيد عن هذا المؤتمر ومشروع الإعلان العالمي والتوصيات والقرارات الموقع التالي: www.come.to/achr

دور تلك المؤسسات واستمرارة في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، والقيام بتفعيل مشروع الإعلان العالمي لحقوق المؤسسات والعاملين فيها، والذي تم إقراره في مؤتمر باريس السابق. كما ناقش المؤتمر أحوال جنوب السودان ودارفور، والأوضاع الإنسانية الفلسطينية، وكذلك الأحوال الإنسانية الصعبة في العراق، وأهمية تجاوز المؤسسات الإسلامية لتلك التحديات، وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات والقرارات بلغت (١٦) توصية وقراراً، كما تمخّض هذا المؤتمر بتأسيس مجلس إدارة وأمناء المكتب الدولي للمنظمات الإنسانية غير الحكومية (IBH)[١].

---

(١) انظر لمزيد من المعلومات عن مؤتمر جنيف وتوصياته وقراراته الموقع التالي: www.IBH.FR

المصادر والمراجع

* كُتب الحديث : (البخاري ومسلم وسنن أبي داود ومالك والموطأ).

* الكتب العربية :

- أديب ديمتري (كتاب دكتاتورية رأس المال) دار المدى للثقافة والنشر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

- غازي القصيبي كتاب أمريكا والسعودية (حملة إعلامية أم مواجهة سياسية) المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

- محمد السلومي (كتاب القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب) الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م.

- محمد السلومي (تنمية مؤسسات القطاع الخيري) دراسة للمؤلف (تحت التأليف).

- محمد السماك (كتاب الدين في القرار الأمريكي) دار النفائس للطباعة والنشر بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

- محمد أسد (كتاب الطريق إلى مكة) الإسلام على مفترق الطرق، طبعة ١٩٨٢م.

- منير البعلبكي (قاموس المورد) الناشر دار العلم للملايين بيروت، الطبعة السادسة والثلاثون ٢٠٠٢م.

- كتاب اتفاقيات القانون الدولي الإنساني (إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة).

- هيثم مناع (كتاب صرخة قبل الاغتيال) المكتب الدولي للمنظمات الإنسانية والخيرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

- يوسف الحسن (البعد الديني للسياسة الأمريكية) نشر مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية ١٩٩٧م.

* الكتب المترجمة للعربية:

- أندرياس فون بولوف (The CIA ودورها في أحداث الحادي عشر من سبتمبر) ترجمة د. سيد حسان أحمد، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مطبعة الدلتا ٢٠٠٤م.

- ألفن توفلر (تحول السلطة) تعريب ومراجعة د. فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

- بول فندلي كتاب (لا سكوت بعد اليوم) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت ، الطبعة الثانية ٢٠٠١م.

- بيتر أف دراكر (الإدارة للمستقبل) ترجمة: د. صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٨م.

- جورج بوش الجد (كتاب محمد مؤسس الدين الإسلامي ومؤسس إمبراطورية المسلمين) ١٧٩٦ - ١٥٨٩ ترجمة د. عبدالرحمن الشيخ، دار المريخ للنشر الرياض، الطبعة ٢٠٠٤م.

- ريتشارد نيكسون (ما وراء السلام) ترجمة مالك عباس، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

- زبغنيو بريجنسكي (رقعة الشطرنج الكبرى) ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

- غراهام هانكوك (سادة الفقر) ترجمة: د. ناصر السيد ومسمار السقيد، دار الهيثم ودار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

- نعوم تشومسكي (كتاب هيمنة الإعلام) ترجمة إبراهيم الشهابي، نشر دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

* الكتب الأجنبية:

- Giving USA 2002.

- Giving USA 2003.

- Giving USA 2004.

- The International Foundations Directory 2000.

- The Independent Sector in USA.

- The Center on Philanthropy at Indiana University Record.

- Nonprofit Kit، Stan Hutton & Frances Phillips.

- The 9/11 Commission Report.

- (Leopold Welss) The Road To Makkah.

- The Charitable Crescent.

ـ المؤلفان : Jonathan Ben thal &Jerome Bellion

* الصحف والمجلات والدوريات العربية :

ـ صحيفة الوطن السعودية .

ـ صحيفة عكاظ السعودية .

ـ صحيفة المدينة السعودية .

ـ صحيفة الرياض السعودية .

ـ صحيفة الاقتصادية السعودية .

ـ صحيفة الجزيرة السعودية .

ـ مجلة المجلة السعودية .

ـ صحيفة القبس الكويتية .

ـ مجلة المجتمع الكويتية .

ـ مجلة الكوثر الكويتية .

ـ صحيفة البيان الإماراتية .

ـ صحيفة الاتحاد الإماراتية .

ـ صحيفة الشرق القطرية .

- مجلة شؤون خليجية .
- صحيفة ديلي ستار اللبنانية .
- صحيفة الرأي العام السودانية .
- صحيفة الشرق الأوسط .
- صحيفة القدس العربية .
- صحيفة الدستور .
- صحيفة الحياة اللندنية .
- صحيفة الوسط اللندنية .
- مجلة السنة اللندنية .
- مجلة آفاق عربية .
- مجلة البيان اللندنية .
- مجلة الإغاثة الإسلامية اللندنية .

* الصحف والمجلات والدوريات الأمريكية والأوروبية :

- صحيفة الزيتونة الأمريكية .
- صحيفة الواشنطن تايمز مجلة فورين أفيرز .
- صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية .
- مجلة الصراط المستقيم الأمريكية .
- صحيفة لوس أنجليس تايمز .
- صحيفة يو إس نيوز آند وورلد ريبوت .
- صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية .
- مجلة وزارة الخارجية الأمريكية .
- مجلة إنسايت الأمريكية .

- مجلة نيوزويك الأمريكية.
- مجلة تايم الأمريكية.
- نيويورك بوست.
- لفت هوك الأمريكية.
- انترنشيونال هيرالد تريبيون.
- واشنطن ريبورت أون ميدل ايست أفيرز.
- صحيفة الجارديان البريطانية.
- صحيفة الأيكونومست الاقتصادية اللندنية (the Economist).
- مجلة لانسيت البريطانية.
- صحيفة لوموند دبلوماتيك الفرنسية.
- مجلة الأوروبية.
- صحيفة (Executive Intellgence REVIEW (EIR).
- صحيفة كريستيان ساينس مونيتور.
- مجلة فرونت بيج.
- مجلة ناشيونال ريفيو أون لاين (National Review Online).

* المواقع الإلكترونية:

- موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس:

www. Come. to/achr -http://home7.swipnet.se/~w-

- موقع الشركة الأمريكية للسجائر فيليب موريس:

www.Philipmorrisusa.com

www.us-israel.org/jsource

www.usaid.gov

- موقع : http://islammemo.com

- موقع العصر : www.alasr.ws

- موقع الإسلام اليوم : www.islamtoday.net

- موقع مفكرة الإسلام : www.islammemo.cc

- موقع إسلام ديلي : (www.islamdaily.net)

- موقع (إسلام أون لاين) : www.islamonline.net

- موقع قناة الجزيرة : www.aljazeera.net

- موقع كلية لندن للدراسات السياسية : www.ucl.ac.uk

- موقع مجلة التجديد : www.attajdid.press.ma

- وكالة (قدس برس) : www.qudspress.com

www.effroyable-imposture.net

www.gllbusters.com.

www.Documents%20and%20Settings\moho

http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr

www.un.org/arabic/depts/oip

www.bbcarabic.com

www.come.to/achr

www.ibh.fr

www.alwatan.com

www.attajdid.press.ma/

http://www.9-11commission.gov/staff_statements /911_terrfin_ monograph .pdf

www.charitycommission.org.uk

www.interpal.org

www.islamic-relief.com

www.charitycommission.gov.uk

www.alasr.ws

www.cbn.com

http://alsaha.fares.net

http://elosboa.masrawy.com

http://www.cair-net.org

http://elosboa.masrawy.com

www.almokhtsar.com

www.iraqirabita.org

www.zmag.org

http://www.cair-net.org

http://nccs.urban.org-www.beliefint.com

www.religionofislam.com

www.islam-guide.com

www.saaid.net

www.lajna.net

www.todayislam.com

www.newsmax.com

www.arabji.com

www.johnpilger.com

information clearing house

www.larouchein2004.net

www.come.to/achr

www.ibh.fr

www.albasrah.net

* الندوات والمؤتمرات والمراكز:

- معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

- المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح.

- جمعية أصدقاء المؤسسات الخيرية (فوكا).

- مركز الدراسات السياسية بجامعة أنديانا.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع الصفحـــة

الموضـــوع | الصفحـــة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة